التقرير العربي للتنمية المستدامة

العدد الأول، 2015

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

E/ESCWA/SDPD/2015/3

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

التقرير العربي للتنمية المستدامة

العدد الأوّل، 2015

الأمم المتحدة
بيروت

© 2015 الأمم المتحدة
جميع الحقوق محفوظة عالمياً

طلبات (إعادة) طبع مقتطفات من المطبوعة أو تصويرها توجَّه إلى لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح، صندوق بريد: 8575-11، بيروت، لبنان.

جميع الطلبات الأخرى المتعلقة بالحقوق والتراخيص ولا سيما الحقوق الثانوية توجَّه أيضاً إلى الإسكوا.

البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org؛ الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org

مطبوعة للأمم المتحدة صادرة عن الإسكوا.

الآراء الواردة في هذه الدراسة هي آراء المؤلفين، وليست بالضرورة آراء الأمانة العامة للأمم المتحدة. لا تنطوي التسميات المستخدمة في هذا التقرير، ولا طريقة عرض المادة التي يتضمنها، على أي رأي كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد من البلدان، أو أي إقليم أو أية مدينة أو أية منطقة، أو أية سلطة من سلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها. وحرص المؤلفون على ضمان أكبر قدر من الصحة والدقة في المعلومات والبيانات المنشورة في هذه الدراسة. ولا تقدم الأمانة العامة للأمم المتحدة أي ضمانات على دقة المعلومات الواردة في هذه الدراسة، و/أو موثوقيتها، و/أو اكتمالها، و/أو مدى ملاءمتها.

مصادر الصور:
الغلاف: © Fotolia.com
ص.15 : © Shutterstock/Thomas Koch
ص. 45: © Arab Network for Environment and Development (RAED)
ص. 87: © UNEP
ص. 121: © Fotolia.com
ص. 151: © ESCWA
ص. 181: © UNHCR/S. Baldwin

شكر وتقدير

هذا التقرير هو ثمرة جهود متضافرة قامت بها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وساهمت فيها وكالات الأمم المتحدة المشاركة في آلية التنسيق الإقليمي، وجامعة الدول العربية، وخبراء وعاملون في مجال التنمية المستدامة. والشكر موجّه إلى الأشخاص المذكورين أدناه وإلى مدراء شعب الإسكوا، ولجنة المنشورات، وموظفي الشعب الفنية على ملاحظاتهم وآرائهم، وخصوصاً.

فريق المشروع في الإسكوا (شعبة سياسات التنمية المستدامة):

رُلى مجدلاني (مديرة الشعبة)

ريم النجداوي (رئيسة قسم)

منية براهم (موظفة للشؤون الاقتصادية)

جنى البابا (مساعد باحث)

الفريق المعني بالمشروع في برنامج الأمم المتحدة للبيئة (المكتب الاقليمي لغرب آسيا):

إياد أبو مغلي (مدير وممثل إقليمي)

ميلاني هتشنسون (موظفة برامج)

المؤلفون الرئيسيون:

ريم النجداوي

منية براهم

جنى البابا

سوزان رزاز

كاميرون ألن

جهات التنسيق والمؤلفون المشاركون من الإسكوا:

فتحية عبد الفضيل

خالد أبو اسماعيل

لانا بيدس

كارول شوشاني شرفان

حبيب الأندلسي

كريمة القري

لارا جدع

نائلة حداد

خالد حسين

أديب نعمة

أتسوكو أوكودا

نيرنجان سارنجي

جورج يونس

مؤلفو تقارير الخبراء الأساسية:

عودة الجيوسي (تكنولوجيا)

كاميرون ألن (التكامل في التخطيط والاتجاه الإحصائي وتحليل الثغرات)

شريف عريف (الاقتصاد الأخضر)

فاتح عزّام (حقوق الإنسان)

شيرين الشرقاوي (التمويل)

كميل حاماتي (الاتجاه الإحصائي وتحليل الثغرات)

كندة محمدية (النوع الاجتماعي)

لمياء مبيّض (الحوكمة)

ندين نبر (التنمية الاجتماعية)

روبرت سميث (قياس التنمية المستدامة)

الدعم الإحصائي:

كميل حاماتي

علي السماوي

ريتا الأشقر

ليونور لكركركر

مسؤولو التنسيق والمؤلفون من آلية التنسيق الإقليمي التابعة للأمم المتحدة:

محمد عبد الأحد (صندوق الأمم المتحدة للسكان)

لونا أبو سويرح (مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث)

وليد علي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

محمد الشملان (برنامج الأمم المتحدة للبيئة)

محمد أو ظاهر (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة)

دوني القسطة (خبير استشاري، الإسكوا)

وديد عريان (خبير استشاري، جامعة الدول العربية)

ترنيم فهمي (برنامج الأغذية العالمي)

شذا غالب الجندي (منظمة العمل الدولية)

ستفن جيتونغا (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

فادي حمدان (خبير استشاري، مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث)

روبرت هاموي (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)

ميلاني هتشنسن (برنامج الأمم المتحدة للبيئة)

علي كرنيب (خبير استشاري، الإسكوا)

كيشان خدي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

نتالي ملباش-بوشي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

عزة مرسي (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، يونيدو)

محمد نصيري (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)

كاتيا شيفر (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية)

شهيرة وهبي (جامعة الدول العربية)

التقارير الوطنية:

	كاتب التقرير	جهة الاتصال
الأردن	محمد خصاونة	معتصم الكيلاني وزارة التخطيط والتعاون الدولي
لبنان	جنى البابا	يوسف ندّاف ولميا منصور وزارة البيئة
المغرب	مريم حوزير	محمد مقطيط وزارة البيئة
تونس	محمد عادل الهنتاتي	شكري مزغني وزارة البيئة
اليمن	يحي المتوكّل	عبدو المحيّا وزارة التخطيط والتعاون الدولي

مراجعات الأقران من خارج الأمم المتحدة:

يحي المتوكّل (وزير سابق للصناعة والتجارة في اليمن)

منير مجدوب (وزير دولة سابق للتنمية المستدامة في تونس)

الترجمة إلى العربية والنشر:

قسم المؤتمرات - الإسكوا

الدعم الإداري:

ريتا وهبة

عبد الحليم معروف

منال طبارة

منعم مرّة

المحتويات

ص. 3 شكر وتقدير

ص. 11 تمهيد

ص. 13 توطئة

ص. 15 1- لمحة عامة
ص. 17 ألف- الهدف من التقرير
ص. 17 باء- النطاق والمنهجية
ص. 18 جيم- إطار التحليل وتنظيم التقرير
ص. 20 دال- ملخّص التحليل

ص. 25 2- لمحة عن الاتجاهات والأوضاع في المنطقة العربية

ص. 45 3- كرامة الإنسان ورفاهه
ص. 49 ألف- الفرص والمساواة
ص. 76 باء- الوصول إلى الاحتياجيات الأساسية

ص. 87 4- مجتمعات مستدامة ومنيعة
ص. 90 ألف- استدامة قاعدة الموارد وأنماط الاستهلاك والإنتاج
ص. 106 باء- استدامة المجتمعات والمدن والمستوطنات البشرية ومنعتها

ص. 121 5. السلام والحوكمة والمؤسسات
ص. 124 ألف- السلام والأمن
ص. 131 باء- الحوكمة
ص. 139 جيم- المؤسسات

ص. 151 6- وسائل التنفيذ والشراكات من أجل التنمية المستدامة
ص. 154 ألف- تمويل التنمية المستدامة
ص. 169 باء- العلم والتكنولوجيا
ص. 174 جيم- التجارة
ص. 176 دال- البيانات والرصد

ص. 181 7- تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية
ص. 184 ألف- الأولوية للإجراءات الوطنية
ص. 185 باء- العمل الإقليمي والعالمي لتنفيذ خطة عام 2030

ص. 187 المرافق

ص. 187 المرفق الأول. العملية التحضيرية
ص. 190 المرفق الثاني. المنهجية الإحصائية
ص. 196 المرفق الثالث. الأطر البديلة
ص. 198 المرفق الرابع. مجموعة من التقييمات والمطبوعات وقواعد البيانات العالمية والإقليمية العربية المتصلة بالتنمية المستدامة

ص. 203 الحواشي

ص. 187 قائمة الجداول

ص. 27 الجدول 2-1 استخدام رموز الطقس أو ألوان إشارات المرور
ص. 29 الجدول 2-2 لمحة عن التقدم والاتجاهات في مجموعة من مؤشرات التنمية المستدامة
ص. 83 الجدول 3-1 متوسط العمر المتوقع عند الولادة
ص. 102 الجدول 4-1 القدرة المركبة من الطاقة المتجددة، 2014 (بالميغاواط)
ص. 108 الجدول 4-2 كلفة الكوارث وعدد المتضرّرين منها، 1990-2015
ص. 155 الجدول 6-1 الفجوة التمويلية المقدّرة
ص. 163 الجدول 6-2 الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة وسهولة ممارسة الأعمال، 2013
ص. 168 الجدول 6-3 استفادة البلدان العربية من صناديق المناخ حسب حجم المشاريع وعددها، 1992-2014
ص. 187 الجدول ألف-1 تقارير الخبراء والتحليلات الإحصائية، 2015
ص. 188 الجدول ألف-2 موجزات أعدتها الأمم المتحدة، 2015
ص. 191 الجدول ألف-3 مصادر بيانات المؤشرات
ص. 198 الجدول ألف-4 قائمة مصادر المعلومات

قائمة الأشكال

ص. 18 الشكل 1-1 إطار التحليل
ص. 19 الشكل 1-2 فصول التقرير وأقسامه وعلاقتها بأهداف التنمية المستدامة
ص. 48 الشكل 3-1 معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
ص. 48 الشكل 3-2 معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
ص. 49 الشكل 3-3 نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
ص. 50 الشكل 3-4 معدّلات النمو السكاني
ص. 50 الشكل 3-5 نسبة الإعالة
ص. 51 الشكل 3-6 تركيبة الاقتصاد في البلدان العربية
ص. 52 الشكل 3-7 معدل نمو الإنتاجية، 1991-2010
ص. 52 الشكل 3-8 مؤشر التنافسية العالمي: علامة الجهوزية التكنولوجية
ص. 53 الشكل 3-9 مؤشر التنافسية العالمي: علامة الابتكار
ص. 53 الشكل 3-10 نسبة تكوين رأس المال الإجمالي من الناتج المحلي الإجمالي
ص. 54 الشكل 3-11 الاستثمار الأجنبي المباشر
ص. 54 الشكل 3-12 نسبة البالغين الذين يملكون مدخرات حسب طريقة الادخار، 2011
ص. 56 الشكل 3-13 التشغيل في الصناعة

ص. 56 الشكل 3-14 التشغيل في الزراعة
ص. 57 الشكل 3-15 نسبة التشغيل إلى عدد السكان (من الفئة العمرية 15 سنة وأكثر)
ص. 58 الشكل 3-16 نسبة التشغيل إلى عدد السكان للشباب (من الفئة العمرية 15-24 سنة)
ص. 58 الشكل 3-17 معدل البطالة
ص. 59 الشكل 3-18 معدل بطالة الشباب
ص. 60 الشكل 3-19 دخل العمل كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
ص. 61 الشكل 3-20 أهم بلدان المنشأ التي يأتي منها المهاجرون إلى البلدان العربية، 2013
ص. 61 الشكل 3-21 حركة الهجرة إلى البلدان العربية من بلدان عربية أخرى
ص. 62 الشكل 3-22 دعم الوقود الأحفوري، 2011
ص. 63 الشكل 3-23 تخصيص دعم الوقود حسب الشريحة المستفيدة
ص. 63 الشكل 3-24 تغطية الحماية الاجتماعية لآخر سنة متاحة بين 2004 و2012
ص. 64 الشكل 3-25 تغطية معاشات المسنين لآخر سنة متاحة
ص. 64 الشكل 3-26 تغطية مستحقات البطالة لآخر سنة متاحة
ص. 65 الشكل 3-27 معدل الفقر حسب الخط الدولي للفقر
ص. 66 الشكل 3-28 النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني
ص. 66 الشكل 3-29 معدل الفقر في المناطق الريفية وفي المناطق الحضرية، آخر سنة متاحة بين 1998 و2012
ص. 67 الشكل 3-30 نسبة الخمس الأعلى من الدخل إلى الخمس الأدنى
ص. 68 الشكل 3-31 دليل التنمية البشرية والدليل المعدل بعامل عدم المساواة، 2013
ص. 69 الشكل 3-32 نسبة المقاعد البرلمانية التي تشغلها نساء
ص. 69 الشكل 3-33 نسبة التشغيل إلى مجموع السكان للإناث من الفئة العمرية 15 سنة وأكثر
ص. 70 الشكل 3-34 نسبة نصيب المرأة من نصيب الرجل من الدخل القومي الإجمالي، 2013
ص. 70 الشكل 3-35 معدّلات بطالة النساء والرجال، 1991 و2013
ص. 71 الشكل 3-36 مدة إجازة الأمومة بموجب القانون، 2013
ص. 72 الشكل 3-37 نسبة الإناث إلى الذكور في الالتحاق بالتعليم العالي
ص. 72 الشكل 3-38 انتشار ختان الفتاة
ص. 73 الشكل 3-39 نسبة النساء اللواتي يعطين الرجل مبرراً شرعياً لصفع زوجته أو ضربها (الفئة العمرية 15-49)
ص. 73 الشكل 3-40 معدل إلمام الكبار بالقراءة والكتابة
ص. 74 الشكل 3-41 معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الابتدائي
ص. 75 الشكل 3-42 الإنفاق العام على التعليم
ص. 75 الشكل 3-43 عدد التلاميذ لكل معلّم
ص. 76 الشكل 3-44 نسبة طلاب المرحلة الابتدائية والثانوية الذين لا يستوفون معايير الإلمام الأساسي بالحساب
ص. 77 الشكل 3-45 الحصول على المياه من مصادر محسنة
ص. 77 الشكل 3-46 نسبة سكان الأرياف الذين يحصلون على مياه الشرب من مصادر محسّنة
ص. 78 الشكل 3-47 نسبة سكان المدن الذين يحصلون على مياه الشرب من مصادر محسّنة
ص. 78 الشكل 3-48 الحصول على خدمات الصرف الصحي المحسنة
ص. 79 الشكل 3-49 الحصول على خدمات الصرف الصحي في المدن والأرياف، 2015
ص. 80 الشكل 3-50 الحصول على الكهرباء
ص. 81 الشكل 3-51 الأطفال الناقصو الوزن
ص. 82 الشكل 3-52 البدانة
ص. 84 الشكل 3-53 معدل وفيات الأطفال دون خمس سنوات
ص. 85 الشكل 3-54 معدل استخدام وسائل منع الحمل
ص. 86 الشكل 3-55 الأحياء العشوائية، 2014

ص. 90 الشكل 4-1 المياه المسحوبة سنوياً
ص. 91 الشكل 4-2 استخدام المياه حسب القطاعات
ص. 91 الشكل 4-3 سحب الموارد المائية المتجددة
ص. 92 الشكل 4-4 نصيب الفرد السنوي من موارد المياه المتجددة
ص. 93 الشكل 4-5 قدرة التحلية في البلدان الخمسة الأولى في العالم، 2013
ص. 95 الشكل 4-6 مجموع الأراضي الزراعية والمزروعة دائماً
ص. 96 الشكل 4-7 متوسط مساحة الأراضي الزراعية والمزروعة دائماً
ص. 97 الشكل 4-8 محاصيل الحبوب
ص. 98 الشكل 4-9 الفاقد الغذائي، 2015
ص. 99 الشكل 4-10 الإنتاج والاستهلاك من الطاقة في المنطقة العربية
ص. 100 الشكل 4-11 نصيب الفرد من استهلاك الطاقة، 2012
ص. 101 الشكل 4-12 الكهرباء والطاقة، ومجموع السكان، والناتج المحلي الإجمالي
ص. 101 الشكل 4-13 كثافة الطاقة
ص. 102 الشكل 4-14 حصة موارد الطاقة في توليد الكهرباء، 2014
ص. 102 الشكل 4-15 حصص القدرة المركبة من موارد الطاقة المتجددة، 2014
ص. 103 الشكل 4-16 حصة الطاقة المتجددة (بدون الطاقة الكهرمائية) في مجموع استهلاك الطاقة
ص. 103 الشكل 4-17 المركبات لكل كيلومتر من الطرق
ص. 104 الشكل 4-18 سيارات الركاب
ص. 104 الشكل 4-19 النفايات الصلبة
ص. 106 الشكل 4-20 الكوارث الواقعة، 1990-2015
ص. 107 الشكل 4-21 الوفيات بفعل الكوارث، 1990-2015
ص. 107 الشكل 4-22 الكوارث الواقعة في المنطقة العربية، 1990-2015
ص. 109 الشكل 4-23 التغيُّر في درجات الحرارة في الفترة 2081-2100، نسبة إلى ما هي عليه في الفترة المرجعية 1986-2005 مسارات التركيز التمثيلية 4.5 و8.5
ص. 110 الشكل 4-24 التغيّرات في عدد أيام الصيف (أكثر من 35 درجة مئوية) في الفترة 2081-2100 نسبة إلى الفترة المرجعية 1986-2005 حسب مسارات التركيز التمثيلية 4.5 و8.5
ص. 111 الشكل 4-25 التغيّرات في معدّلات هطول الأمطار في الفترة 2081-2100، نسبة إلى الفترة المرجعية 1986-2005 حسب مسارات التركيز التمثيلية 4.5 و8.5
ص. 112 الشكل 4-26 مجموع انبعاثات غازات الاحتباس الحراري
ص. 113 الشكل 4-27 انبعاثات غازات الاحتباس الحراري لكل فرد
ص. 113 الشكل 4-28 انبعاثات ثاني أكسيد الكربون حسب القطاع، 2010
ص. 114 الشكل 4-29 انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بالدولار من الناتج المحلي الإجمالي
ص. 115 الشكل 4-30 نسبة السكان الذين يقيمون في المناطق الساحلية
ص. 116 الشكل 4-31 متوسط الصيد السنوي من الأسماك
ص. 116 الشكل 4-32 اتجاهات الصيد من الأسماك، حسب مسطح المياه
ص. 118 الشكل 4-33 متوسط الغطاء النباتي
ص. 119 الشكل 4-34 مساحة المناطق البرية والبحرية المحمية
ص. 126 الشكل 5-1 التغيرات في نقاط مؤشر السلام العالمي
ص. 127 الشكل 5-2 حدوث الصراعات
ص. 127 الشكل 5-3 نقاط مؤشر السلام العالمي، 2015
ص. 128 الشكل 5-4 مؤشر السلام العالمي، أهم التغيُّرات في نقاط عشرة مؤشرات في المنطقة العربية، من 2008 إلى 2015
ص. 128 الشكل 5-5 مؤشر الإرهاب العالمي لمجموعات البلدان العربية

ص. 129 الشكل 5-6 اللاجئون والنازحون داخلياً حسب بلد المنشأ، 2014
ص. 130 الشكل 5-7 اللاجئون
ص. 131 الشكل 5-8 النازحون داخلياً
ص. 134 الشكل 5-9 مؤشر سيادة القانون: العدالة المدنية
ص. 134 الشكل 5-10 مؤشر سيادة القانون: العدالة الجنائية
ص. 136 الشكل 5-11 مجموعة مؤشرات الحكم في العالم، 2014
ص. 137 الشكل 5-12 مؤشر برتلسمان للتحول الاقتصادي والسياسي: مدى دمج الشواغل البيئية في شؤون الاقتصاد الكلي والجزئي
ص. 137 الشكل 5-13 نصيب الفرد من الدخل وقدرته على إعلاء الصوت والمساءلة
ص. 138 الشكل 5-14 مؤشر برتلسمان للتحول الاقتصادي والسياسي: مدى تمتع الأفراد بالحرية لإنشاء الأحزاب أو المجموعات السياسية المستقلة والانضمام إليها، ومدى تمتع هذه المجموعات بحريّة التجمع
ص. 141 الشكل 5-15 مؤشر برتلسمان للتحول الاقتصادي والسياسي: أداء الحكومة من حيث تحديد الأولويات الاستراتيجية وتعديلها
ص. 143 الشكل 5-16 مؤشر برتلسمان للتحول الاقتصادي والسياسي: قدرة الحكومة على التنسيق بين الأهداف المتباينة في سياسة مترابطة
ص. 144 الشكل 5-17 مؤشر برتلسمان للتحول الاقتصادي والسياسي: قدرة الحكومة على تنفيذ سياساتها بفعالية
ص. 156 الشكل 6-1 الفجوة/الفائض في التمويل حسب فئة الدخل، 2015-2016
ص. 157 الشكل 6-2 الجهد الضريبي، 2013
ص. 158 الشكل 6-3 إعانات الطاقة والإنفاق الرأسمالي والإنفاق على التعليم والإنفاق على الصحة
ص. 159 الشكل 6-4 النفقات العسكرية
ص. 159 الشكل 6-5 الدين العام
ص. 160 الشكل 6-6 المساعدة الإنمائية الرسمية الوافدة، 2013
ص. 160 الشكل 6-7 نصيب الفرد من صافي المساعدة الإنمائية الرسمية الوافدة، بلدان عربية مختارة، 2013
ص. 161 الشكل 6-8 صافي المساعدة الإنمائية الرسمية الوافدة، المنطقة العربية
ص. 161 الشكل 6-9 عمليات التمويل التراكمي للمؤسسات العربية للتنمية حسب المنطقة، 2013
ص. 164 الشكل 6-10 الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد
ص. 164 الشكل 6-11 الاستثمار البيني العربي
ص. 165 الشكل 6-12 صافي الاستثمار الأجنبي المباشر، 2013
ص. 166 الشكل 6-13 التحويلات الشخصية الوافدة
ص. 167 الشكل 6-14 مشاركة القطاع الخاص في البنى الأساسية في البلدان النامية، 1990-2013
ص. 167 الشكل 6-15 توزيع المشاريع القائمة على شراكات بين القطاعين العام والخاص في البلدان العربية، 1990-2013
ص. 167 الشكل 6-16 توزيع المشاريع القائمة على شراكات بين القطاعين العام والخاص في البلدان العربية، 1990-2013
ص. 170 الشكل 6-17 الاشتراكات في الهاتف النقال لكل مائة شخص
ص. 171 الشكل 6-18 الإنفاق الإجمالي على البحث والتطوير
ص. 171 الشكل 6-19 الباحثون لكل مليون شخص
ص. 172 الشكل 6-20 المقالات العلمية والفنية المنشورة لكل مليون شخص، 2011
ص. 172 الشكل 6-21 طلبات براءات الاختراع في بعض البلدان العربية، 2013
ص. 173 الشكل 6-22 التعاون في البحوث بين الجامعات والقطاع الصناعي، 2013-2014 (مجموع النقاط في مسح الرأي التنفيذي للمنتدى الاقتصادي العالمي)
ص. 174 الشكل 6-23 حصة المنطقة العربية من الصادرات العالمية
ص. 175 الشكل 6-24 حصة التبادل التجاري بين المجموعات، 2012

ص. 176 الشكل 6-25 الصادرات العربية (نسبة النمو بالمقارنة مع عام 1995)
ص. 177 الشكل 6-26 تحليل النقص في البيانات بالنسبة إلى 44 مؤشراً للتنمية المستدامة وضعتها جامعة الدول العربية
ص. 178 الشكل 6-27 مستوى القدرة الإحصائية، 2015
ص. 179 الشكل 6-28 مؤشر برتلسمان للتحول الاقتصادي والسياسي: مستوى الابتكار والمرونة لدى الحكومة في صنع السياسات

قائمة الأطر

ص. 57 الإطار 3-1 عِبَر من إصلاح الوظيفة العامة في المغرب
ص. 81 الإطار 3-2 الفقر والتعرض للفقر بين اللاجئين من الجمهورية العربية السورية الذين يعيشون خارج المخيّمات في الأردن
ص. 95 الإطار 4-1 إنشاء بنوك وطنية للجينات وحفظ الموارد الجينية واستخدامها المستدام: تونس
ص. 96 الإطار 4-2 الأسعار الدولية للأغذية والتزاحم على الأراضي: تلبية احتياجات المستقبل
ص. 105 الإطار 4-3 البحث والتطوير في القطاعات الخضراء: نماذج من المنطقة العربية
ص. 105 الإطار 4-4 إنتاج النفط في المنطقة العربية
ص. 112 الإطار 4-5 الهجرة بفعل تغيّر المناخ
ص. 118 الإطار 4-6 حفظ الطبيعة والتنمية في محميات دانا في الأردن
ص. 126 الإطار 5-1 الحصار والهجمات المتكررة تشل غزة
ص. 132 الإطار 5-2 إطار رصد الحكم الديمقراطي
ص. 135 الإطار 5-3 التماس العدالة للفئات المعرضة للمخاطر: العمال المهاجرون
ص. 136 الإطار 5-4 الهيئات الحكومية المستقلة الوليدة
ص. 139 الإطار 5-5 أمثلة على الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية الحديثة والدروس المستقاة
ص. 140 الإطار 5-6 المشاركة والتخطيط للتنمية المستدامة في تونس
ص. 141 الإطار 5-7 عملية التخطيط المتعددة المستويات في قطر
ص. 142 الإطار 5-8 الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في المغرب
ص. 143 الإطار 5-9 الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في لبنان
ص. 144 الإطار 5-10 اللجنة الوطنية العليا للتنمية المستدامة في الأردن
ص. 145 الإطار 5-11 أمثلة على النهج التحليلية القائمة على الأدلة
ص. 146 الإطار 5-12 الرصد والإبلاغ
ص. 147 الإطار 5-13 المنظمات غير الحكومية المعنيّة بالتنمية والبيئة
ص. 148 الإطار 5-14 المنظمات دون الإقليمية
ص. 149 الإطار 5-15 وثيقة البحرين
ص. 162 الإطار 6-1 بعض الصناديق الإنمائية العربية والإسلامية
ص. 168 الإطار 6-2 مشروع مطار الملكة علياء الدولي – الأول على المستوى الإقليمي
ص. 173 الإطار 6-3 آلية عالمية لتيسير التكنولوجيا وإنشاء بنك تكنولوجيا لأقل البلدان نمواً
ص. 177 الإطار 6-4 قضايا القدرة الإحصائية في تقرير تونس حول الأهداف الإنمائية للألفية
ص. 196 الإطار ألف-1 الأطر البديلة للتنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة

تمهيد

اعتمد قادة العالم في أيلول/سبتمبر 2015 خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وفي لبّها الأهداف السبعة عشر، لحظة تاريخية يرى العديد من الناس فيها مصدراً للأمل. لكنه أمل يترنح أمام تناقض صارخ بين ما تحمل الخطة من رؤية وتطلعات للتغيير، وما يحفل به واقع المنطقة العربية. فالصورة التي ينقلها التقرير العربي للتنمية المستدامة مقلقة جداً، نزاعات وعنف وإرهاب، أعداد هائلة من اللاجئين والنازحين داخلياً، ظلم مزمن، إحباط عارم بسبب تفشي البطالة والفقر، إفراط في استغلال الموارد المائية والطبيعية وعدم مساواة في فرص الاستفادة منها.

ويبحث التقرير في أسباب وصول المسار الإنمائي إلى طريق مسدود. فبالرغم من التقدم الكبير الذي أحرزته المنطقة، ولا سيما في التعليم والصحة والمساواة بين الجنسين، لا تزال تمثل أمامها تحديات كبيرة. فنظم التعليم لا تساعد في إعداد الشباب للانخراط في الاقتصاد الحديث. وغالبية النساء يعشن في حرمان من فرص المساهمة في النشاط الاقتصادي والحياة العامة. وهياكل الاقتصادات الريعية في بعض البلدان تحول دون استفادة المواطنين من النمو لتحقيق الرفاه. والقصور في المساءلة والحوكمة يقوّض شرعية الحكومات. وفرص تحقيق التكامل الإقليمي، وتعبئة الموارد، واستخدام العلم والتكنولوجيا تضيع الواحدة بعد الأخرى. وتعاني المنطقة من قوى سياسية همجية، تفتك بها، كما في فلسطين، التي لا تزال تشهد آخر احتلال في القرن الحادي والعشرين.

وفي عصر العولمة، لا تلمّ المعاناة ببلد دون آخر. فالاضطرابات في أي بلد تؤثر على البلدان المجاورة، بل على المنطقة كلها وتمتد إلى مناطق أخرى، بل وأكثر. فلا بد من التضامن. وكلنا معنيون، وملزمون بالتدخل، ولنا من الوسائل ما يلزم. وخطة عام 2030 هي أولاً دليلٌ للعمل الوطني، قيمتها في إطلاق مرحلة جديدة من التعاون العالمي.

والمنطقة العربية اليوم على مفترق طرق. فإما تبقى في دوامة من الاحتلال والنزاع وعدم المساواة والفرقة والإحباط والركود الإنمائي، قد تؤول بها إلى التفكك الكلي، وإما تصغي إلى تطلعات سكانها، وتنطلق على مسار التنمية المستدامة، فتُنهي احتلال فلسطين، وتحقق السلام، وتؤمّن التعليم الجيّد، وتمكّن المرأة. هذه هي الطريق التي تضمن كرامةً ورفاهاً للجميع، نساءً ورجالاً، أياً يكن العمر أو الأصل أو الدين أو الخلفيّة الاجتماعية والاقتصادية.

ونحن في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة نأمل أن يشكل التقرير العربي للتنمية المستدامة مساهمة في السعي إلى طريق المستقبل الذي نصبو إليه جميعاً، حقاً ومساراً.

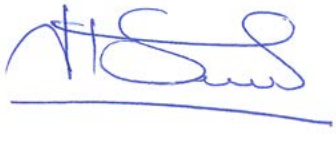

ريما خلف

وكيلة الأمين العام

الأمينة التنفيذية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

اتفقت الشعوب في عام 2015 على اعتماد خطة طموحة تضمن سلامة الكوكب وسلامة الإنسان في السنوات الخمس عشرة المقبلة. توفر أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر منظوراً يمكننا من خلاله أن نركز على التغيُّرات والتحديات والخيارات التي تنشأ عن محاولات تحقيق التوازن بين الموارد المحدودة والشعوب المتزايدة. غير أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب سياسات وقرارات جريئة، قائمة على أدلة. وفي هذا الإطار، يقدم التقرير لمحة عن التقدم الإنمائي في العالم العربي خلال العقدين السابقين.

فلسوء إدارة الكوكب وموارده الطبيعية في الفترة المذكورة آثار كبيرة على حياتنا. فهو يهدد بزيادة الهجرة وتصعيد النزاعات، ووقف مسار التنمية، ووقوع الفئات الأكثر ضعفاً في الفقر. ولهذا السبب، يراعي كل هدف من الأهداف السبعة عشر جوانب عديدة في البيئة والأمن وحقوق الإنسان، ويسعى إلى الاستفادة من ثورة البيانات في رصد التقدم المحرز.

ويبين هذا العدد الأول من التقرير العربي للتنمية المستدامة أن نهج المنطقة في التنمية المستدامة يدل على فهم للعلاقة القائمة بين القضايا الرئيسية كالغذاء والمياه والطاقة، ويتبنى عملية الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر الشامل الذي يعد ركيزة من ركائز خطة عام 2030. وبفضل الخبراء والشركاء الذين نضع فيهم كل الثقة، يحدد هذا العمل حالة المنطقة والاتجاهات الراهنة فيها والممارسات المعتمدة على ضوء أهداف الخطة، ويركز على الإنجازات التي ينبغي تحقيقها، وأفضل الممارسات التي يمكن اعتمادها، والثغرات التي ينبغي معالجتها. ويتضمن مجموعة كبيرة من البحوث التي عملت الإسكوا على تنسيقها.

ويفخر برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالشراكة التي عقدها مع الإسكوا لإعداد هذا التقرير الرئيسي، ويلتزم بالعمل معها للبناء على نتائجه. ونتمنى أن يقدم لصانعي القرار، في المجالين العام والخاص، بيانات أساسية يقومون على ضوئها بخيارات مبنية على المعرفة، تعزز التنمية المستدامة وطنياً وإقليمياً وعالمياً.

أكيم شتاينر

وكيل الأمين العام
المدير التنفيذي
برنامج الأمم المتحدة للبيئة

توطئة

أطلق التقرير العربي للتنمية المستدامة لعام 2015 بموعد البدء بالعمل بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 في أوائل عام 2016، وقد أتى في حينه: فهو يقدّم استعراضاً شاملاً لاتجاهات التنمية المستدامة في المنطقة العربية ومستوى التقدم في تحقيقها خلال العقدين الماضيين، ويحلّل الوضع الحالي، ويبحث في كيفية تحقيق هذا المشروع الطموح، والتغلب على العوائق.

ومن المتوقع بحلول آذار/مارس 2016 أن توافق الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على مجموعة من المؤشرات العالمية لقياس التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام 2030. ويستند هذا العدد الأول من التقرير إلى بيانات منشورة تتناول مواضيع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. وسيعاد تنظيم الأعداد المقبلة على ضوء مجموعة المؤشرات العالمية المذكورة. ويقع الإنسان في صلب تحليل الإطار المتكامل الذي يركز على العلاقة بين العناصر الأساسية الخمسة في الخطة: الإنسان، والأرض، والرخاء، والسلام، والشراكات.

ويبيّن التقرير إلى أي مدى تضمن المنطقة كرامة الإنسان ورفاهه، ويقيّم المجتمعات العربية، وأساليب عيشها من منظار الاستدامة والقدرة على التكيّف. وينظر في الشروط الأساسية والأدوات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة. ويلقي الضوء على مجموعة من العوامل: احتلال فلسطين وأراض عربية أخرى، وتفشي النزاعات، والحوكمة، وحقوق الإنسان، والعجز المؤسسي. ويتوقف عند الثغرات في مجالات التمويل، والعلم والتكنولوجيا، والتجارة، والقدرة الإحصائية.

ويشير إلى التقدم الكبير المحرز في بعض القطاعات ومجموعات البلدان، لكنه لا يغفل عن التحديات المعقدة والمترابطة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإدارية.

رَلى مجدلاني
مديرة
شعبة سياسات التنمية المستدامة
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

فالحاجة ملحة إلى اتخاذ تدابير عاجلة، على المستويين الوطني والإقليمي، في سياق شراكة عالمية أكثر فعالية. ويخلص التقرير إلى أن الطريق إلى التنمية المستدامة تمر حكماً بعمليات التخطيط والاستثمار المتكاملة، والطويلة الأجل، والقائمة على أدلة، والتي تأخذ في الحسبان المخاطر الناتجة عن الاضطرابات في المنطقة وتعالج أسبابها الرئيسية.

وقد اعترضت إعداد التقرير مجموعتان من التحديات. المجموعة الأولى تتعلق بعدم اكتمال بيانات البلدان العربية الاثني والعشرين خلال العقدين الماضيين. وفي بعض الأحيان، حال النقص الكبير في البيانات دون تحديد الاتجاهات وحساب متوسطات مجموعات البلدان. ويمكن التساؤل في هذا الإطار عن قدرة البلدان العربية على حسن استخدام الأدلة في عمليات صنع السياسات، وعلى الإبلاغ مستقبلاً عن خطة عام 2030. أما مجموعة التحديات الثانية فتتعلق بكيفية إعطاء صورة دقيقة عن الوضع في منطقة تتغير باستمرار. فبسبب عدم الاستقرار، لم يكن أي من البيانات المتاحة حديثاً بما يكفي لإعطاء فكرة واضحة عن تحركات السكان وأثرها على المؤشرات الرئيسية للتنمية. ومع ذلك، نرى أن التحليل يوفر أساساً صلباً لتقييم التنمية المستدامة في المنطقة العربية في الأعداد المستقبلية للتقرير.

والتقرير هو خلاصة جهود مشتركة قامت بها مجموعة كبيرة من وكالات الأمم المتحدة في المنطقة العربية، ومن الخبراء والجهات المعنية على المستويين الإقليمي والدولي، ومن الحكومات الوطنية. ونتوجه في هذا الإطار بجزيل الشكر من هؤلاء. ونعرب عن تقديرنا لأعضاء الفريق الرئيسي، لالتزامهم الشديد بإعداد هذا التقرير الذي نأمل أنه سيعبّر عن الزخم العالمي، وسيطلق حواراً صريحاً حول كيفية تحقيق تطلعات سكان هذه المنطقة.

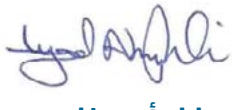

إياد أبو مغلي
مدير وممثل إقليمي
برنامج الأمم المتحدة للبيئة، المكتب الإقليمي لغرب آسيا

1. لمحة عامة

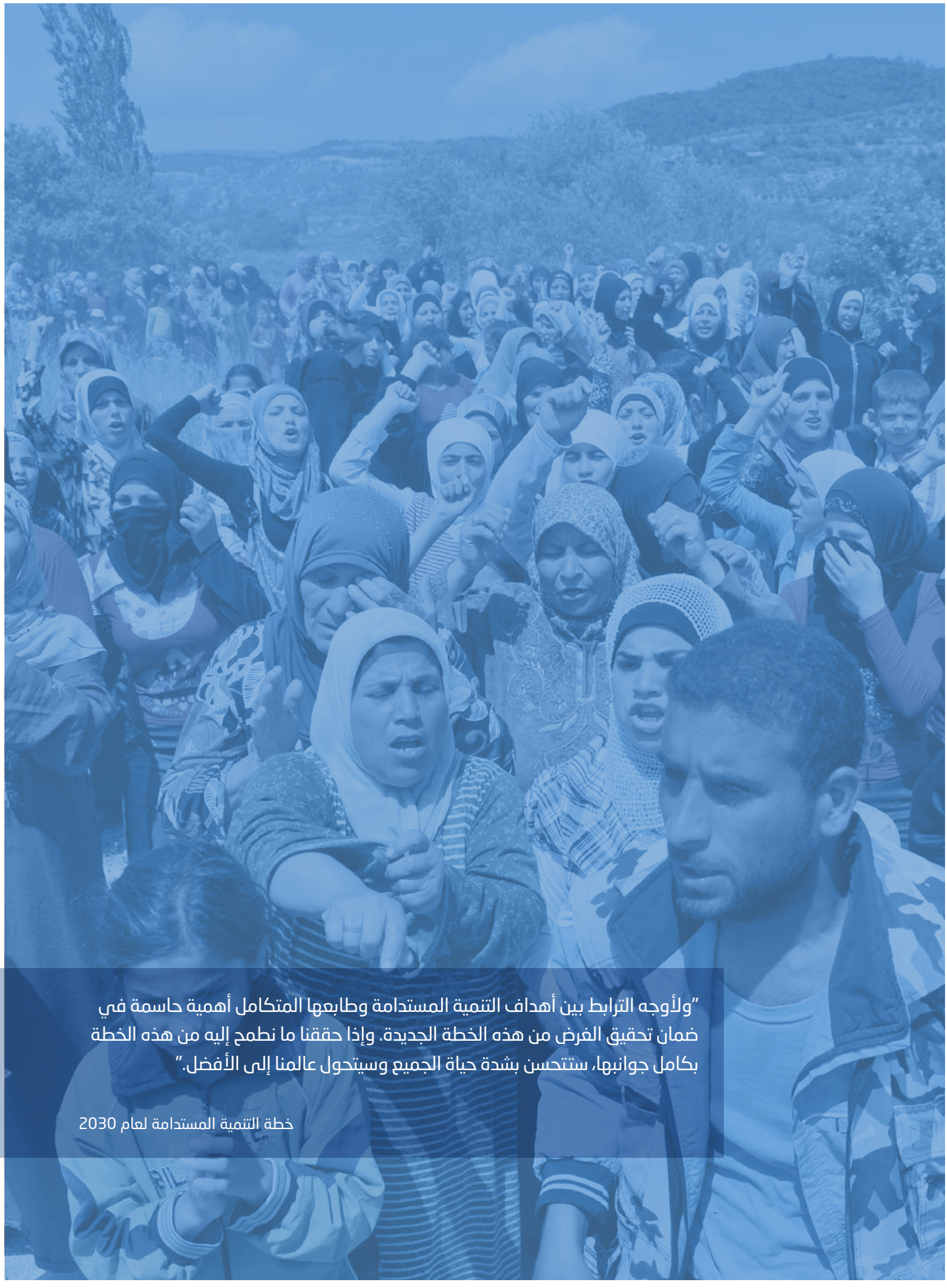

”ولأوجه الترابط بين أهداف التنمية المستدامة وطابعها المتكامل أهمية حاسمة في ضمان تحقيق الغرض من هذه الخطة الجديدة. وإذا حققنا ما نطمح إليه من هذه الخطة بكامل جوانبها، ستتحسن بشدة حياة الجميع وسيتحول عالمنا إلى الأفضل.”

خطة التنمية المستدامة لعام 2030

1. لمحة عامة

مستقبل سكان المنطقة العربية يبدو ضبابياً. ملايين يفرون من ديارهم هرباً من العنف، وملايين آخرون عالقون في النزاع أو في الاحتلال. والتوسع السكاني يضغط بشكل متزايد على البيئة مستهلكاً بشكل غير مستدام إمدادات المياه المحدودة وموارد الطاقة الوفيرة. والاقتصادات الريعية في العديد من بلدان المنطقة أثبتت عدم قدرتها على التكيّف مع الوقائع الجديدة، أو استيعاب القوة العاملة الشابة ذات الأعداد المتنامية.

ومع ذلك، لدى المنطقة أساس متين لبناء مستقبل أفضل. فتحسّن الرعاية الصحية أدى إلى رفع متوسط العمر المتوقع إلى ما فوق المتوسط العالمي. ونسبة السكان المتعلمين في ازدياد؛ فمعدلات الالتحاق بالتعليم المدرسي ومحو أمية الكبار تحسنت كثيراً، ولا سيما في أقل البلدان نمواً وبالنسبة إلى الإناث. وفي هذه الإنجازات دلالة على أن المنطقة قادرة على مواجهة التحديات المتوقعة للتنمية المستدامة.

وأولويات المنطقة والتحديات التي تواجهها مذكورة بوضوح في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها السبعة عشر[1] التي تصب تركيز الخطة على القضاء على الفقر بجميع أشكاله، مع تسليط الضوء على الترابط بين القضايا الإنمائية، وتغطية المواضيع التي لم تعالجها الأهداف الإنمائية للألفية بشكل كلي، على غرار المساواة، والحوكمة، وتعزيز المجتمعات المسالمة التي لا يهمّش فيها أحد. ومع أن الأهداف عالمية، تقر الخطة بأن كل بلد يتفرد بقدراته وسياساته ووقائعه: فهو الذي يحدد غاياته، ويصمم سياساته، ويرصد تقدمه ويبلّغ عنه.

وفي هذه المرحلة، طرح مؤلفو التقرير العربي للتنمية المستدامة الأسئلة التالية: أين تقع المنطقة العربية من أهداف التنمية المستدامة وما كانت اتجاهاتها على مدى العقدين الماضيين؟ ما الذي يعيق التنمية المستدامة؟ إلى أين تتجه المنطقة، وما هي البدائل المتوفرة لتحقيق النتائج المرجوة من هذه الأهداف؟ ويسعى التقرير إلى الإجابة على هذه الأسئلة ضمن إطار متكامل يراعي فيه التحليل، في المقام الأول، كرامة سكان المنطقة ورفاههم.

ألف- الهدف من التقرير

يستعرض التقرير الوضع الحالي للتنمية المستدامة في البلدان العربية. ويستخدم المعايير الإقليمية والعالمية في دراسة التقدم المحرز خلال العقدين الماضيين، والاتجاهات، والفجوات التي لا تزال قائمة، والفرص المتاحة. ويستشهد بأمثلة وحالات من المنطقة. وبسبب عدم توفّر مؤشرات معتمدة عالمياً، عند كتابة هذا التقرير، لقياس أهداف التنمية المستدامة، اختار المؤلفون مجموعة من المؤشرات بناءً على معايير محددة، منها توفر البيانات عن البلدان العربية، مع إعطاء الأفضلية لمؤشرات التنمية المستدامة للمنطقة العربية، التي اعتمدتها جامعة الدول العربية[2]. ويغطي التقرير المواضيع التي تتناولها أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، لكنه يركز بشكل خاص على القضايا ذات الأولوية القصوى بالنسبة إلى المنطقة.

ومن أهداف التقرير توفير معلومات قائمة على أدلة لتستخدمها الجهات المعنية الوطنية في تحديد الغايات، وتصميم السياسات، ورصد التقدم والإبلاغ عنه، بالإضافة إلى مساعدة الجهات المعنية الإقليمية على الدعوة إلى التغيير.

باء- النطاق والمنهجية

صدر هذا التقرير بناءً على طلب الحكومات العربية[3]. وساهمت فيه مجموعة من الخبراء ومن وكالات

الأمم المتحدة، بالإضافة إلى خمسة بلدان عربية أجرت تقييمات وطنية للتنمية المستدامة، وفرّت من خلالها مجموعة كبيرة من الأمثلة. وشكل المنتدى العربي للتنمية المستدامة، الذي عقد في نيسان/أبريل 2014 في الأردن، ثم في أيار/مايو 2015 في البحرين مساهمة كبيرة في إعداد التقرير. ويمكن الاطلاع في المرفق 1 على منهجية المشاركة التي اعتمدت في صياغته.

ويركز التقرير على المنطقة العربية. ويتضمّن، بقدر الإمكان، بيانات عن البلدان العربية الاثنين والعشرين، ويقارن بين المنطقة العربية والمناطق الأخرى، وبين متوسطات المنطقة والمتوسطات العالمية. لكن المؤشرات لا تغطي جميع البلدان، لعدم توفر بيانات وافية عن بعضها.

والتنوّع في المنطقة يفرض تصنيف بلدانها ضمن مجموعات لأغراض التحليل: بلدان مجلس التعاون الخليجي (الإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر وعُمان والكويت والمملكة العربية السعودية)، وأقل البلدان العربية نمواً (جزر القمر وجيبوتي والسودان والصومال وموريتانيا واليمن)، وبلدان المغرب العربي (تونس والجزائر وليبيا والمغرب)، وبلدان المشرق العربي (الأردن والجمهورية العربية السورية والعراق وفلسطين ولبنان ومصر). ولهذا التوزيع قيوده، لكنه يمكّن من النظر في معياري القرب الجغرافي ومستوى التنمية في وقت واحد. وهو متّسق مع المنهجية المعتمدة في التقارير السابقة حول الأهداف الإنمائية للألفية.

ولم يكن بالإمكان استخدام التقسيم الإقليمي العربي في بعض التحاليل لأن وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية تعتمد تقسيماً مختلفاً. فالبنك الدولي وبعض وكالات الأمم المتحدة، مثلاً، يستند إلى التصنيف الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في حين يعتمد برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقسيم البلدان العربية بين أفريقيا وغربي آسيا.

والبيانات الواردة في هذا التقرير جُمعت من عدد من قواعد البيانات الدولية، ولا سيما من منظومة الأمم المتحدة (المرفق 2)، ولو أن التقرير يعترف بالنواقص في البيانات من المصادر غير الوطنية. وتغطي البيانات الفترة الممتدة بين عامي 1990 و2015. وقد أجرت الإسكوا استعراضاً لخبرات البلدان في الرصد والتقييم في إطار خطة ما بعد عام 2015، كشف عن نواقص كبيرة في بيانات التقارير الوطنية للأهداف الإنمائية للألفية[4]. لذلك، لم تُستخدم البيانات الرسمية للبلدان مباشرةً عن الأجهزة الإحصائية الوطنية بسبب مشاكل في قابلية المقارنة، والجودة، وتوفر السلاسل الزمنية في معظم البلدان العربية الاثنين والعشرين.

جيم- إطار التحليل وتنظيم التقرير

يحلل التقرير القضايا التي يتناولها ضمن مجموعات، لتسليط الضوء على علاقات الترابط في ما بينها. ويبدأ باستعراض مختلف الاتجاهات في المنطقة العربية اليوم، على ضوء مواضيع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. أما باقي التقرير فمصمّم وفقاً لإطارٍ وضع بالتشاور مع الحكومات، والخبراء، والمجتمع المدني، وجهات معنية أخرى. وفي المرفق الثالث خمسة أطر أخرى أخذ بها عند تصميم التقرير.

الشكل 1.1. إطار التحليل

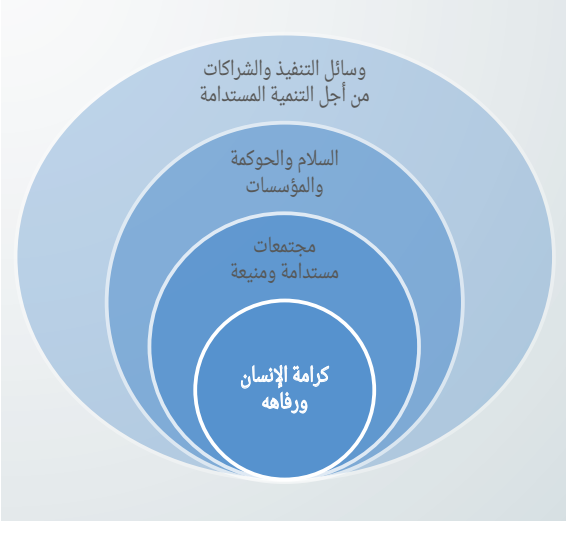

المصدر: المؤلفون.

ويعتمد الإطار على أربعة مجالات متداخلة هي (الشكل 1-1):

- ضرورة أن تكون كرامة الإنسان ورفاهه في جوهر التحليل، لتمكين سكان المنطقة العربية جميعاً من تنمية قدراتهم وتحقيق تطلعاتهم؛
- أهمية الربط بين الأهداف الرئيسية وقاعدة الموارد الطبيعية. ويعتمد تحقيق رفاه الشعوب على البيئة والموارد الطبيعية ويؤثر عليها في الوقت نفسه. ولبناء مجتمعات منيعة ومستدامة، لا بدّ من تحوّل في الاقتصادات وفصل مسار نموها عن التدهور البيئي، كما ينبغي الحفاظ على النظم الإيكولوجية؛
- أهمية السلام والحوكمة السليمة والمؤسسات الفعالة باعتبارها أهدافاً بحد ذاتها، وعوامل شاملة ترفد التنمية المستدامة؛
- دور وسائل التنفيذ، كالتمويل والتكنولوجيا والتجارة والبيانات، وأهمية الشراكات في سد النواقص العالقة.

انطلاقاً من هذا الإطار، يُقسم التقرير إلى أربعة فصول رئيسية: كرامة الإنسان ورفاهه؛ المجتمعات المستدامة والمنيعة؛ السلام والحوكمة والمؤسسات؛ وسائل التنفيذ والشراكات من أجل التنمية المستدامة. ويبيّن الشكل 1-2 العلاقة القائمة بين الإطار، وفصول التقرير وأقسامه المختلفة، وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. وقد أجريت قراءة متعمقة على صعيد المنطقة لأهداف

الشكل 2.1. فصول التقرير وأقسامه وعلاقتها بأهداف التنمية المستدامة

المصدر: المؤلفون.

التنمية المستدامة والغايات المرتبطة بها قبل توزيعها على المجالات الأربعة. ويبيّن الإطار إلى حد ما نتائج المفاوضات حول الخطة العالمية في بداية عام 2015 والأولويات الإقليمية. أما التحديات الرئيسية التي تواجه المنطقة فهي الاحتلال، والنزاع، وعدم الاستقرار، والحوكمة، والعجز المؤسسي. وهي تشكل عناصر التقرير الأساسية.

دال- ملخّص التحليل

1. كرامة الإنسان ورفاهه

لا شك أن المنطقة العربية أحرزت تقدماً كبيراً في بعض الأهداف الإنمائية للألفية، لكنه كان متفاوتاً بين البلدان. وقد ظلّت بعض الأهداف بعيدة المنال، ونشأت تحديات جديدة.

وظل معدل النمو مرتفعاً نسبياً، لكن الهيكلية الاقتصادية لم تشهد تغييراً يذكر خلال العقدين الماضيين. فمعظم البلدان ذات اقتصادات ريعيّة، لا يؤثر فيها النمو بشكل كبير على رفاه الإنسان. وكانت معدلات نمو الإنتاجية منخفضة، وتراجعت الأجور كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. وشهدت الفرص الاقتصادية توسعاً طفيفاً جداً لم يكن كافياً لاستيعاب مجموع القوة العاملة المتزايدة. ولا تزال معدلات البطالة الأعلى في العالم، بالرغم من مكاسب متواضعة حققتها المرأة على هذا الصعيد، قابلتها خسائر بالنسبة إلى الشباب.

والمنطقة دون المتوسط العالمي للفقر (على أساس الخط الدولي للفقر)، لكن عدم المساواة في الفرص والدخل أشعلت النزاعات في العديد من البلدان، متسببة بأعداد غفيرة من اللاجئين والنازحين داخلياً الذين ازدادوا فقراً.

وتحسنت المساواة بين الجنسين في العديد من المجالات البارزة، ولا سيما التشغيل والتمثيل السياسي. لكن المنطقة لا تزال دون المعايير العالمية، بالرغم من المستويات المرتفعة من التحصيل العلمي. والإخفاق في ترجمة الإنجازات التعليمية إلى إنجازات على صعيدي العمل والمساواة بين الجنسين سببه الرئيس عدم قدرة اقتصادات المنطقة على توليد فرص عمل، بالإضافة إلى أسباب أخرى تتعلق بنوعية التعليم ومدى اتساقه باحتياجات سوق العمل.

وبين عامي 1990 و2015، تمكّن 195 مليون شخص تقريباً في المنطقة العربية من الوصول إلى المصادر المحسنة للمياه وخدمات الصرف الصحي. إلا أن النمو في معدلات تأمين المياه لم يواكب النمو في عدد السكان في أقل البلدان نمواً، حيث تراجعت نسبة السكان الحاصلين على المياه. والوصول إلى الكهرباء شامل تقريباً في ثلاث من مجموعات البلدان الأربعة، لكنه دون نصف معدل المنطقة في أقل البلدان نمواً، ولم يشهد تطوراً ملحوظاً منذ عام 2000. وحققت البلدان العربية تقدماً كبيراً في إزالة الأحياء الفقيرة، ما عدا أقل البلدان نمواً. وتتفاقم مشكلة النقص في المساكن (المقدر بما يزيد عن 3.5 ملايين وحدة سكنية) في العديد من البلدان بسبب الحرب والاحتلال والنزاع.

ولا تعود مشكلة الجوع وسوء التغذية في البلدان العربية إلى عدم توافر الغذاء، بل إلى انعدام القدرة على تحمّل تكاليف الحصول عليه. وقد تحسنت معدلات سوء التغذية في بعض مجموعات البلدان، لكن معدل المنطقة بشكل عام ظل على حاله، وتدهورت الحالة التغذوية للأطفال في أقل البلدان نمواً. وتحسّن الوصول إلى الرعاية الصحية بشكل عام، فظهر في انخفاض معدلات وفيات الأمهات والأطفال. وانخفضت حدة مشكلة الأمراض المعدية ليزداد انتشار الأمراض غير المعدية، كأمراض القلب، والسكري، والاضطرابات العقليّة. ويسبب العنف والنزاعات مشاكل صحية إضافية في المنطقة.

2. المجتمعات المستدامة والمنيعة

ازداد عدد سكان المنطقة العربية بشكل ملحوظ في العقود الماضية، فتجاوز 377 مليون نسمة في عام 2014. وبلغ معدل السكان الحضر في البلدان العربية 57 في المائة من مجموع سكانها، أي بما يزيد قليلاً عن المعدل العالمي البالغ 53 في المائة[5]. ويحتاج

سكان المدن والمناطق الحضرية العربية البالغ عددهم 215 مليون نسمة إلى استثمارات عامة كبرى في البنى الأساسية، لتأمين الخدمات الأساسية كالإسكان، والطرق، والطاقة، والمياه، وإدارة النفايات والصرف الصحي، وغير ذلك.

وما من مكان في العالم يمكن تبيان العلاقة فيه بين المياه والغذاء والطاقة بشكل أوضح من المنطقة العربية، حيث ندرة المياه سمةٌ من السمات الرئيسية. ويشكل نصيب الفرد من الموارد المائية في المنطقة العربية 10 في المائة من المعدل العالمي[6]. والإنتاج الغذائي مقيّد بعوامل عديدة أبرزها ندرة المياه والأراضي الصالحة للزراعة وتدهور نوعيتها، والمناخ الجاف، واضمحلال الموارد الوراثية. والقطاع الزراعي هو المستهلك الأكبر للمياه في المنطقة، ولا سيما في المناطق القاحلة، وفي الوقت نفسه تقل معدلات إنتاجية المياه وكفاءة الري عن المتوسطات العالمية.

ودفعت ندرة المياه بعدد من البلدان العربية إلى الاستثمار بكثافة في التحلية. وتفوق طاقة التحلية في المنطقة نصف الطاقة المتوفرة في العالم. لكن لتحلية المياه آثار سلبية على أمن الطاقة وعلى انبعاثات الكربون (إلا في حال استخدام الطاقة المتجددة)[7]، وهي تساهم في تدهور النظم الإيكولوجية البحرية. وتستخدم الطاقة في جميع مراحل هذه العملية، من رفع المياه إلى نقلها، فمعالجتها، كما تستخدم المياه في توليد الطاقة واستغلال النفط.

ويزيد استهلاك الموارد من المياه والطاقة في المنطقة بمعدلات لا يمكن استدامتها، ما يبرز حاجة ملحة إلى اعتماد نُهُج جديدة. ويجب أن يؤمن نهج الترابط بين المياه والطاقة والغذاء «الاتساق بين السياسات والمبادرات والمشاريع على المستويات الوطنية والإقليمية، مع الأخذ بعين الاعتبار التفاوت في هبة الموارد الطبيعية المتوفرة في بلدان المنطقة، بهدف تجنّب المفاضلات المكلفة عبر القطاعات"[8].

وشهدت المنطقة في العقود الماضية زيادةً في حالات الجفاف وفي العواصف والفيضانات. فحالات الجفاف تؤثر على العدد الأكبر من الناس؛ والزلازل، تليها الفيضانات والعواصف، تلحق أضراراً جسيمة بالبنى الأساسية. وتتوسّع المدن لتصبح مراكز للتنمية الاقتصادية، ويزداد تعرّضها لخطر الكوارث الطبيعية.

ويزيد تغيّر المناخ من حدة الظواهر المناخية المتطرفة ومن تواترها، وتزداد إمكانية تضرر المنطقة جراء ارتفاع درجات الحرارة، بالمقارنة مع المناطق الأخرى. ومن المتوقّع أن يزداد التقلب في المتساقطات، ما قد يؤدي إلى عواقب وخيمة، ولا سيما على المجتمعات القائمة على الزراعة. وقد تبيّن أن النزاعات يؤججها أيضاً تغيّر المناخ من خلال آثاره على الهجرة البيئية والموارد المائية المشتركة[9].

ومع أن البلدان العربية مدرجة في المرفق الثاني من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، وغير ملزمة رسمياً بالحد من انبعاث غازات الاحتباس الحراري، فبعضها يقوم بجهود طوعية لتخفيض الانبعاثات. وقد أعدت بعض البلدان العربية بيانات بالمساهمات المقررة المحددة وطنياً. ومع ذلك، فارتفاع نصيب الفرد من انبعاثات غاز الاحتباس الحراري وازدياد كثافة الكربون في الاقتصاد الإقليمي يدعوان إلى القلق.

وتواجه النظم الإيكولوجية البحرية والأرضية ضغوطاً كبيرةً بسبب سوء الاستخدام وتدهور التنوع البيولوجي. والغطاء النباتي في تقلّص، وأدى الارتفاع الشديد في المعدلات السنوية لصيد الأسماك في البلدان العربية خلال العقدين الماضيين إلى ضغوط على الثروة السمكية. لكن البلدان العربية اتخذت تدابير للحفاظ على تنوعها البيولوجي، على غرار توسيع المناطق المحمية.

3. السلام والحوكمة والمؤسسات

يقوم تحقيق التنمية على العلاقة بين السلام، والحوكمة السليمة، والمؤسسات الفعالة. وفي عام 2015، سبقت المنطقة العربية جنوب آسيا لتصبح المنطقة الأقل سلاماً في العالم. ولا تزال فلسطين تعاني من الاحتلال الإسرائيلي، وتفاقمت النزاعات في الجمهورية العربية السورية، والعراق، وليبيا، واليمن. وأدى النزاع والإجرام إلى مئات الآلاف من الوفيات وإلى عمليّات تشريد جماعي. وبلغ عدد النازحين داخلياً من السوريين

7.6 ملايين شخص في عام 2015، وعدد اللاجئين ومعظمهم إلى البلدان المجاورة 4.1 ملايين[10]. ويزيد عدد الصوماليين النازحين داخل بلدهم أو خارجه عن المليونين[11]. ويضاف إلى هذه الأرقام 5.2 ملايين لاجئ فلسطيني[12].

ومن أبرز أسباب الانتفاضات العربية رغبة المواطنين بدور أكبر في صنع القرار السياسي، وبمزيد من المساءلة. وقد أدت مطالبهم إلى التغيير في بعض الحالات. فتحسّن الوضع في بعض المجالات، وجرت انتخابات حرة ونزيهة، لكنه ساء في مجالات أخرى، كحرية التعبير. والاختلافات بين البلدان كبيرة، والإنجازات التي حققتها على صعيدي الإنصاف والعدل متفاوتة: فبالرغم من التحسينات الكبرى التي شهدتها معظم البلدان العربية في ما يتعلق بفصل السلطات، ازداد الوضع سوءاً في ما يتعلق بإساءة استخدام الأموال العامة والمحسوبية. ومن بواعث القلق الأخرى مسألة الهوية القانونية، فالعديد من الفلسطينيين، والبدون، والأولاد من آباء غير مواطنين في البلد المعني يعتبرون بلا جنسية. ومع تزايد عدد اللاجئين ازدادت الحاجة إلى إطار تنظيمي موحّد يُعنى بوضع اللاجئين وطالبي اللجوء السياسي في المنطقة العربية.

والعديد من بلدان المنطقة تعتمد ممارسات جيدة يمكن أن تشكل نماذج للبلدان الأخرى. فبعض البلدان أظهرت قدرة متزايدة على تنفيذ الاستراتيجيات مع إشراك جهات عديدة في ملكيتها، وعلى المواءمة بين الإجراءات القصيرة الأجل والأولويات الطويلة الأجل، والتنسيق بين الوزارات القطاعية، والاستفادة إلى أقصى درجة ممكنة من الأدلة. والعمل جار، على المستوى الإقليمي، لإنشاء آليات مؤسسية وتعزيزها لدعم الجهات المعنية الوطنية في هذا العمل.

4. وسائل التنفيذ والشراكات من أجل التنمية المستدامة

يصعب تقدير احتياجات تمويل التنمية المستدامة في المنطقة العربية. وانطلاقاً من المنهجية المعتمدة في هذا التقرير، ومع الإقرار بأوجه القصور فيها، قد يتبيّن، خلافاً للتوقعات، أن احتياجات التمويل في أقل البلدان نمواً تقل عن البلدان ذات الدخل المتوسط. ويمكن تقليص النقص في التمويل من خلال الإصلاحات الضريبية وإصلاح الدعم، وترشيد الإنفاق العسكري. وتشكل التدفقات الدولية مصادر هامة للتمويل في المنطقة.

فالمساعدات الإنمائية الرسمية التي تلقتها البلدان العربية من مصادر عدة، ولا سيما صناديق التنمية العربية، بلغت أوجها في عام 2005، ثم تراجعت لاحقاً، لترتفع من جديد في عام 2012. وبلغ الاستثمار الأجنبي المباشر ذروته في عام 2008 فسجّل 97 مليار دولار، ثم بدأ ينخفض منذ ذلك الحين، في إشارة إلى ضرورة استعادة الاستقرار وتحسين مناخ الاستثمار. كذلك تراجعت الاستثمارات البينية بعد أن بلغت ذروتها في عام 2008 مسجلة 35 مليار دولار. وتشكل التحويلات مصدراً بارزاً للتمويل في بعض البلدان كلبنان ومصر والمغرب. وتتركز الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مشاريع الطاقة والنقل، وتتطلّب أطراً قانونيةً ومؤسسيةً ملائمة لضمان استدامتها. ولم تستفد إلا بلدان عربية معدودة من فرص التمويل الأخضر.

وسعت البلدان العربية جاهدةً في العقود السابقة إلى تطوير نظمها الوطنية في العلم والتكنولوجيا والابتكار. فزادت معظمها من إمكانيات الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مسجلةً معدلات فاقت المتوسطات العالمية. ومع ذلك، لا تزال المنطقة العربية مستخدماً للتكنولوجيا، حيث مستوى توليد المعرفة فيها متدن جداً بالنسبة إلى باقي مناطق العالم، وحتى إلى البلدان النامية. والمعارف المحدودة المولدة لا تفيد القطاعات الإنتاجية، بسبب ضعف الاقتصادات وعدم تنوّعها.

ولا تزال حصة المنطقة من الصادرات غير النفطية في العالم متواضعة كما لا تزال بلدانها أقل تكاملاً في ما بينها من الناحية الاقتصادية بالمقارنة مع المجموعات الإقليمية الأخرى. فالاتفاقات الثنائية وغيرها من الاتفاقات التجارية التي وقعتها بلدان المنطقة مع بلدان ومجموعات بلدان غير عربية تمت بشكل أسرع من الاتفاقات البينية، التي لا تزال متوقفة لأسباب سياسية.

والقدرات الإحصائية في المنطقة العربية لا تزال محدودة. ولم تتمكن العديد من البلدان العربية من الإبلاغ بشكل كامل عن المؤشرات الخمسة والأربعين المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية باستخدام بياناتها الرسمية الوطنية. وسيزداد الوضع سوءاً في ما يتعلق بالإبلاغ عن المؤشرات العالمية التي يفوق عددها المائة والتي ستستخدم في إطار أهداف التنمية المستدامة. وقد أدى النقص في البيانات إلى منع الحكومات من الاستفادة من الأدلة عند استبدال السياسات القاصرة. وسيعتمد نجاح الجهود الرامية إلى تطوير القدرات الإحصائية على مدى استعداد الحكومات لتحسين الشفافية والمساءلة.

2. لمحة عن الاتجاهات والأوضاع في المنطقة العربية

”لا يمكن التذرّع بعد بأننا ”لم نكن نعرف“. لا يمكن أن يبقى أحد خفياً عن أنظارنا. هذا هو العالم الذي نريده، عالم للجميع“.

الأمين العام للأمم المتحدة، اجتماع المجموعة الاستشارية للخبراء المستقلين حول ثورة البيانات للتنمية المستدامة 2014

2. لمحة عن الاتجاهات والأوضاع في المنطقة العربية

يتضمن هذا القسم معلومات عن مجموعة من المؤشرات التي وضعت على ضوء المواضيع التي تتناولها أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر (الجدول 2-2). ولم يكن بالإمكان تضمينه العديد من القضايا الرئيسية الأخرى، بسبب النقص في البيانات. ويتناول الجزء المتبقي من التقرير هذه القضايا الرئيسية بالتفصيل مع قضايا عديدة أخرى. وقد استخدمت رموز الطقس لوصف مختلف اتجاهات التنمية المستدامة خلال العقدين الماضيين (الجدول 2-1). وتستخدم هذه الرموز في معظم الأحيان لقياس التقدم المحرز في تحقيق غاية كمية محددة. وبسبب عدم توفر هذه الغايات في المنطقة العربية في معظم القضايا المواضيعية المستعرضة، استخدمت الرموز لمعرفة ما إذا كانت الاتجاهات الإقليمية ودون الإقليمية مؤاتية أو غير مؤاتية. وتقارن قيمة المتوسط الإقليمي لكل مؤشر مع الغاية ذات الصلة بالأهداف الإنمائية للألفية أو المتوسط العالمي، حسب المتوفر منهما، باستخدام لوني إشارات المرور (الأحمر أو الأخضر) لمقارنة أداء المنطقة العربية بمتوسطات العالم وغايات الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي أن تركز تقييمات أهداف التنمية المستدامة، في التقارير المقبلة، على التقدم المحرز في الغايات الكمية لهذه الأهداف.

الجدول 1.2. استخدام رموز الطقس أو ألوان إشارات المرور

الرمز	الشرح
	الاتجاه مؤات بشكل واضح بالنسبة إلى أهداف التنمية المستدامة (>30% إيجابي)
	تغييرات في الاتجاه مؤاتية إلى حد ما بالنسبة إلى أهداف التنمية المستدامة (10%-30% إيجابية)
	تغييرات في الاتجاه غير مؤاتية إلى حد ما بالنسبة إلى أهداف التنمية المستدامة (10%-30% سلبية)
	الاتجاه غير مؤات بشكل واضح بالنسبة إلى أهداف التنمية المستدامة (>30% سلبي)
	الاتجاه غير واضح أو التغيير طفيف (10%- إلى +10%)
	البيانات المتاحة غير كافية لتحليل الاتجاه
	يشير إلى أن المنطقة العربية حققت غاية هذا الهدف من الأهداف الإنمائية للألفية. وفي حال عدم وجود غاية، يشير الرمز إلى أن المنطقة تعادل أو تفوق المتوسط العالمي للمؤشر
	يشير إلى أن المنطقة العربية لم تحقّق غاية هذا الهدف من الأهداف الإنمائية للألفية. وفي حال عدم وجود غاية، يشير الرمز إلى أن المنطقة دون المتوسط العالمي للمؤشر

واستخدام هذه الرموز في تقييم الاتجاهات والتقدم مرتبط بتوفّر غايات كمية في معظم الحالات. ويعرض التقييم وجهات نظر المؤلفين، ويهدف بشكل أساسي إلى تشجيع الجهات المعنية على إطلاق حوار حول التنمية المستدامة.

وقد جمعت البيانات من قواعد البيانات الرسمية للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية. واستعرضت الاتجاهات بالنسبة إلى المنطقة العربية ككل ومجموعات البلدان الأربع. وبسبب النقص الكبير في البيانات، لم تعتمد المنهجية إلا على نقطتين بيانيتين (واحدة لأوائل العقد الأخير من القرن العشرين (بداية التسعينات)، والأخرى لأواخر العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، ما لم يذكر خلاف ذلك)، ما أتاح إمكانية إجراء تحليل أساسي للاتجاه بين العقدين لكل مؤشر). وارتكز تقييم كل مؤشر، حيثما أمكن، إلى تطوّر المؤشر بين عام 1990 والعام الأخير الذي توفرت عنه بيانات للمنطقة العربية. ويتضمن المرفق الثاني المزيد من التفاصيل عن المنهجية ومصادر البيانات. وخُصّص رسم بياني لكل مؤشر لإظهار اتجاهه بالنسبة إلى المنطقة العربية وكل مجموعة من مجموعات البلدان، ثم جرى تفسير الاتجاهات باستخدام رموز الطقس والقواعد المحددة في الجدول 2-1.

وتبيّن إشارات السير، لكل مؤشر في الجدول 2-2، الوضع الإقليمي الحالي بالمقارنة مع العالم، في حين تبيّن رموز الطقس الاتجاهات السابقة في المنطقة ومجموعات البلدان. وليس من الضروري أن ينسحب الاتجاه في إحدى المجموعتين على الثانية، سواء سلباً أو إيجاباً. فالضوء الأحمر على سبيل المثال، المقرون برمز طقس مشمس، يدل على إحراز تقدّم كبير، لكنه يدل أيضاً على أن الوضع لا يزال دون المتوسط العالمي أو أن غاية الهدف الإنمائي للألفية لم تحقَّق، وأنه ينبغي إجراء المزيد من التحسينات. وفي حين وردت المؤشرات الفردية ضمن كل هدف من أهداف التنمية المستدامة، ينبغي في معظم الحالات النظر في مجموعة من المؤشرات للحصول على فكرة وافية عن الوضع وعن إمكانيات تحقيق الهدف ذي الصلة من أهداف التنمية المستدامة.

الجدول 2.2. لمحة عن التقدم والاتجاهات في مجموعة من مؤشرات التنمية المستدامة

أهداف التنمية المستدامة	مواضيع فرعية	المؤشر	وضع المنطقة العربية بالمقارنة مع العالم	الاتجاه في المنطقة العربية	الاتجاه في مجموعات البلدان				التعليقات
					أقل البلدان نموا	بلدان المشرق العربي	بلدان المغرب العربي	بلدان مجلس التعاون الخليجي	
موضوع ذو صلة بجميع الأهداف	التركيبة السكانية	معدل النمو السكاني (الإجمالي)	**لا يتوفّر متوسط عالمي لهذا المؤشر**	-19.2%	-36.4%	-21.5%	-24.4%	+25.2%	أظهر معدل النمو السكاني في المنطقة العربية في الفترة 2010-2015 انخفاضاً معتدلاً بنسبة 19.2 في المائة بالمقارنة مع الفترة 1995-1990. وأظهرت مجموعات البلدان انخفاضات مماثلة باستثناء بلدان مجلس التعاون الخليجي.
الهدف 1: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان	فقر الدخل	النسبة المئوية من السكان الذين يقل دخلهم عن 1.25 دولار (بمعادل القوة الشرائية) في اليوم							لم تحقق المنطقة العربية غاية الهدف الإنمائي للألفية المتعلّقة بتخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن 1.25 دولار إلى النصف، مع أن النسبة التي سجلتها المنطقة (7.4 في المائة) أفضل من المتوسط العالمي (14.5 في المائة). فاتجاه المنطقة إذاً غير مؤات بشكل واضح، وقد سجلت زيادة قدرها 34.5 في المائة. وكان الاتجاه غير مؤات أيضاً في جميع مجموعات البلدان باستثناء المغرب العربي، الذي شهد اتجاهاً مؤاتياً إلى حد ما بتراجع نسبته 12 في المائة. وقد بلغت قيم بلدان مجلس التعاون الخليجي الصفر في كلا العامين.
	فقر الدخل	النسبة المئوية من السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني	لا يتوفّر متوسط عالمي لهذا المؤشر						الاتجاه العربي لهذا المؤشر يظهر تغيراً غير جدير بالذكر. وعلى مستوى مجموعات البلدان، كان الاتجاه غير مؤات إلى حد ما في بلدان المشرق، في مقابل تراجع مؤات بشكل واضح بنسبة 42.9 في المائة في بلدان المغرب. وبلغت قيم بلدان مجلس التعاون الخليجي الصفر في كلا العامين.
الهدف 2: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة	الحالة التغذوية	الأطفال الناقصو الوزن دون سن الخامسة (بالنسبة المئوية)							لم تحقق المنطقة العربية غاية الهدف الإنمائي للألفية المتعلقة بتخفيض نسبة الأطفال الناقصي الوزن دون سن الخامسة إلى النصف، مع أن النسبة التي سجلتها (12.7 في المائة) أفضل من المتوسط العالمي (14.3 في المائة). والاتجاه مؤات إلى حد ما في المنطقة ككل (11.7- في المائة) وفي بلدان المشرق (27.5- في المائة). وهو مؤات بشكل واضح في بلدان المغرب (58.7- في المائة) وبلدان مجلس التعاون الخليجي (62.1- في المائة)، وكلا المجموعتين حققت الغاية المحددة. ولا تتوفر أي اتجاهات عبر الزمن بالنسبة إلى أقل البلدان نمواً.

أهداف التنمية المستدامة	مواضيع فرعية	المؤشر	وضع المنطقة العربية بالمقارنة مع العالم	الاتجاه في المنطقة العربية	الاتجاه في مجموعات البلدان				التعليقات
					أقل البلدان نموا	بلدان المشرق العربي	بلدان المغرب العربي	بلدان مجلس التعاون الخليجي	
الهدف 2: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة	الجوع	نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية							نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية في المنطقة العربية (9 في المائة) أفضل من المتوسط العالمي (13 في المائة). ويسجل الاتجاه الإقليمي ارتفاعاً بمعدل ضئيل (8.3 في المائة). وكانت الاختلافات كبيرة بين مجموعات البلدان: اتجاه غير مؤات بما يبعث على القلق في بلدان المشرق بزيادة 73.9 في المائة، في مقابل تراجع مؤات إلى حد ما بنسبة 24 في المائة في بلدان المغرب، واتجاه مؤات بشكل واضح في بلدان مجلس التعاون الخليجي بتراجع نسبته 43.8 في المائة. ولم تكن البيانات كافية لتحديد الاتجاه في أقل البلدان نمواً.
	مصادر الغذاء	مساحة الأراضي الصالحة للزراعة وأراضي المحاصيل الدائمة (المجموع التراكمي)							مساحة الأراضي الصالحة للزراعة وأراضي المحاصيل الدائمة في المنطقة العربية (4.1 في المائة) أقل بكثير من المتوسط العالمي (10.9 في المائة). وقد سجلت المنطقة ومجموعات البلدان تغيُّرات طفيفة في هذا السياق. فتراجعت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة وأراضي المحاصيل الدائمة من 65.2 مليون هكتار إلى 64.5 مليون هكتار. ويعود ذلك إلى الفرق في حساب هذه المساحة في السودان قبل الانفصال وبعده. ويفسر ذلك التراجع الطفيف بنسبة 11 في المائة في مساحة الأراضي الصالحة للزراعة وأراضي المحاصيل الدائمة المسجل في أقل البلدان نمواً.
	مصادر الغذاء	إنتاج الأغذية (متوسط قيمة نصيب الفرد من إنتاج الأغذية السنوي)							يقل متوسط قيمة نصيب الفرد من إنتاج الأغذية السنوي في المنطقة العربية (191.40 دولار) عن المتوسط العالمي (311 دولار). وشهدت المنطقة اتجاهاً إيجابياً معتدلاً ظهر في ارتفاع بنسبة 21 في المائة. لكن الفروقات بين مجموعات البلدان شاسعة. فقد شهدت بعضها اتجاهات إيجابية معتدلة، فسجلت أقل البلدان نمواً ارتفاعاً بنسبة 20.7 في المائة، وبلدان المشرق ارتفاعاً بنسبة 22.5 في المائة، وشهدت بلدان المغرب اتجاهاً مؤاتياً بشكل واضح ظهر في ارتفاع بنسبة 43 في المائة. أما بلدان مجلس التعاون الخليجي، فشهدت تراجعاً طفيفاً بنسبة 18.5 في المائة.

أهداف التنمية المستدامة	مواضيع فرعية	المؤشر	وضع المنطقة العربية بالمقارنة مع العالم	الاتجاه في المنطقة العربية	الاتجاه في مجموعات البلدان				التعليقات
					أقل البلدان نموا	بلدان المشرق العربي	بلدان المغرب العربي	بلدان مجلس التعاون الخليجي	
الهدف 2: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة	مصادر الغذاء	قيمة واردات الأغذية (بالنسبة المئوية من صادرات السلع)	لا يتوفّر متوسط عالمي لهذا المؤشر						شهدت المنطقة العربية بمعظم مجموعات البلدان فيها اتجاهاً مؤاتياً بشكل واضح ظهر في انخفاض قيم واردات الأغذية بالنسبة المئوية من صادرات البضائع (42.2- في المائة في المنطقة العربية، 65.9- في المائة في أقل البلدان نمواً، 51- في المائة في بلدان المشرق، 43- في المائة في بلدان مجلس التعاون الخليجي). أما بلدان المغرب فلم تسجل سوى انخفاض طفيف بنسبة 15.5 في المائة).
	مصادر الغذاء	نسبة الاعتماد على واردات الحبوب							تخطت نسبة الاعتماد على واردات الحبوب في المنطقة (56.2 في المائة) المتوسط العالمي البالغ 50.7 في المائة. وارتفع المتوسط الإقليمي بشكل ملحوظ (33.2 في المائة). وكان اتجاه مجموعات البلدان صعودياً في هذا الإطار: فالارتفاع الأكبر سجلته بلدان مجلس التعاون الخليجي وبلغ 130.3 في المائة، في حين لم تسجل المجموعات الأخرى سوى ارتفاعات بسيطة بلغت 34.4 في المائة في أقل البلدان نمواً، و19.8 في المائة في بلدان المغرب، و15.8 في المائة في بلدان المشرق.
الهدف 3: ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار	وفيات	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة							لم تحقق المنطقة العربية غاية الهدف الإنمائي للألفية المتعلقة بتخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين، وذلك بالرغم من التقدم الذي أحرزته في هذا المجال (تخفيض بنسبة 54.3 في المائة). وسجلت المنطقة العربية 35.6 حالة وفيات لكل 1000 مولود حي، وهو معدل أفضل من المتوسط العالمي البالغ 42.5. وشهدت جميع مجموعات البلدان اتجاهات إيجابية، بدءاً ببلدان مجلس التعاون الخليجي (68.2- في المائة)، فبلدان المشرق (64.7- في المائة)، فبلدان المغرب (59.6- في المائة)، إلى أقل البلدان نمواً (46.1- في المائة).

أهداف التنمية المستدامة	مواضيع فرعية	المؤشر	وضع المنطقة العربية بالمقارنة مع العالم	الاتجاه في المنطقة العربية	الاتجاه في مجموعات البلدان				التعليقات
					أقل البلدان نموا	بلدان المشرق العربي	بلدان المغرب العربي	بلدان مجلس التعاون الخليجي	
الهدف 3: ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار	تقديم الرعاية الصحية	معدل شيوع وسائل منع الحمل							لم تحقق المنطقة العربية غاية الهدف الإنمائي للألفية المتعلقة بحصول الجميع على وسائل منع الحمل. والاتجاه الذي سجلته المنطقة العربية مؤات إلى حد ما، ظهر في ارتفاع معدل شيوع وسائل منع الحمل بنسبة 22.2 في المائة، ليسجّل 46.7 في المائة، أي دون المتوسط العالمي البالغ 63 في المائة. وقد شهدت أقل البلدان نمواً الاتجاه الأكثر إيجابية إذ زاد فيها استخدام وسائل منع الحمل بنسبة 102 في المائة، تليها بلدان المغرب بنسبة 25.9 في المائة وبلدان المشرق بنسبة 25.8 في المائة، أما بلدان مجلس التعاون الخليجي فسجلت انخفاضاً بنسبة 20.6 في المائة.
	تقديم الرعاية الصحية	تحصين الأطفال ضد الأمراض المعدية (الأطفال بعمر السنة المحصنون ضد الحصبة)							بلغت نسبة التحصين ضد أمراض الأطفال المعدية في المنطقة 85.8 في المائة، أي بما يفوق المتوسط العالمي البالغ 84.5 في المائة. وكان الاتجاه في المنطقة مؤاتياً إلى حد ما، مسجلاً زيادة بنسبة 10.4 في المائة. وكانت الاتجاهات مؤاتية إلى حد ما في بلدان المغرب حيث بلغت الزيادة 16 في المائة، وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي حيث بلغت 12.4 في المائة. وسجلت أقل البلدان نمواً أعلى زيادة في معدلات التحصين، حيث بلغت 34.8 في المائة، في حين لم تشهد بلدان المشرق أي اتجاه.
	الحالة التغذوية	السمنة لدى الأطفال							نسبة السمنة لدى الأطفال في المنطقة العربية (11.3 في المائة) أسوأ من المتوسط العالمي (6.1 في المائة). ولم يظهر أي اتجاه واضح في المنطقة العربية ككل وفي بلدان المغرب بهذا الصدد، لكنه ظهر بوضوح في بلدان المشرق (+34.4 في المائة) وبشكل أوضح في بلدان مجلس التعاون الخليجي (+112.9 في المائة). أما أقل البلدان نمواً فكان الاتجاه فيها مؤاتياً بشكل واضح (39.8- في المائة) عن الفترة نفسها.

أهداف التنمية المستدامة	مواضيع فرعية	المؤشر	وضع المنطقة العربية بالمقارنة مع العالم	الاتجاه في المنطقة العربية	الاتجاه في مجموعات البلدان				التعليقات
					أقل البلدان نموا	بلدان المشرق العربي	بلدان المغرب العربي	بلدان مجلس التعاون الخليجي	
الهدف 4: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع	مستوى التعليم	معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الابتدائي							لم تحقّق المنطقة العربية غاية الهدف الإنمائي للألفية المتعلقة بتعميم التعليم الابتدائي. ومع ذلك، فأرقام المنطقة (91.4 في المائة) أفضل من المتوسط العالمي (89 في المائة). وشهدت المنطقة العربية اتجاهاً مؤاتياً (+15 في المائة)، وكذلك أقل البلدان نمواً (+53.1 في المائة)، وبلدان المغرب (+31.2 في المائة)، وبلدان مجلس التعاون الخليجي (+25.4 في المائة). ولم تشهد بلدان المشرق أي تغيير يذكر.
	مستوى التعليم	إجمالي التسجيل في السنة الأخيرة من التعليم الابتدائي							لم تحقق المنطقة العربية غاية الهدف الإنمائي للألفية المتعلقة ببلوغ نسبة الأطفال في السنة الأخيرة من التعليم الابتدائي 100 في المائة، مع أن النسبة التي سجلتها المنطقة (94.5 في المائة) أعلى من المتوسط العالمي (92.3 في المائة). وشهدت المنطقة اتجاهاً إيجابياً إلى حد ما، فسجلت زيادة بنسبة 14.7 في المائة، ولا سيما في بلدان المغرب حيث بلغت 42.8 في المائة. ولم يظهر أي اتجاه ذي أهمية في بلدان المشرق، ولم تكن البيانات متاحة لتحديد الاتجاه في أقل البلدان نمواً وبلدان مجلس التعاون الخليجي.
	الإلمام بالقراءة والكتابة	معدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة							لم تحقّق المنطقة العربية غاية الهدف المتعلقة بالإلمام الشامل بالقراءة والكتابة، بالرغم من الاتجاه الإيجابي الواضح فيها (+41.4 في المائة). ولا تزال نسبة البالغين الملمين بالقراءة والكتابة البالغة 78.1 في المائة دون المتوسط العالمي (85.2 في المائة). وكان الاتجاه إيجابياً بشكل واضح في مجموعات البلدان (31.3 في بلدان مجلس التعاون الخليجي، و34.5 في بلدان المشرق، و54 في المائة في بلدان المغرب)، باستثناء أقل البلدان نمواً حيث لم تكن البيانات كافية لتحديد الاتجاه.
	نوعية التعليم	الإنفاق الحكومي على التعليم (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	لا يتوفّر متوسط عالمي لهذا المؤشر						تراجع إنفاق الحكومات العربية على التعليم بنسبة 17.6 في المائة، وظهر هذا التراجع بالشكل الأوضح في أقل البلدان نمواً (31- في المائة)، تليها بلدان مجلس التعاون الخليجي (27.2- في المائة). ولم يظهر اتجاه واضح في بلدان المشرق، ولم تكن البيانات كافية لتحديد الاتجاه في بلدان المغرب.

أهداف التنمية المستدامة	مواضيع فرعية	المؤشر	وضع المنطقة العربية بالمقارنة مع العالم	الاتجاه في المنطقة العربية	الاتجاه في مجموعات البلدان				التعليقات
					أقل البلدان نموا	بلدان المشرق العربي	بلدان المغرب العربي	بلدان مجلس التعاون الخليجي	
الهدف 4: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع	نوعية التعليم	نسبة التلاميذ إلى المدرسين في التعليم الابتدائي							نسبة التلاميذ إلى المدرسين في المنطقة العربية (20.5 في المائة) أفضل من المتوسط العالمي (24.2 في المائة)، ويتحسن اتجاه المنطقة بشكل عام، حيث بلغت نسبة التراجع 23 في المائة. وشهدت جميع مجموعات البلدان اتجاهات إيجابية إلى حد ما (21.4- في المائة في أقل البلدان نمواً، و21.1- في المائة في بلدان المشرق، و19.2- في المائة في بلدان المغرب)، باستثناء بلدان مجلس التعاون الخليجي حيث كان التحسن كبيراً جداً (32.6- في المائة).
الهدف 5: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات	الإلمام بالقراءة والكتابة	معدل إلمام البالغات بالقراءة والكتابة							يتدنى معدل إلمام البالغات بالقراءة والكتابة في المنطقة العربية (70.0 في المائة) عن المتوسط العالمي (81.3 في المائة). وقد شهدت المنطقة زيادة إيجابية في معدلها بلغت 67.5 في المائة، ولا سيما في بلدان المشرق (52.8 في المائة)، والمغرب (83.2 في المائة)، ومجلس التعاون الخليجي (52.8 في المائة). ولم تكن البيانات كافية لتحديد الاتجاه في أقل البلدان نمواً.
	الإلمام بالقراءة والكتابة	معدل إلمام البالغين الذكور بالقراءة والكتابة							يتدنى معدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة في المنطقة العربية (85.6 في المائة) عن المتوسط العالمي (89.1 في المائة). وقد شهدت المنطقة اتجاهاً مؤاتياً ظهر في الزيادة التي سجلتها والتي بلغت 25.9 في المائة. وكان أداء بلدان المغرب هو الأفضل حيث بلغت الزيادة 36.7 في المائة، تليها بلدان المشرق بزيادة 23.3 في المائة، فبلدان مجلس التعاون الخليجي بزيادة 20.5 في المائة. ولم تكن البيانات كافية لتحديد الاتجاه في أقل البلدان نمواً.
	العمل	نسبة الإناث العاملات إلى السكان (فوق 15 عاماً)							تتدنى نسبة الإناث العاملات إلى السكان في المنطقة العربية (18.6 في المائة) كثيراً عن المتوسط العالمي (47 في المائة). ومع ذلك، فقد كان اتجاه المنطقة مؤاتياً إلى حد ما، إذ سجلت زيادة بنسبة 20.6 في المائة. وشهدت أقل البلدان نمواً وبلدان المغرب اتجاهات مؤاتية إلى حد ما، بلغت 19.4 في المائة في المجموعة الأولى، و26.5 في المائة في المجموعة الثانية. وحققت بلدان مجلس التعاون الخليجي التحسّن الأكبر إذ بلغت الزيادة فيها 55.3 في المائة. أما بلدان المشرق فلم تحقق تغيراً يذكر.

أهداف التنمية المستدامة	مواضيع فرعية	المؤشر	وضع المنطقة العربية بالمقارنة مع العالم	الاتجاه في المنطقة العربية	الاتجاه في مجموعات البلدان				التعليقات
					أقل البلدان نموا	بلدان المشرق العربي	بلدان المغرب العربي	بلدان مجلس التعاون الخليجي	
الهدف 5: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات	العمل	نسبة الذكور العاملين إلى السكان (فوق 15 عاماً)							تتدنى نسبة الذكور العاملين إلى السكان في المنطقة العربية (67.9 في المائة) قليلاً عن المتوسط العالمي (72.3 في المائة). ولم يظهر أي اتجاه واضح في المنطقة أو مجموعات البلدان.
	المشاركة في الحياة السياسية	مقاعد المرأة في البرلمانات الوطنية (بالنسبة المئوية)							لم تحقق المنطقة العربية غاية الهدف المتعلقة بإزالة التفاوت بين الجنسين في المجال السياسي. وتتدنى القيمة التي سجلتها المنطقة العربية (13.2 في المائة) عن المتوسط العالمي (22.2 في المائة). ومع ذلك، فنسبة المقاعد التي تشغلها نساء في البرلمانات العربية تبيّن اتجاهاً مؤاتياً بشكل واضح على صعيد المنطقة ككل (+429 في المائة)، كما على صعيد مجموعات البلدان (+439.4 في المائة في أقل البلدان نمواً؛ +127.6 في المائة في بلدان المشرق؛ +741.2 في بلدان المغرب؛ +1,883.3 في المائة في بلدان مجلس التعاون الخليجي).
الهدف 6: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة	المياه	الوصول إلى مصدر محسن للمياه (بالنسبة المئوية من السكان)							حققت المنطقة العربية غاية الهدف المتعلقة بتخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الوصول إلى مصادر محسنة للمياه إلى النصف. ولم يكن بالإمكان تحديد اتجاه واضح للمنطقة أو مجموعات البلدان. وحدها أقل البلدان نمواً أظهرت تراجعاً طفيفاً في النسب.
	الصرف الصحي	الوصول إلى خدمات الصرف الصحي المحسنة (بالنسبة المئوية من السكان)							حققت المنطقة العربية غاية الهدف المتعلقة بتخفيض عدد السكان الذين لا يصلون إلى خدمات الصرف الصحي المحسنة إلى النصف، وسجلت 79.3 في المائة في هذا الإطار. وكان الاتجاه الإقليمي مؤاتياً إلى حد ما (+19.4 في المائة)، وكذلك في بلدان المشرق (+21.9 في المائة) وبلدان المغرب (+21.6 في المائة). وظهر التقدم بشكل أوضح في أقل البلدان نمواً حيث بلغت نسبة الزيادة 35.7 في المائة. ولم تحقق بلدان مجلس التعاون الخليجي تغييراً يذكر، ولا سيما أنها سجلت المعدل الأعلى في التسعينات.

أهداف التنمية المستدامة	مواضيع فرعية	المؤشر	وضع المنطقة العربية بالمقارنة مع العالم	الاتجاه في المنطقة العربية	الاتجاه في مجموعات البلدان				التعليقات
					أقل البلدان نموا	بلدان المشرق العربي	بلدان المغرب العربي	بلدان مجلس التعاون الخليجي	
الهدف 6: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة	توافر المياه	السحب السنوي من المياه الجوفية والسطحية بالنسبة المئوية من المياه المتاحة	لا يتوفّر متوسط عالمي لهذا المؤشر						معدلات السحب السنوية في المنطقة العربية مقلقة جداً، تخطت 1,200 في المائة من المياه المتوفرة، وهي في ارتفاع منذ التسعينات. والاتجاه الإقليمي في هذا الإطار غير مؤات إلى حد ما، حيث بلغت نسبة الزيادة +12.6 في المائة. وكان الاتجاه غير مؤات في بلدان مجلس التعاون الخليجي، حيث بلغت نسبة الزيادة 74.6 في المائة. ولم تشهد بلدان المشرق والمغرب تغيُّراً جديراً بالذكر، ولم يشمل التحليل أقل البلدان نمواً بسبب النقص في البيانات.
	الطلب على المياه	الاستخدام أو السحب السنوي من المياه - جميع أنواع الطلب	لا يتوفّر متوسط عالمي لهذا المؤشر						الاتجاه في المنطقة العربية غير مؤات إلى حد ما، حيث زادت عمليات سحب المياه بنسبة 29.6 في المائة سنوياً. ولم يكن الاتجاه مؤاتياً في بلدان المشرق (+29.5 في المائة) ولا بلدان المغرب (+18.5 في المائة)، ولم يكن مؤاتياً بشكل واضح في بلدان مجلس التعاون الخليجي (+43.4 في المائة). ولم يشمل التحليل أقل البلدان نمواً بسبب النقص في البيانات.
	الوصول	الوصول إلى مصدر محسن للمياه في المناطق الحضرية (بالنسبة المئوية من السكان)							حققت المنطقة العربية غاية الهدف المتعلقة بتخفيض نسبة الأشخاص في المناطق الحضرية الذين لا يمكنهم الوصول إلى مصادر محسنة للمياه إلى النصف. ومع ذلك، لم تشهد المنطقة العربية ومجموعات البلدان اتجاهاً بارزاً عبر الزمن بالنسبة إلى هذا المؤشر.
	الوصول	الوصول إلى مصدر محسن للمياه في المناطق الريفية (بالنسبة المئوية من السكان)							حققت المنطقة العربية غاية الهدف المتعلقة بتخفيض نسبة الأشخاص في المناطق الريفية الذين لا يمكنهم الوصول إلى مصادر محسنة للمياه إلى النصف. ولم تشهد المنطقة العربية ولا بلدان مجلس التعاون الخليجي اتجاهاً بارزاً بالنسبة إلى هذه الغاية. وشهدت أقل البلدان نمواً اتجاهاً غير مؤات إلى حد ما ظهر في تراجع نسبته 15.8 في المائة. أما الاتجاهات في بلدان المشرق والمغرب، فكانت مؤاتية إلى حد ما، حيث سجلت المجموعة الأولى زيادة نسبتها 12.2 في المائة، والثانية 10.5 في المائة.

أهداف التنمية المستدامة	مواضيع فرعية	المؤشر	وضع المنطقة العربية بالمقارنة مع العالم	الاتجاه في المنطقة العربية	الاتجاه في مجموعات البلدان				التعليقات
					أقل البلدان نموا	بلدان المشرق العربي	بلدان المغرب العربي	بلدان مجلس التعاون الخليجي	
الهدف 7: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة	استخدام الطاقة	حصة استهلاك موارد الطاقة المتجددة (باستثناء الكهرمائية)							حصة المنطقة العربية من استهلاك موارد الطاقة المتجددة (0.2 في المائة) أسوأ بكثير من المتوسط العالمي (4.7 في المائة). وقد شهدت المنطقة اتجاهاً مؤاتياً، ولا سيما بلدان المشرق والمغرب. وكانت القيم التي سجلتها جميع المجموعات متدنية جداً في التسعينات، ما يفسّر الاتجاه الإيجابي.
	استخدام الطاقة	نصيب الفرد من استهلاك الطاقة							نصيب الفرد من استهلاك الطاقة في المنطقة العربية (1,843 كغ من المكافئ النفطي) أفضل قليلاً من المتوسط العالمي (1,897.9 كغ). واتجاه المنطقة غير مؤات بشكل واضح، إذ سجلت زيادة قدرها 70.3 في المائة. وكان الاتجاه مماثلاً في جميع مجموعات البلدان باستثناء أقل البلدان نمواً التي شهدت تغيُّراً طفيفاً.
	الوصول إلى الطاقة	الوصول إلى الكهرباء (بالنسبة المئوية من السكان)							معدل الوصول الى الكهرباء في المنطقة العربية (86.2 في المائة) أفضل من المتوسط العالمي (84.6 في المائة). والاتجاه السائد في المنطقة هو اتجاه مؤات إلى حد ما، حيث الزيادة الكبرى في أقل البلدان نمواً (+38.8 في المائة).
الهدف 8: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع	أداء الاقتصاد الكلي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي							الفجوة كبيرة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين المنطقة العربية (4,795 دولار) والمتوسط العالمي (8,055 دولار). ومع ذلك، شهدت المنطقة اتجاهاً مؤاتياً بشكل واضح (+51.5 في المائة) حيث سجلت بلدان مجلس التعاون الخليجي زيادة متواضعة (24.1 في المائة)، بالمقارنة مع الزيادات التي شهدتها المجموعات الأخرى حيث بلغت 65.3 في المائة في بلدان المشرق، و63.7 في أقل البلدان نمواً، و37.2 في المائة في بلدان المغرب.
	أداء الاقتصاد الكلي	تكوين رأس المال الإجمالي (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)							تكوين رأس المال الإجمالي في المنطقة العربية، بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي (26.6 في المائة)، أفضل من المتوسط العالمي (22.2 في المائة). وشهدت المنطقة اتجاهاً مؤاتياً إلى حد ما (+25.6 في المائة)، بالرغم من الانخفاض غير المؤاتي إلى حدٍ ما في. بلدان المشرق (29.9- في المائة). وشهدت مجموعات البلدان الأخرى زيادة مؤاتية جداً على الشكل التالي: أقل البلدان نمواً (55.9 في المائة)؛ بلدان المغرب (52.5 في المائة)؛ بلدان مجلس التعاون الخليجي (39.7 في المائة).

أهداف التنمية المستدامة	مواضيع فرعية	المؤشر	وضع المنطقة العربية بالمقارنة مع العالم	الاتجاه في المنطقة العربية	الاتجاه في مجموعات البلدان				التعليقات
					أقل البلدان نموا	بلدان المشرق العربي	بلدان المغرب العربي	بلدان مجلس التعاون الخليجي	
الهدف 8: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع	العمل	العاملون إلى عدد السكان (فوق 15 عاماً)							تبلغ نسبة العمل إلى عدد السكان في المنطقة العربية 44.6 في المائة، وهي دون المتوسط العالمي (59.6 في المائة). ولم تشهد المنطقة أو مجموعات البلدان اتجاهاً واضحاً (+4.5 في المائة) ما عدا بلدان مجلس التعاون الخليجي حيث بلغت الزيادة 11.9 في المائة.
	العمل	نسبة عمل الشباب إلى مجموع السكان (24-15 عاماً)							نسبة عمل الشباب إلى مجموع السكان التي سجلتها المنطقة العربية (23.7 في المائة) أسوأ بكثير من المتوسط العالمي (41.2 في المائة). والاتجاه في المنطقة غير مؤات إلى حد ما (11- في المائة). وشهدت جميع مجموعات البلدان انخفاضاً مماثلاً: أقل البلدان نمواً (-8.1 في المائة)؛ بلدان المشرق (13.7- في المائة)؛ بلدان المغرب (15.2- في المائة)؛ بلدان مجلس التعاون الخليجي (1.8- في المائة).
	التركيبة السكانية - السكان	نسبة الإعالة (الشباب والمسنين)							بلغت نسبة الإعالة في المنطقة العربية 60.2 في المائة، وهي أسوأ من المتوسط العالمي (53.8 في المائة). ويظهر متوسط المنطقة اتجاهاً مؤاتياً بشكل واضح (30.8- في المائة)، وكذلك بلدان مجلس التعاون الخليجي (51.6- في المائة) وبلدان المغرب (37.4- في المائة). أما المجموعات الأخرى فالاتجاهات فيها مؤاتية إلى حد ما (25.3- في المائة في بلدان المشرق، و20.8- في المائة في أقل البلدان نمواً).
الهدف 9: إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار	التصنيع	القيمة المضافة للتصنيع (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)							القيمة المضافة للتصنيع في المنطقة العربية (12.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) هي دون المتوسط العالمي (15.8 في المائة). والاتجاه في المنطقة مؤات إلى حد ما (12+ في المائة). وقد سَجّلت اتجاهات مؤاتية في أقل البلدان نمواً (27.7+ في المائة) وبلدان مجلس التعاون الخليجي (33.7+ في المائة). وشهدت بلدان المغرب اتجاهاً غير مؤات إلى حد ما (15.7- في المائة). أما بلدان المشرق، فلم يكن اتجاهها واضحاً.

أهداف التنمية المستدامة	مواضيع فرعية	المؤشر	وضع المنطقة العربية بالمقارنة مع العالم	الاتجاه في المنطقة العربية	الاتجاه في مجموعات البلدان				التعليقات
					أقل البلدان نموا	بلدان المشرق العربي	بلدان المغرب العربي	بلدان مجلس التعاون الخليجي	
الهدف 9: إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	مستخدمو الإنترنت (بالنسبة المئوية من السكان)							تقل نسبة مستخدمي الإنترنت في المنطقة العربية (34.4 في المائة) عن المتوسط العالمي (40.7 في المائة) بالرغم من ارتفاعها الكثير في المنطقة وجميع مجموعات البلدان.
	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	المشتركون في الهاتف الأرضي (بالنسبة المئوية من السكان)							تقل نسبة المشتركين في الهاتف الأرضي في المنطقة العربية (8.1 في المائة) عن المتوسط العالمي (15.2 في المائة)، بالرغم من ارتفاعها في المنطقة العربية وفي جميع مجموعات البلدان.
	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	المشتركون في الهاتف الخلوي المحمول (بالنسبة المئوية من السكان)							تفوق نسبة المشتركين في الهاتف الخلوي المحمول في المنطقة العربية (109 في المائة) المتوسط العالمي (96.3 في المائة). وقد ارتفع هذا المعدل بشكل كبير في المنطقة وجميع مجموعات البلدان، في دلالة على اتجاه مؤات واضح.
الهدف 10: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها	عدم المساواة داخل البلدان مدرجة ضمن المساواة بين الجنسين والتفاوت في الوصول إلى المياه بين المناطق الريفية والحضرية. أما عدم المساواة بين البلدان فترد في هذا التقرير ضمن تحليل مجموعات البلدان، وفي المقارنة مع المتوسطات العالمية.								
الهدف 11: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة	التأهب للكوارث والاستجابة	الوفيات الناجمة عن الكوارث (المجموع التراكمي)	لا يتوفّر متوسط عالمي لهذا المؤشر						شهدت المنطقة العربية زيادة غير مؤاتية بشكل واضح في الوفيات الناجمة عن الكوارث بلغت نسبتها 275.4 في المائة في الفترة 2015-2006 بالمقارنة مع الفترة 1999-1990. ويعود هذا الاتجاه بشكل خاص إلى الزيادة في الوفيات في أقل البلدان نمواً (+518.8 في المائة). أما بلدان المشرق والمغرب، فشهدت تراجعاً كبيراً بلغ 89.9 في المائة في المجموعة الأولى، و55.1 في المائة في المجموعة الثانية.
	التركيبة السكانية - السكان	معدل النمو السكاني - الأرياف	لا يتوفّر متوسط عالمي لهذا المؤشر	-30.4%	-38.4%¬¬	-29.7%	-87.0%	+9.6%	ازداد النمو السكاني في الأرياف في المنطقة العربية بنسبة 0.2 في المائة، مسجلاً تراجعاً كبيراً بنسبة 30.4 في المائة. وسجلت بلدان المغرب التراجع الأكبر الذي بلغ 87 في المائة، في حين سجلت بلدان مجلس التعاون الخليجي زيادة صغيرة نسبياً بلغت 9.6 في المائة. ولم يتمكن التحليل من تفسير هذا الاتجاه كمؤات أو غير مؤات.

أهداف التنمية المستدامة	مواضيع فرعية	المؤشر	وضع المنطقة العربية بالمقارنة مع العالم	الاتجاه في المنطقة العربية	الاتجاه في مجموعات البلدان				التعليقات
					أقل البلدان نموا	بلدان المشرق العربي	بلدان المغرب العربي	بلدان مجلس التعاون الخليجي	
الهدف 11: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة	التركيبة السكانية - السكان	النسبة المئوية من سكان الحضر من المجموع	لا يتوفّر متوسط عالمي لهذا المؤشر	+14.3%	+29.9%	+6.0	+25.3%	+8.2%	بلغت نسبة السكان الحضر من مجموع السكان في المنطقة العربية 57 في المائة، في زيادة قدرها 14.3 في المائة. وازدادت هذه النسبة أيضاً في مجموعات البلدان الأربع بدرجات متفاوتة، حيث بلغ نمو السكان الحضر نسبته الأعلى في بلدان المغرب وأقل البلدان نمواً. ولم يتمكن التحليل من تفسير هذا الاتجاه كمؤات أو غير مؤات.
الهدف 12: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة	النقل	سيارات الركاب (لكل 1000 شخص)							تدنى عدد سيارات الركاب في المنطقة العربية في الفترة 2006-2011 (70.2 لكل 1000 شخص) عن المتوسط العالمي (123.1 لكل 1000 شخص). ولم يتغير المعدل الإقليمي بشكل ملحوظ عن الفترة 2000-2005 (8.9- في المائة). وازدادت المعدلات بشكل ملحوظ في بلدان المشرق (+47.7 في المائة) وبلدان المغرب (+34.6 في المائة)، في حين شهدت تراجعاً حاداً في بلدان مجلس التعاون الخليجي (49.1- في المائة). ولا تتوفر بيانات عن أقل البلدان نمواً.
الهدف 13: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيُّر المناخ وآثاره	التخفيف من حدة تغيّر المناخ	انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (كيلوغرام لكل دولار من الناتج المحلي الإجمالي، بمعادل القوة الشرائية)							انبعاثات غاز الاحتباس الحراري من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية (0.33 كغ لكل دولار من الناتج المحلي الإجمالي) هي أقل بقليل من المتوسط العالمي (0.36 كغ لكل دولار من الناتج المحلي الإجمالي). والتغيير الذي طرأ في المنطقة العربية أو مجموعات البلدان طفيف جداً. ولا تتوفر بيانات عن أقل البلدان نمواً.
	التخفيف من حدة تغيّر المناخ	انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (مساهمة الفرد في ثاني أكسيد الكربون بالأطنان المترية)							مساهمة الفرد في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في المنطقة العربية (5.3 طن متري) يفوق المتوسط العالمي (4.9 طن متري). والاتجاه الإقليمي غير مؤات بشكل واضح، إذ بلغت نسبة الزيادة 54.5 في المائة في المنطقة. ويلاحظ اتجاه غير مؤات بشكل واضح مماثل في جميع مجموعات البلدان باستثناء بلدان المغرب حيث الاتجاه غير مؤات إلى حد ما.

أهداف التنمية المستدامة	مواضيع فرعية	المؤشر	وضع المنطقة العربية بالمقارنة مع العالم	الاتجاه في المنطقة العربية	الاتجاه في مجموعات البلدان				التعليقات
					أقل البلدان نموا	بلدان المشرق العربي	بلدان المغرب العربي	بلدان مجلس التعاون الخليجي	
الهدف 14: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة	تدهور السواحل	نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية							تفوق نسبة السكان الذين يعيشون في مناطق ساحلية في المنطقة العربية (9.2 في المائة) المتوسط العالمي (6.6 في المائة). وقد يُعدّ هذا الاتجاه غير مؤات من المنظور البيئي. ولم يكن بالإمكان ملاحظة اتجاه واضح في المنطقة (3.8- في المائة).
	الموارد البحرية	المتوسط السنوي لصيد الأسماك (بالأطنان المترية)	لا يتوفّر متوسط عالمي لهذا المؤشر	+182.5%	+128.4%	+312.8%	+92.2%	+84.3%	يشكل المتوسط السنوي لصيد الأسماك في المنطقة العربية (0.5 مليون طن في السنة) نسبة صغيرة من مجموع العالم (93 مليون طن في السنة). وقد ارتفع المعدل الإقليمي بنسبة ملحوظة بلغت 182.5 في المائة. ولمعرفة ما إذا كان هذا الارتفاع مؤاتياً أو لا، ينبغي إجراء بحث متعمّق حول استدامة الرصيد السمكي.
الهدف 15: حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي	النظام الإيكولوجي	المساحة المحمية (البرية والبحرية بالنسبة المئوية من مجموع المساحة)ب							تقل نسبة المناطق المحمية في المنطقة العربية (9.3 في المائة من مجموع المنطقة) عن المتوسط العالمي (14 في المائة). ومع ذلك، شهدت المنطقة العربية اتجاهاً إيجابياً بشكل واضح من خلال زيادة هذه النسبة بما يعادل 189.2 في المائة، وذلك في جميع مجموعات البلدان، ولا سيما بلدان المشرق (+1,871.6 في المائة)، وبلدان مجلس التعاون الخليجي (+320.6 في المائة).
	الغابات	الغطاء النباتي							تقل نسبة الغطاء النباتي في المنطقة العربية إلى حد بعيد (2.84 في المائة) عن المتوسط العالمي البالغ 30.8 في المائة. وتشهد المنطقة العربية اتجاهاً غير مؤات إلى حد ما (23.0- في المائة)، سببه انحسار الغطاء النباتي في أقل البلدان نمواً (33- في المائة). أما مجموعات البلدان الثلاث الأخرى فتشهد زيادة معتدلة في الغطاء النباتي.

أهداف التنمية المستدامة	مواضيع فرعية	المؤشر	وضع المنطقة العربية بالمقارنة مع العالم	الاتجاه في المنطقة العربية	الاتجاه في مجموعات البلدان				التعليقات
					أقل البلدان نموا	بلدان المشرق العربي	بلدان المغرب العربي	بلدان مجلس التعاون الخليجي	
الهدف 16: التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات	اللاجئون	اللاجئون حسب بلد المنشأ (المجموع)							بلغ عدد اللاجئين من المنطقة العربية 11.3 مليون لاجئ، أي بما يشكل 58.1 في المائة من إجمالي عدد اللاجئين في العالم (19.5 مليون). ويمكن القول أيضاً إن 3 في المائة من سكان المنطقة العربية من اللاجئين في مقابل 0.27 في المائة من سكان العالم. وقد ازداد عدد اللاجئين من البلدان العربية بشكل مقلق (+151.4 في المائة) بين عامي 1997 و2014 وكان أثره الأكبر في بلدان المشرق (9.5 مليون).
	اللاجئون	اللاجئون حسب بلد اللجوء (المجموع)							بلغ عدد اللاجئين الذين قصدوا المنطقة العربية 8.5 ملايين لاجئ يشكلون 2 في المائة من مجموع سكانها. وقد ازداد عدد طالبي اللجوء بنسبة 142.1 في المائة بين عامي 1997 و2014، بما يشكل اتجاهاً غير مؤات بشكل واضح. فازداد عددهم بنسبة 169.4 في المائة في بلدان المشرق، وبنسبة 41.9 في أقل البلدان نمواً في الفترة المذكورة، في حين تراجع في بلدان المغرب بنسبة 31 في المائة، وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي بنسبة 78.7 في المائة.
	العنف والاستقرار	قياس الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب	لا يتوفّر متوسط عالمي لهذا المؤشر						تشهد المنطقة العربية اتجاهاً غير مؤات بشكل واضح في ما يتعلق بالاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب، بحيث تراجعت قيمة المؤشر بنسبة 66.1 في المائة. وظهر هذا التراجع في جميع مجموعات البلدان وإن بدرجات متفاوتة، كان أسوأها في بلدان المشرق حيث بلغ (89.1- في المائة). وبلغت نسب التراجع 12.9 في المائة في بلدان مجلس التعاون الخليجي، و33.7 في المائة في بلدان المغرب، و46 في المائة في أقل البلدان نمواً.

أهداف التنمية المستدامة	مواضيع فرعية	المؤشر	وضع المنطقة العربية بالمقارنة مع العالم	الاتجاه في المنطقة العربية	الاتجاه في مجموعات البلدان				التعليقات
					أقل البلدان نموا	بلدان المشرق العربي	بلدان المغرب العربي	بلدان مجلس التعاون الخليجي	
الهدف 17: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة	التمويل الخارجي	صافي المساعدة الإنمائية الرسمية الواردة (بالنسبة المئوية من الدخل القومي الإجمالي)							يفوق صافي المساعدة الإنمائية الرسمية الواردة إلى المنطقة العربية (4.2 في المائة من الدخل القومي الإجمالي) المتوسط العالمي (0.2 في المائة من الدخل القومي الإجمالي). وتراجعت هذه المساعدة بشكل كبير بين عامي 1990 و2013 في المنطقة (59.8- في المائة). ويمكن اعتبار هذا التراجع مؤاتياً من حيث تخفيف التبعية، لكنه في إطار المنطقة العربية يعتبر غير مؤات بشكل واضح، ولا سيما في أقل البلدان نمواً التي لا تزال بحاجة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية. لا تتوفر بيانات عن بلدان مجلس التعاون الخليجي.
	التمويل الخارجي	الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)							يقل صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة العربية (1.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) عن المتوسط العالمي (2.9 في المائة). وقد ارتفع متوسط المنطقة بجميع مجموعات بلدانها بشكل بارز (+105.5 في المائة). ويمكن ملاحظة اتجاه إيجابي بشكل واضح في أقل البلدان نمواً (+372.9 في المائة) وبلدان المغرب (+440.5 في المائة).

المصادر: استُمدت البيانات من عدد من قواعد البيانات الإحصائية المفصلة في المرفق الثاني من هذا التقرير.

أ/ حدّث البنك الدولي قيمة الخط الدولي للفقر لتصبح 1.90 دولار أمريكي اعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر 2015 (www.worldbank.org/en/topic/poverty/brief/global-poverty-line-faq). غير أن البيانات المتوفرة عن المنطقة العربية تراعي القيمة غير المحدثة المحددة عند 1.25 دولار.

ب/ لم يكن بالإمكان فصل المنطقة البحرية المحمية عن المنطقة البرية المحمية.

ج/ تتراوح نقاط هذا المؤشر بين 2.5- (الأسوأ) و+2.5 (الأفضل).

3. كرامة الإنسان ورفاهه

نقطة لتجميع المياه في اليمن

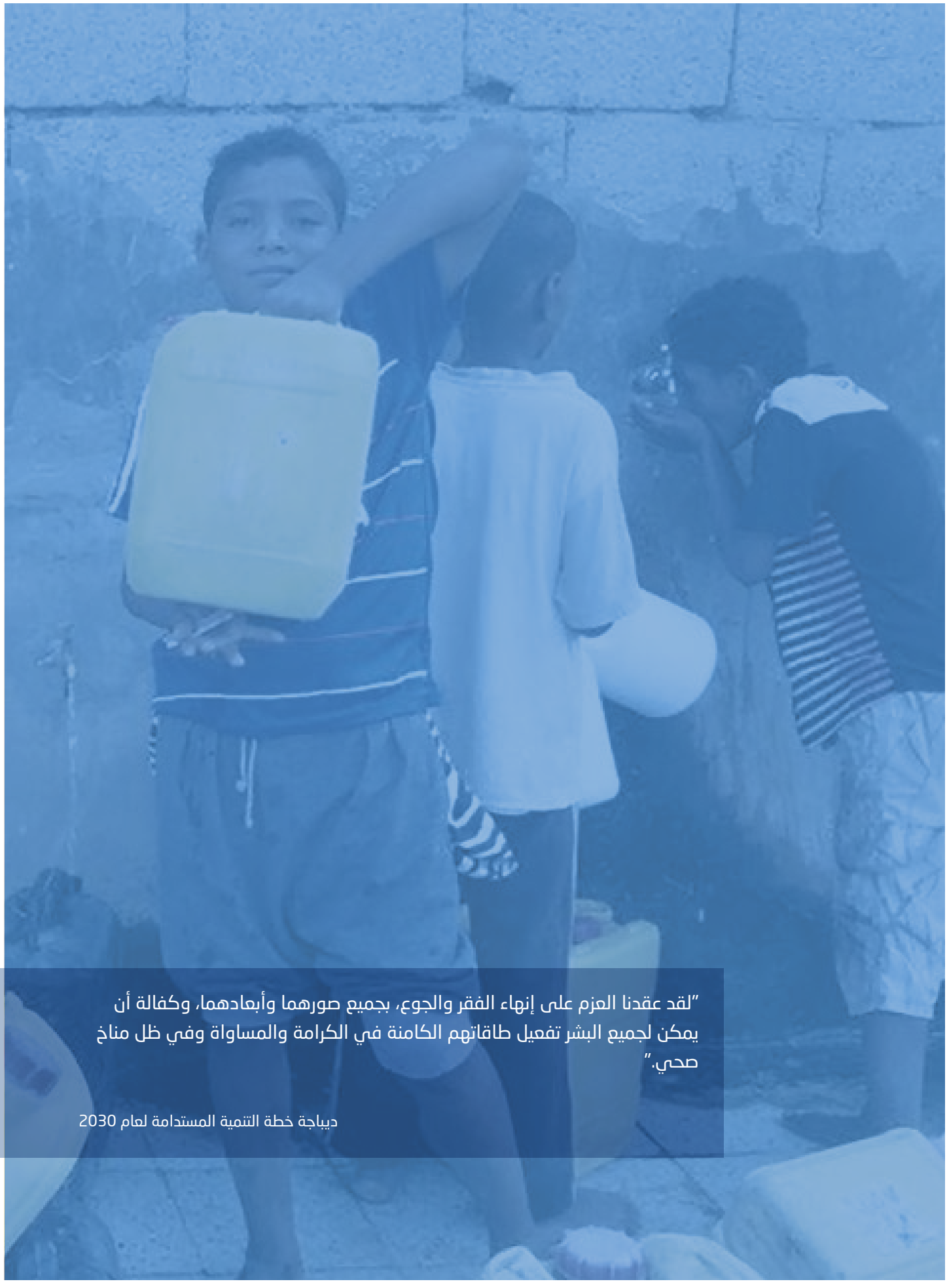

”لقد عقدنا العزم على إنهاء الفقر والجوع، بجميع صورهما وأبعادهما، وكفالة أن يمكن لجميع البشر تفعيل طاقاتهم الكامنة في الكرامة والمساواة وفي ظل مناخ صحي.”

ديباجة خطة التنمية المستدامة لعام 2030

3. كرامة الإنسان ورفاهه

صون كرامة الإنسان ورفاهه وفقاً لما تمليه حقوق الإنسان، هو أساس لجهود التنمية البشرية. ومعنى ذلك أن يكون النمو الاقتصادي شاملاً للجميع، وأن تتاح للجميع فرص لإطلاق طاقاتهم كاملة، بالعمل اللائق، والحد من الفقر، والتعليم الجيد، والقضاء على عدم المساواة في الدخل وبين الجنسين. وفضلاً عن المساواة وتكافؤ الفرص، لا تتحقق كرامة الإنسان ولا رفاهه، من غير تمكينه من الحصول على الخدمات الأساسية للعيش، من مياه، وصرف صحي، وطاقة، وغذاء، وصحة، وسكن.

ولم يكن للنمو الاقتصادي المرتفع في المنطقة العربية نسبة إلى مناطق أخرى، تأثير إيجابي يذكر على تحقيق كرامة الإنسان ورفاهه. وإذا لم تتسع الفرص بالسرعة المطلوبة لاستيعاب الأعداد المتزايدة من القوى العاملة، تسجل المنطقة أعلى معدّلات البطالة في العالم، ولا سيما بطالة الشباب. وما يزيد الوضع سوءاً النقص في التعليم الجيد، اللازم لتلبية احتياجات سوق العمل. وتبقى الفجوة بين الجنسين كبيرة قياساً إلى المتوسطات المرجعية العالمية. ومع أن معدل الفقر في المنطقة بمقياس خط الفقر الدولي أقل بكثير من المتوسط العالمي، تبقى الفرص والمداخيل في حالة واضحة من عدم المساواة. ويُلاحظ ارتفاع معدّلات الفقر بين اللاجئين والنازحين داخلياً.

وبين عامي 1990 و2015، باتت إمدادات المياه من مصادر محسنة وخدمات الصرف الصحي تصل إلى شرائح واسعة من السكان في مختلف أنحاء المنطقة. ووصلت ثلاث مجموعات من أصل مجموعات البلدان الأربع في المنطقة إلى وضع تعميم الحصول على الكهرباء. غير أن مجموعة أقل البلدان نمواً لا تزال تعاني من نقص كبير في حصول السكان على هذه الخدمات. وأحرزت بلدان المنطقة، باستثناء أقل البلدان نمواً، تقدماً في إزالة الأحياء العشوائية. ويبقى سوء التغذية من المشاكل المستمرة في المنطقة العربية، وقد تدهور الوضع الغذائي للأطفال في أقل البلدان نمواً. والتحسن الذي حققته المنطقة في تأمين الخدمات الصحية في المنطقة انعكس تحسناً في أرقام

وفيات الأطفال والأمهات. وبينما أصبحت الأمراض المنقولة تحت السيطرة، تنتشر الأمراض غير المنقولة، انتشاراً مقلقاً. وتسبب الحروب والصراعات مشاكل صحية إضافية.

يستند هذا الفصل إلى أوراق موجزة وتقارير للخبراء أعدّت لأغراض هذا التقرير حول المساواة بين الجنسين، والتنمية الاجتماعية، والنمو الاقتصادي، والفقر، والتشغيل، واللامساواة، والتصنيع، والطاقة، والمياه، والغذاء[1].

الشكل 1.3. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (النسبة المئوية)

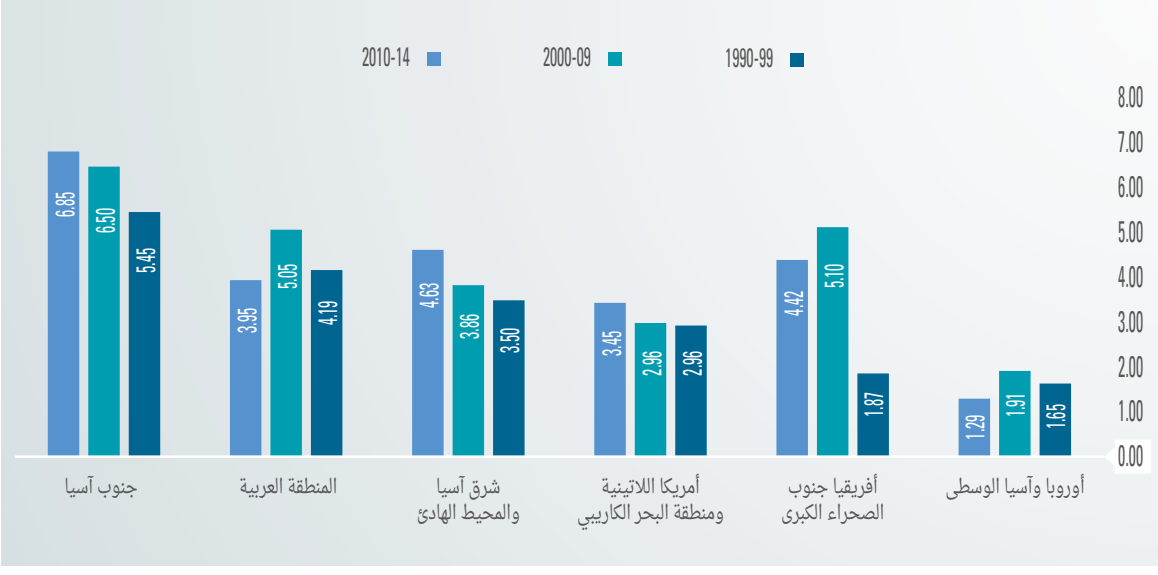

المصدر: حسابات المؤلفين بالاستناد إلى البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم، http://data.worldbank.org/products/wdi (استُرجعت في 30 آب/أغسطس 2015).

الشكل 2.3. معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)

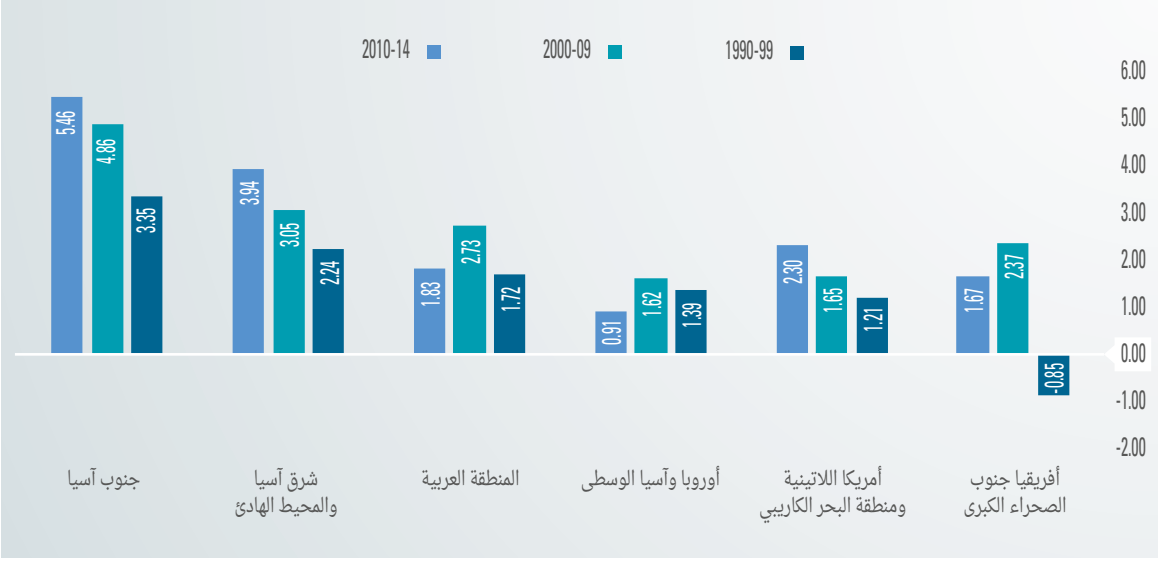

المصدر: حسابات المؤلفين بالاستناد إلى البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم (الشكل 3-1).

ألف- الفرص والمساواة

1. النمو الشامل

سجل الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة نمواً قوياً خلال العقود الماضية، ثم تراجع في الآونة الأخيرة على أثر الصراعات (الشكل 3-1). والنمو القوي في الناتج المحلي الإجمالي، لم يعادله نمو في نصيب الفرد نظراً إلى الزيادة في عدد السكان (الشكل 3-2)، ما يظهر أن المنطقة العربية لم تتمكن من إنجاز ما أنجزته مناطق أخرى مستفيدة من النمو في رفاه للسكان.

بلغ متوسط نصيب الفرد 4,795 دولار في عام 2014، وهو أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 8,055 دولار[2]. غير أن المتوسط يسجل تباينات ملحوظة بين مجموعات البلدان، فيبلغ في البلدان المصدرة للنفط ثلاث مرات المتوسط العالمي، بينما لا يتجاوز في أقل البلدان نمواً 11 في المائة من المتوسط العالمي (الشكل 3-3).

(أ) الفرصة الديمغرافية

بين عامي 1990 و2014، بلغ معدّل النمو السكاني في المنطقة العربية 70 في المائة (الشكل 3-4)، إذ ازداد عدد سكانها من 221 إلى 377 مليون نسمة. ومع أن النمو متواصل، تباطأت معدلاته في أواخر التسعينات، منذرة بتحوّل في التركيبة العمرية. فتراجع نسبة الأطفال والمسنين إلى أعداد السكان في سن العمل يعني انخفاضاً في نسبة الإعالة في مختلف أنحاء المنطقة[3]. وتظهر البيانات أن نسبة المعالين لكل 100 من السكان في سن العمل انخفضت حوالى 31 في المائة بين عامي 1990 و2015. ولا يزال متوسط نسبة الإعالة في المنطقة العربية، البالغ حالياً 60.16 في المائة، فوق المتوسط العالمي البالغ 54 في المائة في عام 2014[4]. أما في مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي وبلدان المغرب، حيث نسب الإعالة أقل من المتوسط العالمي، فتبدو الاتجاهات إيجابية (الشكل 3-5).

وكثيراً ما تعتبر هذه التركيبة العمرية فرصة ديمغرافية، إذ تضمّ نسبة مرتفعة من السكان الجاهزين

الشكل 3.3. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بآلاف الدولارات)

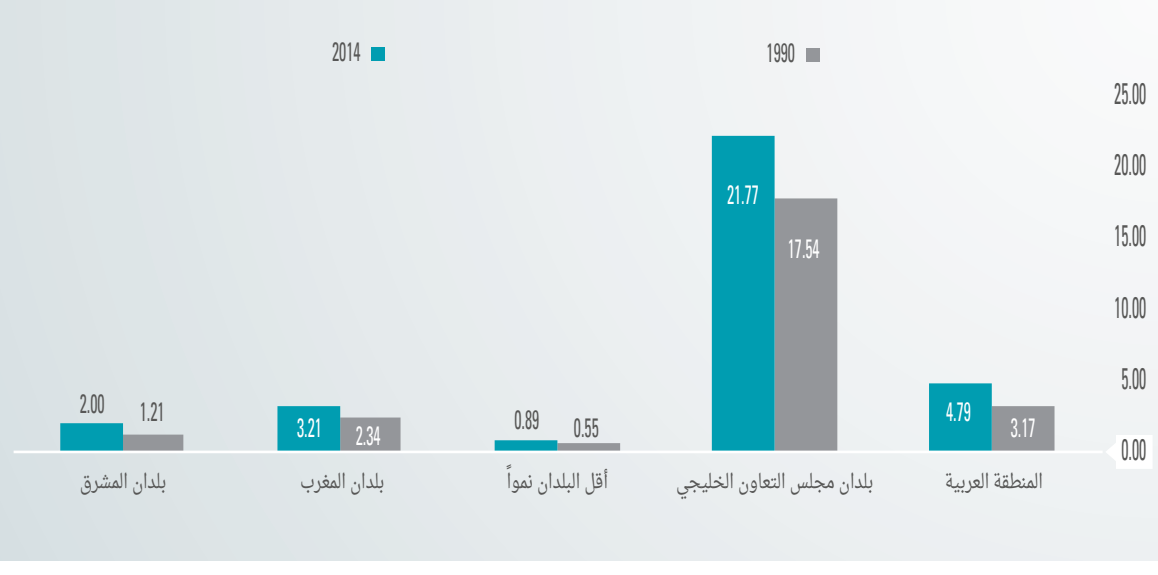

المصدر: حسابات المؤلفين بالاستناد إلى البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم.
ملاحظات: المتوسطات مرجحة بمجموع السكان. بيانات فلسطين لعام 1990 هي من عام 1994. بيانات الإمارات العربية المتحدة، وفلسطين، والكويت لعام 2014، هي من عام 2012. بيانات الجمهورية العربية السورية لعام 2014 هي من عام 2007. في مجموعة أقل البلدان نمواً تنقص البيانات عن الصومال.

للمساهمة في الإنتاج. غير أن المساهمة في الإنتاج تتوقف على الذين يزاولون عملاً منتجاً من السكان الذين هم في سن العمل. ولم تتمكن البلدان العربية من الاستفادة الكاملة من هذه الفرصة، على غرار مناطق أخرى، بسبب انخفاض معدّلات التشغيل إلى مجموع السكان.

الشكل 4.3. معدّلات النمو السكاني

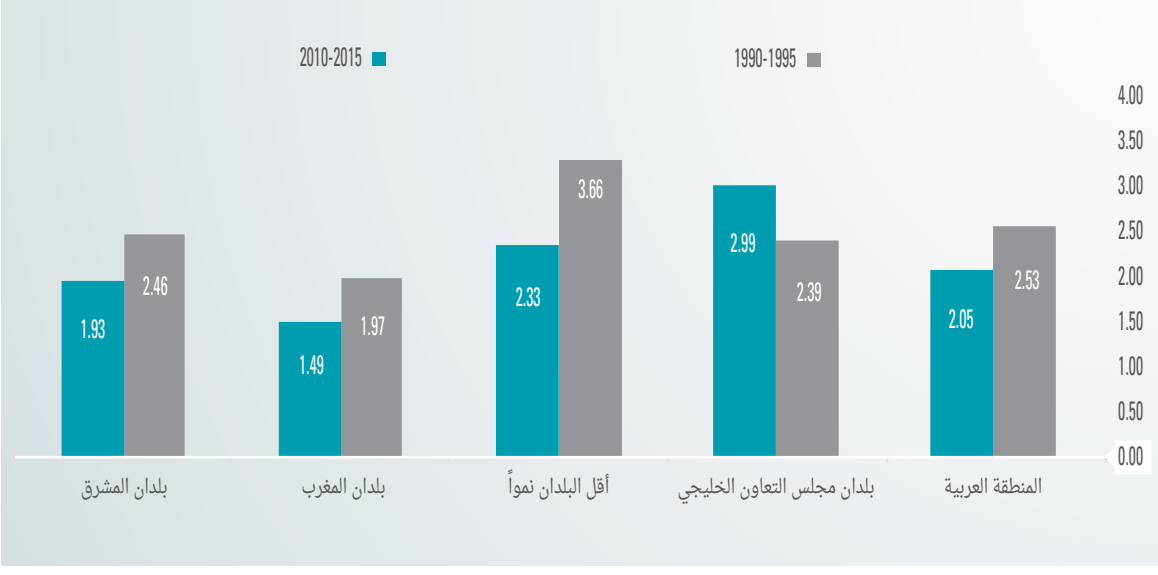

المصدر: حسابات المؤلفين بالاستناد إلى بيانات من الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، التوقعات السكانية في العالم، تنقيح عام 2015: http://esa.un.org/unpd/wpp (استرجعت في 30 آب/أغسطس 2015).
ملاحظة: البيانات مرجحة بمجموع السكان.

الشكل 5.3. نسبة الإعالة

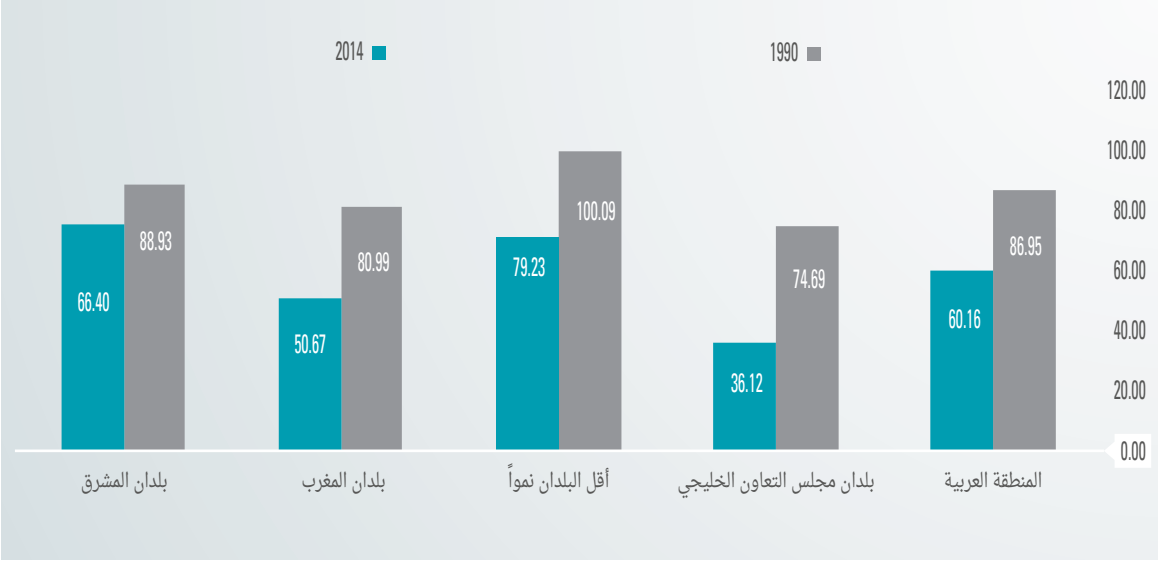

المصدر: حسابات المؤلفين بالاستناد إلى بيانات من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، التوقعات السكانية في العالم، تنقيح عام 2015 (الشكل 3-4).
ملاحظة: بيانات مرجحة بمجموع السكان من الفئة العمرية 15-64 سنة.

الشكل 6.3. تركيبة الاقتصاد في البلدان العربية (الحصة من الناتج المحلي الإجمالي)

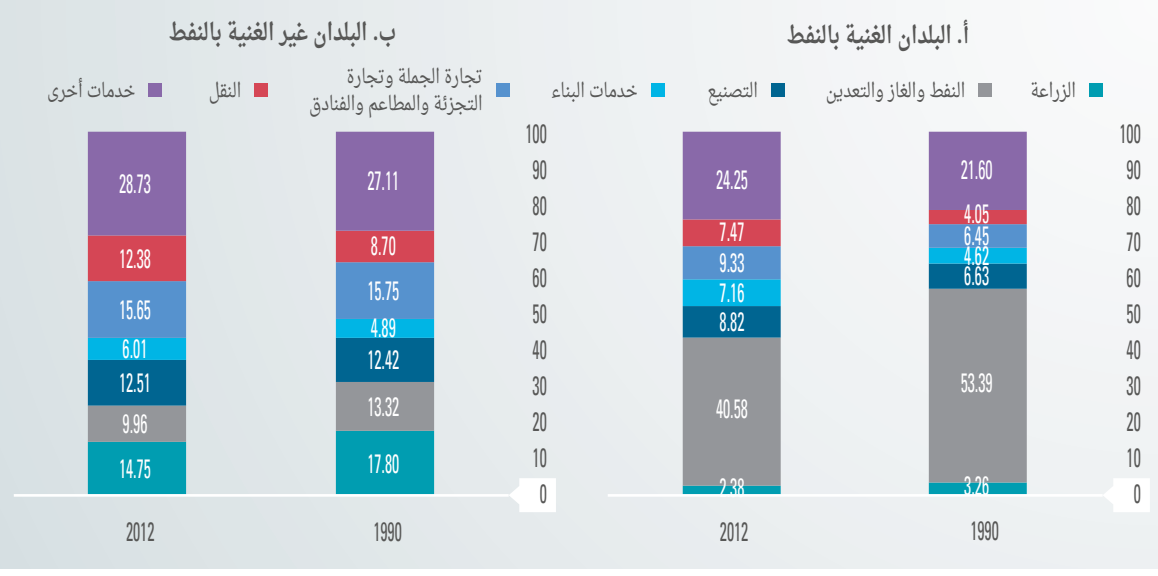

المصدر: Niranjan Sarangi and Khaled Abu-Ismail, "Economic growth, inequality and poverty in the Arab region", Issues Brief for the Arab Sustainable Development Report (Beirut, 2015). Available from http://css.escwa.org.lb/SDPD/3572/Goal1.pdf.

(ب) تركيبة الاقتصاد والإنتاجية

لم تتغير تركيبة الاقتصاد في البلدان العربية كثيراً منذ التسعينات. وعلى الرغم من بعض التحوّلات، لا تزال قطاعات النفط والغاز والتعدين تساهم بنسبة 41 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الغنية بالنفط وبنسبة 10 في المائة تقريباً في البلدان غير النفطية (الشكل 3-6). ومن الأهمية تركيز البحث على قطاعات النفط والغاز والتعدين لأنها لا تولّد إلا القليل من فرص العمل مقارنة بقطاعات أخرى. ففي العراق، مثلاً، تبلغ حصة قطاع النفط أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي، بينما لا تتجاوز حصته في التشغيل 1 في المائة[5]. أما قطاع الخدمات فيسهم بحصة كبيرة في التشغيل وحصة قليلة في الإنتاجية، ويشكل حصة كبيرة ومتنامية من الناتج المحلي الإجمالي. ويسهم قطاع الزراعة بحصة صغيرة من الناتج المحلي الإجمالي، لكنه مصدر هام لعيش الكثيرين من فقراء الأرياف. وتبقى حصة قطاع الصناعة التحويلية صغيرة في اقتصادات معظم البلدان العربية. ويُلاحظ تركيز في هذا القطاع على الصناعات ذات التكنولوجيا المنخفضة، عكس الاتجاه الذي تبدو عليه المنطقة في ارتفاع مستوى التعليم. ففي عام 2008، كانت نسبة 1.5 في المائة من صادرات المنطقة من الصناعات التحويلية من فئة التكنولوجيا المرتفعة مقابل متوسط عالمي قدره 17 في المائة[6].

ويؤدي ارتفاع الإنتاجية إلى زيادة الأجور، فينشئ حلقة مثمرة يتواصل فيها تحسّن الإنفاق الاجتماعي، وتطوّر المهارات، وتزايد القدرة الإنتاجية. ويظهر انخفاض الإنتاجية في المنطقة تركيز الاقتصاد على قطاع الخدمات. وخلال الفترة 1991-2010، لم يتجاوز معدل نمو الإنتاجية في المنطقة العربية (أي حصة الإنتاج لكل عامل) 0.9 في المائة، وهو أدنى معدل بين مناطق العالم (الشكل 3-7).

ويمكن للمنطقة أن تزيد الإنتاجية إذا استطاعت أن تمتلك الجهوزية والقدرة على الابتكار والتجديد. فحسب مؤشر التنافسية العالمي للمنتدى الاقتصادي العالمي، تحسّنت الجهوزية التكنولوجية في المنطقة على مدى العقود الأخيرة، وتحدّد بالسرعة التي بها يستوعب الاقتصاد التكنولوجيا المتوفرة لتحسين الإنتاجية في القطاعات الصناعية (الشكل 3-8). وحتى عام 2015، كانت الإمارات العربية المتحدة تحل ضمن الشريحة الخمسية الأولى في العالم، والقيمة الوسيطة لهذا الدليل على الصعيد العالمي

هي 3.7. غير أن القدرة على الابتكار تقاس في مؤشر التنافسية العالمي بعدد من مقاييس البحث والتطوير. وهي لا تزال منخفضة، لا بل تراجعت في عدد من البلدان خلال العقد الأخير (الشكل 3-9). وفي عام 2015، كانت الإمارات العربية المتحدة وقطر تحلان في الشريحة الخمسية الأولى، بينما تحل الجزائر ولبنان وليبيا ومصر

الشكل 7.3. معدل نمو الإنتاجية، 1991-2010

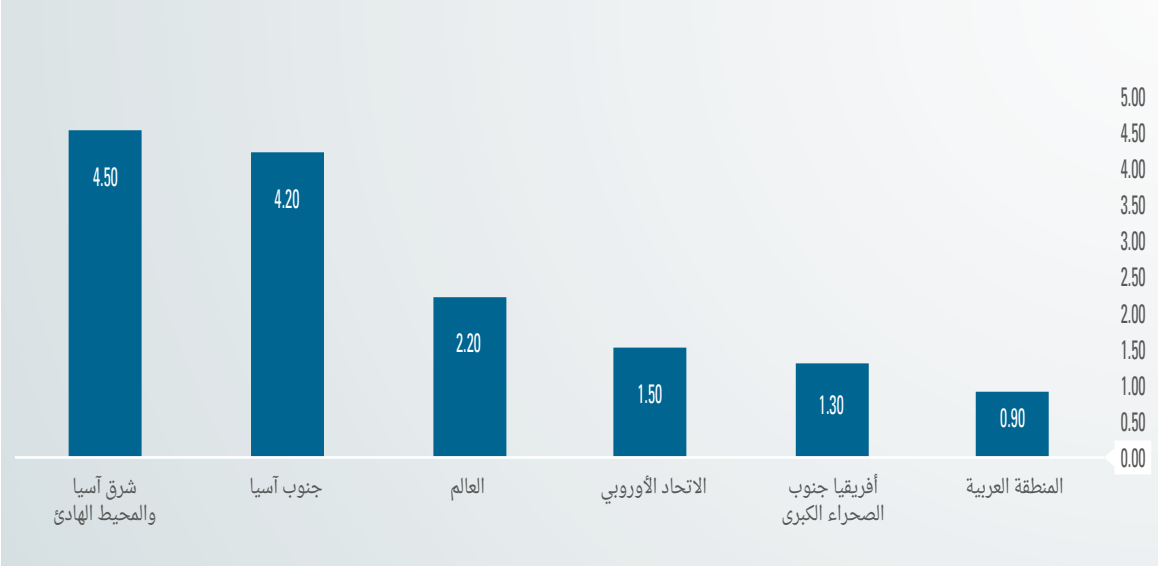

المصادر: الإسكوا، مسح التطوّرات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2012-2013 (بيروت، E/ESCWA/EDGD/2013/3.2012)؛ Niranjan Sarangi and Abu-Ismail, "Economic growth, inequality and poverty in the Arab region" (الشكل 3-6).

الشكل 8.3. مؤشر التنافسية العالمي: علامة الجهوزية التكنولوجية

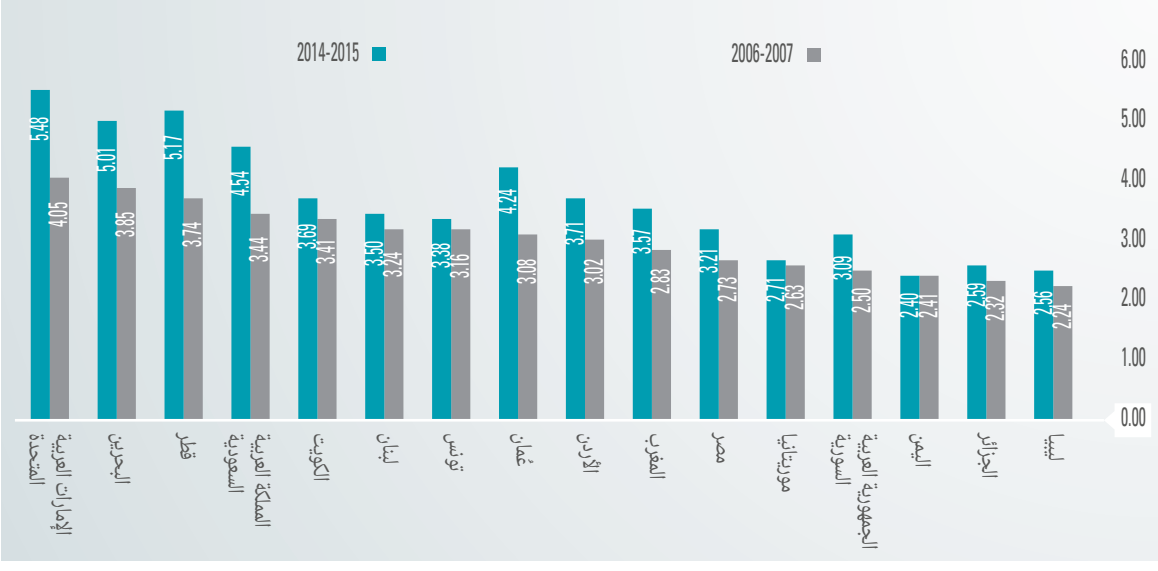

المصدر: Klaus Schwab and others, The Global Competitiveness Report 2014-2015 (Geneva, World Economic Forum, 2014). Available from http://www3.weforum.org/docs/WEF_GlobalCompetitivenessReport_2014-15.pdf.

ملاحظات: تتراوح العلامة بين 1 (للمستوى الأدنى) و7 (للمستوى الأفضل). لا تعود أرقام بعض البلدان إلى السنة المشار إليها، بل إلى أحدث البيانات الواردة في المصدر.

وموريتانيا واليمن في الشريحة الخمسية الدنيا. أما القيمة الوسيطة للدليل على الصعيد العالمي فتبلغ 3.3. الاستثمار محرك هام للإنتاجية. وتعتبر التقلّبات في إجمالي تكوين رأس المال (أي الاستثمار في الأصول الثابتة) مؤشراً على حالة الأعمال في المستقبل، وعلى الثقة في قطاع الأعمال، ونمط النمو الاقتصادي. وخلال

الشكل 9.3. مؤشر التنافسية العالمي: علامة الابتكار

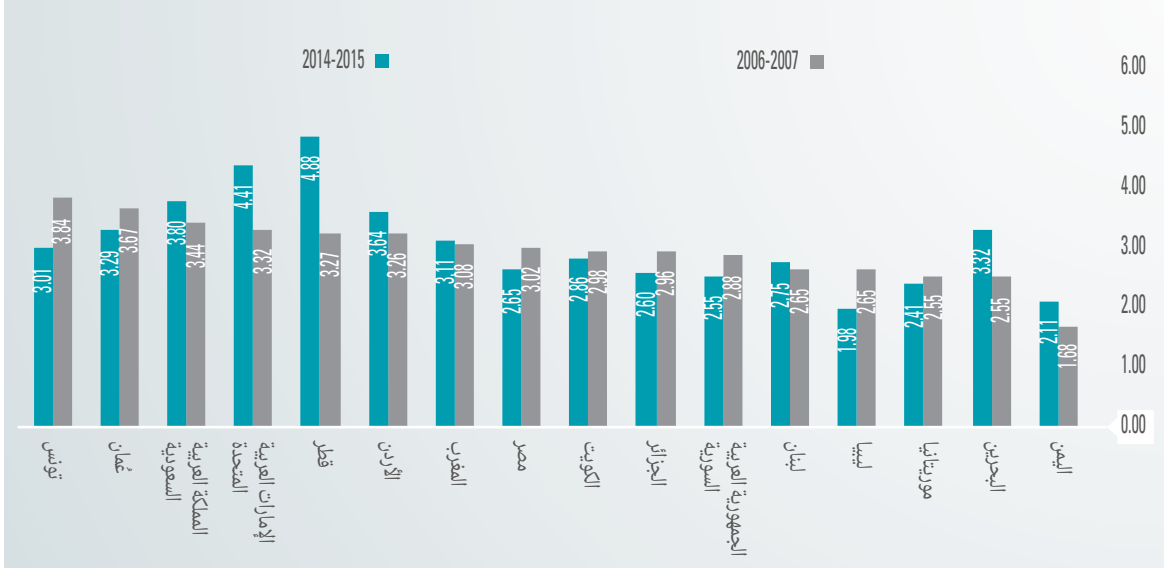

المصدر: Schwab and others, The Global Competitiveness Report 2014-2015 (الشكل 3-8).
ملاحظات: تتراوح العلامة بين 1 (للمستوى الأدنى) و7 (للمستوى الأفضل). بيانات 2006-2007 تعود إلى 2010-2011 للبنان، وإلى 2007-2008 لليبيا وعمان والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية وإلى 2011-2012 لليمن، وبيانات 2014-2015 تعود إلى 2011-2012 للجمهورية العربية السورية.

الشكل 10.3. نسبة تكوين رأس المال الإجمالي من الناتج المحلي الإجمالي

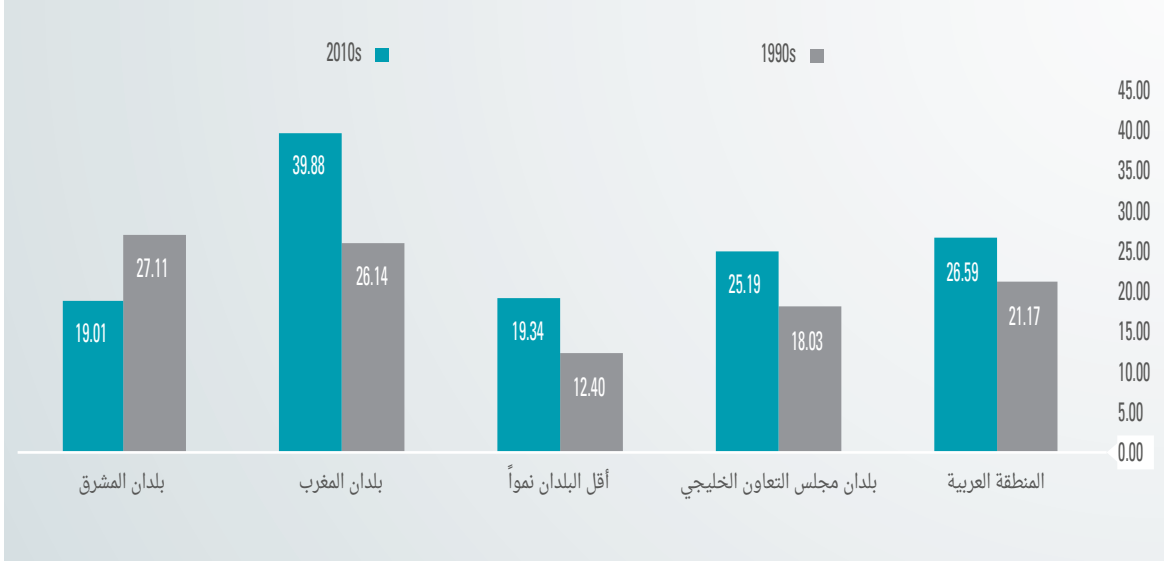

المصدر: حسابات المؤلفين بالاستناد إلى البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم.
ملاحظات: الأرقام مرجحة بالناتج المحلي الإجمالي (بالسعر الثابت لدولار عام 2005). وتشمل أرقام العقد الأول من الألفية الفترة من 2000 إلى 2014. أرقام الإمارات العربية المتحدة والعراق عائدة إلى مطلع العقد الأول من الألفية. والبيانات غير متوفرة عن الصومال.

العقدين الماضيين، ازداد متوسط إجمالي تكوين رأس المال في المنطقة بأكثر من 25 في المائة، وبلغت قيمته خلال العقد الأول من الألفية 27 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (الشكل 3-10). ومن عوامل هذه الزيادة تحسّن الاستثمار في رأس المال في أقل البلدان نمواً (بنسبة 56 في المائة)، وفي بلدان مجلس التعاون

الشكل 11.3. الاستثمار الأجنبي المباشر (النسبة الصافية من الناتج المحلي الإجمالي)

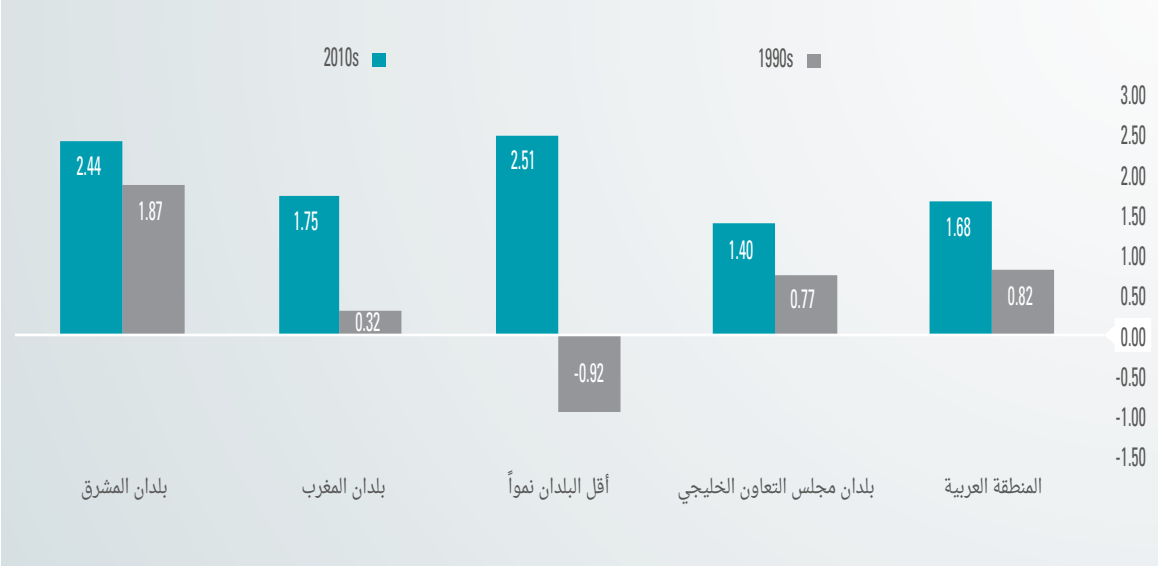

المصدر: حسابات المؤلفين بالاستناد إلى البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم.
ملاحظات: الأرقام مرجحة بالناتج المحلي الإجمالي (بالسعر الثابت لدولار عام 2005). أرقام لبنان لفترة التسعينات هي من عام 2002. والبيانات غير متوفرة عن الصومال.

الشكل 12.3. نسبة البالغين الذين يملكون مدخرات حسب طريقة الادخار، 2011

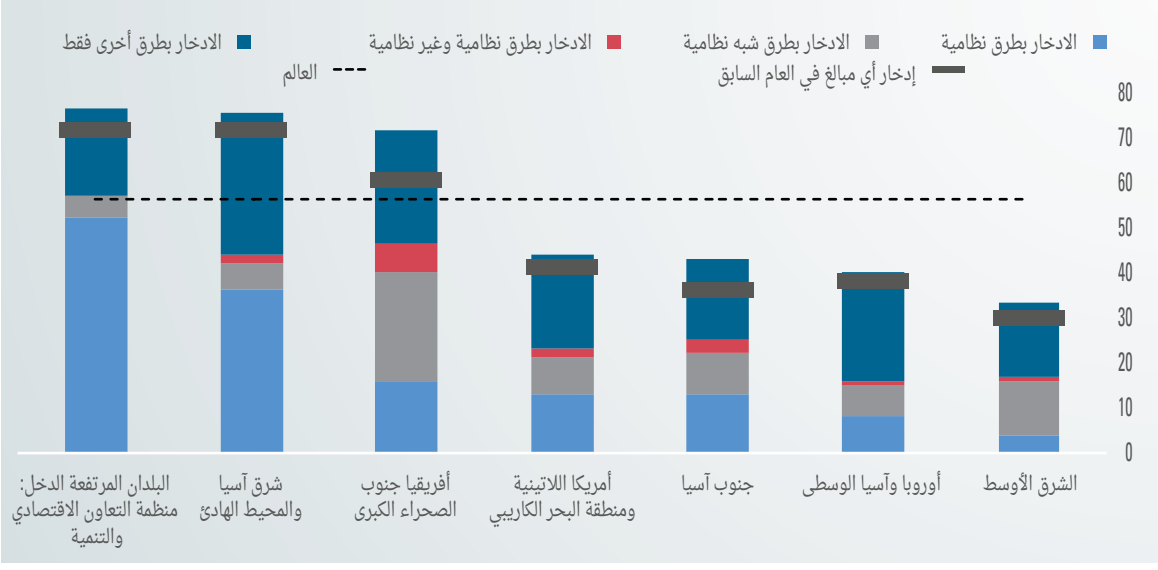

المصادر: World Bank, Global Financial Inclusion (Global Findex) Database, available from data.worldbank.org/data-catalog/financial_inclusion؛ والرسائل الإلكترونية مع البنك الدولي.

الخليجي (40 في المائة)، وبلدان المغرب العربي (بنسبة 53 في المائة). وقد حققت بلدان المغرب العربي أعلى مستوى من الاستثمار في رأس المال، إذ بلغت قيمته 39.88 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. غير أن مجموعة بلدان المشرق العربي سجلت انخفاضاً في تكوين رأس المال بنسبة 30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بسبب ما تشهده من صراعات.

ويجلب الاستثمار الأجنبي المباشر تكنولوجيات جديدة وطرقاً جديدة لتنظيم الإنتاج. وبين عامي 1990 و2008، ازدادت النسبة الصافية للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المنطقة من الناتج المحلي الإجمالي، ثم انخفضت لتصل إلى 1.68 في المائة، أي أقل من المتوسط العالمي البالغ 3 في المائة في عام 2013. وكانت الزيادة في معدّلات الاستثمار الأجنبي المباشر واضحة في مختلف مجموعات بلدان المنطقة، فسجلت أقل البلدان نمواً أعلى زيادة (الشكل 3-11). لكن معدلات الاستثمار في مجموعتي بلدان المشرق العربي وبلدان مجلس التعاون الخليجي بقيت دون المتوسط العالمي في عام 2013. ويقدم الفصل السادس تحليلاً مفصلاً عن الاستثمار الأجنبي المباشر.

والاستثمار المحلي هو أيضاً عامل حاسم لنمو الإنتاجية، ولا سيما إنتاجية الشركات الصغيرة والمتوسطة. ومن الضروري وجود قطاع مالي متطوّر للعمل بالكفاءة المطلوبة على تعبئة المدخرات المحلية وتخصيص الاعتمادات. وحلّت منطقة الشرق الأوسط[7] في أدنى مرتبة بين مناطق العالم في عام 2011 من حيث نسبة البالغين الذين يدخرون الأموال بأي طريقة، ولا سيما طرق الادخار النظامية (الشكل 3-12). وهذا الوضع يقيّد الاستثمار المموّل من المدخرات الخاصة أو بالاقتراض من مدخرات الآخرين. ونادراً ما يستفيد الأفراد البالغون في المنطقة من المؤسسات المالية. فالتحويلات المالية الواردة هي مصدر هام من مصادر تمويل الاستهلاك والاستثمارات في قطاعات مثل التعليم والإسكان. وتحلّ مصر في المرتبة السادسة بين أكبر البلدان المتلقية للتحويلات (20 مليار دولار في عام 2014). ويحل لبنان في المرتبة العاشرة (9 مليارات في عام 2014). ويتوقع أن تكون المنطقة ككل قد تلقت في عام 2015 حوالى 53 مليار دولار.

2. فرص العمل

يؤدي نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى تحسين رفاه السكان بطرق مختلفة، منها زيادة العائد على العمل، وكذلك زيادة الإيرادات الحكومية (كالضرائب) التي يمكن توظيفها في الخدمات (التعليم، والصحة، والمياه، والصرف الصحي) والتحويلات المالية لأغراض الحماية الاجتماعية. ويتناول هذا الجزء العائد على العمل. ويتناول الجزء المخصص للفقر واللامساواة الحماية الاجتماعية، وتخصص أجزاء أخرى لبعض الخدمات العامة، كالصحة والتعليم.

(أ) التشغيل صورة عن تركيبة الاقتصاد

يقارب معدل التشغيل في الصناعة في المنطقة المتوسط العالمي البالغ 24 في المائة، ويقل خارج مجموعة مجلس التعاون الخليجي[9]. وقد انخفض هذا المعدل في عدد من البلدان العربية، منها الأردن والإمارات العربية المتحدة وفلسطين والمغرب والمملكة العربية السعودية (الشكل 3-13).

وانخفض معدل التشغيل في الزراعة في عدد من البلدان العربية، ولا سيما في الجزائر والجمهورية العربية السورية ومصر واليمن. ويشكل المغرب استثناءً بارزاً، إذ سجل ارتفاعاً في معدل التشغيل في الزراعة ليتجاوز 39 في المائة في العقد الأول من الألفية (الشكل 3-14).

ومن سمات الاقتصاد الريعي والعقد الاجتماعي بين الدولة والسكان، حصة كبيرة من فرص العمل في الخدمات يؤمنها القطاع العام[10]. فالقطاع العام هو المصدر الرئيسي لفرص العمل في معظم البلدان العربية، إذ يستوعب نسبة تتراوح بين 14 و40 في المائة من مجموع القوى العاملة[11]. ويوظف القطاع العام المتضخم، وضمنه الهيئات الحكومية والمؤسسات التي تملكها الدولة، 22 في المائة من القوى العاملة في تونس، و33 إلى 35 في المائة في الجمهورية العربية السورية والأردن ومصر.

وفي العقود القليلة الماضية، لم تعد الحكومات قادرة على تأمين التشغيل، بينما لم يتطوّر القطاع الخاص بعدُ كفاية لاستيعاب الأعداد المتزايدة من طالبي العمل. غير أن المغرب حقق نجاحاً في معالجة المشكلة (الإطار 3-1). أما

في حالات أخرى، فتحوّل تدني الدخل، وخفض الإعانات الغذائية، وارتفاع معدّلات بطالة الشباب الخريجين من الجامعات إلى أسباب ضائقة أشعلت انتفاضات في المنطقة العربية.

(ب) التشغيل

لم تشهد نسبة التشغيل إلى عدد السكان[12] تغيّراً يذكر في العقود القليلة الماضية، وهي الأدنى بين مناطق

الشكل 13.3. التشغيل في الصناعة (النسبة المئوية من مجموع التشغيل)

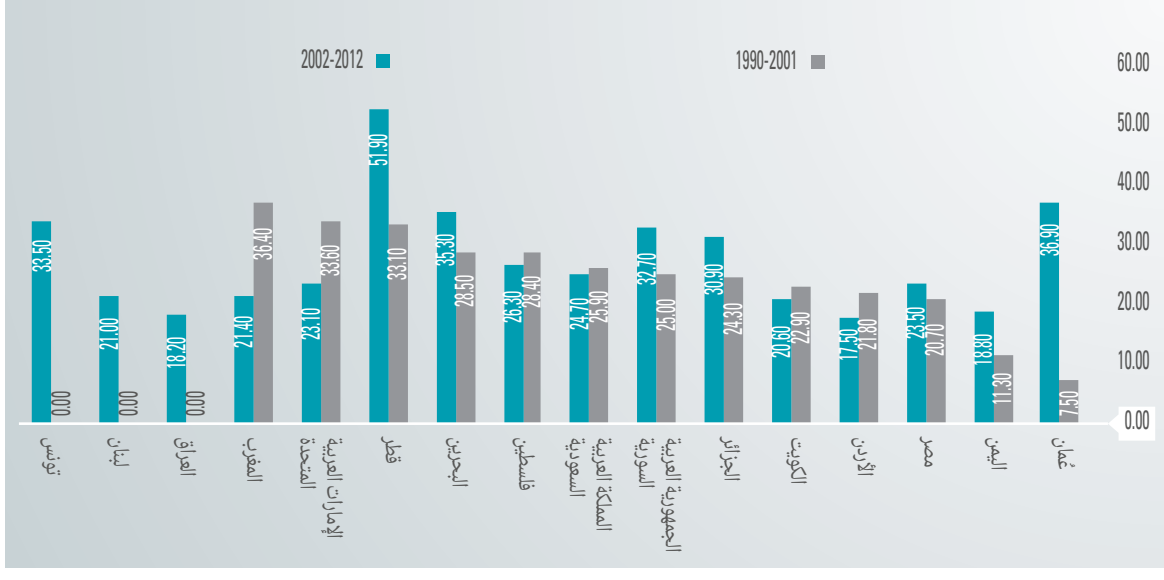

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم.
ملاحظات: بيانات 1990-2001 لا تتوفر لتونس والعراق ولبنان.

الشكل 14.3. التشغيل في الزراعة (النسبة المئوية من مجموع التشغيل)

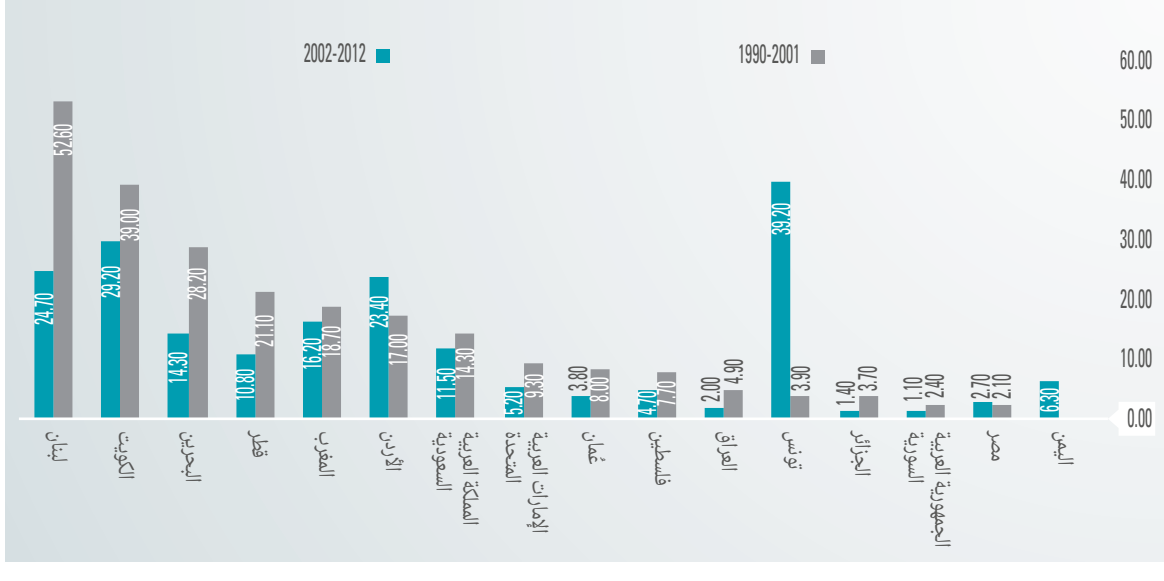

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم.
ملاحظات: بيانات العراق هي من 2004، وتونس من عام 2005. ولا تتوفر البيانات عن لبنان.

العالم (الشكل 3-15). ففي عام 2013، بلغت النسبة 44.6 في المائة، أي أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 59.6 في المائة[13].

وانخفضت نسبة التشغيل إلى مجموع السكان للشباب حوالى 11 في المائة خلال العقدين الماضيين من 26.7 في المائة في عام 1991 إلى 23.7 في

الإطار 1.3. عِبَر من إصلاح الوظيفة العامة في المغرب

أسهم إصلاح قطاع الوظيفة العامة في المغرب، ولا سيما إصلاح قانون التقاعد، في تخفيف تضخم هذا القطاع، واعتماد إطار يقوم على الكفاءات في المستقبل، وتشجيع المتقاعدين على دخول قطاع الأعمال. وفي مواجهة حالة من المركزية المفرطة، وضعف الأداء، وعدم الفعالية في تخصيص الموارد، والتصلب في هياكل القطاع العام، بادرت الحكومة في عام 2004 إلى إطلاق برنامج يهدف إلى إعادة هيكلة القطاع العام تحت مسمّى الانطلاقة. عند بدء البرنامج، كانت فاتورة أجور الوظيفة العامة تستهلك 12.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، في أجور تعود إلى 856,000 موظف، أي 2.3 من مجموع السكان (وهي نسبة أقل مما هي عليه في بلدان أخرى مثل الجزائر حيث تبلغ 4.2 في المائة). وكان هدف الحكومة تشجيع التقاعد الطوعي باعتماد حوافز مالية. واعتمدت خطة تقضي بأن يترك حوالى 59,000 موظف الخدمة بين عامي 2005 و2011، و97,000 موظف بين عامي 2012 و2018. ومع أن النجاح كان محدوداً في البداية، انخفضت فاتورة الأجور في عام 2005 من 12.8 في المائة إلى 10.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ووُضعت أطر الكفاءات وتركز النظام الجديد لتقييم الأداء على جودة العمل، والابتكار، والإنتاجية. ونتيجة لذلك، تقلص حجم قطاع الوظيفة العامة، وخفّت القيود عن الميزانية، وتحسّنت فعالية الحكومة وإدارتها لرأس المال البشري، وشجع الموظفون السابقون على دخول القطاع الخاص. وتسربت الآثار الإيجابية لهذا الإصلاح، إضافة إلى إصلاح إدارة المالية العامة، فساعدت على تقليص فاتورة الأجور، وتأمين حوافز جديدة لدخول السوق، وتكوين طبقة جديدة من رواد الأعمال، وخلق فرص عمل والحد من مشكلة البطالة. ويمكن تطبيق نماذج مماثلة في بلدان عربية أخرى كتونس، ولبنان، ومصر.

المصدر: اسكندر البستاني وكارل ريحان، تجربة المغرب في إصلاح الوظيفة العامة، مجلة السادسة، العدد الرابع، 2013. www.institutdesfinances.gov.lb/english/loadFile.aspx?pageid=2021&phname=PDF.

الشكل 15.3. نسبة التشغيل إلى عدد السكان (من الفئة العمرية 15 سنة وأكثر)

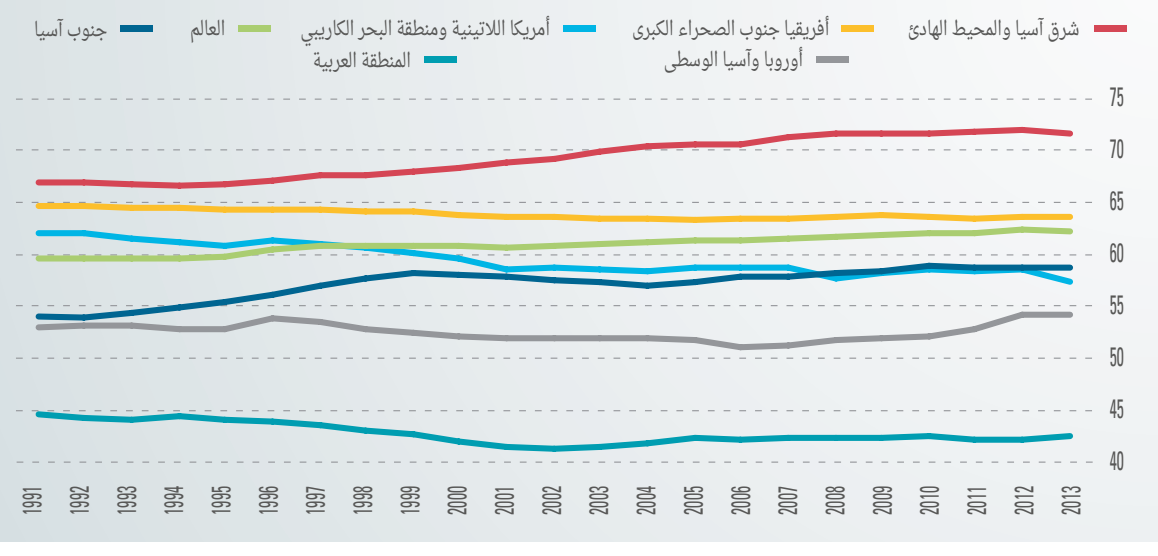

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم.

المائة في عام 2013، وبلغت حداً أقل بكثير من المتوسط العالمي، أي أقل من 41.2 في المائة في عام 2013. وكان الانخفاض واضحاً في مجموعات البلدان الأربع، فسجلت مجموعة بلدان المشرق أدنى نسبة، عند 20 في المائة (الشكل 3-16). والشباب من ذوي التحصيل العلمي أكثر عرضة للبطالة من نظرائهم من فئات المهارات الأقل تخصصاً. وفي ذلك دليل على الصعوبات التي يواجهها الشباب في

الشكل 16.3. نسبة التشغيل إلى عدد السكان للشباب (من الفئة العمرية 15-24 سنة)

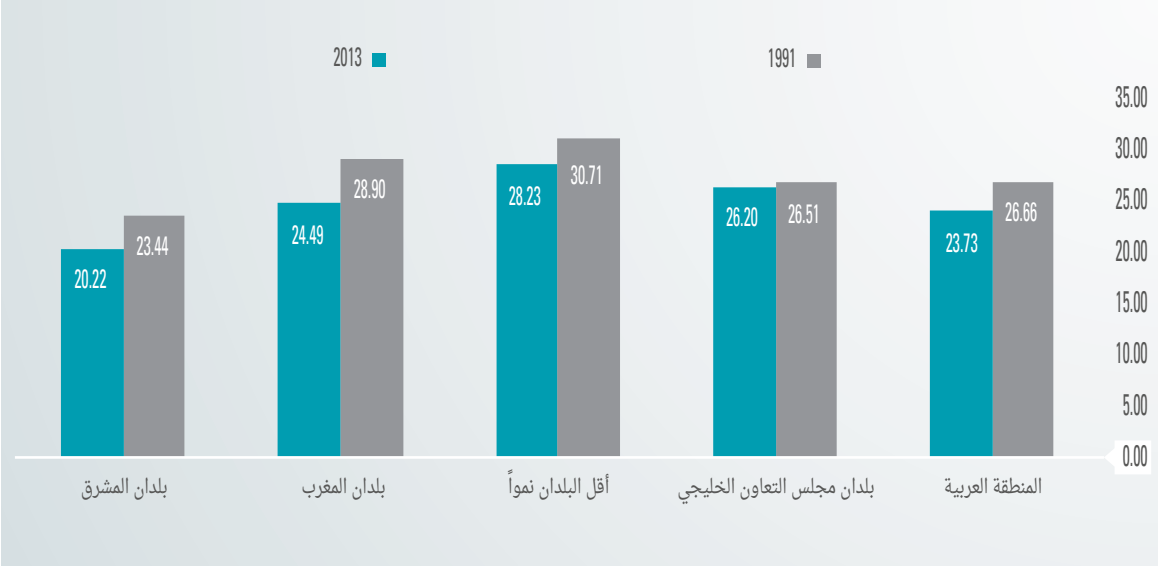

المصدر: حسابات المؤلفين بالاستناد إلى البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم.
ملاحظة: مرجح بمجموع السكان.

الشكل 17.3. معدل البطالة

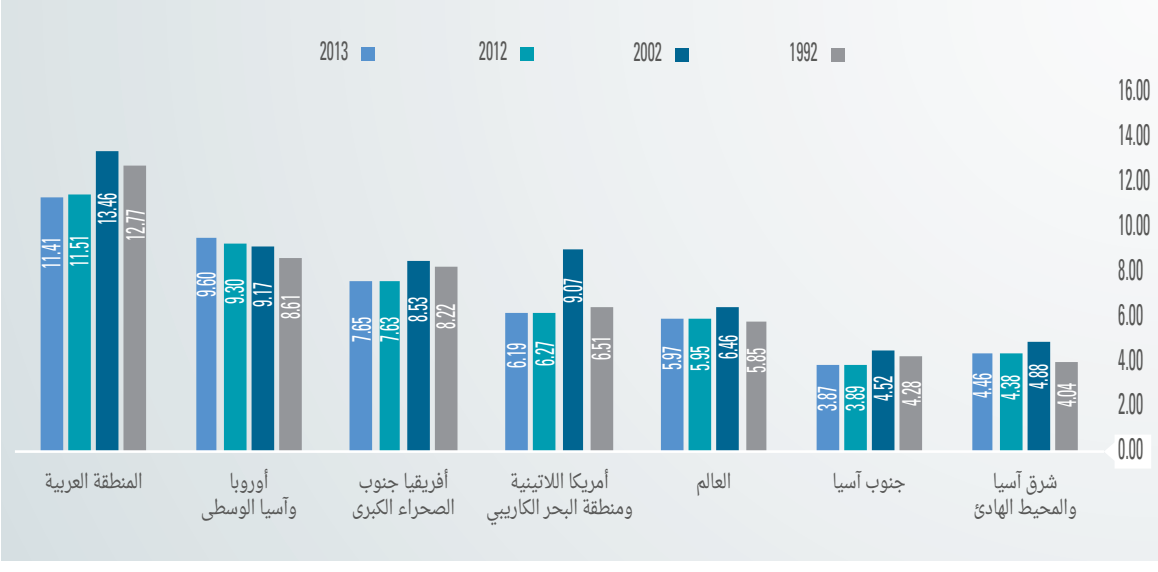

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم.

الشكل 18.3. معدل بطالة الشباب (بالنسبة المئوية للقوى العاملة من الفئة العمرية 15-24 سنة)

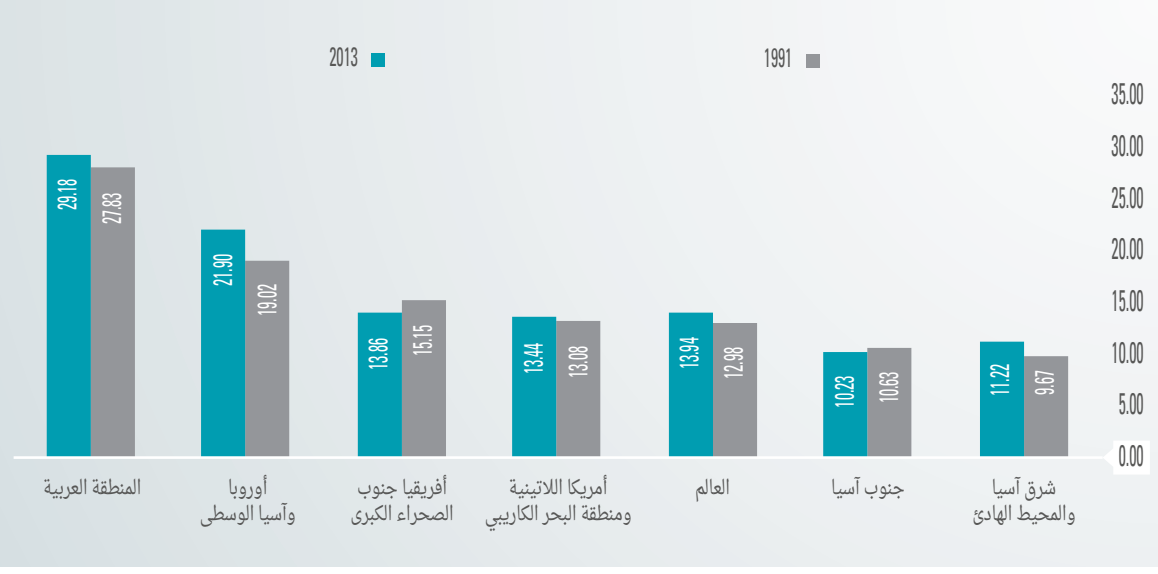

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية في العالم، بالاستناد إلى بيانات منمذجة لمنظمة العمل الدولية.

الانتقال من المدرسة إلى العمل واستيفاء متطلبات سوق العمل.

تطال البطالة جزءاً كبيراً من القوى العاملة منذ التسعينات. وفي عام 2013، بلغ معدّل البطالة في المنطقة 11.41 في المائة، أي حوالى ضعف المتوسط العالمي البالغ 6 في المائة (الشكل 3-17). وتكبر تحديات البطالة في حالة المرأة (ويتطرق هذا الفصل بالتفصيل لموضوع المساواة بين الجنسين).

وتسجل بطالة الشباب في المنطقة العربية معدّلات مرتفعة جداً منذ 1991، وبلغت 30 في المائة في عام 2013 (الشكل 3-18)، أي ضعف المتوسط العالمي البالغ 14 في المائة[14]. وللبطالة في بعض البلدان أسباب هيكلية تتطلب معالجات لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار.

(ج) نوعية فرص العمل

لا تقتصر مشكلة اقتصادات بلدان المنطقة على عدم القدرة على خلق العدد الكافي من فرص العمل، بل تركيبة هذه الاقتصادات تفقد فرص العمل المتاحة مقوّمات الأجر اللائق والأمن الوظيفي. فالانخفاض في نمو الإنتاجية يعني انخفاضاً في نمو الأجور. وقد ترافق نمو الناتج المحلي الذي قُدر بمتوسط 4 في المائة في التسعينات والعقد الأول من الألفية الثالثة مع نمو في الأجور بلغ متوسطه 1.89 في المائة. ومعنى ذلك أن أصحاب العمل وأصحاب رأس المال استفادوا من النمو الاقتصادي أكثر من العاملين. والواقع أن المنطقة العربية هي المنطقة الوحيدة التي شهدت تراجعاً على مستوى الأجور الحقيقية بين عامي 2006 و2011، بنسبة 2.7 في المائة[15]. وتراجعت نسبة دخل العمل من الناتج المحلي الإجمالي من 30.5 في المائة في عام 2000 إلى 27.6 في المائة في عام 2010 (الشكل 3-19)[16].

وقد أدى نمو الإنتاجية والمكاسب المحدودة على صعيد التشغيل إلى توسّع القطاع غير النظامي، الذي يضم وظائف منخفضة الأجر، ومتدنية النوعية، وقليلة الإنتاجية. ويشكل العاملون في القطاع النظامي في المنطقة حوالى 19 في المائة فقط من مجموع السكان في سن العمل (مقارنة بنسبة 27 في المائة في أمريكا اللاتينية و40 في المائة في أوروبا الشرقية)[17]. وبقيت نسبة التشغيل غير المستقر (العاملين للحساب الخاص

الشكل 19.3. دخل العمل كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: حسابات المؤلفين بالاستناد إلى منظمة العمل الدولية، قاعدة بيانات ILOSTAT : www.ilo.org/ilostat (استرجعت في 30 آب/أغسطس 2015).
ملاحظات: المتوسط الإقليمي مرجّح بعدد السكان لعام 2000. بيانات عام 2000 للإمارات العربية المتحدة هي لعام 2001؛ بيانات عام 2010 للأردن والبحرين وتونس ومصر هي لعام 2009 ولقطر والمغرب هي لعام 2008.

أو المساهمين في عمل الأسرة) من مجموع التشغيل ثابتة خلال العقدين الماضيين.

(د) الهجرة الاقتصادية

وأدت البطالة وانخفاض الأجور إلى موجات واسعة من الهجرة، إذ دفع الإحباط من قلة فرص العمل أعداداً كبيرة من العاملين في العديد من البلدان العربية إلى ترك بلدانهم بحثاً عن عمل خارجها في بلدان مجلس التعاون الخليجي، أو إلى مغادرة المنطقة. ويواصل آخرون البحث عن عمل في قطاعات يفضلونها (القطاع العام غالباً) أو يخرجون من صفوف القوى العاملة، إذ يرفضون مزاولة أعمال غير مجزية ولا تستوفي مقوّمات الأمن الوظيفي.

والوظائف التي يرفضها المواطنون في البلدان الغنية في المنطقة يشغلها عادة مهاجرون من بلدان عربية أقل ثراءً داخل المنطقة (كالسودان ومصر واليمن) ومهاجرون من خارج المنطقة (كإندونيسيا والفلبين من جنوب آسيا). ومن المهاجرين إلى المنطقة العربية، يأتي 38 في المائة من بلدان عربية أخرى (الشكل 3-20).

ويتجه عدد كبير من المهاجرين من البلدان العربية (ولا سيما من بلدان المشرق ومن السودان واليمن) إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي، ولا سيما إلى الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية (الشكل 3-21). وفي عام 2010، قدّرت وزارة العمل في الأردن عدد العاملين الأردنيين في الخارج بحوالى 350,000 عامل، ومعظمهم في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وكان 70 في المائة من السودانيين المسجلين في أمانة العاملين في الخارج لعام 2010 يعملون في المملكة العربية السعودية. غير أن العمال يهاجرون إلى بلدان أخرى أيضاً، تحدّد وجهتها حسب العلاقات الثنائية ومستويات المهارات المطلوبة والمتوفرة. فبينما يتجه معظم المهاجرين من مصر إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي، يوجدون أيضاً بأعداد كبيرة في الأردن وليبيا، وبعضهم يختار الهجرة بطرق نظامية أو غير نظامية إلى أوروبا. وكثيراً ما يقصد المهاجرون من موريتانيا بلدان غرب أفريقيا، نظراً إلى قرب المسافة وقوة العلاقات.

وتشمل الهجرة في المنطقة العربية فئات شتى، من نساء، ورجال، وفتيات، وفتيان، من جميع الفئات

الشكل 20.3. أهم بلدان المنشأ التي يأتي منها المهاجرون إلى البلدان العربية، 2013

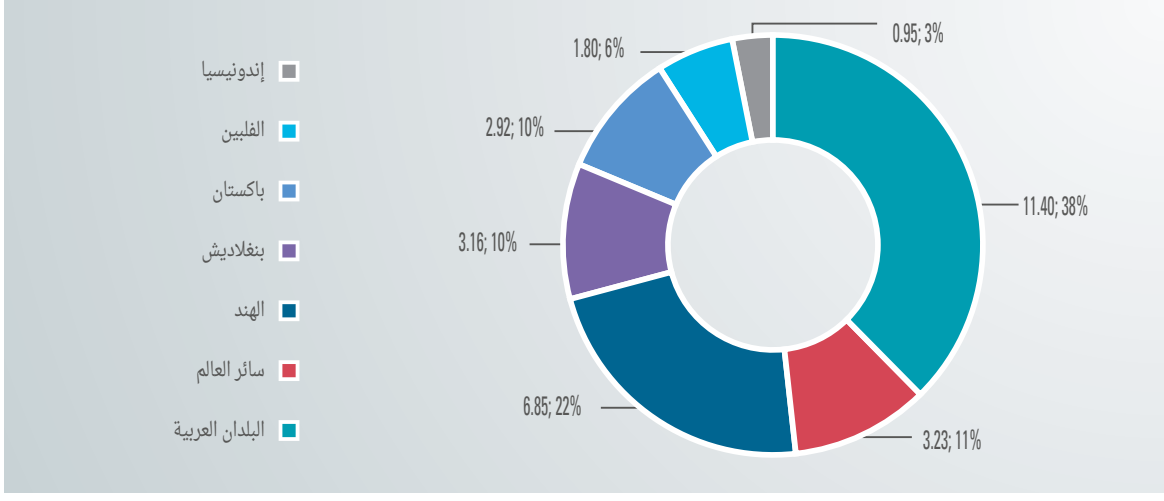

المصدر: حسابات المؤلفين بالاستناد إلى الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، اتجاهات أعداد المهاجرين الدوليين: المهاجرون حسب بلدان الوجهة والمنشأ، تنقيح عام 2013، قاعدة بيانات الأمم المتحدة، POP/DB/MIG/Stock/Rev.2013 (استُرجعت في 30 آب/أغسطس 2015).
ملاحظة: الأرقام بالملايين والنسب المئوية.

الشكل 21.3. حركة الهجرة إلى البلدان العربية من بلدان عربية أخرى (بالآلاف)

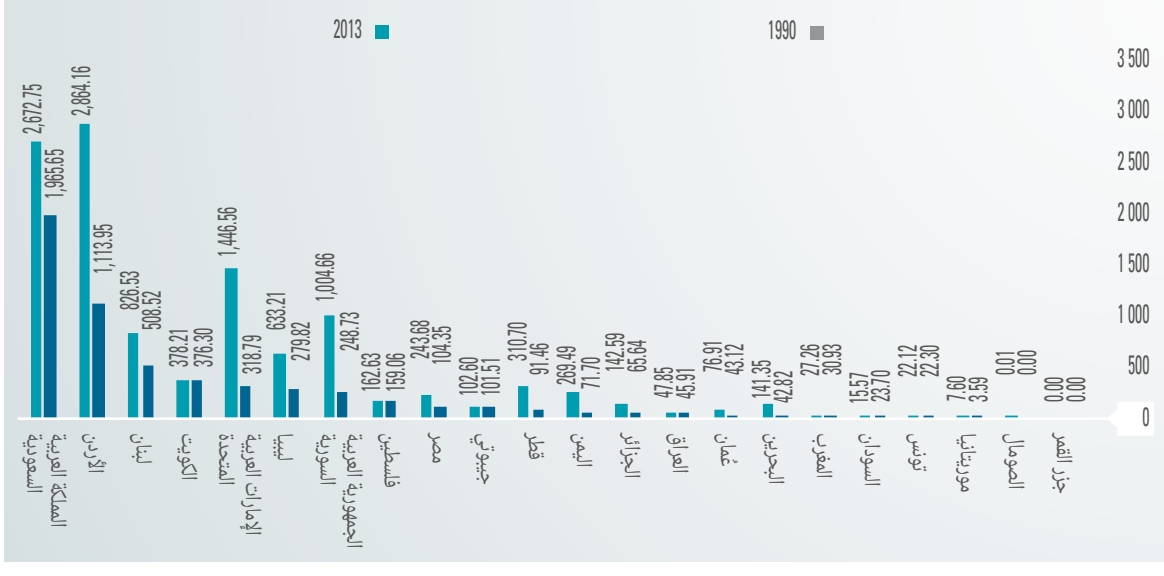

المصدر: حسابات المؤلفين بالاستناد إلى الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، اتجاهات أعداد المهاجرين الدوليين: المهاجرون حسب بلدان الوجهة والمنشأ، تنقيح عام 2013، قاعدة بيانات الأمم المتحدة، POP/DB/MIG/Stock/Rev.2013 (استُرجعت في 30 آب/أغسطس 2015).
ملاحظة: تشمل أرقام الأردن ولبنان الفلسطينيين الذين يعيشون في هذين البلدين (وقد تجاوز عددهم المليونين ونصف مليون نسمة على الترتيب في عام 2013).

العمرية، ومن جميع الظروف الاجتماعية والاقتصادية. وتختلف تجارب المهاجرين والمخاطر التي يتعرضون لها باختلاف فئاتهم. وتشكل النساء نسبة مرتفعة من مجموع المهاجرين من المنطقة وإليها، مع أن أعدادهن أقل بكثير من المتوسط العالمي[18].

ويجب أن تستوفي أنظمة سوق العمل وحركة العمال المهاجرين شروط احترام حقوق الإنسان. فنظام الكفالة يجعل العمال المهاجرين تابعين لأصحاب العمل بدلاً من الدولة، فيفتح المجال أمام احتمالات الاستغلال وسوء المعاملة. وقد كانت معاملة العمال المنزليين المهاجرين،

ومعظمهم من النساء، وظروف عملهم في حرمان من أي حماية بموجب القوانين الوطنية، موضع انتقاد شديد من هيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. فهؤلاء يعانون من عدم كفاية الأجور، والحرمان من حرية الحركة، واحتجاز جوازات السفر، وعدم إمكانية اللجوء إلى القانون[19].

3. الفقر وعدم المساواة

لقد ساعد العقد الاجتماعي، الذي تقدّم بموجبه الدولة التشغيل والإعانات مقابل الرضوخ السياسي، في إبقاء الفقر وعدم المساواة في الاستهلاك عند مستويات مقبولة حسب المعايير العالمية[20]. غير أن عدم قدرة الدولة على الاستمرار بما هي عليه من المقايضة أجج الإحباط وأشعل شرارة الانتفاضات في المنطقة العربية في عام 2011.

(أ) الحماية الاجتماعية

ركزت الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية على الإعانات، ولم تعتمد على برامج متكاملة تشمل التحويلات النقدية. فالإعانات العامة، ومنها التي تخصص لدعم الوقود والغذاء، تستهلك أكثر من 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وما لا يقل عن 20 في المائة من مجموع النفقات في المنطقة. وتجاوزت كلفة دعم الوقود الأحفوري، ولا سيما في بلدان مجلس التعاون الخليجي، 200 مليار دولار في عام 2011، أي قرابة 9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وأنفقت بلدان المشرق في العام نفسه قرابة 146 مليار دولار، أي 11 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (الشكل 3-22). أما من حيث نصيب الفرد، فيُلاحظ أن بلدان مجلس التعاون الخليجي قد أنفقت المبلغ الأعلى، إذ بلغ الدعم الذي قدمته الحكومات 4,400 دولار لكل فرد. أما أقل البلدان نمواً فهي الأقل إنفاقاً على دعم الوقود بالأرقام المطلقة وبالأرقام النسبية. وفي عام 2011، تجاوز مجموع الإنفاق على دعم الوقود الأحفوري في البلدان العربية 423 مليار دولار، أي بمعدل 1,180 دولاراً لكل لفرد.

ويلقي هذا الدعم على الميزانيات الوطنية عبئاً تعجز عن تحمّله. وهذا النوع من الدعم هو عامة دعم غير موجه، يستفيد منه في الغالب غير الفقراء. ففي حالة دعم الوقود، تذهب جل الفوائد إلى الخمس الأشد ثراءً (الشكل 3-23). وقد بُذلت بعض الجهود لترشيد الدعم في الأردن وتونس ومصر، لكن موضوع الإصلاح يبقى موضوع خلاف عالقاً.

الشكل 22.3. دعم الوقود الأحفوري، 2011

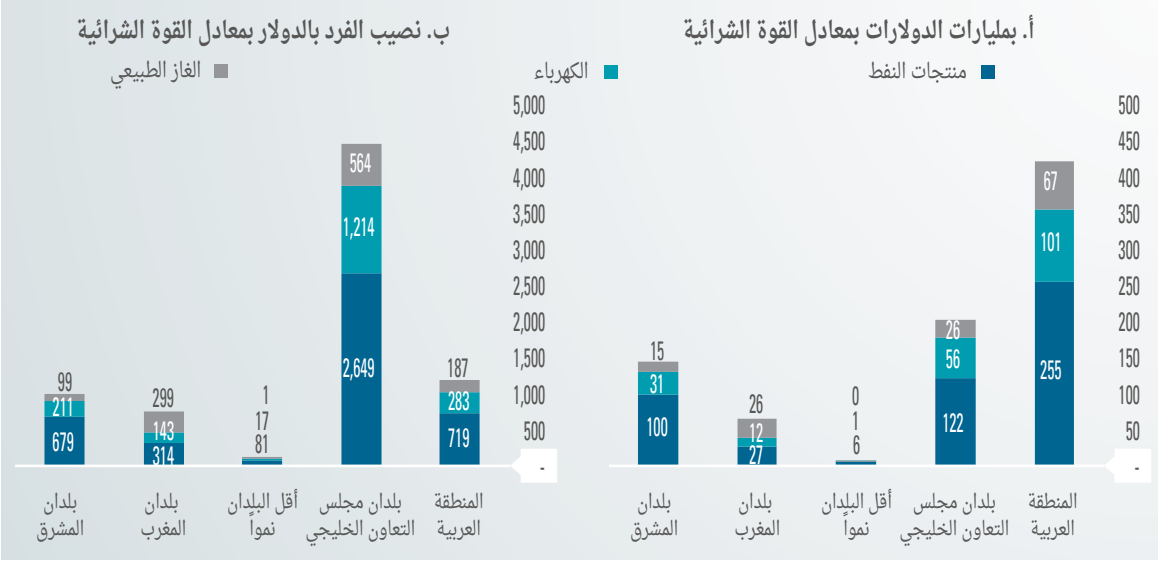

المصدر: Sherif Arif and Fadi Doumani, "A strategic investment framework for green economy in Arab countries from an energy perspective", document prepared for ESCWA (2015).

وتبقى برامج الحماية الاجتماعية الموجهة قليلة في المنطقة، تقتصر على العاملين في القطاع العام والشركات الكبرى. ولهذه البرامج قدرة على تحقيق مكاسب كبيرة على مستوى الكفاءة والإنصاف، لكنها تتطلب درجة عالية من القدرة الإدارية، ولا تناسب جميع البلدان. وتغطية برامج التأمين الاجتماعي (برامج تسجّل الاشتراكات فيها للحد من آثار الصدمات) محدودة في المنطقة، باستثناء حالة لبنان (الشكل 3-24).

الشكل 23.3. تخصيص دعم الوقود حسب الشريحة المستفيدة

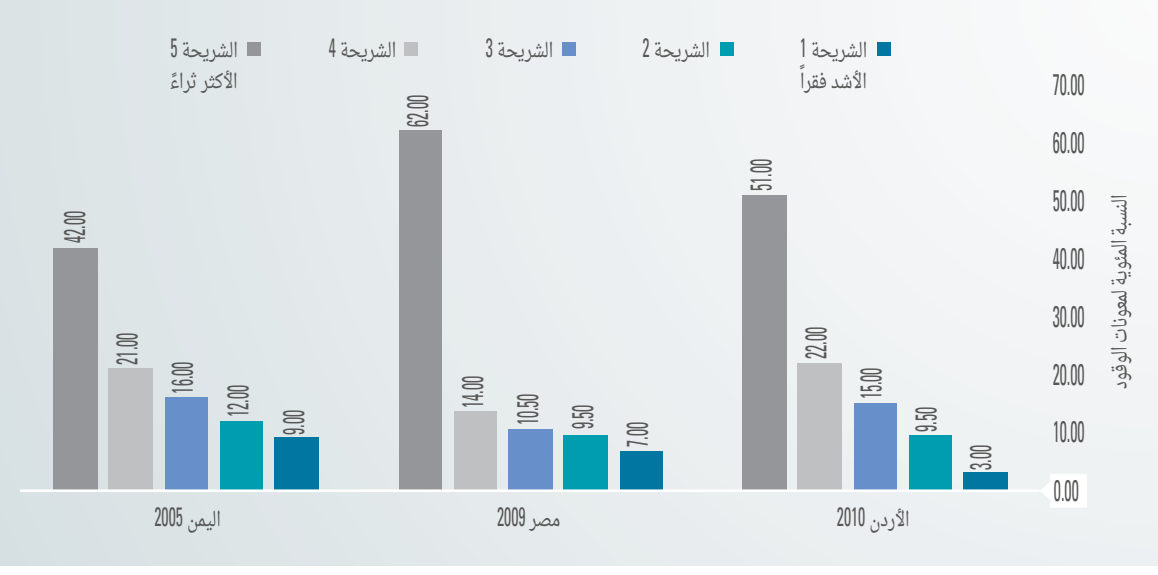

المصدر: البنك الدولي، «التوقعات والتكهنات والحقائق الاقتصادية»، الموجز الاقتصادي ربع السنوي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، العدد 3 (واشنطن، يوليو/تموز 2014).

الشكل 24.3. تغطية الحماية الاجتماعية لآخر سنة متاحة بين 2004 و2012 (النسبة من عدد السكان)

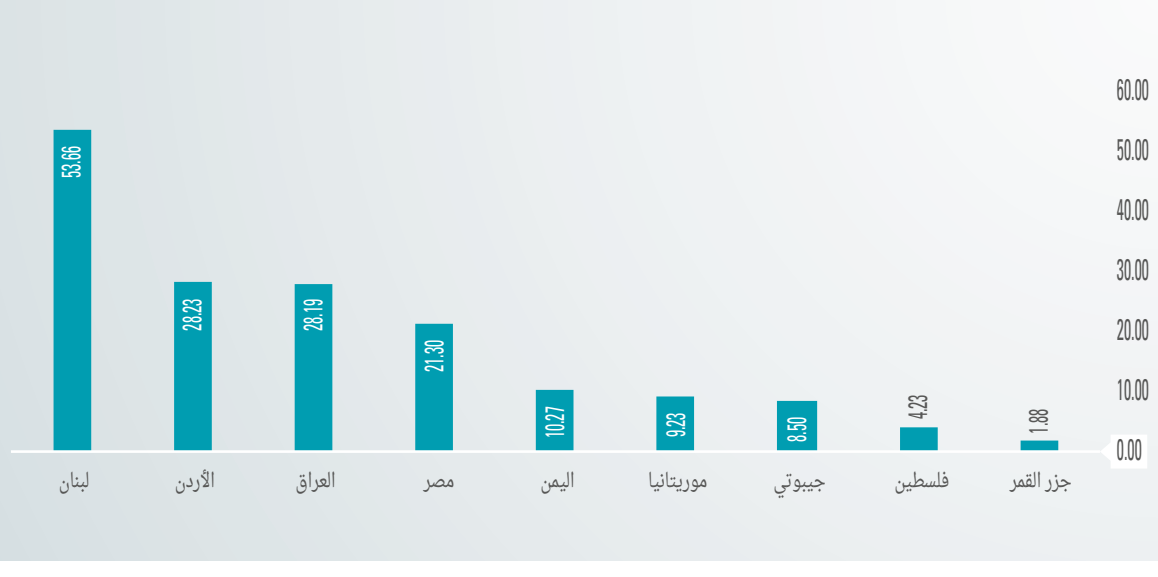

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم.

وتحل المنطقة في ثاني أدنى مرتبة في العالم بعد أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من حيث معاشات المسنين ومستحقات البطالة. ومعدل التغطية بمعاشات المسنين في البلدان العربية والشرق الأوسط (29.5 في المائة)، وفي شمال أفريقيا (36.7 في المائة)، هو أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 51.5 في المائة. والوضع أسوأ في مستحقات البطالة، حيث تغطي 3 في المائة في المنطقة العربية، في معدل لا يتجاوز

الشكل 25.3. تغطية معاشات المسنين لآخر سنة متاحة (النسبة من عدد السكان)

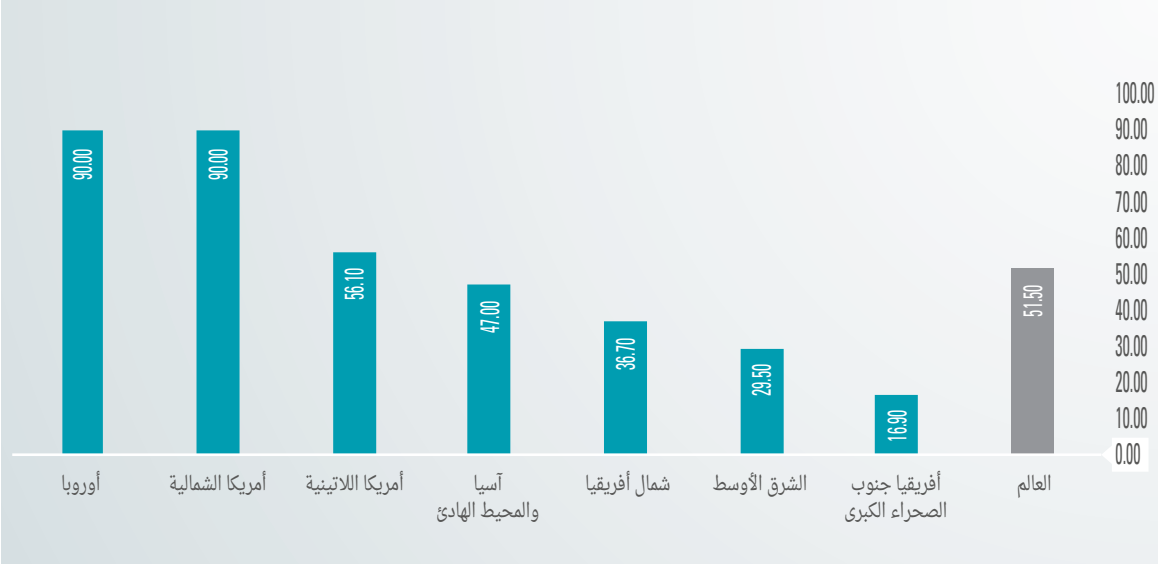

المصدر: منظمة العمل الدولية، التقرير العالمي للحماية الاجتماعية للفترة 2014/2015: إرساء الانتعاش الاقتصادي والتنمية الشاملة والعدالة الاجتماعية (جنيف، 2014).

الشكل 26.3. تغطية مستحقات البطالة لآخر سنة متاحة (النسبة من عدد السكان)

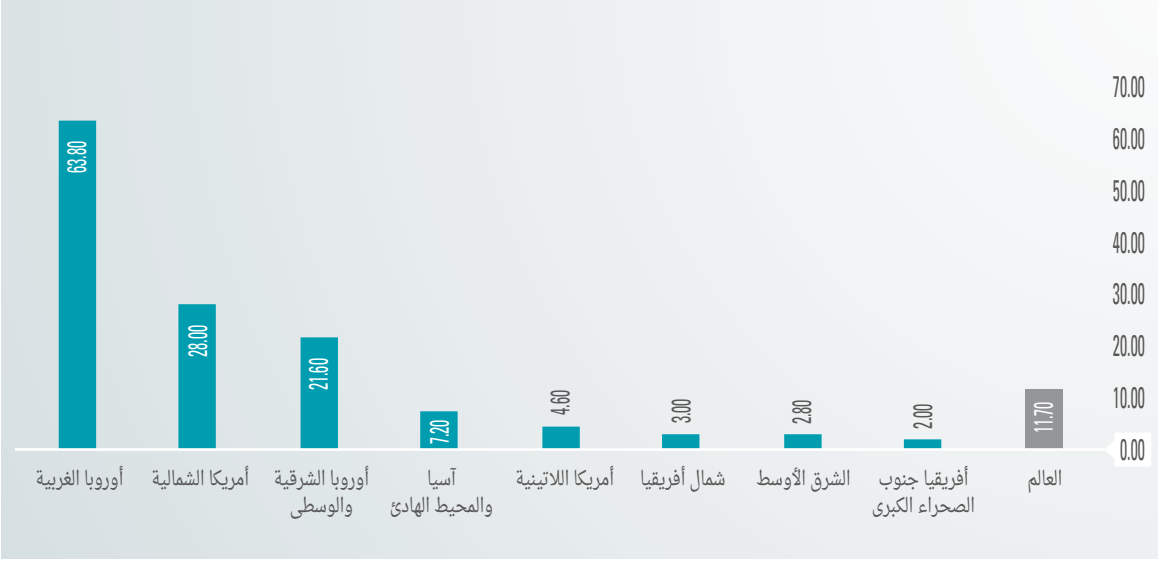

المصدر: منظمة العمل الدولية، التقرير العالمي للحماية الاجتماعية للفترة 2015/2014.

ربع المتوسط العالمي البالغ 11.7 في المائة (الشكلان 3-25 و3-26).

(ب) الفقر

ازدادت معدّلات الفقر في الأعوام الأخيرة حسب الخطوط الدولية لقياس الفقر، ولا سيما في البلدان المتأثرة بالصراعات. وارتفع متوسط معدّلات الفقر في المنطقة العربية بأكثر من الثلث خلال العقدين الماضيين (استناداً إلى الخط الدولي للفقر المحدد بالعيش على 1.25 دولاراً في اليوم) ليصل إلى 7.4 في المائة في عام 2012. وكانت من عوامل الارتفاع في المعدل الإقليمي الزيادة الملحوظة التي شهدتها أقل البلدان نمواً والارتفاع الطفيف في بلدان المشرق (الشكل 3-27).

وترتفع معدّلات الفقر عند قياسه بمستويات المعيشة المقبولة محلياً (الشكل 3-28). وفي الأعوام الأخيرة، أسهمت الصراعات وحالات عدم الاستقرار في المنطقة في دفع مستويات الفقر صعوداً في بعض البلدان، ولا سيما في الجمهورية العربية السورية، ومصر، واليمن.

وتبلغ معدلات الفقر مستويات من الارتفاع في المناطق الريفية في أقل البلدان نمواً تفوق ما هي عليه في المناطق الحضرية في بلدان المشرق والمغرب، ومنها العراق ومصر والمغرب. والاستثناء الوحيد في هذا الوضع هي فلسطين حيث معدل الفقر في المناطق الريفية أقل منها في المناطق الحضرية (الشكل 3-29).

(ج) عدم المساواة

إذا كان مفهوم الفقر يركز على الرفاه بالمستويات المطلقة، فعدم المساواة يقيس الرفاه النسبي. ومن مؤشرات عدم المساواة مؤشر جيني[21]، والشرائح الخمسية، والتحليل الذي يستند إلى بيانات الحسابات القومية. وعدم المساواة في الدخل، حسب مؤشر جيني، سجل مستويات معتدلة نسبياً في المنطقة العربية ولم يتغيّر كثيراً خلال العقديْن الأخيرَيْن. وحسب تقديرات هذا المؤشر للعقد الأول من الألفية الثالثة، تبدو المنطقة العربية (عند حوالى 34.3) في وضع جيد مقارنة بمناطق أخرى مثل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (51.8)، وأفريقيا جنوب

الشكل 27.3. معدل الفقر حسب الخط الدولي للفقر (النسبة المئوية من السكان الذي يعيشون على أقل من 1.25 دولاراً في اليوم بمعادل القوة الشرائية)

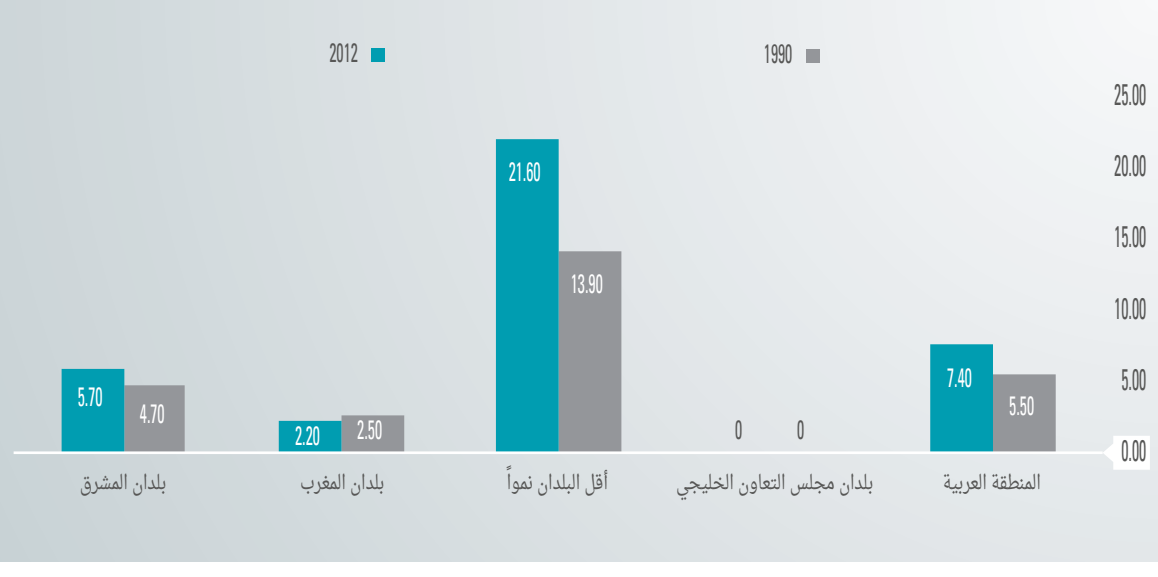

المصدر: الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية: مواجهة التحديات والطريق إلى المستقبل (بيروت، 2013، E/ESCWA/EDGD/2013/1)؛ البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم؛ تقديرات الإسكوا.
ملاحظات: الأرقام هي متوسطات مرجحة. أرقام بلدان مجلس التعاون الخليجي منخفضة جداً.

الصحراء الكبرى (44.7)، وأوروبا وآسيا الوسطى (35.8)، وجنوب آسيا (32.4)، وشرق آسيا والمحيط الهادئ (34.2)[22].

وتظهر مقارنة الدخل بين الخمس الأعلى والخمس الأدنى في سلم الدخل[23] اتجاهاً متفاوتاً في المنطقة العربية بين التسعينات والعقد الأول من الألفية

الشكل 28.3. النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني

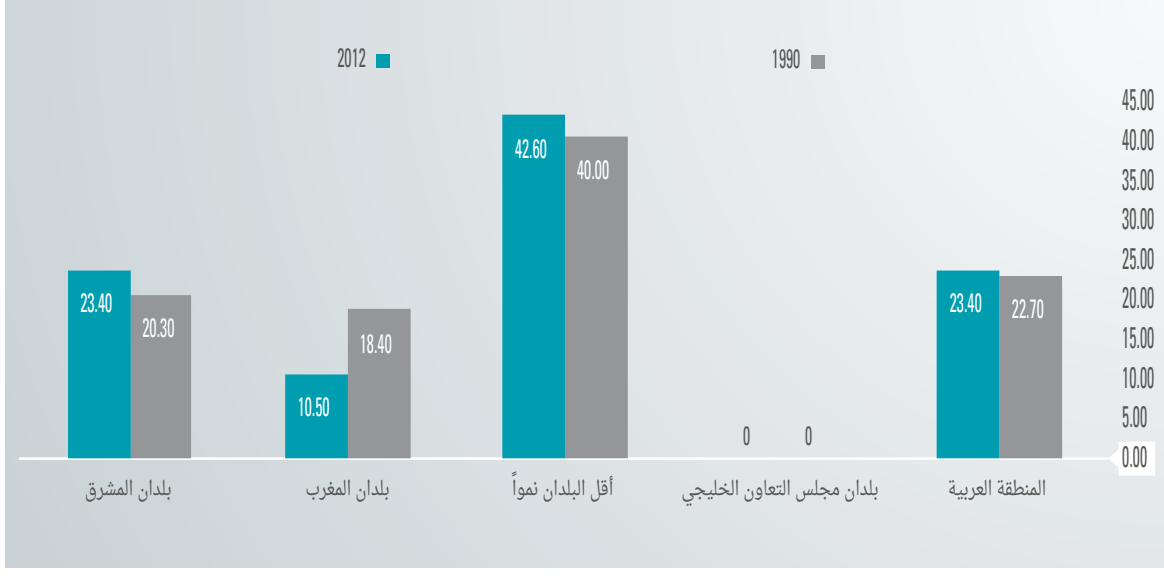

المصدر: الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية؛ البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم؛ تقديرات الإسكوا.
ملاحظات: الأرقام هي متوسطات مرجحة بعدد السكان. أرقام بلدان مجلس التعاون الخليجي منخفضة جداً.

الشكل 29.3. معدل الفقر في المناطق الريفية وفي المناطق الحضرية، آخر سنة متاحة بين 1998 و2012 (حسب خطوط الفقر الوطنية)

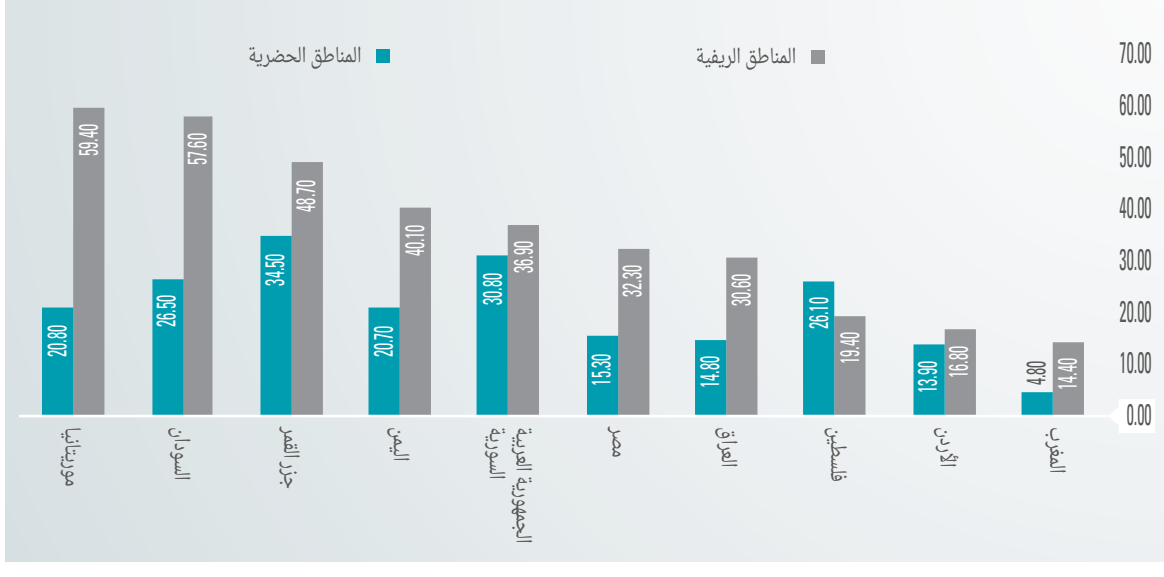

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم.

الثالثة. وفي الشكل 3-30، تظهر القيم العليا انعدام المساواة في توزيع الدخل أو في الاستهلاك، حيث يظهر المغرب واليمن اتجاهاً سلبياً منذ التسعينات بينما يظهر الأردن وتونس ومصر وموريتانيا اتجاهات إيجابية.

ومع أن حساب نسبة الخمس الأعلى من الدخل إلى الخمس الأدنى، استناداً إلى بيانات مؤشرات التنمية في العالم، يظهر اتجاهاً إلى التقدم نحو المساواة، تشير دراسات أخرى (باستخدام منهجيات وبيانات مختلفة) إلى وجود تدهور نحو المزيد من عدم المساواة. وباستخدام مزيج من بيانات الحسابات القومية ومسوح الأسر المعيشية لإعادة تقدير الاستهلاك الوسيط للأثرياء، لاحظت الإسكوا أن متوسط نصيب الفرد الثري من الإنفاق في عام 2011 بلغ في مصر 16 مرة نصيب الفرد الفقير، و7 مرات نصيب الفرد من الطبقة المتوسطة[24]. وتشير إحدى الدراسات التي صدرت في الآونة الأخيرة إلى أن مسارات النمو الاقتصادي حتى عام 2030 ستشهد مزيداً من عدم المساواة وتقلصاً في حجم الطبقة الوسطى في البلدان العربية[25].

وعدم المساواة في الاستهلاك هو مقياس مجدٍ مختصر، ولكنه لا يعطي صورة وافية عن عدم المساواة في أوجه أخرى من الرفاه، ويرد في أجزاء أخرى من هذا التقرير تحليل لمعظمها (كالتعليم والرعاية الصحية والمياه والصرف الصحي). وتتناول الفقرات التالية عدم المساواة حسب مجموعة من المقاييس المركبة.

فدليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة، يقيس عدم المساواة في الدخل، والصحة، والتعليم. ويستند هذا القياس إلى دليل التنمية البشرية، مطروحاً منه حساب دليل عدم المساواة. وتساوي قيمة دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة قيمة الدليل الأصلي للتنمية البشرية عندما ينتفي عدم المساواة، وينخفض إلى ما دون قيمة دليل التنمية البشرية الأصلي في حال ارتفاع عدم المساواة (الشكل 3-31). ووصل متوسط القيمة المطروحة بسبب عدم المساواة إلى 24 في المائة في المنطقة في عام 2013، وهو قريب من المتوسط العالمي. وفي جميع البلدان العربية التي يشملها التحليل، تُعزى القيمة التي يخسرها الدليل الأصلي بفعل عدم المساواة إلى عدم المساواة في التعليم، وبحد أقل في الدخل، وفي الصحة.

الشكل 30.3. نسبة الخُمس الأعلى من الدخل إلى الخُمس الأدنى

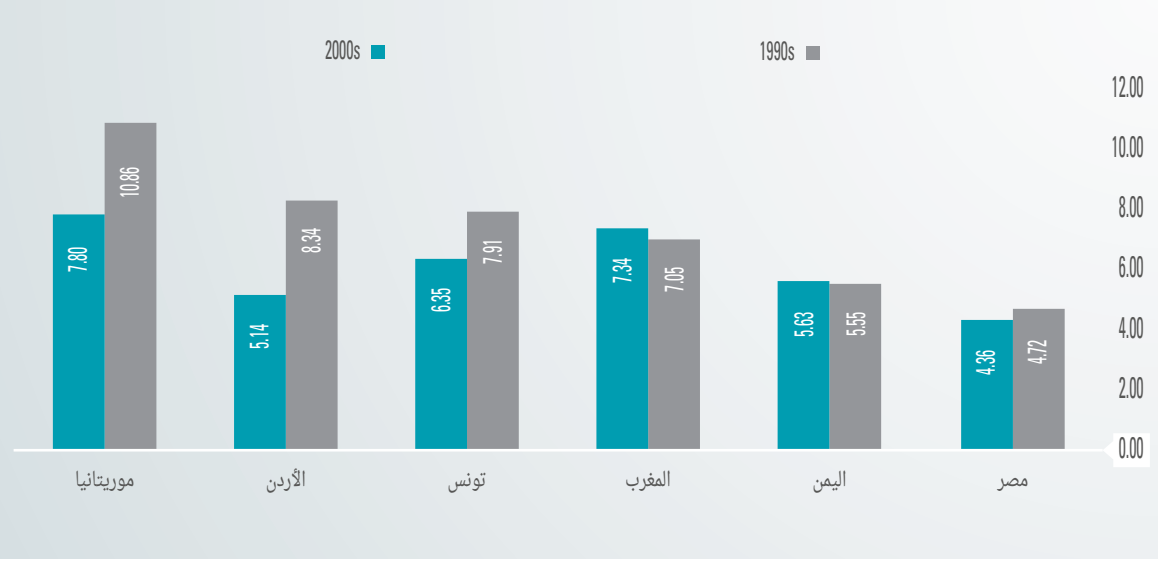

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم.

الشكل 31.3. دليل التنمية البشرية والدليل المعدل بعامل عدم المساواة، 2013

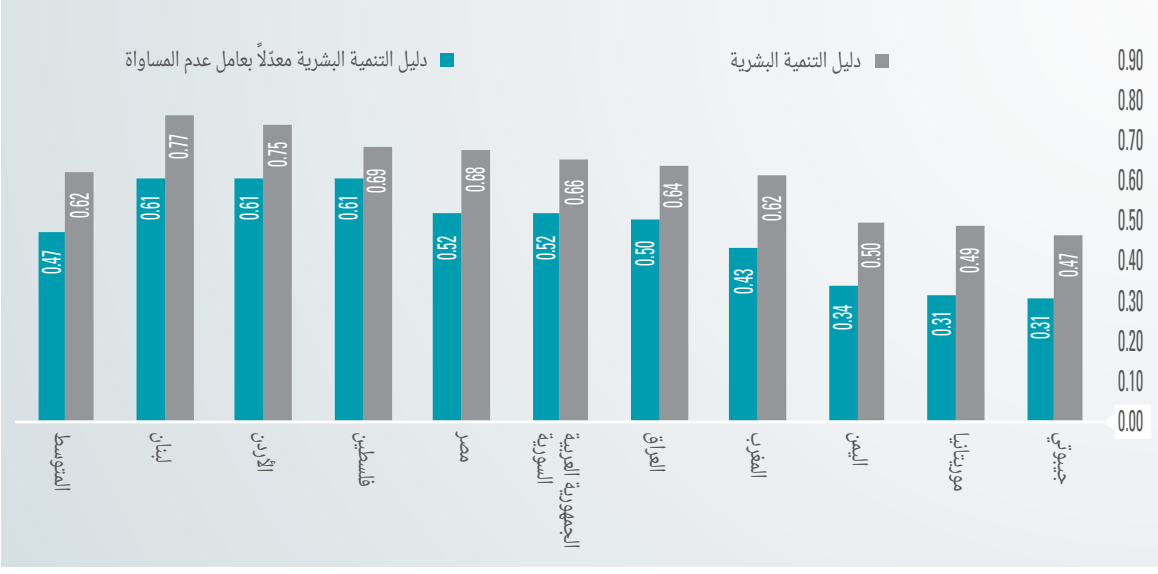

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، «الجدول 3، دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة»، قاعدة بيانات تقرير التنمية البشرية، http://hdr.undp.org/en/content/table-3-inequality-adjusted-human-development-index. (استُرجعت في 30 آب/أغسطس 2015).
ملاحظة: المتوسط هو متوسط بسيط للأرقام في البلدان المختارة.

4. النوع الاجتماعي

صدقت غالبية الدول العربية على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وانخرطت بفعالية في آليات تقديم التقارير عن تنفيذها. غير أن معظم هذه الدول أبدى تحفظات، ولحظ أن أحكام الاتفاقية ستنفذ ما دامت لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية، التي تختلف تفسيراتها في مختلف أنحاء العالم[26]. وتتعلق غالبية التحفظات بقضايا الأحوال الشخصية، كالزواج والإرث والطلاق والحصول على الجنسية. ولهذه التفحظات انعكاسات هامة على قدرة المرأة على المشاركة الكاملة في الحياة الاقتصادية والسياسية في بلدها.

وقد تقلصت الفوارق بين الجنسين في عدد كبير من المجالات الهامة، لكن المنطقة لا تزال في مراتب متدنية في الأداء حسب المعايير الدولية.

(أ) المشاركة في الحياة السياسية

ازداد متوسط عدد المقاعد التي تشغلها النساء في برلمانات البلدان العربية أربع مرات بين عقد التسعينات وعام 2014، إذ ارتفعت حصتهن من 2.5 في المائة إلى 13.2 في المائة. وارتفع المتوسط العالمي من 13 إلى 22 في المائة (الشكل 3-32). وقد أسهمت الزيادة الكبيرة في مجموعة بلدان المغرب العربي في التحسّن على صعيد المنطقة. وتُلاحظ تباينات بين بلد وآخر، ولا سيما بين البلدان التي اختارت إجراءات التمييز الإيجابي، كالحصص والمقاعد المحجوزة (كالأردن وتونس والجزائر[27] وجيبوتي والصومال والعراق والمملكة العربية السعودية) والبلدان التي لم تعتمد مثل هذه الإجراءات (قطر والكويت). والواقع أن نسبة المقاعد التي تشغلها نساء انخفضت في عُمان ومصر واليمن.

(ب) المرأة في العمل والتعليم

شهدت المنطقة تحسناً بسيطاً في نسبة تشغيل المرأة إلى مجموع السكان، إذ ارتفعت بأكثر من 20 في المائة على مدى العقدين الماضيين. وشمل هذا التحسن مجموعات البلدان الأربع، ما عدا مجموعة بلدان المشرق التي بقيت على 14 في المائة، وهي أدنى نسبة لتشغيل المرأة في المنطقة (الشكل 3-33). غير أن متوسط المنطقة البالغ 19 في المائة في تشغيل المرأة لا يزال حسب أرقام عام

2013 أدنى بكثير من المتوسط العالمي البالغ 47 في المائة. وتتركز أعداد كبيرة من النساء العاملات في أنماط العمل غير المستقر. والواقع أن نسبة النساء إلى الرجال في أنماط العمل غير المستقر قد ارتفعت في العقدين الماضيين. وفي عام 2010، بلغت النسبة 177 إمرأة لكل 100 رجل، متجاوزة بذلك جميع المناطق النامية[28].

الشكل 32.3. نسبة المقاعد البرلمانية التي تشغلها نساء

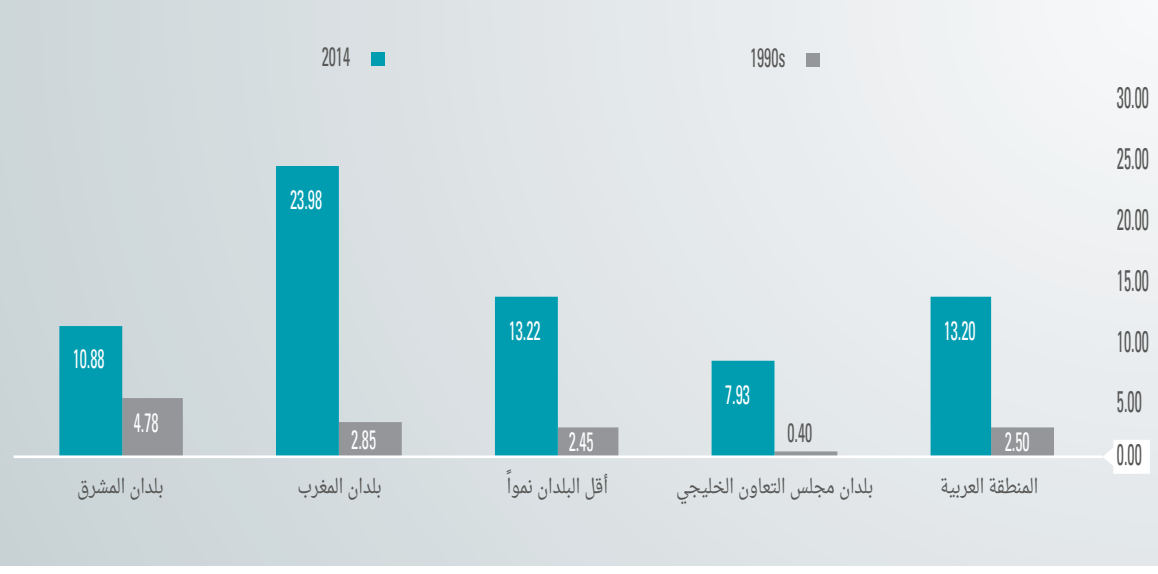

المصدر: حسابات المؤلفين بالاستناد إلى البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم.
ملاحظات: متوسط المنطقة ومجموعات البلدان هي متوسطات بسيطة غير مرجحة. البيانات غير متوفرة عن فلسطين. بيانات البحرين والمملكة العربية السعودية لفترة التسعينات هي من عام 2003، وبيانات ليبيا من عام 2005، وبيانات قطر من عام 2006. بيانات مصر لعام 2014 هي من عام 2012.

الشكل 33.3. نسبة التشغيل إلى مجموع السكان للإناث من الفئة العمرية 15 سنة وأكثر

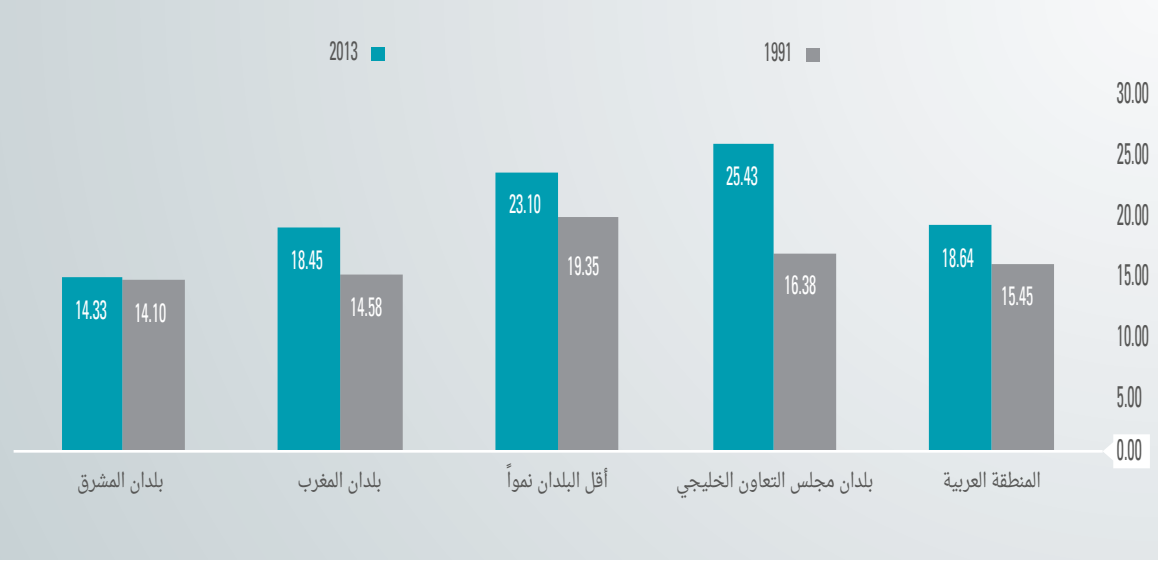

المصدر: حسابات المؤلفين بالاستناد إلى البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم.
ملاحظات: مرجح بمجموع السكان. البيانات غير متوفرة عن جيبوتي.

ويظهر تحليل توزيع الثروة الوطنية بين الجنسين أيضاً المشاركة المحدودة للمرأة في الاقتصاد، وكذلك تدني أجرها نسبة إلى الرجل. ففي عام 2013، كانت نسبة نصيب المرأة من الدخل القومي الإجمالي 0.3 من نصيب الرجل، وهي الأدنى في العالم (الشكل 3-34). وتتفاوت هذه النسبة بين مجموعات البلدان، إذ تصل إلى 0.67

الشكل 34.3. نسبة نصيب المرأة من نصيب الرجل من الدخل القومي الإجمالي، 2013

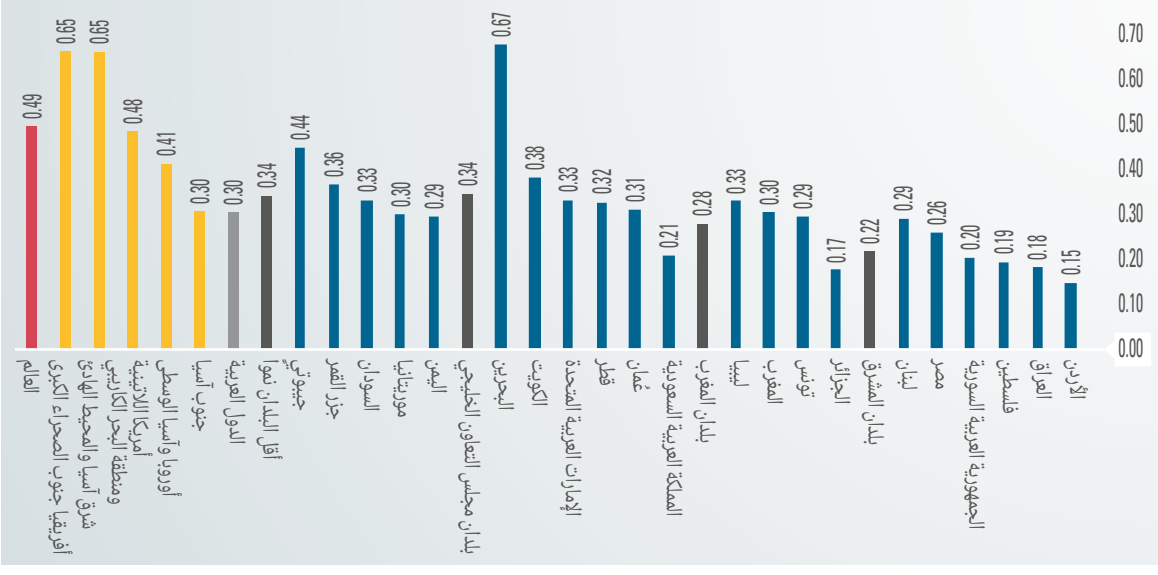

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، «الجدول 5: دليل التنمية للجنسين»، قاعدة بيانات تقرير التنمية البشرية. http://hdr.undp.org/en/content/gdi-index-development-related-gender-5-table. (استرجعت في 30 آب/أغسطس 2015).
ملاحظة: متوسطات مجموعات البلدان هي متوسطات بسيطة للأرقام العائدة لكل بلد.

الشكل 35.3. معدّلات بطالة النساء والرجال، 1991 و2013

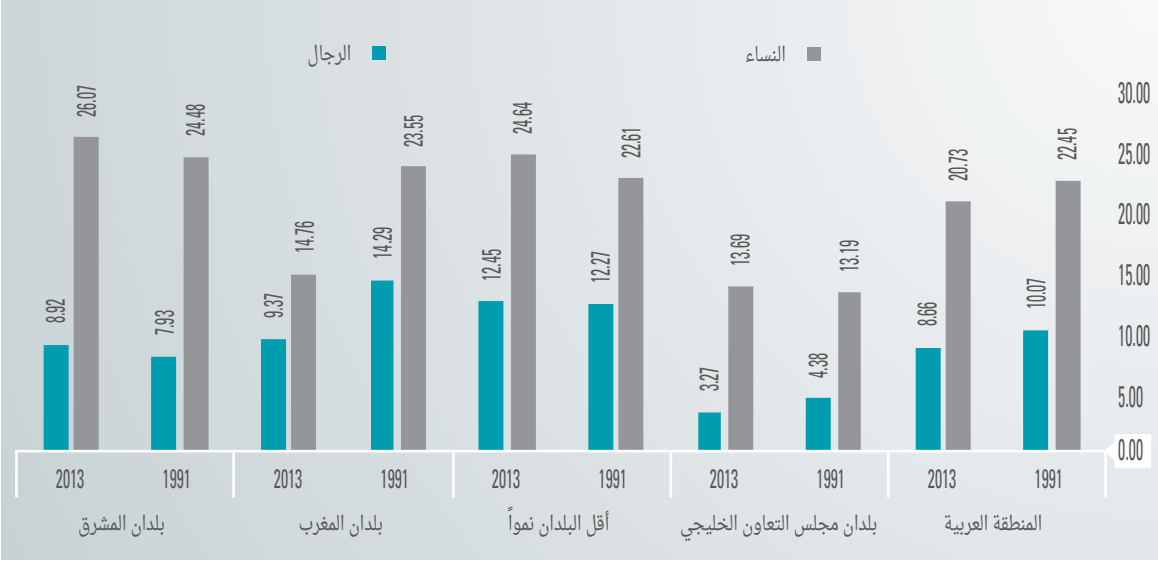

المصدر: منظمة العمل الدولية، اتجاهات البطالة في العالم، 2014، مجموعات بيانات داعمة: www.ilo.org/global/research/global-reports/global-trends/2014/WCMS_234879/lang-employment/index.htm-en (استرجعت في 30 آب/أغسطس 2015).
ملاحظة: تقديرات أولية لأقل البلدان نمواً.

في البحرين، ولا تتجاوز 0.2 في الأردن والجزائر والعراق وفلسطين.

ويرتفع معدّل بطالة النساء في المنطقة (الشكل 3-35)، ولا سيما الشابات، إذ لم تجد نسبة 48 في المائة منهن عملاً في عام 2013. وهي نسبة تتجاوز بثلاث مرات المتوسط العالمي البالغ 15.7 في المائة[29].

وتعزى الفوارق بين الجنسين في التشغيل إلى الأدوار التقليدية التي تُسند إلى كل من الرجل والمرأة والسياسات الاقتصادية المتحيّزة. وإضافة إلى النقص في الخدمات الاجتماعية (كبرامج رعاية الأطفال والمسنين الملائمة والميسورة الكلفة وخدمات النقل)، لا تسهل سياسات إجازة الأمومة على المرأة البقاء في صفوف القوى العاملة. فمن أصل 12 دولة عربية شملتها إحدى الدراسات، ورد أن الجمهورية العربية السورية اعتمدت إجازة لمدة 17 أسبوعاً، وهي البلد الوحيد الذي يستوفي شرط الحد الأدنى لإجازة الأمومة الذي تحدّده اتفاقية منظمة العمل الدولية لعام 2000 (رقم 183)، بشأن حماية الأمومة بمدة 14 أسبوعاً[30]. أما في باقي الدول، فتمنح المرأة إجازة أمومة لمدة أقصاها 12 أسبوعاً، ومتوسط المنطقة البالغ 9.2 أسابيع هو الأدنى في العالم (الشكل 3-36). والمغرب هو الدولة الوحيدة التي صدّقت على الاتفاقية. وفي معظم مناطق العالم تدفع إجازة الأمومة من الضمان الاجتماعي. أما في الشرق الأوسط فيدفعها أصحاب العمل، ما يجعلهم يترددون في تشغيل المرأة ويفضلون تشغيل الرجل.

أياً تكن الأسباب، لا تزال الفوارق كبيرة بين الجنسين، بالنظر إلى المستوى العلمي للمرأة، في المطلق وبالمقارنة مع الرجل (الشكل 3-37). والواقع أن عدد النساء أكثر من الرجال في تحصيل التعليم العالي في بلدان المغرب العربي وبلدان مجلس التعاون الخليجي.

(ج) العنف ضد المرأة

للعنف الذي تتعرض له المرأة وسوء معاملتها أشكال شتى، كثيراً ما لا يبلغ عنها، وقد لا تتوفر عنها بيانات عن جميع البلدان. وتتفاقم حوادث العنف ضد المرأة في أزمنة الصراع والنزوح[31]. ويركز هذا التقرير على ضرب المرأة وتشويه الأعضاء التناسلية للفتاة.

ولا يزال تشويه الأعضاء التناسلية للفتاة وبترها من الممارسات الشائعة في جيبوتي والسودان والصومال

الشكل 36.3. مدة إجازة الأمومة بموجب القانون، 2013

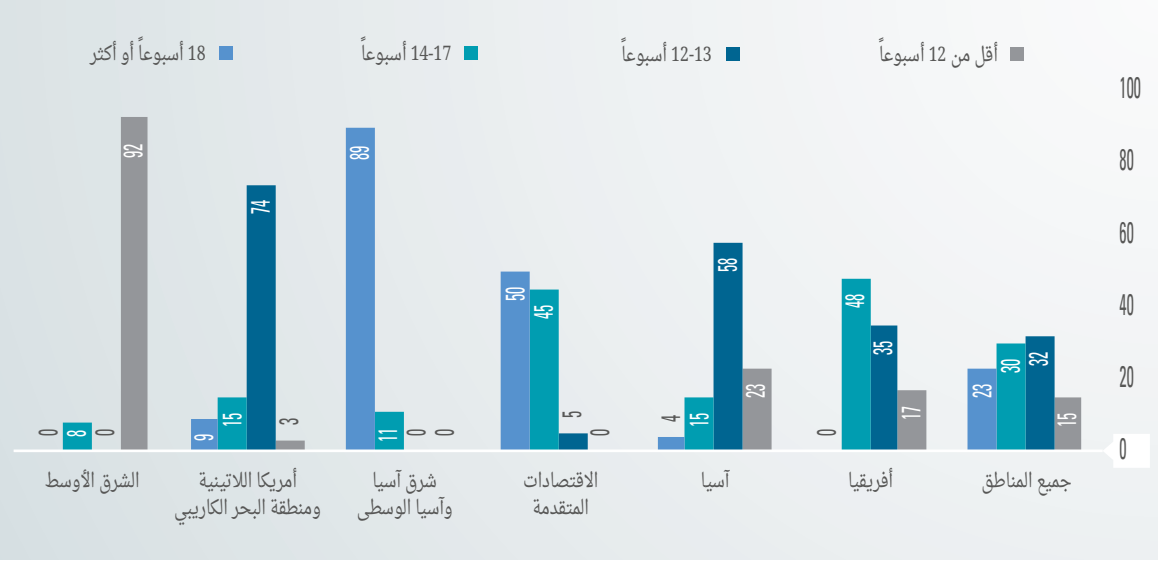

المصدر: منظمة العمل الدولية، قاعدة بيانات قوانين ظروف العمل، حماية الأمومة. www.ilo.org/travdatabase (استرجعت في 30 آب/أغسطس 2015).
ملاحظة: نسبة البلدان ضمن منطقة معيّنة قد لا تصل إلى 100 بسبب تدوير الأرقام.

ومصر (الشكل 3-38). كما إن العنف المنزلي ظاهرة منتشرة في المنطقة (الشكل 3-39). ويعطي العديد من النساء والفتيات الزوج مبرراً لصفع المرأة أو لضربها. وتصل نسبة النساء من الفئة العمرية 15-49

الشكل 37.3. نسبة الإناث إلى الذكور في الالتحاق بالتعليم العالي

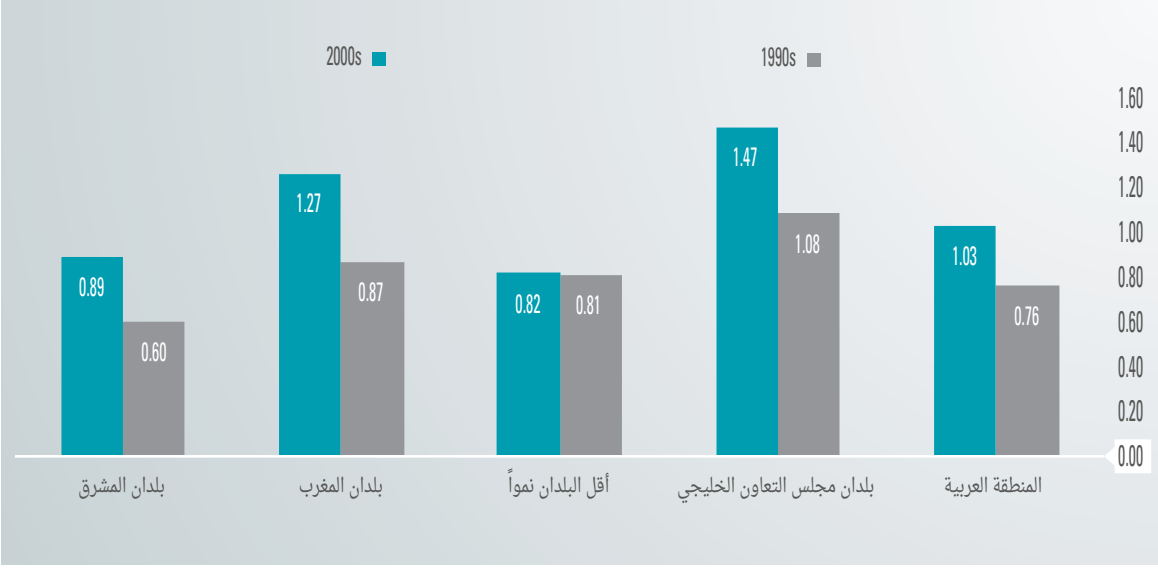

المصدر: حسابات المؤلفين بالاستناد إلى بيانات من قاعدة بيانات مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية: http://mdgs.un.org/unsd/mdg/Data.aspx (استرجعت في 30 آب/أغسطس 2015)؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، معهد الإحصاء: http://data.uis.unesco.org/Index.aspx?DataSetCode=EDULIT_DS# (استرجعت في 30 آب/أغسطس 2015)
ملاحظات: البيانات غير متوفرة عن الإمارات العربية المتحدة والصومال.

الشكل 38.3. نسبة انتشار ختان الفتاة

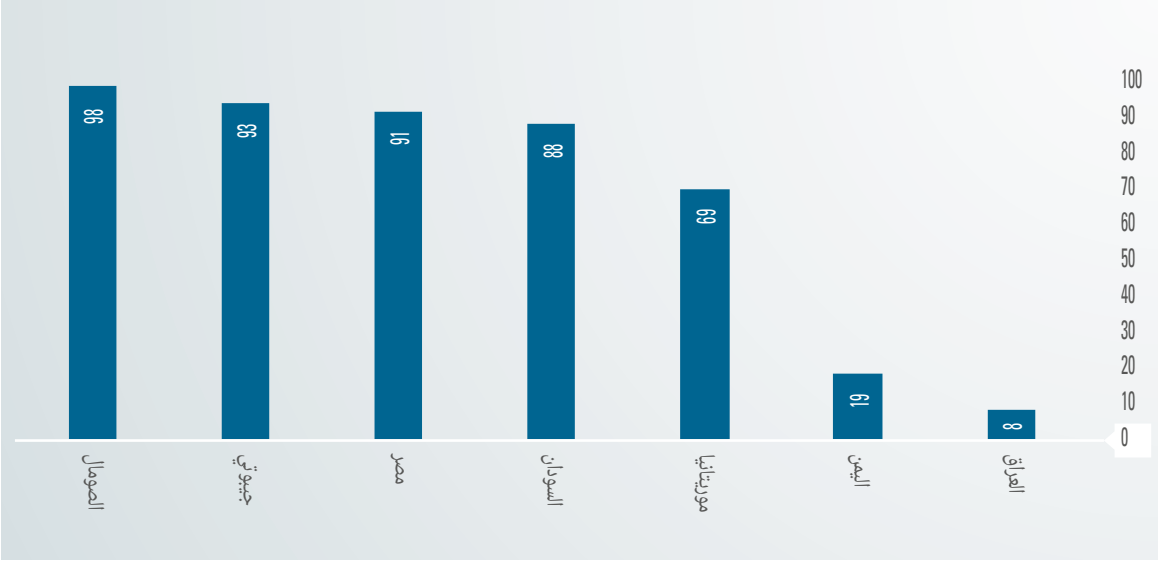

المصدر: بالاستناد إلى بيانات من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، المسوح الديمغرافية والصحية: http://dhsprogram.com (استُرجعت في 30 آب/أغسطس 2015)؛ منظمة الأمم المتحدة للطفولة، قاعدة بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات: http://mics.unicef.org (استرجعت في 30 آب/أغسطس 2015)؛ ومسوح وطنية أخرى.

سنة اللواتي يعتبرن أن للزوج حق في ضرب زوجته إلى 76 في المائة في الصومال و70 في المائة في الأردن، بينما يبلغ المعدل العالمي 32 في المائة و52 في المائة في أقل البلدان نمواً.

5. التعليم

ارتفعت معدّلات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الكبار في المنطقة من 55 في المائة في عام 1990 إلى 78 في

الشكل 39.3. نسبة النساء اللواتي يعطين الرجل مبرراً شرعياً لصفع زوجته أو ضربها (الفئة العمرية 15-49)

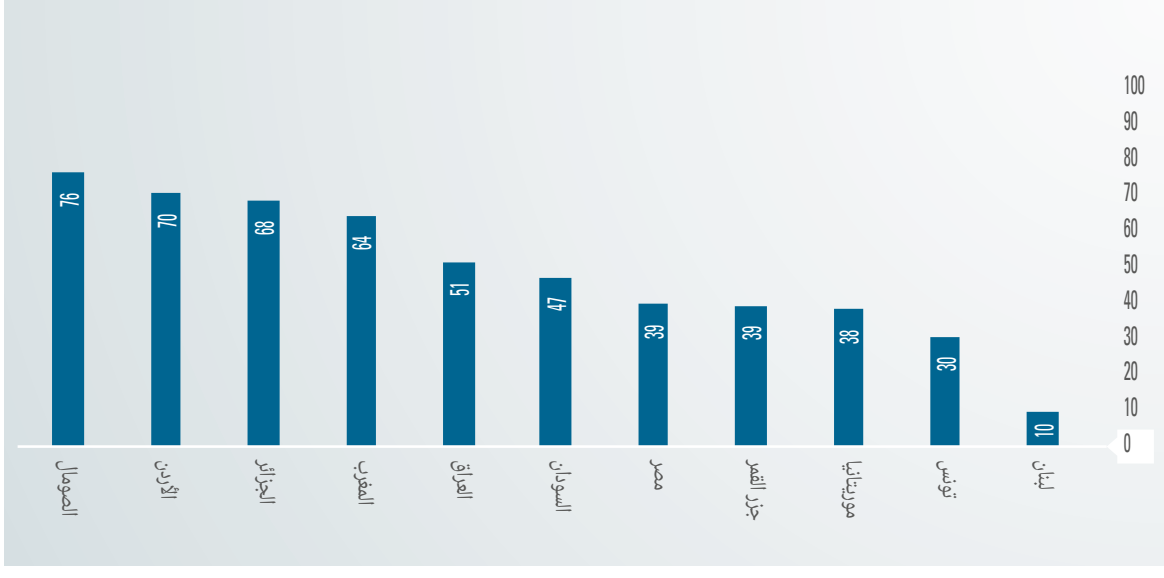

المصدر: بالاستناد إلى بيانات من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، قاعدة بيانات المسوح الديمغرافية والصحية، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، قاعدة بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات؛ ومسوح وطنية أخرى (الشكل 3-38).

الشكل 40.3. معدل إلمام الكبار بالقراءة والكتابة

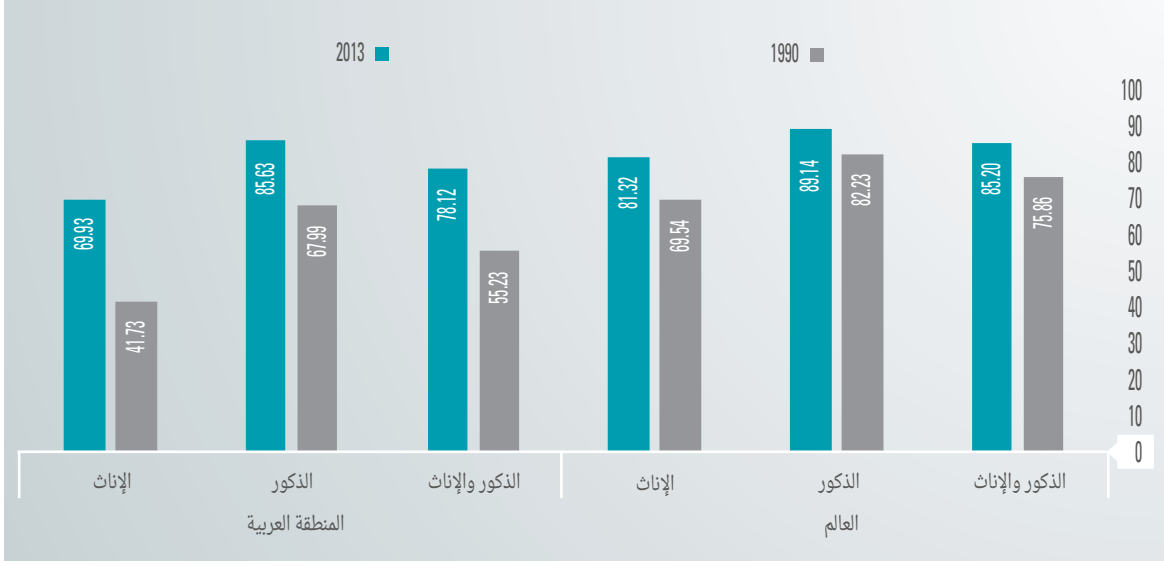

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، قاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء (الشكل 3-37).

المائة في عام 2013، ولا تزال أقل من المتوسط العالمي البالغ 85 في المائة (الشكل 3-40). وقد تحسن إلمام النساء بالقراءة والكتابة بنسبة 67 في المائة على مدى العقد الأخير، ليقارب معدله 70 في المائة في عام 2013، لكنه لا يزال دون المتوسط العالمي البالغ 81 في المائة[32].

وارتفعت معدّلات الالتحاق الصافي بالتعليم الابتدائي من 79 في المائة في التسعينات إلى 91 في المائة في العقد الأول من الألفية الثالثة، ليتجاوز بقليل المتوسط العالمي البالغ 89.1 في المائة في عام 2011 (الشكل 3-41). وقد اقتربت بلدان عربية عديدة، مثل الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والجزائر، وعُمان، وقطر، والكويت، ومصر، والمغرب، من تحقيق غاية تعميم الالتحاق بالتعليم الابتدائي، إذ سجلت معدّل التحاق صافٍ في مرحلة التعليم الابتدائي يتجاوز 95 في المائة[33].

غير أن ما يثير الاهتمام في العديد من البلدان هو معدّل الحضور في المدرسة. فحالات الصراع، والاحتلال، والقصف، وكثرة نقاط التفتيش، وحظر التجوال، وإقفال المدارس، تحول بالتلاميذ دون الحضور إلى المدرسة والتركيز على التعليم. وبين عامي 2009 و2010، أدى الصراع المسلح الذي دار في اليمن إلى إقفال 700 مدرسة لمدة خمسة أشهر[34]. وفي عام 2011، قُتل 73 طالباً يمنياً كانوا يشاركون في التظاهرات من أجل التغيير السياسي، وأصيب 139 طالباً بجروح. وفي العراق الذي كان رائداً في التعليم على صعيد المنطقة قبل التسعينات، لحقت بالتعليم أضرار جسيمة من عوامل عدة منها إقفال المدارس وخسارة المعلمين. أما المدارس والجامعات في فلسطين فهي دائماً هدف للغارات الجوية، ولهجمات المستوطنين الإسرائيليين، وتستخدمها القوات المسلحة الإسرائيلية أحياناً كمراكز للتحقيق أو نقاط للمراقبة[35]. وأثناء الحرب على غزة في صيف عام 2014، دُمّرت 244 مدرسة، وست جامعات، وخمس كليات، بفعل الغارات الإسرائيلية المتكررة[36].

ويختلف الإنفاق على التعليم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي كثيراً بين بلد وآخر. وقد سجل انخفاضاً في المنطقة العربية ككل بين التسعينات والعقد الأول من الألفية الثالثة. وفي معظم الحالات، كان الإنفاق على التعليم في الأعوام القليلة الماضية دون المتوسط العالمي البالغ 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (الشكل 3-42).

الشكل 41.3. معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الابتدائي

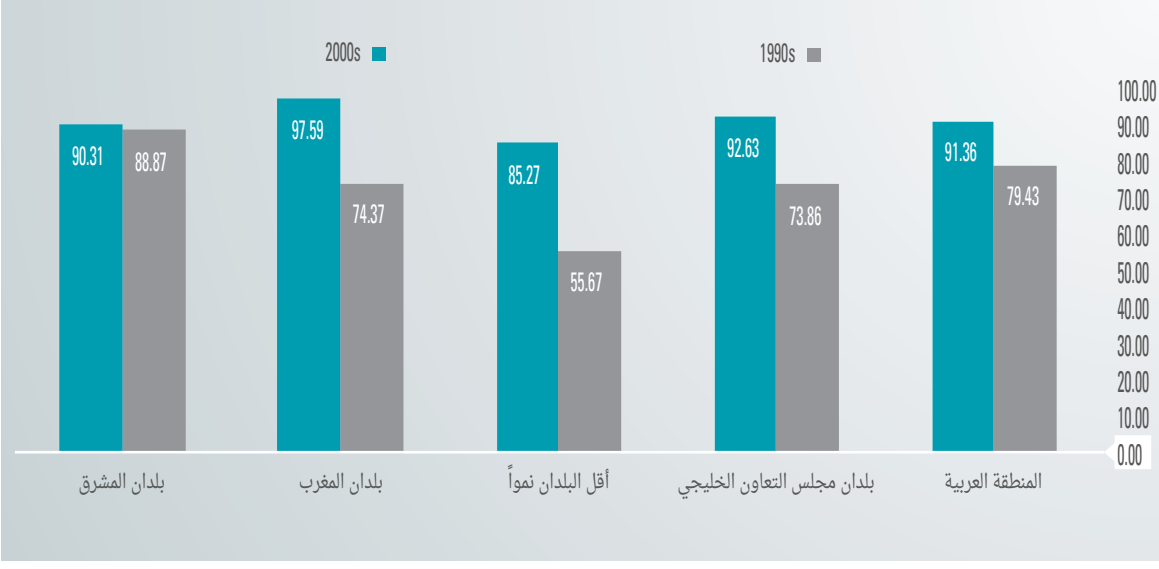

المصدر: حسابات المؤلفين بالاستناد إلى بيانات من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، قاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء.
ملاحظات: الأرقام مرجحة بمجموع السكان الذين هم في السن الرسمي للانخراط في التعليم الابتدائي (من الجنسين). البيانات غير متوفرة عن السودان والصومال وليبيا والمملكة العربية السعودية. وبيانات البحرين من 1999، لأنها آخر سنة متاحة.

وحسب أرقام عام 2013، كان عدد التلاميذ لكل معلم في المنطقة العربية أقل من المتوسط العالمي (20 تلميذاً لكل معلّم مقابل 24 تلميذاً لكل معلم)[37].

وكان هذا العدد قد شهد تحسناً في العقود الماضية في جميع البلدان، باستثناء المغرب واليمن (الشكل 3-43).

الشكل 42.3. الإنفاق العام على التعليم (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

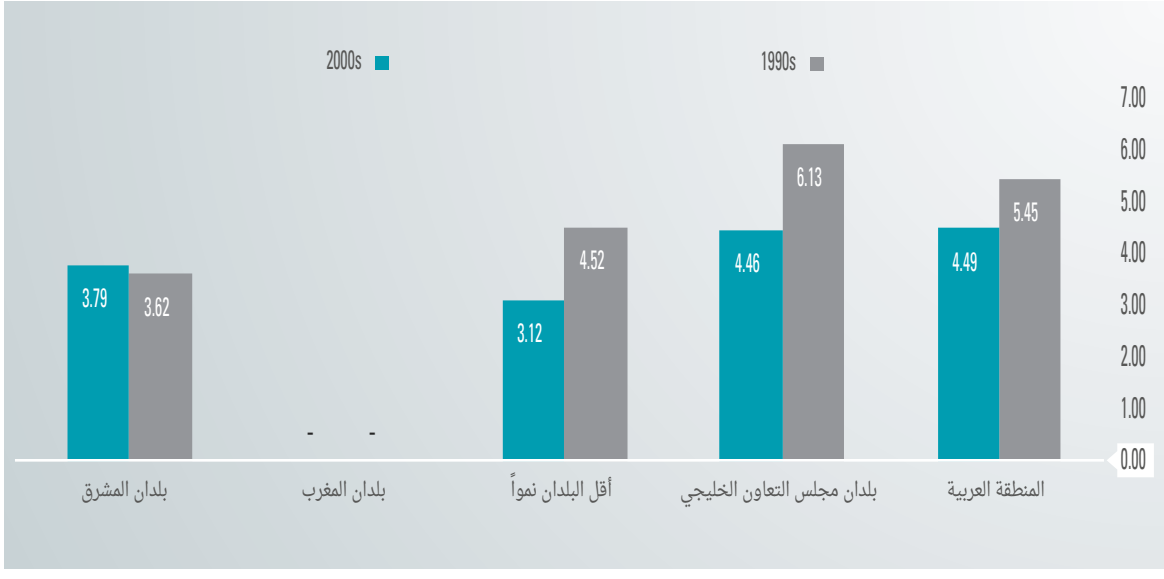

المصدر: حسابات المؤلفين بالاستناد إلى البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم.
ملاحظات: مرجح بالناتج المحلي الإجمالي بالسعر الثابت لدولار 2005. بيانات التسعينات لبعض البلدان هي من أوائل العقد الأول من الألفية الثالثة. والبيانات غير متوفرة عن الأردن والعراق وفلسطين في مجموعة بلدان المشرق، وعن الإمارات العربية المتحدة، والصومال. ولا تمثل البيانات المتوفرة مجموعة بلدان المغرب كاملة، ولا يمكن الأخذ بها لتحليل الاتجاهات.

الشكل 43.3. عدد التلاميذ لكل معلّم

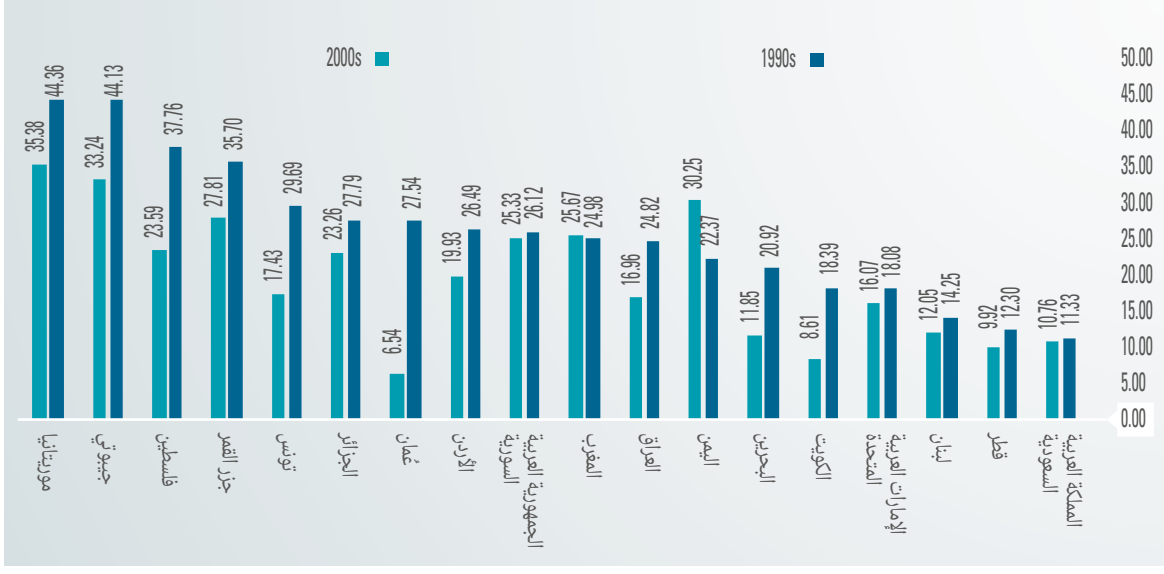

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم.
ملاحظات: البيانات غير متاحة للسودان والصومال وليبيا. بيانات المملكة العربية السعودية لفترة التسعينات هي من العقد الأول للألفية الثالثة.

والمنطقة العربية إذ تسجل أداء جيداً في التعليم من حيث الكمية، لا تزال تواجه مشاكل في الجودة. فأداء البلدان العربية على هذا الصعيد أقل من المتوسطات والمعايير المرجعية الدولية. وقد حلّت الجزائر وليبيا ومصر واليمن في إحدى الدراسات في الشريحة العشرية الدنيا، وجاء ترتيب اليمن ما قبل الأخير، والجزائر في المرتبة 131 وليبيا في المرتبة 132[38]. وحسب نتائج الاتجاهات الدولية في دراسة الرياضيات والعلوم لعام 2011، لم يصل أي من البلدان العربية الأربعة عشر المشاركة إلى مستوى الأداء الدولي (الشكل 3-44).

وتتفاقم المشكلة في المناطق الريفية، ولا سيما في مرحلة التعليم الثانوي. وقد أشارت دراسة أجريت مؤخراً إلى أن نسبة الشباب الذين لا يتلقون أي تعليم أعلى بعشر نقاط مئوية على الأقل في المناطق الريفية منها في المناطق الحضرية، وذلك في ستة من أصل 11 بلداً عربياً[39].

ويعني تدني جودة التعليم بقاء أعداد كبيرة من الشباب على غير استعداد لدخول سوق للعمل. وقد أظهرت دراسة أجريت مؤخراً أن ثلثي الشباب يعتقدون أن ما تلقوه من تعليم لا يعدّهم لدخول سوق العمل[40]. والنقص في المعلومات والمساعدة التي تقدم للطلاب حول طبيعة الوظائف وتوفرها، وكيفية إيجادها، يزيد مشكلة البطالة حدة. وكثيراً ما لا تنجح طرق ومواد التعليم في المنطقة العربية في شحذ الفكر النقدي لدى الطلاب، وتعتمد على الأسلوب الموجه في الصف من المعلّم في جميع مستويات التعليم[41].

باء- الوصول إلى الاحتياجيات الأساسية

1. المياه والصرف الصحي

تعاني معظم البلدان العربية من ندرة في المياه العذبة، تزيد من حدتها سرعة النمو السكاني والتوسّع الحضري. ويتناول هذا الجزء موضوع حصول الأفراد على المياه. أما المواضيع المتعلقة بالاستدامة فيتطرق إليها الفصل التالي ضمن سياق المجتمعات المستدامة.

وبين عامي 1990 و2014، لم تسجل نسبة السكان الذين يحصلون على مياه صالحة للشرب سوى

الشكل 44.3. نسبة طلاب المرحلة الابتدائية والثانوية الذين لا يستوفون معايير الإلمام الأساسي بالحساب

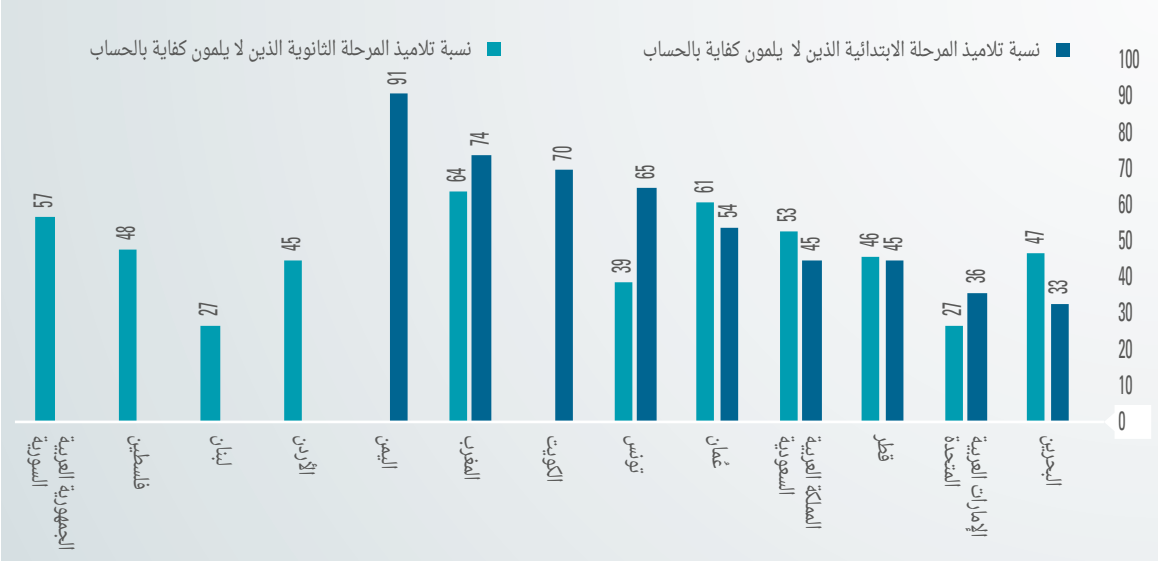

المصدر: Liesbet Steer and others, Arab Youth: Missing Educational Foundations for a Productive Life?. (Washington, D.C.: Center for Universal Education at Brookings, February 2014). Available from www.brookings.edu/~/media/research/files/interactives/2014/arab-world-learning-barometer/arabworld_learningbarometer_en.pdf.

تحسن طفيف (الشكل 3-45)، إذ ارتفعت من 82 في المائة إلى 84 في المائة، ولا تزال أدنى بكثير من المتوسط العالمي البالغ 91 في المائة (حتى عام 2015)[42]. ومع أن هذا التحسّن شمل جميع أنحاء

الشكل 45.3. الحصول على المياه من مصادر محسنة (نسبة مئوية من مجموع السكان)

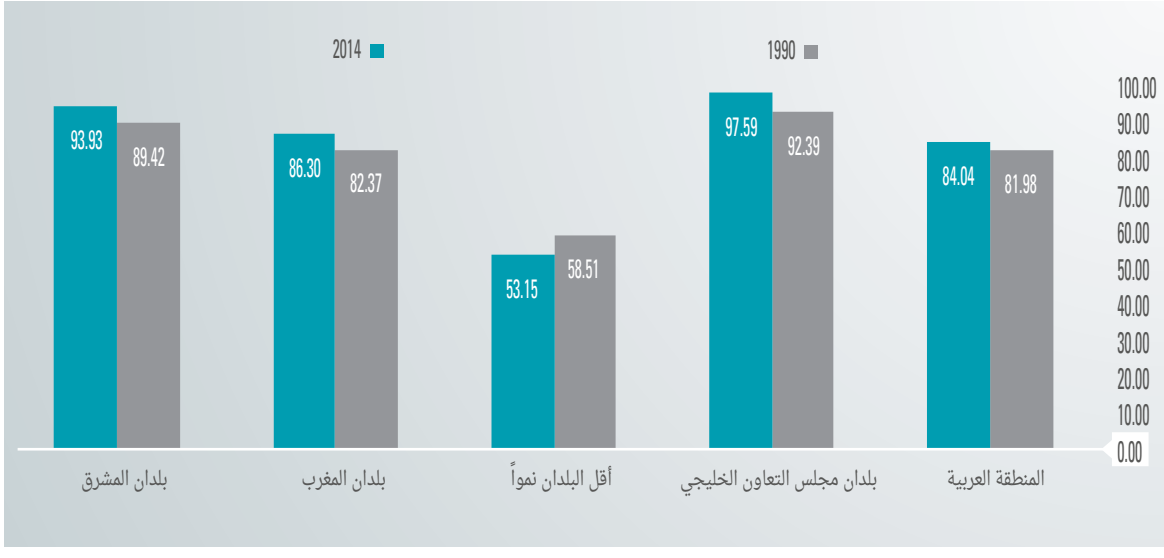

المصدر: حسابات المؤلفين بالاستناد إلى: World Health Organization (WHO) and UNICEF, Progress on Sanitation and Drinking Water: 2015 Update and MDG Assessment (Geneva, 2015). Available from www.wssinfo.org/fileadmin/user_upload/resources/JMP-Update-report-2015_English.pdf.

ملاحظات: الأرقام هي متوسطات مرجحة بمجموع السكان. بيانات عام 1990 هي من عام 1994 للبنان، ومن عام 1992 لقطر، ومن عام 1993 للصومال. وبيانات عام 2014 هي من عام 2001 لليبيا، و2011 للصومال، و2012 لليمن.

الشكل 46.3. نسبة سكان الأرياف الذين يحصلون على مياه الشرب من مصادر محسّنة

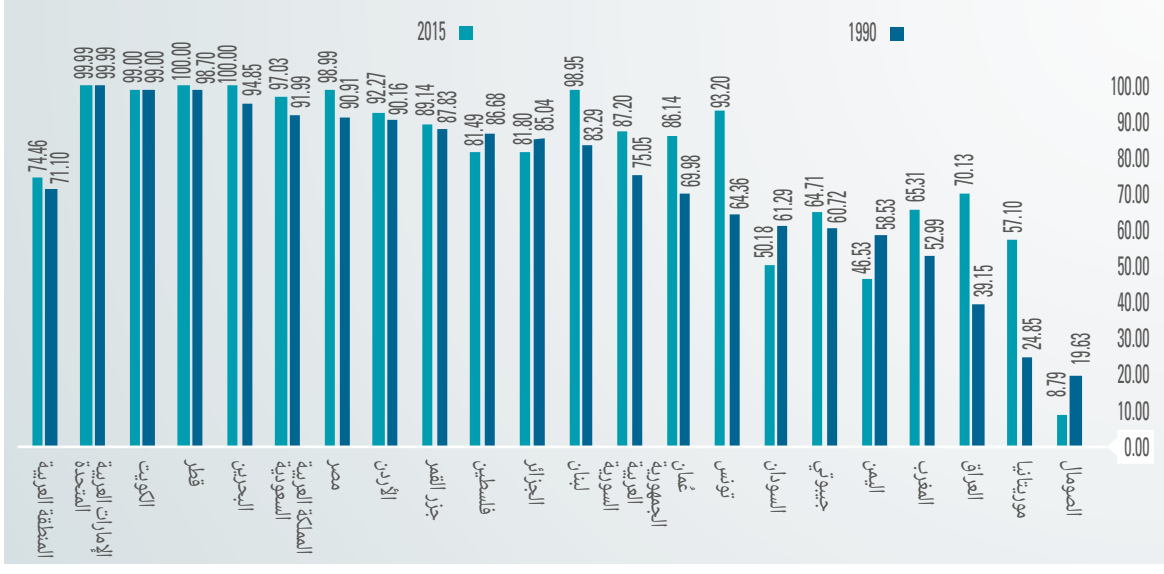

المصدر: حسابات المؤلفين استناداً إلى WHO and UNICEF, Progress on Sanitation and Drinking Water.

ملاحظات: متوسط المنطقة العربية مرجح بمجموع سكان الأرياف. بيانات عام 1990 هي لعام 1993 للصومال، و1991 لفلسطين، و1992 لقطر، و1994 للبنان. وبيانات عام 2015 هي لعام 2014 للسودان، و2011 للصومال، و2001 لليبيا، و2012 لليمن.

المنطقة، يُلاحظ أن الحصول على المياه الصالحة للشرب لم يواكب سرعة النمو السكاني في أقل البلدان نمواً. والمؤشر لا يعطي صورة وافية عن واقع الحال. فتوفر المياه من مصادر محسنة، لا يعني وصولها بدون تقطع واستيفاءها معايير الصلاحية للشرب.

الشكل 47.3. نسبة سكان المدن الذين يحصلون على مياه الشرب من مصادر محسّنة

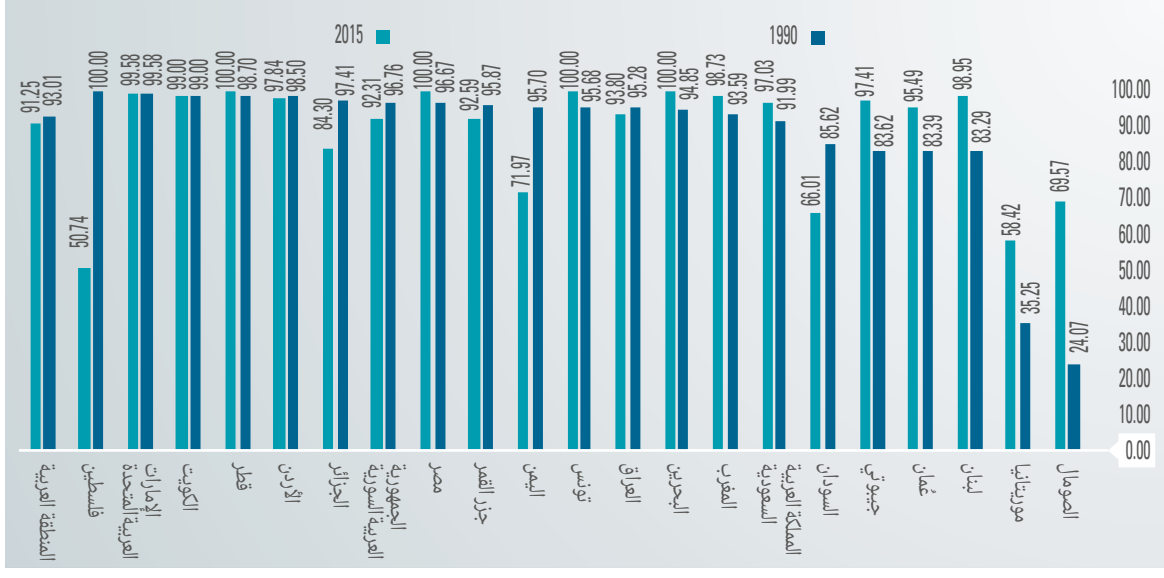

المصدر: حسابات المؤلفين استناداً إلى WHO and UNICEF, Progress on Sanitation and Drinking Water.
ملاحظات: بيانات عام 1990 هي لعام 1993 للصومال، و1992 لقطر، و1994 للبنان. وبيانات عام 2015 هي لعام 2014 للسودان، و2011 للصومال، و2001 لليبيا، و2012 لليمن.

الشكل 48.3. الحصول على خدمات الصرف الصحي المحسنة (نسبة مئوية من مجموع السكان)

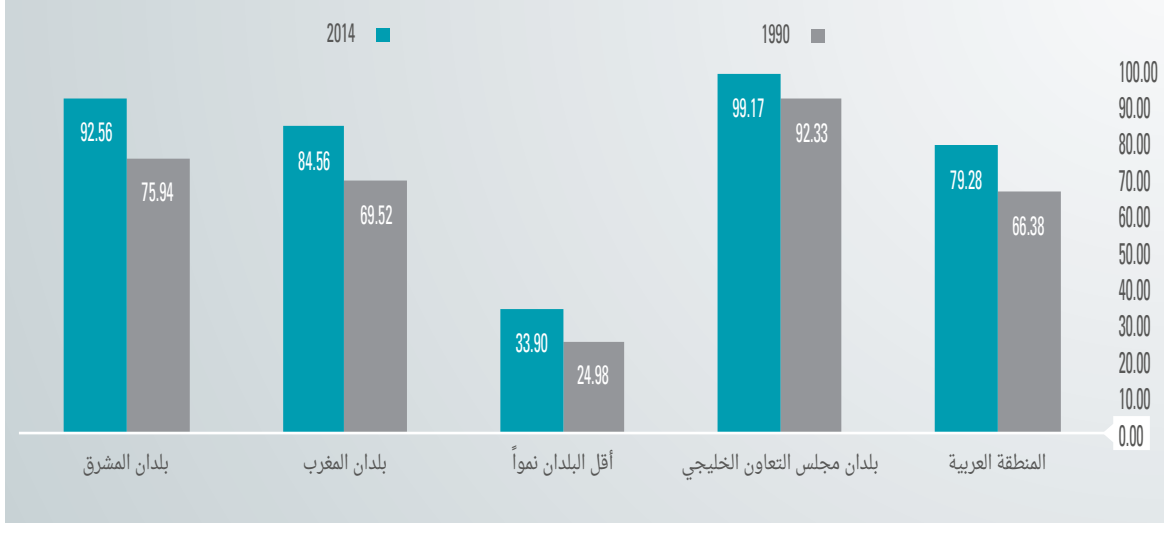

المصدر: حسابات المؤلفين استناداً إلى WHO and UNICEF, Progress on Sanitation and Drinking Water.
ملاحظات: الأرقام هي متوسطات مرجحة بمجموع السكان. بيانات عام 1990 هي من عام 1993 للصومال، و1991 للعراق وفلسطين، و1998 للبنان. بيانات عام 2014 هي من عام 2011 للصومال، و2012 لليمن.

الشكل 49.3. الحصول على خدمات الصرف الصحي في المدن والأرياف، 2015 (نسبة مئوية من مجموع السكان)

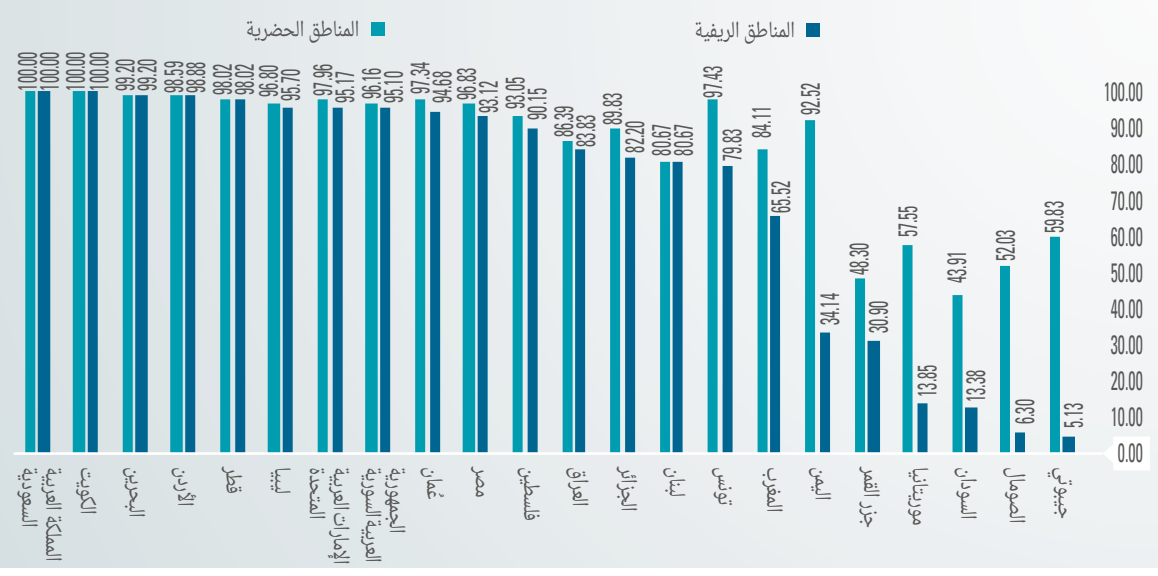

المصدر: WHO and UNICEF, Progress on Sanitation and Drinking Water.
ملاحظة: بيانات السودان هي من عام 2014، والصومال 2011، واليمن 2012 (للمدن والأرياف).

أما نسبة الحاصلين على المياه من مصادر محسنة في المناطق الريفية في البلدان العربية، فهي اليوم أقل من المتوسط العالمي بعد أن كانت أعلى منه في عام 1990[43]. وقد انخفضت نسبة سكان الأرياف الحاصلين على المياه من مصادر محسنة في خمسة من أصل 22 بلداً عربياً، ولا سيما في الجزائر والسودان والصومال وفلسطين واليمن (الشكل 3-46). ونسبة الحاصلين على المياه من مصادر محسنة في المدن أعلى منها في الأرياف، وقد سجلت انخفاضاً طفيفاً بين عامي 1990 و2015، وهي أقل من المتوسط العالمي[44].

وانخفضت نسبة سكان المدن الحاصلين على المياه من مصادر محسنة في ثمانية من أصل 22 بلداً عربياً، ولا سيما في الأردن والجزائر وجزر القمر والجمهورية العربية السورية والسودان والعراق وفلسطين واليمن (الشكل 3-47).

وتتفاقم صعوبة الحصول على المياه بفعل واقع الصراع والاحتلال. ففلسطين شبه محرومة من مواردها المائية. وبعد حرب 1967، أعلنت إسرائيل ضمّ الموارد المائية للضفة الغربية، ووضعتها تحت رقابة جيشها. وتستغل إسرائيل بطرق غير شرعية 85 في المائة من الموارد المائية للضفة الغربية وتواصل منع السكان العرب من حفر الآبار[45].

أما في غزة، فلم تكن نسبة 96 في المائة من الموارد المائية تستوفي المعايير الصحية لمنظمة الصحة العالمية، من حيث كمية النيترات في عامي 2013 و2014[46].

وبين عامي 1990 و2014، ارتفعت نسبة الحاصلين على خدمات الصرف الصحي في المنطقة العربية، لتصل إلى 79 في المائة من مجموع السكان (الشكل 3-48)، وهي نسبة أعلى بكثير من المتوسط العالمي البالغ 68 في المائة (حتى عام 2015)[47]. غير أن هذه الخدمات غير متوفرة لقرابة 66 مليون شخص من سكان المنطقة[48].

والفارق بين المدن والأرياف في الحصول على خدمات الصرف الصحي المحسنة أكبر منه في الحصول على المياه من مصادر محسنة. تُلاحظ أكبر الفوارق في أقل البلدان نمواً، وفي تونس والمغرب (الشكل 3-49).

2. الكهرباء

خدمات الكهرباء شبه معمّمة في بلدان مجلس التعاون الخليجي، ومجموعتي بلدان المشرق والمغرب، حيث كان أكثر من 97 في المائة من السكان يحصلون على

الكهرباء في عام 2012 (الشكل 3-50). لكن متوسط أقل البلدان نمواً البالغ 38 في المائة يخفض متوسط المنطقة العربية ككل إلى 86 في المائة، ليبقى أعلى من المتوسط العالمي البالغ 84.6 في عام 2012[49]. ولكن بعض الجيوب في الأرياف لا تزال تشكو من نقص في الكهرباء. ففي السودان، مثلاً، بلغ معدّل الحصول على الكهرباء في الأرياف 18 في المائة في عام 2012، مقابل 62 في المائة في المدن[50]. ويبقى تقطع الإمداد مشكلة لا تظهرها الأرقام المرتفعة في الحصول على الكهرباء (من الأمثلة حالة لبنان)[51].

3. الغذاء

يُقصد بالأمن الغذائي عوامل وفرة الغذاء وتيسر الوصول إليه واستخدامه، التي يمكن قياسها بطرق عديدة. ويركز هذا الجزء على تحليل مؤشرات الجوع وسوء التغذية. ويتناول الفصل الرابع أوجهاً أخرى تتعلق بالأمن الغذائي.

يأتي الجوع وسوء التغذية في البلدان العربية من مشاكل عدم القدرة على تحمّل تكاليف الغذاء. ففي الأعوام العشرين الماضية، شهدت المنطقة زيادة في وفرة الغذاء، معظمها بفعل زيادة الواردات. وبالاستناد إلى مقياس المخزون اليومي من الطاقة ومقياس كفاية مخزون الطاقة، تسبق المنطقة العربية المتوسط العالمي. ففي المنطقة العربية، بلغ نصيب الفرد من المخزون اليومي من الطاقة 3,045 كيلو من السعرات الحرارية في عام 2010، فتجاوز بذلك نصيب الفرد في اليوم في البلدان النامية البالغ 2,720 كيلو من السعرات الحرارية، ونصيب الفرد في العالم البالغ 2,840 كيلو من السعرات الحرارية. لكن هذه المتوسطات الإقليمية لا تعبر عن حقيقة الواقع في بعض البلدان، وتحجب فوارق كبيرة بين مجموعات البلدان.

فقد حقق 14 من أصل 22 بلداً (الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والجزائر، وعُمان، وقطر، والكويت، ولبنان، وليبيا، ومصر، المغرب، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا) الغاية المعنية بالحد من الجوع في الأهداف الإنمائية للألفية، أي خفض نسبة الجياع إلى مجموع السكان إلى النصف بحلول عام 2015. كما حققت عُمان والكويت غاية مؤتمر القمة العالمي للغذاء الأكثر تشدداً، وهي خفض عدد الجياع إلى النصف[52]. لكن المنطقة ككل شهدت تراجعاً ملحوظاً في معركتها ضد الجوع بفعل تصاعد الصراعات، وطول

الشكل 50.3. الحصول على الكهرباء (النسبة من عدد السكان)

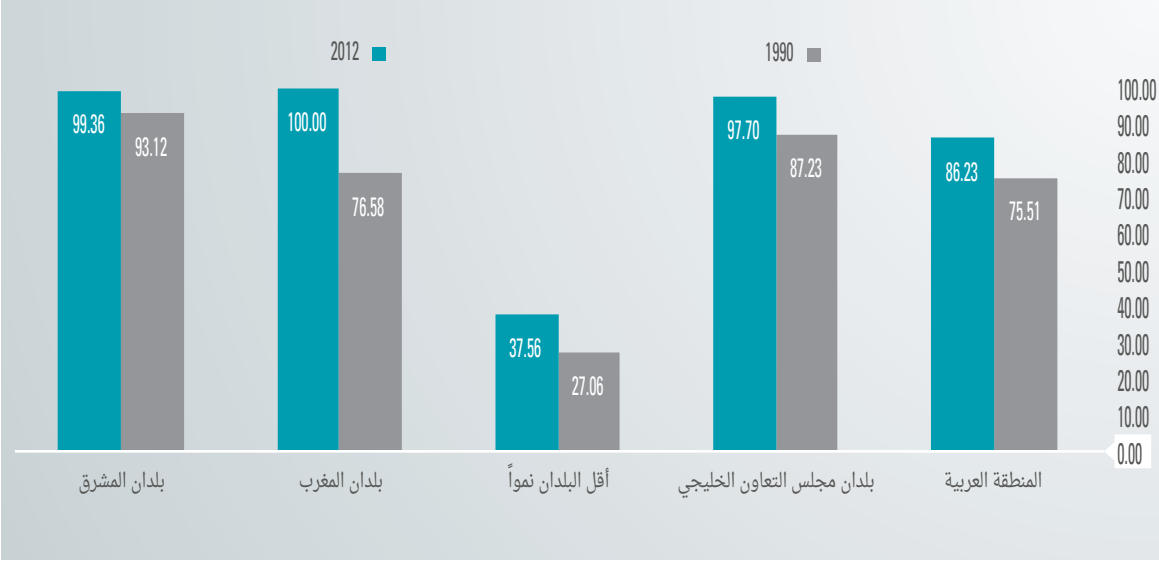

المصدر: حسابات المؤلفين بالاستناد إلى البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم.
ملاحظة: الأرقام هي متوسطات مرجحة بمجموع السكان.

الإطار 2.3. الفقر والتعرض للفقر بين اللاجئين من الجمهورية العربية السورية الذين يعيشون خارج المخيّمات في الأردن

يعيش شخصان من أصل ثلاثة من اللاجئين السوريين الذين يقيمون خارج المخيّمات في الأردن تحت الخط الوطني للفقر المطلق، أي على أقل من 96 دولاراً في الشهر. وهذا ما خلص إليه أحد المسوح التي أجراها مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيو 2014، على قرابة 42,000 أسرة سورية مسجلة. ووضع الأسر التي ترأسها إمرأة أشد سوءاً، وهي تمثل ثلث العينة تقريباً. وإذ يبلغ حجم إنفاق هذه الأسر أكثر من 1.6 حجم الدخل، تحاول تدبر أمرها بطرق تجلب عليها مزيداً من المخاطر، التي أكثر ما تصيب الأطفال. ويعيش نصف الأسر التي شملها المسح في مساكن غير آمنة، وقد اضطرت لتخفيض ما تقتات به من غذاء، وأبدت نسبة 43 في المائة منها تغاضياً عن سلامة الغذاء، وأخرج نصف الأطفال في الأسر التي شملها المسح من المدارس.

المصدر: Frances Voon and others, Living in the shadows: Jordan home visits report 2014 (UNHCR, 2014).

الشكل 51.3. الأطفال الناقصو الوزن (نسبة الأطفال دون خمس سنوات)

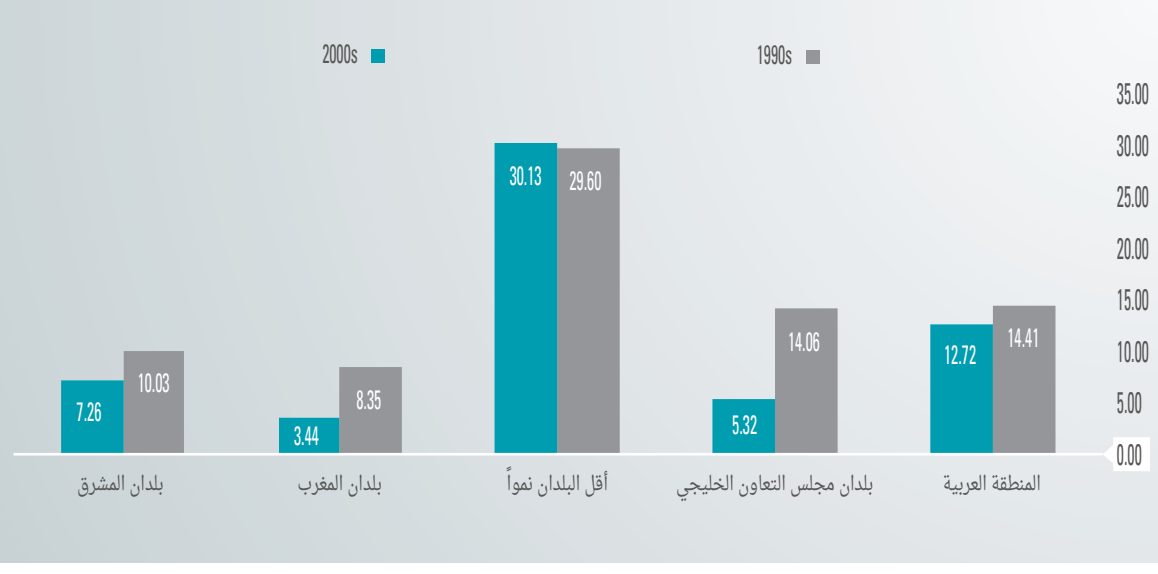

المصدر: حسابات المؤلفين بالاستناد إلى البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم.
ملاحظات: الأرقام هي متوسطات مرجحة بمجموع الأطفال دون خمس سنوات (من الإناث والذكور). بيانات فترة التسعينات هي من عام 2000 للصومال. البيانات غير متوفرة عن الإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر.

الأزمات، وتزايد أعداد اللاجئين (الإطار 3-2). وتكاد تكون المنطقة الوحيدة التي شهدت زيادة في انتشار الجوع وارتفاعاً في عدد الجياع منذ أوائل التسعينات.

ويصل سوء التغذية المزمن بين الأطفال دون خمس سنوات إلى 22.4 في المائة، وهو متوسط الحدة حسب معايير منظمة الصحة العالمية[53]، ودون المتوسط العالمي البالغ 24.5 في المائة في عام 2013[54]. لكن هذا المتوسط يحجب فوارق بين مجموعات البلدان، إذ تبلغ النسبة 8 في المائة في بلدان مجلس التعاون الخليجي، و15 في المائة في بلدان المغرب، و20.4 في المائة في بلدان المشرق،

الشكل 52.3. البدانة (النسبة المئوية من الأطفال دون خمس سنوات)

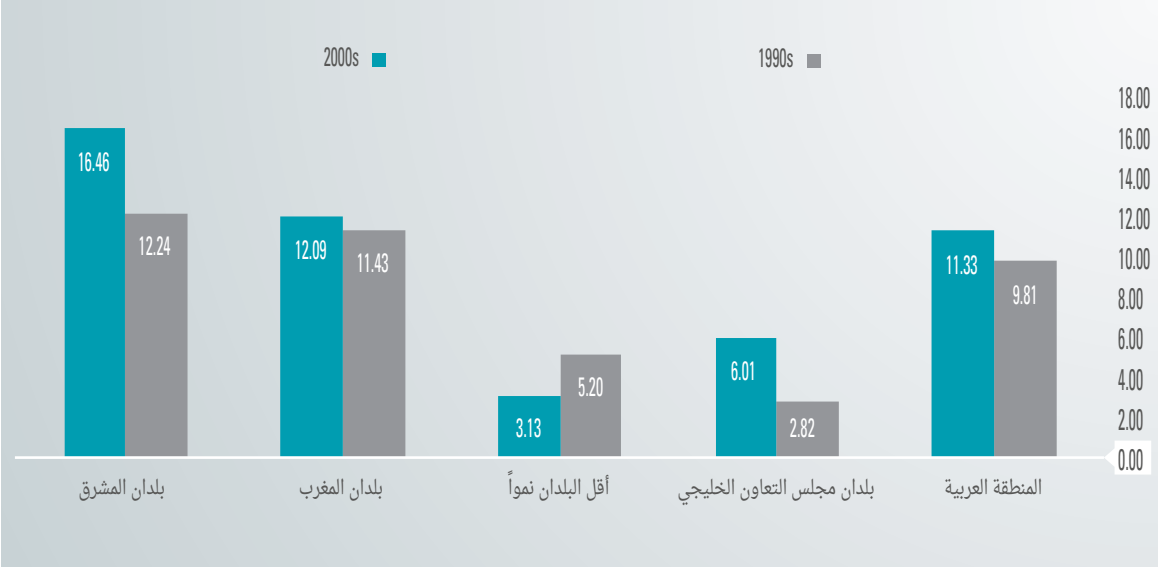

المصدر: حسابات المؤلفين بالاستناد إلى البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم.
ملاحظات: الأرقام مرجّحة بتقديرات أعداد الأطفال من الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، التوقعات السكانية في العالم، تنقيح 2015.
البيانات غير متوفرة عن الإمارات العربية المتحدة والبحرين والصومال وقطر وليبيا. بيانات فترة التسعينات هي من عام 2002 لجيبوتي، و2000 للعراق.

و43.4 في المائة في أقل البلدان نمواً.
ومنذ التسعينات، تسجل المنطقة تحسناً في نسبة الأطفال الناقصي الوزن في المنطقة، حتى بلغت 13 في المائة، وأكثر ما يُلاحظ هذا التحسن في بلدان مجلس التعاون الخليجي، تليها بلدان المشرق، ثم بلدان المغرب (الشكل 3-51). ويتأثر متوسط المنطقة بارتفاع نسبة الأطفال الناقصي الوزن في أقل البلدان نمواً، حيث بلغت 30 في المائة، أي ضعف المتوسط العالمي، البالغ 14.3 في المائة في عام 2014[55]. ويترافق ذلك مع نقص في العناصر المغذية، الغنية بالفيتامينات والمعادن، إذ يعاني ثلث السكان من فقر الدم.

والإفراط في تناول الغذاء هو أيضاً مشكلة، ولا سيما في البلدان الغنية. وبين التسعينات والعقد الأول من الألفية الثالثة، تضاعف معدل البدانة في بلدان مجلس التعاون الخليجي، وسجل ارتفاعاً بسيطاً في مجموعة بلدان المشرق. ويبلغ متوسط البدانة في صفوف الأطفال في المنطقة 11.3 في المائة (الشكل 3-52)، متجاوزاً المتوسط العالمي البالغ 6.1 في المائة في عام 2014[56]. وتبلغ معدّلات البدانة بين الكبار في المنطقة أكثر من ضعف المتوسط العالمي، إذ تصل إلى 23.6 في المائة، مقابل متوسط عالمي لا يتجاوز 11.7 في المائة. والفوارق كبيرة بين البلدان، لكن حالات البدانة في صفوف النساء هي دائماً أكثر منها في صفوف الرجال، وتتجاوز 50 في المائة في الأردن والإمارات العربية المتحدة والكويت ومصر[57].

4. الصحة

ازداد متوسط العمر المتوقع عند الولادة في المنطقة العربية من 65 سنة في عام 1990 إلى 70 في عام 2013، فبات قريباً من المتوسط العالمي البالغ 71 سنة[58]. غير أن الفوارق بين البلدان كبيرة، إذ يتراوح متوسط العمر المتوقع بين حد أدنى قدره 55 سنة في الصومال، وحد أعلى قدره 79 سنة في لبنان (الجدول 3-1). وأحرز تقدم كبير في تخفيض معدّل وفيات الأطفال والأمهات، على الرغم من الاضطرابات التي تعصف ببعض بلدان المنطقة. وانخفضت معدّلات وفيات الأطفال دون خمس سنوات أكثر من النصف في مختلف البلدان العربية بين عامي 1990 و2015 (الشكل 3-53) إلى 36 وفاة لكل 1,000 ولادة حية، مقابل متوسط عالمي قدره 43 حالة، وشمل التقدم مجموعات البلدان الأربع[59]. ويُعتقد أن نمط الدعم الأسري

الجدول 1.3. متوسط العمر المتوقع عند الولادة

البلد	من الجنسين		الذكور		الإناث	
	1995-1990	2015-2010	1995-1990	2015-2010	1995-1990	2015-2010
الأردن	70.43	73.79	69.09	72.21	71.91	75.52
الإمارات العربية المتحدة	72.18	76.69	71.27	76.02	73.64	78.23
البحرين	72.87	76.37	71.98	75.58	74.06	77.42
تونس	70.30	74.60	68.12	72.30	72.71	77.04
الجزائر	67.21	74.42	65.63	72.14	68.83	76.84
جزر القمر	57.82	62.83	56.27	61.20	59.40	64.50
الجمهورية العربية السورية	70.77	69.54	69.51	63.98	72.11	76.26
جيبوتي	57.02	61.62	55.42	60.04	58.67	63.24
السودان	56.00	63.08	54.46	61.60	57.59	64.60
الصومال	44.99	54.88	43.49	53.28	46.53	56.51
العراق	67.39	69.19	64.34	66.99	70.64	71.44
عُمان	68.52	76.41	66.74	74.66	70.65	78.85
فلسطين	68.85	72.65	67.33	70.74	70.39	74.66
قطر	75.25	77.94	74.48	77.10	76.59	79.68
الكويت	72.44	74.27	71.68	73.34	73.57	75.56
لبنان	71.05	78.85	69.62	77.14	72.54	80.87
ليبيا	69.35	71.45	67.81	68.79	71.17	74.41
مصر	65.45	70.84	63.08	68.71	67.87	73.05
المغرب	65.98	73.61	64.26	72.60	67.66	74.62
المملكة العربية السعودية	69.97	74.09	68.31	72.82	72.09	75.47
موريتانيا	58.89	62.78	57.50	61.29	60.23	64.25
اليمن	58.61	63.51	57.05	62.18	60.02	64.88

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، توقعات السكان في العالم، تنقيح 2015.

الشكل 53.3. معدل وفيات الأطفال دون خمس سنوات (لكل 1,000 من الولادات الحية)

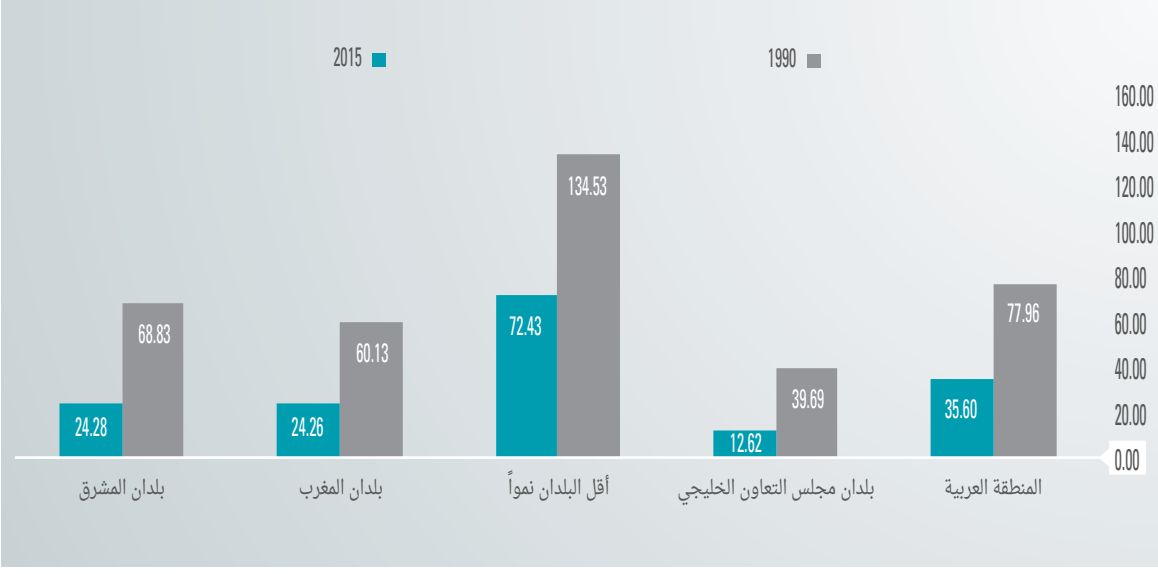

المصدر: حسابات المؤلفين بالاستناد إلى قاعدة بيانات مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية (الشكل 3-37).
ملاحظة: الأرقام مرجحة بتقديرات مجموع الأطفال دون خمس سنوات (من الجنسين)، من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، توقعات السكان في العالم، تنقيح 2015.

والاجتماعي القوي في المنطقة قد ساهم في هذا الإنجاز[60]. وبات نمط الأمراض في المنطقة مشابهاً لما هو عليه في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض البلدان في أوروبا الغربية. فمنذ التسعينات، تتراجع معدّلات الوفاة والعجز في سن مبكرة بسبب الأمراض السارية (باستثناء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز)، والنقص الغذائي، والمضاعفات التي تحدث أثناء الولادة والطفولة المبكرة[61]. وتطرح الأمراض غير السارية أكبر التحديات الصحية في المنطقة[62]. فمنذ عام 1990، تقدّمت أمراض القلب على التهابات الجهاز التنفسي كسبب رئيسي للوفيات في سن مبكرة في البلدان العربية[63]، ولا يزال التدخين سبباً رئيسياً للمرض والوفاة. وفي حساب سنوات العمر المعدلة حسب الإعاقة، ازداد تأثير الأمراض السارية، كأمراض القلب، والاختلالات العضلية الهيكلية، والسكري، والتليف الكبدي منذ عام 1990. وارتفع معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتنتشر الإصابة باضطرابات الصحة العقلية، ولا سيما بين النساء والفتيات[64].

وفي المنطقة العربية، يجري أكثر من ثلثي الولادات تحت إشراف اختصاصيين محترفين. وقد ارتفعت هذه النسبة من 54 في المائة في التسعينات إلى 69 في المائة في عام 2010[65]. وهذا الرقم أعلى من المتوسط العالمي البالغ 67.3 في عام 2010[66]. غير أن أقل البلدان نمواً لا تزال متأخرة على هذا الصعيد، إذ تجري فيها 34 في المائة من الولادات تحت إشراف اختصاصيين محترفين، وهو رقم أقل من متوسط منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى البالغ 45 في المائة. وبلغ متوسط نسبة النساء الحوامل اللواتي يتلقين رعاية صحية ما قبل الولادة 81.1 في المائة في عام 2009، وهو رقم أقل بقليل من المتوسط العالمي البالغ 82.5 في المائة[67].

وازدادت معدّلات انتشار وسائل منع الحمل في مجموعات البلدان، باستثناء بلدان مجلس التعاون الخليجي، إذ بات حوالى نصف النساء المتزوجات يستخدمن وسائل منع الحمل (الشكل 3-54). ويبلغ متوسط معدل استخدام وسائل منع الحمل في المنطقة 46 في المائة، وهي نسبة أدنى من المتوسط العالمي البالغ 63.5 في المائة[68]. ويبلغ استخدام وسائل منع الحمل أعلى المعدّلات في مجموعة بلدان المغرب (62 في المائة) وأدنى المعدّلات في أقل البلدان نمواً (15 في المائة). وخلال العقدين الماضيين، انخفض معدل

الشكل 54.3. معدل استخدام وسائل منع الحمل (نسبة النساء من الفئة العمرية 15-49 سنة)

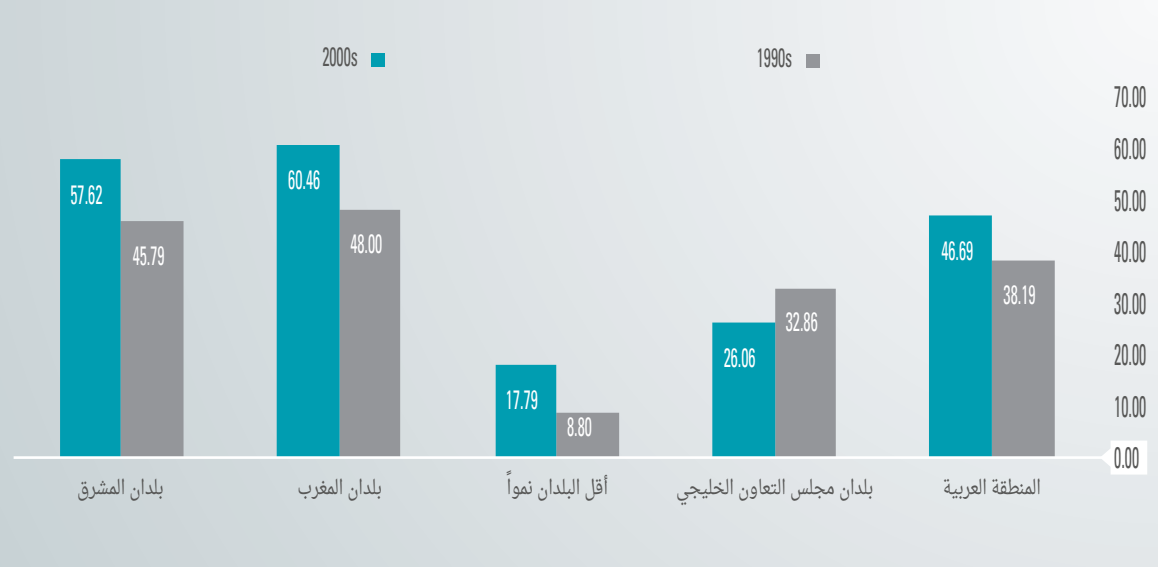

المصدر: حسابات المؤلفين بالاستناد إلى قاعدة بيانات مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية.
ملاحظات: الأرقام مرجحة بتقديرات عدد النساء المتزوجات من الفئة العمرية 15-49 سنة المستمدة من الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية www.un.org/en/development/desa/population/theme/marriage-unions/marriage_estimates.shtml. بيانات العقد الأول من الألفية الثالثة هي من عام 1999 للكويت. البيانات غير متوفرة عن الإمارات العربية والبحرين وقطر.

استخدام وسائل منع الحمل بنسبة 22 في المائة في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وانخفضت معدّلات الولادات لدى المراهقات من 54 إلى 42 ولادة لكل 1,000 إمرأة[69].

وتداعيات الصراعات وحالات عدم الاستقرار هي اليوم مصدر قلق كبير على وضع الصحة في المنطقة العربية. وتشير التقديرات إلى أن كل شخص يقتل في الصراعات، تقابله إصابة ثلاثة أشخاص بإعاقة. ومع أن الضرر المباشر، محسوباً على أساس العمر المعدل بالإعاقة محدود[70]، فهو ليس كلّ ما يصيب الوضع الصحي جراء الصراعات. فمن الأضرار غير المباشرة الأخرى حالات الصدمة والاكتئاب والقلق، وقد تصل إلى تقصير متوسط العمر المتوقع عند الولادة في حالات الحروب الطويلة كما في العراق[71]. وتسفر الصراعات عن تعطيل الخدمات الصحية، وتعذر الحصول على الأدوية.

5. السكن

تشير التقديرات إلى نقص في المساكن يصل إلى 3.5 مليون منزل في المنطقة العربية، حيث ترتفع أسعار الأراضي وتكاليف البناء. ومن أكثر البلدان تأثراً بحدة النقص في المساكن العراق ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية، تليها الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعُمان حيث المشكلة أقل حدة[72]. ويحدّ عدم نضج سوق الرهون العقارية من فرص حصول أصحاب الدخل المتوسط والمنخفض على التمويل اللازم لتملك المساكن[73].

في الفترة من 1970 إلى 2010، ازداد مجموع سكان المدن في المنطقة العربية أكثر من الضعفين. وكانت الصراعات التي تشهدها المنطقة من أهم أسباب التمدد الحضري، إضافة إلى حركة النزوح من الأرياف إلى المدن. وخلال الأعوام الماضية، هجر حوالى 4.1 ملايين سوري بلدهم، ولجأ معظمهم إلى بلدان مجاورة كالأردن ولبنان[74]. وتعيش نسبة 80 في المائة منهم في مخيّمات اللاجئين في المدن ومحيطها، في ظروف تؤدي إلى زيادة الطلب على المساكن، وتجهد البنى الأساسية والخدمات العامة[75]. وأصبح هدم المنازل واقعاً يومياً في فلسطين، وقد أدى إلى أزمة سكن للأسر والجماعات. فبين عامي 1967 و2010، كان الهدم مصير 24,800 منزل. وفي عام 2014، أدّى الهجوم على غزة وحده

الشكل 55.3. الأحياء العشوائية، 2014 (نسبة سكان المدن الذين يعيشون في أحياء عشوائية)

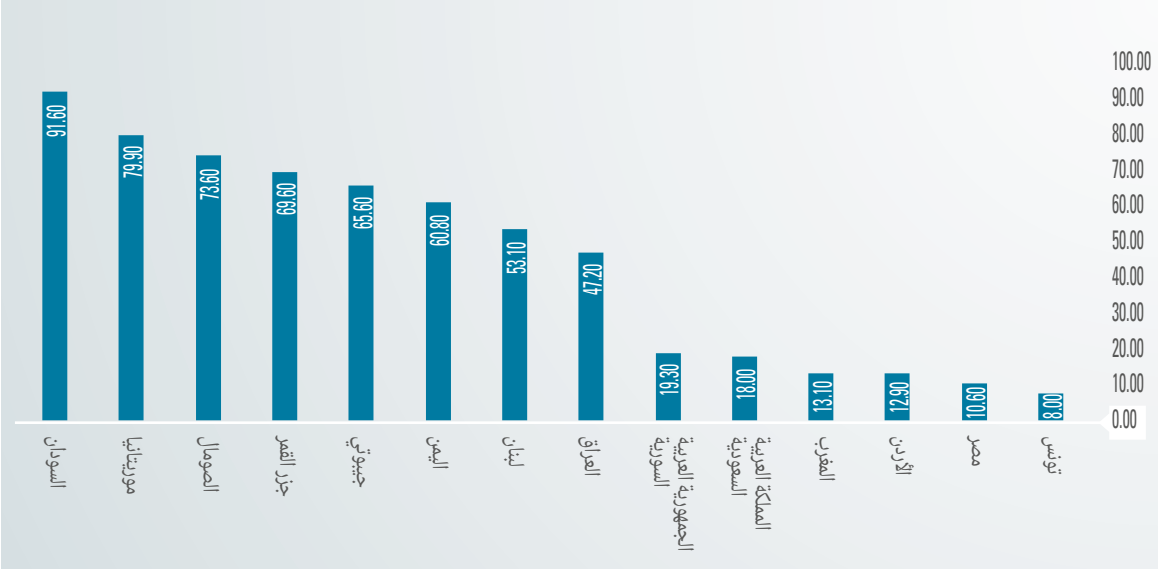

المصدر: بالاستناد إلى مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية.
ملاحظة: بيانات لبنان والمملكة العربية السعودية هي من عام 2005

إلى هدم 13 في المائة من المنازل والوحدات السكنية (20,000 منزل ووحدة)[76].

وحققت معظم بلدان المشرق والمغرب تقدّماً كبيراً نحو إزالة الأحياء العشوائية. غير أن نسبة المساكن غير المستوفية للشروط تختلف بين بلد وآخر. ويعيش العديد من سكان المدن في أقل البلدان نمواً في أحياء عشوائية (الشكل 3-55). وفي بلدان المشرق وبلدان المغرب، يعيش أصحاب الدخل المتوسط والمنخفض في الكثير من الحالات في أحياء غير نظامية صالحة للسكن مزوّدة بإمدادات البنية الأساسية، ولكن دون مستندات ملكية رسمية للأرض[77].

4. مجتمعات مستدامة ومنيعة

أهوار جنوب العراق

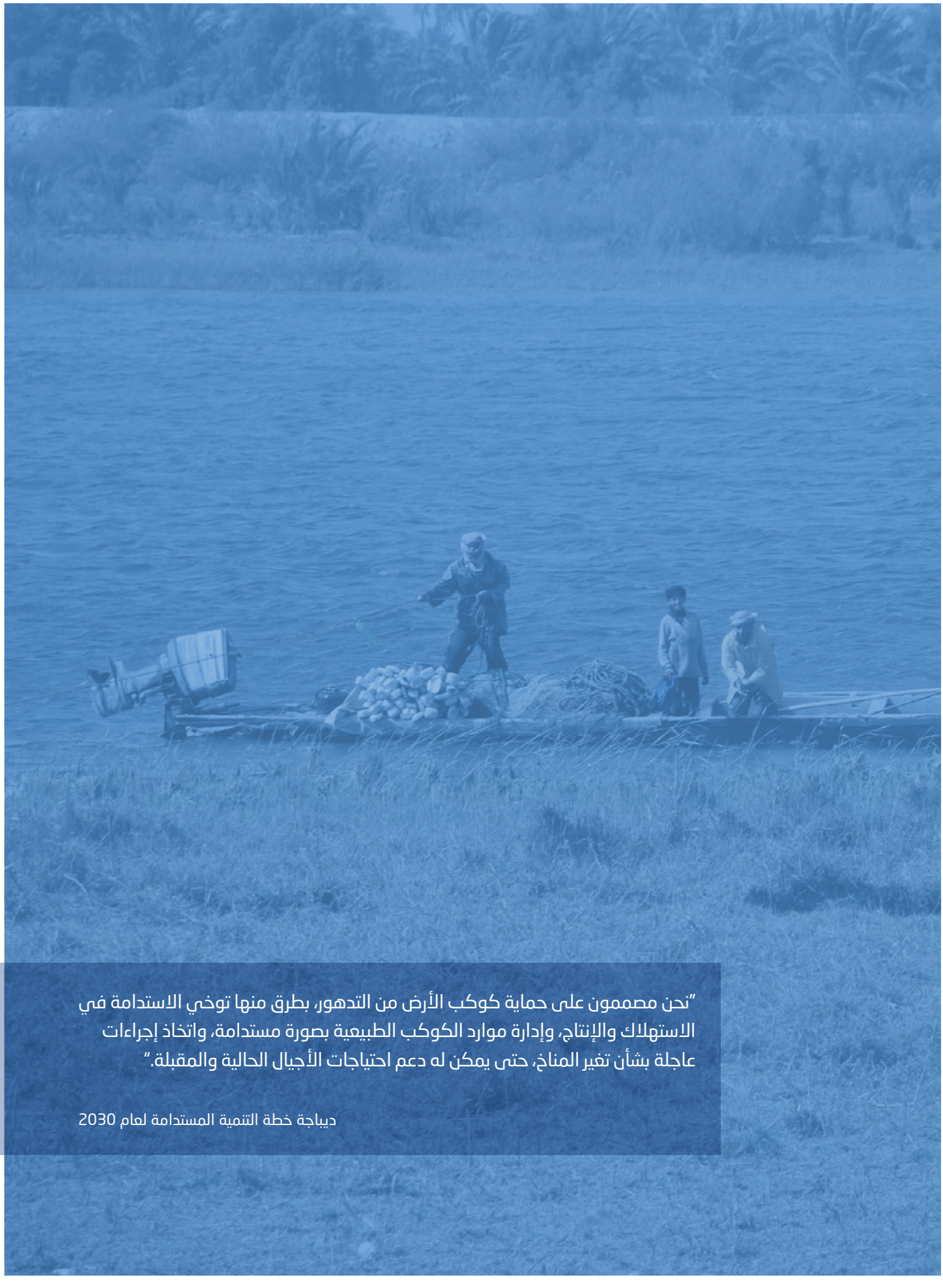

”نحن مصممون على حماية كوكب الأرض من التدهور، بطرق منها توخي الاستدامة في الاستهلاك والإنتاج، وإدارة موارد الكوكب الطبيعية بصورة مستدامة، واتخاذ إجراءات عاجلة بشأن تغير المناخ، حتى يمكن له دعم احتياجات الأجيال الحالية والمقبلة.“

ديباجة خطة التنمية المستدامة لعام 2030

4. مجتمعات مستدامة ومنيعة

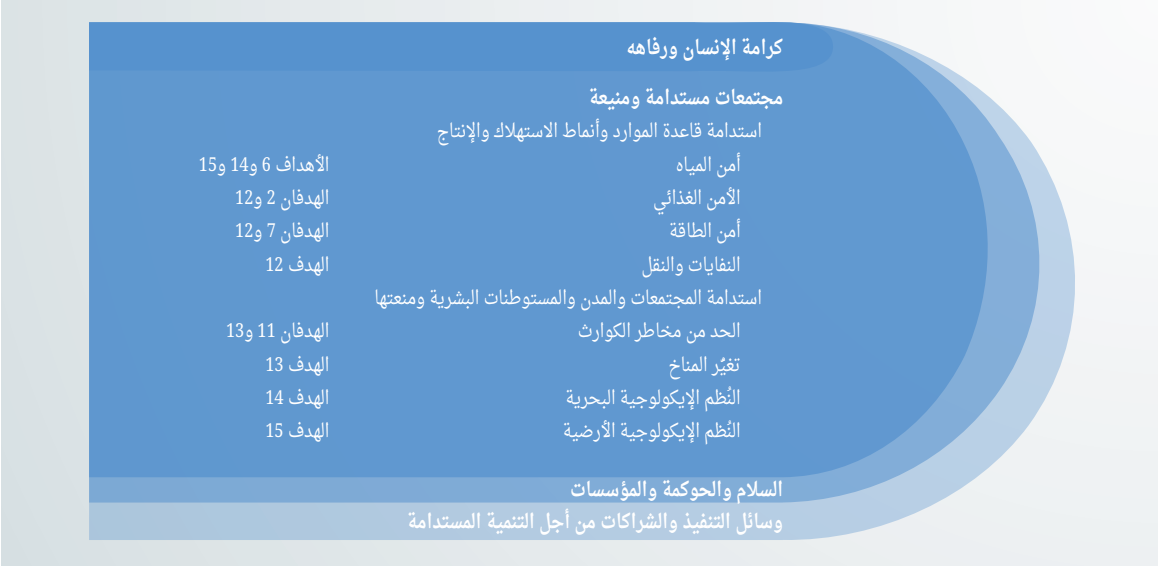

لا سبيل إلى تحقيق كرامة الإنسان ورفاهه من غير بناء مجتمعات منيعة ومستدامة. فبالاستدامة تضمن المجتمعات صون قاعدة الموارد الطبيعية التي يتوقف عليها تحقيق رفاه الإنسان. ومعنى ذلك تأمين مصدر دائم للمياه والطاقة والأمن الغذائي؛ والحفاظ على صحة البيئة وسلامتها؛ والتحوّل إلى أنماط مستدامة في الاستهلاك والإنتاج. وبالمنعة تتصدى المجتمعات للمخاطر التي تحدق بالسكان والأصول والبنى الأساسية، جراء الكوارث الطبيعية والتلوث ونضوب الموارد الطبيعية وتغيّر المناخ، وتحفظ النظم الإيكولوجية البحرية والبرية، من أجل بيئة سليمة ومنتجة.

وتطرح هذه الأهداف تحدياً كبيراً في المنطقة العربية، حيث تعتبر ندرة الموارد المائية من الخاصيات الأساسية؛ ويصطدم إنتاج الغذاء بقيود كثيرة؛ ويزداد استهلاك الطاقة والكهرباء بمعدّلات غير مستدامة؛ وتتعرض النظم الإيكولوجية البرية والبحرية للإجهاد بفعل الكثير من الضغوط؛ وتتزايد أعداد السكان، ولا سيما في المناطق الحضرية، التي تضم حالياً أكثر من نصف مجموع السكان في المنطقة؛ ويكثر الاعتماد على تحلية المياه في العديد من البلدان. وفي العقود القليلة الماضية، ازدادت وتيرة الظواهر المناخية الشديدة، ومنها موجات الجفاف، والعواصف، والفيضانات، فباتت توقع أضراراً جسيمة بالبشر والبنية الأساسية. وأصبح تغيّر المناخ واقعاً، يحتمل أن تشهد المنطقة جراءه ارتفاعاً في درجات الحرارة وتقلّباً في هطول الأمطار.

وفي الوجه المشرق من الواقع، تبذل جهود كبيرة للحفاظ على التنوّع البيولوجي في البلدان العربية من خلال توسيع المحميات؛ واتخاذ تدابير لتخفيض الانبعاثات، وقد أعدّت بلدان عدة بيانات عامة بشأن المساهمة المعتزمة المحددة وطنياً. غير أن ازدياد نصيب الفرد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وكثافة الكربون في الاقتصاد لا يزال مثار قلق.

ويستند هذا الفصل إلى دراسات موجزة أعدّت لأغراض هذا التقرير حول مواضيع الطاقة، والمياه، والغذاء،

وتغيّر المناخ، والتوسع العمراني، والمدن، والحد من مخاطر الكوارث، والأنماط المستدامة في الاستهلاك والإنتاج، والموارد البحرية، والنظم الإيكولوجية البرية[1].

ألف- استدامة قاعدة الموارد وأنماط الاستهلاك والإنتاج

1. أمن المياه

(أ) ندرة المياه وتزايد استعمالها

تضم المنطقة العربية أكثر من 5 في المائة من سكان العالم، ولا تختزن أكثر من واحد في المائة من موارده المائية[2]. ويعيش حوالى ثلاثة أرباع السكان دون المستوى المحدد لندرة المياه العذبة، وهو 1,000 متر مكعب للفرد في السنة، ويعيش نصفهم تقريباً في ظروف من الندرة الشديدة، إذ لا يحصل الفرد منهم على أكثر من 500 متر مكعب[3]. والأمطار في المنطقة قليلة ومتقلبة، ومعدّلات التبخر مرتفعة، وموجات الجفاف متكررة. وتغطي بلدان المنطقة، المصنفة بالقاحلة وشبه القاحلة، حوالى 10 في المائة من مساحة العالم، ولا يتجاوز متوسط حصتها 2.1 في المائة من مجموع الأمطار الهاطلة سنوياً[4].

ففي المغرب تتسارع وتيرة الجفاف. وبعد أن كانت تقع بمعدل مرة كل خمس سنوات في التسعينات، يلاحظ تكرارها مرة في غضون سنتين في 2012 و2014. ودفع الجفاف الممتد في شمال شرق الجمهورية العربية السورية بين عامي 2006 و2009 مليون شخص إلى هجر منازلهم ومزارعهم بحثاً عن ملجأ في المدن، وأسهم في إشعال شرارة الانتفاضات في البلد[5]. ويشهد القرن الأفريقي موجة جفاف لم يشهد بشدتها منذ عقود. وقد تسبب في الصومال في تأجيج النزاعات على الموارد بين المجتمعات، وأدى إلى هجرة السكان، وإلى تكرار المجاعة.

وازدادت كميات سحب المياه في البلدان العربية من 166 مليار متر مكعب في التسعينات إلى 216 مليار متر مكعب في العقد الأول من عام 2000، أي بنسبة 30 في المائة (الشكل 4-1). وكانت لبلدان مجلس التعاون الخليجي الحصة الكبرى في هذه الزيادة (50 في المائة).

الشكل 1.4. المياه المسحوبة سنوياً (الكمية التراكمية، مليار متر مكعب في السنة)

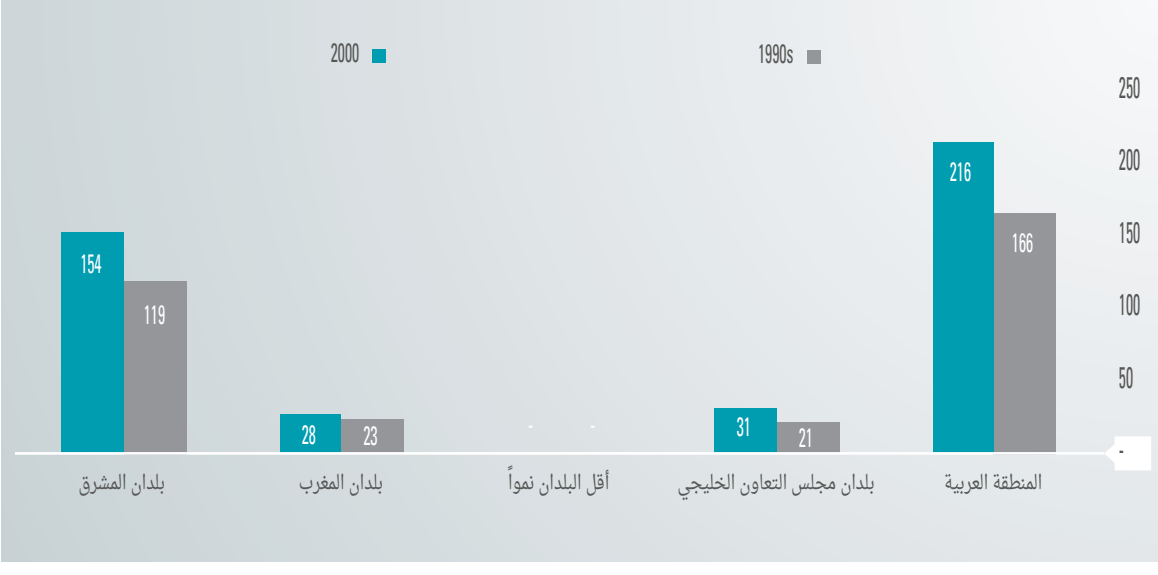

المصدر: حسابات المؤلفين بالاستناد إلى بيانات من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، النظام العالمي للمعلومات بشأن المياه والزراعة .http://www fao.org/nr/water/aquastat/main/index.stm (اسُترجعت في 30 آب/أغسطس 2015).

ملاحظات: البيانات هي الكميات السنوية المسحوبة من المياه للاستخدامات الزراعية والصناعية والبلدية. وتشمل موارد المياه العذبة المتجددة، واحتمالات السحب الجائر من المياه الجوفية المتجددة، أو السحب من المياه الجوفية الأحفورية، واحتمالات استخدام المياه المحلاة والمياه العادمة المعالجة. ولا تشمل البيانات استخدامات المياه الجارية، حيث يقل معدل الاستهلاك الصافي. البيانات المتوفرة عن أقل البلدان نمواً لا تكفي لتكوين صورة وافية على هذا الصعيد.

ومع أن الطلب على مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي في المنطقة في تزايد مستمر منذ التسعينات، لا يزال قطاع الزراعة أكبر القطاعات المستهلكة للمياه. ويظهر الشكل 4-2 أن قطاع الزراعة يستهلك 84 في المائة من المياه المستخدمة، مقابل متوسط عالمي قدره 70 في المائة، وكثيراً ما لا يستوفي استخدام هذه المياه شروط الكفاءة.

وتُسحب المياه المتجددة (السطحية والجوفية) بمعدلات مثيرة للقلق[6]، يتجاوز متوسطها 1,000 في المائة الكميات المتاحة، وقد ارتفعت بنسبة ناهزت 13 في المائة في العقد الأول من الألفية الثالثة، مقارنة بما كانت عليه في التسعينات (الشكل 4-3). ومن مسببات هذا الواقع ارتفاع النمو السكاني؛ والتصحر الصناعي؛ وضعف صيانة شبكات التوزيع ما يؤدي إلى هدر كميات كبيرة من المياه؛ ودعم أسعار المياه التي لا تتناسب مع الكلفة الحقيقية (ما يتنافى مع معايير الكفاءة). وقد أدى استخدام الموارد المائية بمعدلات تفوق معدّلات التجدد الطبيعي إلى نضوب سريع في احتياطي المياه الجوفية في عدد من البلدان وإلى تملح المياه وتدهور نوعيتها بفعل تسرب مياه البحر إليها[7]. وتتعرض المياه الجوفية في معظم البلدان العربية لخطر التلوث من الأنشطة

الشكل 2.4. استخدام المياه حسب القطاعات (النسبة المئوية من مجموع المياه المستخدمة)

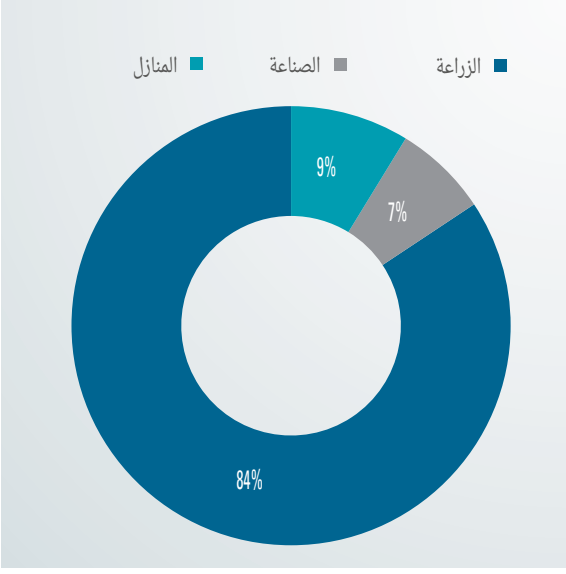

المصدر: حسابات المؤلفين بالاستناد إلى بيانات من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، النظام العالمي للمعلومات بشأن المياه والزراعة (الشكل 4-1).
ملاحظات: استخدمت نقاط البيانات بين عامي 1998 و2015 لتكوين متوسط بسيط لكل بلد. ومتوسط المنطقة لكل قطاع هو مجموع متوسطات استخدام المياه في هذا القطاع في كل بلد. ونسبة المياه المستهلكة في كل قطاع في المنطقة هي المجموع المتراكم لاستخدام المياه في هذا القطاع، مقسوماً على مجموع المياه المستخدمة في البلدان العربية الاثنين والعشرين.

الشكل 3.4. سحب الموارد المائية المتجددة (النسبة المئوية من المياه المتوفرة)

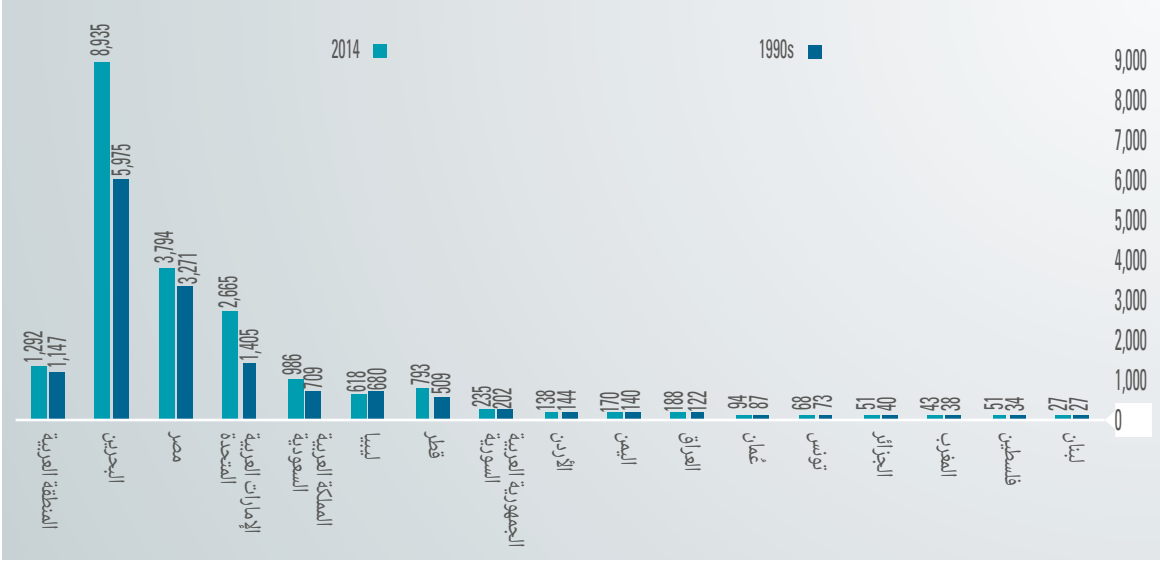

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، النظام العالمي للمعلومات بشأن المياه والزراعة؛ والبنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم.
ملاحظة: متوسط المنطقة العربية هو متوسط مرجح بعدد سكان البلدان قيد الدراسة.

الزراعية والصناعية والمنزلية. وأدى تناقص المياه إلى تقطع متكرر في الإمداد بحيث بات الإمداد المتقطع نمطاً سائداً في العديد من البلدان[8]. والاستراتيجية العربية للأمن المائي في المنطقة العربية في مواجهة تحديات واحتياجات مستقبل التنمية المستدامة للفترة 2010-2030 وخطط العمل التابعة لها هي من والوثائق الرئيسية التي تحدد السياسة العامة للدول على هذا الصعيد، وقد اعتمد المجلس الوزاري العربي للمياه لدى جامعة الدول العربية هذه الاستراتيجية والخطط التابعة لها في عامي 2011 و2014 على الترتيب.

وأسفر النمو السكاني السريع على مدى العقود الماضية عن تراجع حاد نسبته 39 في المائة في نصيب الفرد من موارد المياه المتجددة، من متوسط قدره 1,232 متر مكعب في عام 1992 إلى 751 متر مكعب في عام 2014، وهو رقم أقل من خط الندرة المائية المحدد عند 1,000 متر مكعب للفرد في السنة (الشكل 4-4). وكان المتوسط العالمي لنصيب الفرد البالغ 7,525 متر مكعب في عام 2014، أكثر بعشرة أمثال. ومن المتوقع أن يصل بحلول عام 2025 إلى ما دون 500 متر مكعب للفرد[9].

وفي عام 2014، يقع 18 من أصل 22 بلداً عربية دون خط الندرة المائية المحدد عند 1,000 متر مكعب للفرد في السنة[10]، و13 ضمن مجموعة من 19 بلداً في العالم تصنف ضمن أشد مستويات الندرة المائية[11]. ولا يتجاوز نصيب الفرد في تسعة من البلدان العربية 200 متر مكعب، أي أقل من نصف الكمية المحددة لحالة الندرة المائية المطلقة[12]. وهكذا، يعيش حوالى 40 في المائة من سكان المنطقة العربية في حالة الندرة المطلقة للمياه، إذ حصل الفرد منهم في عام 2014 على أقل من 500 متر مكعب في السنة[13].

ويزداد الوضع صعوبة في المنطقة إذ يستمد أكثر من نصف كمية الموارد المائية المتجددة (حوالى 174 مليار متر مكعب في السنة من أصل 315 متر مكعب) من منابع خارج حدودها (نسبة الاعتماد على منابع خارجية في المياه هي 55 في المائة)[14]، يعبر ثلثاها الحدود الدولية مع بلد واحد على الأقل. وفي هذه الحالة يكون للأمن

الشكل 4.4. نصيب الفرد السنوي من موارد المياه المتجددة (متر مكعّب في السنة)

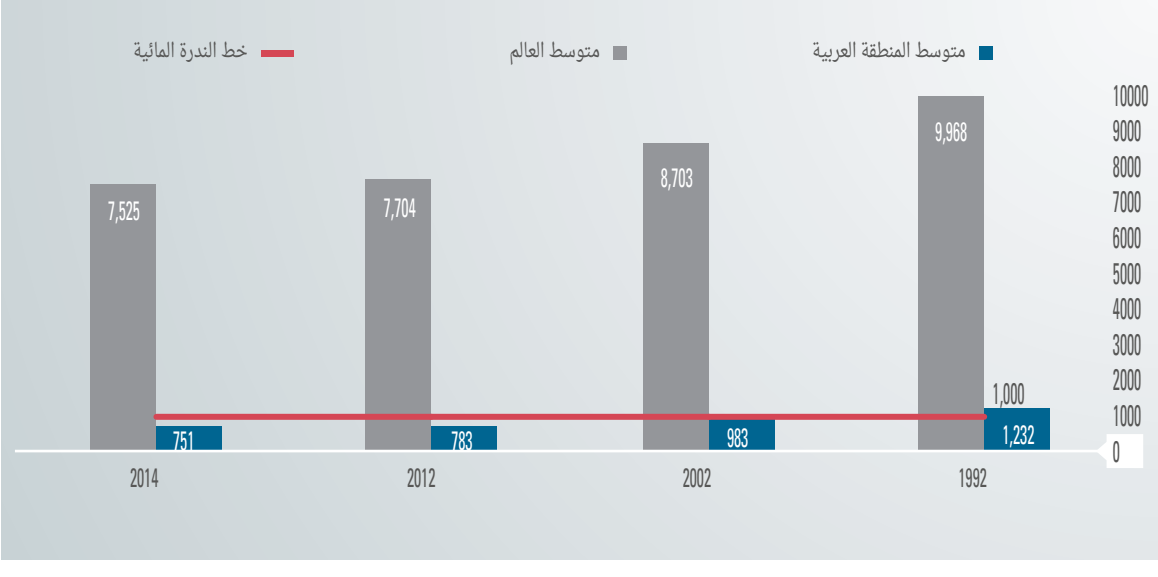

المصدر: حسابات المؤلفين بالاستناد إلى بيانات من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، النظام العالمي للمعلومات بشأن المياه والزراعة؛ وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، التوقعات السكانية في العالم.
ملاحظة: أرقام المنطقة هي حصيلة قسمة مجموع موارد المياه المتجددة للبلدان العربية الاثنين والعشرين على مجموع السكان في أعوام معينة. تطبق المنهجية نفسها على المتوسطات العالمية.

المائي في المنطقة العربية بُعد سياسي، إذ يتوقف على الإدارة الفعالة للموارد المائية العابرة للحدود بين الدول العربية ودول أخرى غير عربية. وتعتمد معظم البلدان العربية في إمداداتها من المياه على أنهر وخزانات جوفية مشتركة مع بلدان مجاورة[15]. ومن هذه الأنهر النيل، والسنغال، ودجلة، والفرات. وفي المنطقة العربية أنهر صغيرة مشتركة بين البلدان العربية، ومنها نهر مجردة ونهر العاصي. غير أن معظم المياه العذبة في المنطقة هي من موارد المياه الجوفية. وتمتد معظم خزانات المياه الجوفية الكبيرة عبر الحدود الدولية لبلد واحد على الأقل، والكثير منها مشترك بين البلدان العربية. وتحتوي معظم هذه الخزانات على موارد مائية جوفية غير متجددة، وتقع عميقاً في الصحراء وشبه الجزيرة العربية.

وما يعوق الحوار البناء بشأن الموارد المائية المشتركة وجود أحواض عديدة مشتركة مع إسرائيل، فحوض نهر الأردن، مثلاً، مشترك بين خمسة بلدان (الأردن، وإسرائيل، والجمهورية العربية السورية، وفلسطين، ولبنان)، والتحكم بمياهه يؤجج التوتر في المنطقة. ولا يخفى أثر عدم توازن القوى على هذا الصعيد. فإسرائيل هي أكثر من يستفيد من مياه نهر الأردن، والمستفيدة الوحيدة من مياه بحرية طبريا.

(ب) تحلية المياه وإعادة استخدام المياه العادمة

إزاء الطلب المتزايد على المياه، سيكون على الحكومات العربية أن تحوّل قرابة 11 مليار متر مكعب في السنة من القطاع الزراعي إلى قطاعات أخرى، أو تخفيض الطلب، أو الاستعانة بوسائل غير تقليدية كتحلية المياه ومعالجة المياه العادمة[16]. فالمياه المحلاة التي تسهم بنسبة 1.8 في المائة من مجموع الإمدادات من المياه في البلدان العربية، تؤمن كامل الإمداد للكثير من المدن، ولا سيما في بلدان مجلس التعاون الخليجي[17]. وتشير التقديرات إلى أن المياه المحلاة ستسهم بنسبة 8.5 من مجموع إمدادات المنطقة بالمياه في عام 2025. وهذا الرقم يتناسب مع الاتجاهات العالمية، إذ ازدادت قدرة محطات تحلية المياه بنسبة 60 في المائة بين عامي 2008 و2013[18].

وتتركز الزيادة في بلدان مجلس التعاون الخليجي، حيث تحلية المياه هي الخيار الوحيد المجدي لإمداد المدن والصناعات بالمياه. فنسبة المياه المحلاة تتجاوز 55 في المائة من مجموع الإمدادات للمدن في بلدان مجلس التعاون الخليجي، تصلها مباشرة أو ممزوجة بالمياه الجوفية، ويتوقع أن ترتفع نسبة المياه المحلاة

الشكل 5.4. قدرة التحلية في البلدان الخمسة الأولى في العالم، 2013 (مليون متر مكعب في اليوم)

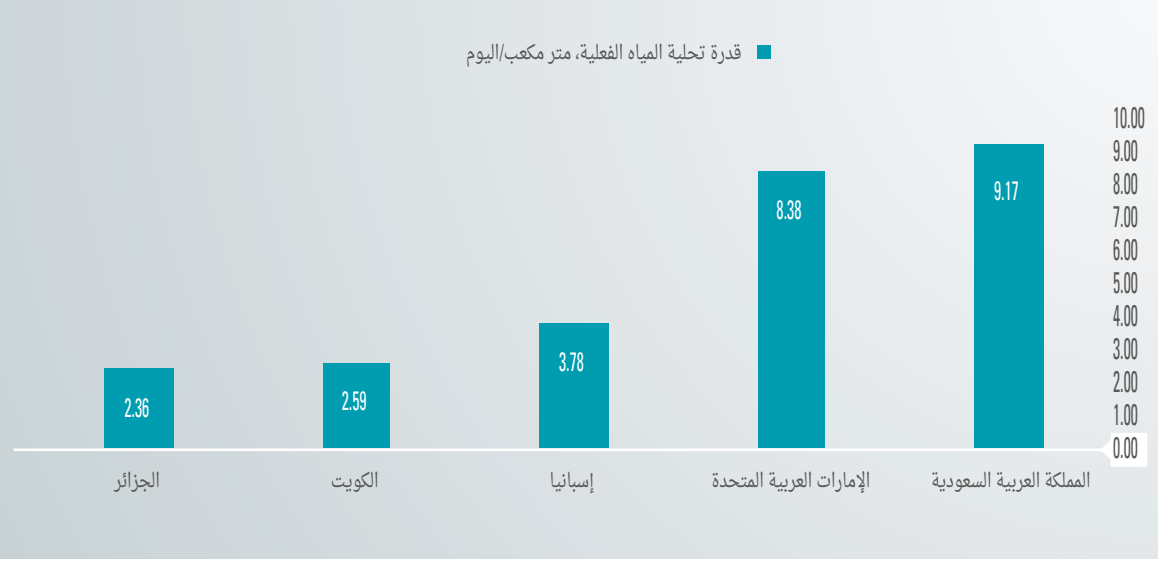

المصدر: البيانات من الرابطة الدولية لتحلية المياه. http://idadesal.org (استرجعت في 30 آب/أغسطس 2015).

مع تضاؤل موارد المياه الجوفية[19]. وتضم بلدان مجلس التعاون الخليجي قرابة نصف قدرة إنتاج المياه المحلاة في العالم. فمن أصل خمسة بلدان تحلّ في الطليعة من حيث قدرة التحلية، أربعة من المنطقة العربية، وهي الإمارات العربية المتحدة، والجزائر، والكويت، والمملكة العربية السعودية (الشكل 4-5).

ولا تزال كلفة تحلية المياه، مع تراجعها، مرتفعة على الحكومات، تبلغ 1.50 دولار للمتر المكعب الواحد (وقد تصل إلى 4 دولارات في بعض الحالات)، بينما لا يتجاوز سعر بيع المتر المكعب المدعوم في بعض البلدان 4 سنتات. وتطرح تحلية المياه تساؤلات حول أمن الطاقة واستهلاك الطاقة يؤدي إلى زيادة بصمة الكربون. وتجري عملية التحلية في بلدان مجلس التعاون الخليجي في محطات مزدوجة الهدف، تنتج المياه وتولّد الطاقة في آن، وتسهم في تحسين كفاءة الطاقة، وزيادة الفعالية من حيث الكلفة[20]. ويزداد قلق البلدان المحيطة بالخليج إزاء المخاطر التي تهدد الحياة والنظام الإيكولوجي البحري، جراء المياه التي تُسكب من محطات تحلية المياه الحرارية[21].

وتنتج البلدان العربية ما تقديره 10.8 مليار متر مكعب من المياه العادمة في السنة. وتخضع نسبة 60 في المائة من هذه المياه للمعالجة، ويُعاد استخدام 20 في المائة فقط (2.17 مليار متر مكعب في السنة) في الزراعة وري المساحات الخضراء وتبريد الآلات الصناعية. وفي بعض البلدان تستخدم المياه العادمة المعالجة في تغذية المياه الجوفية. وتبلغ حصة الإمارات العربية المتحدة، والجمهورية العربية السورية، ومصر، والمملكة العربية السعودية أكثر من 75 في المائة من مجموع كمية المياه العادمة المعالجة في المنطقة العربية. وتستخدم هذه المياه أكثر فأكثر في ري المساحات الخضراء ودورات الغولف في بلدان مجلس التعاون الخليجي وبلدان المغرب[22]. ففي البحرين، مثلاً، تستخدم في الري نسبة 28 في المائة من المياه العادمة المعالجة. ومن الضروري بذل جهود متضافرة، بدعم من المنظمات الإقليمية والدولية، بهدف تذليل العوائق الاقتصادية والمؤسسية والصحية والبيئية التي تحول دون زيادة حجم المياه المعالجة المعاد استخدامها.

2. الأمن الغذائي

تناول الفصل السابق مجموعة التحديات التي يواجهها عدد من البلدان العربية في مكافحة الجوع وسوء التغذية. ويتناول هذا الجزء وفرة الغذاء.

فقضية الأمن الغذائي لا يمكن فصلها عن ندرة المياه، والطبيعة القاحلة للمناخ، والنمو السكاني. وتعتمد المنطقة اعتماداً شديداً على الواردات من الأغذية، إذ تستورد نسبة 56.2 في المائة من الحبوب مقابل متوسط عالمي قدره 57.6 في المائة. ومع أن نصيب الفرد من إنتاج الأغذية في المنطقة العربية (191.4 دولار) أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 311 دولاراً، تبقى الزراعة المحلية ضرورية لحماية بلدان المنطقة من تقلّبات الأسعار في السوق الدولية[23]. والزراعة المحلية هي أيضاً وسيلة هامة لتأمين عيش الفقراء في الأرياف ومعظمهم من النساء. وبزيادة الكفاءة وتخفيض الفاقد والمُهدر من الأغذية على مدى السلسلة الغذائية، يمكن تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد النادرة في المنطقة.

وتقع نسبة 90 في المائة من المنطقة على أراضٍ قاحلة وشبه قاحلة وشبه رطبة وجافة، ومعرضة للجفاف. وعلى الرغم من ندرة المياه الواضحة، كان هدف الاكتفاء الذاتي بالغذاء، أياً بلغت كلفته، الهدف الغالب للسياسة العامة خلال فترتي الستينات والسبعينات من القرن الماضي. وكانت كلفة هذه السياسة باهظة. وأدى سوء إدارة الموارد المائية، وعدم فعالية أساليب الري، وقطع الأشجار، والرعي الجائر، إلى التصحر، وانجراف التربة، وتملح المياه وفقدان التنوّع البيولوجي. وخلال العقد الماضي اتسعت ظاهرة تدهور الأرض والتصحر في الأردن والجمهورية العربية السورية والعراق ومعظم بلدان شبه الجزيرة العربية[24]. وتضررت من تدهور التربة 15.3 مليون هكتار من الأراضي الزراعية، 42 في المائة مصابة بأضرار طفيفة، و12 في المائة مصابة بأضرار حادة[25]. وأصاب التدهور المراعي والغابات، فتضررت المواشي وتأثر التنوّع البيولوجي، وازدادت احتمالات انزلاق الأراضي. وتؤدي الخسائر في التنوع البيولوجي إلى خفض إنتاجية النظم الإيكولوجية، فتهدد مصادر العيش المستدامة. غير أن جهوداً تبذل لإنشاء البنوك الوطنية للجينات (الإطار 4-1).

الإطار 1.4. إنشاء بنوك وطنية للجينات وحفظ الموارد الجينية واستخدامها المستدام: تونس

صادقت تونس على اتفاقية الأمم المتحدة للتنوّع البيولوجي والاتفاقية الإطارية لتغيّر المناخ واتفاقية مكافحة التصحر إدراكاً لفداحة مشكلة اضمحلال الموارد الجينية. وكانت أيضاً بين أولى الدول الموقعة على المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة. وكان افتتاح البنك الوطني للجينات في تونس (www.bng.nat.tn) في تشرين الثاني/نوفمبر 2007 خطوة هامة نحو حفظ وتقييم التنوّع البيولوجي للنباتات والحيوانات والكائنات العضوية الدقيقة. وقد احتضن البنك الوطني للجينات منذ إنشائه أكثر من 200,000 نوع، وهو يؤدي دوراً هاماً في التنسيق بين الأطراف الفاعلة في هذا المجال ودعم نشاط حفظ الموارد الوراثية واستخدامها المستدام على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

ويبقى الالتزام السياسي والتشريع الواضح ضرورة لإدامة أي بنك وطني للموارد الوراثية. ومن عوامل نجاح هذا البنك في تونس كان بناء شبكة العلاقات مع جميع الجهات المعنية (من مؤسسات وجامعات ووكالات إنمائية ومزارع ومنظمات غير حكومية) في إطار تسع مجموعات تختص كل منها بموضوع معيّن. وقد شاركت هذه المجموعات في تخطيط برامج البنك وتنفيذها واستفادت من أنشطة بناء القدرات.

غير أن استمرار بعض الوكالات الدولية في العمل مع أفراد وأطراف خارج نطاق البنك لم يخدم الهدف الذي يتوخاه هذا المشروع.

المصدر: M. Djemali and S. Bedhiaf, “Setting-up a cryobank in developing country: lessons to be learned”, in Proceedings of the Ninth World Congress on Genetics Applied to Livestock Production, German Society for Animal Science, eds. (2010).

الشكل 6.4. مجموع الأراضي الزراعية والمزروعة دائماً (مليون هكتار)

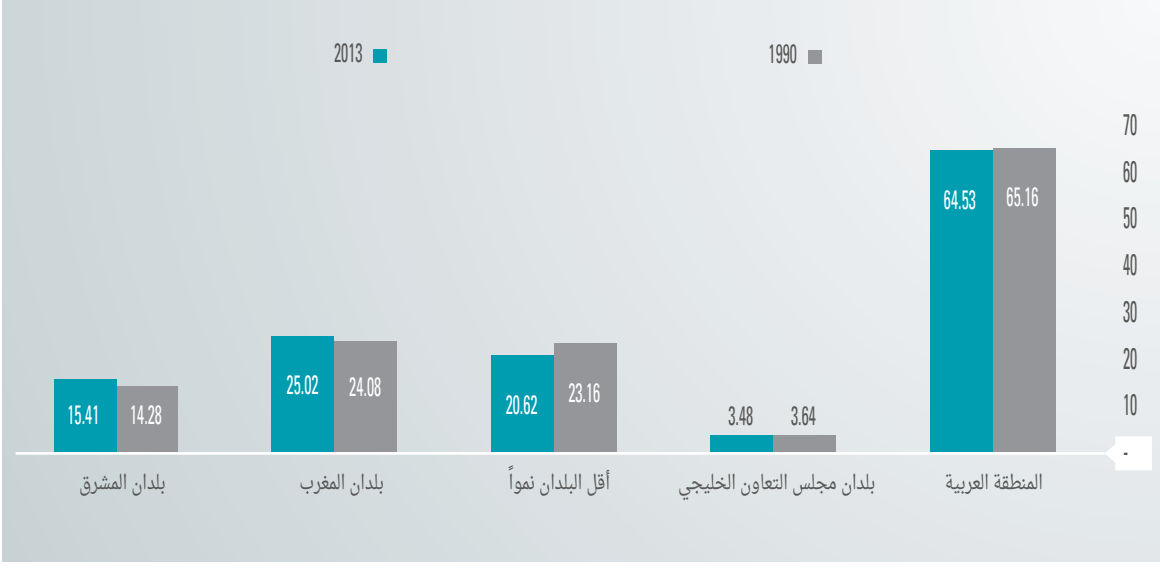

المصدر: حسابات المؤلفين بالاستناد إلى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، قاعدة البيانات الإحصائية.
ملاحظة: بيانات السودان لعام 1990 محتسبة من المجموع العائد للسودان وجنوب السودان في عام 2011 (2,760,000 هكتار). بيانات الأراضي الزراعية والمزروعة دائماً لعام 2013 مأخوذة من قاعدة بيانات الفاو الإحصائية.

وبين عامي 1990 و2013، تضاءل مجموع الأراضي الزراعية والمزروعة في المنطقة العربية حتى باتت مساحتها الإجمالية 64.53 مليون هكتار (الشكلان 4-6 و4-7)، أي 4.1 في المائة من المساحة الإجمالية للمنطقة.

الشكل 7.4. متوسط مساحة الأراضي الزراعية والمزروعة دائماً (مليون هكتار)

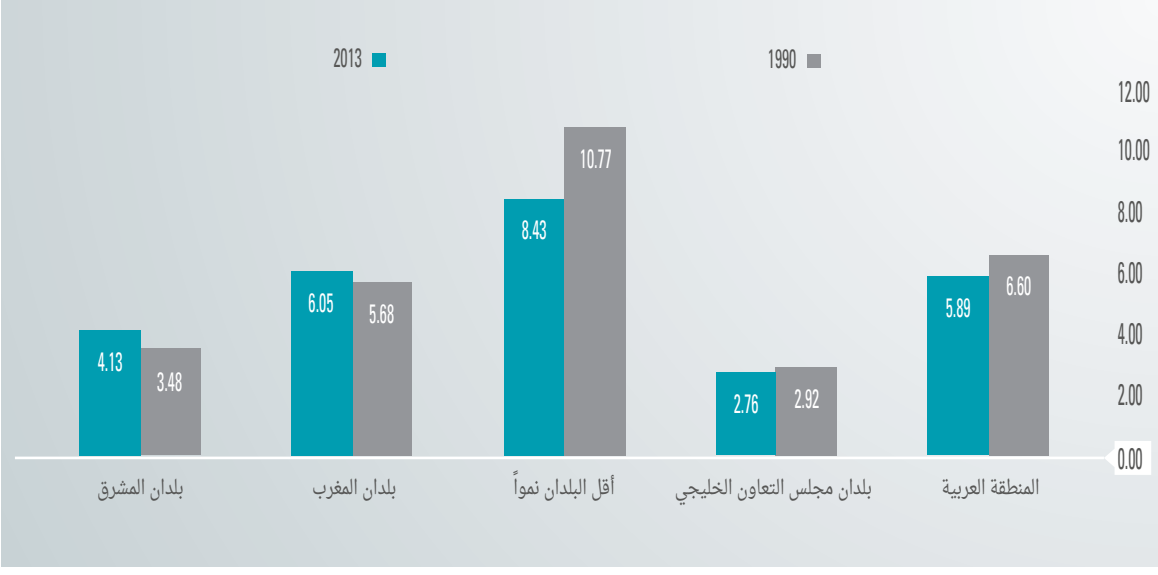

المصدر: حسابات المؤلفين بالاستناد إلى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، قاعدة البيانات الإحصائية.
ملاحظات: الأرقام هي متوسطات مرجحة بمساحة الأراضي. بيانات السودان في عام 1990 محتسبة من المجموع العائد للسودان وجنوب السودان في عام 2011 (2,760,000 هكتار). بيانات الأراضي الزراعية والمزروعة دائماً لعام 2013 مأخوذة من قاعدة بيانات الفاو الإحصائية. بيانات البلدان الأخرى لعام 2013 مستمدة مباشرة من وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook. The World Factbook (مسترجعة في 30 آب/أغسطس 2015).

الإطار 2.4. الأسعار الدولية للأغذية والتزاحم على الأراضي: تلبية احتياجات المستقبل

تتسع مساحة الأراضي الزراعية بمعدل 1.8 إلى 4 ملايين هكتار في السنة. لكن الأسعار الدولية بلغت من الارتفاع مستويات غير مسبوقة في عام 2008 بفعل النقص في إنتاج الحبوب وارتفاع تكاليف الشحن، أثارت قلق البلدان التي تعتمد على استيراد الحبوب. وإزاء هذا الوضع، ركزت المنظمة العربية للتنمية الزراعية على إمكانات إنتاج الحبوب في بلدان شرق أفريقيا، ولا سيما في السودان الغني بموارد الأراضي والمياه.

وسارعت بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى الاستثمار في هذه البلدان وفي بعض البلدان الآسيوية. وحسب تقرير لأوكسفام، بيعت أو استؤجرت أراضٍ بلغت مساحتها 227 مليون هكتار بين عامي 2001 و2011، وقد أجريت معظم عمليات الشراء والاستئجار في أواخر هذه الفترة. وفي تقرير صادر عن البنك الدولي في عام 2010، أشير إلى أن عام 2009 وحده شهد اهتمام المستثمرين بما يقارب 56 مليون هكتار من الأراضي، وقد وُظف حوالى ثلثي الاستثمارات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وحسب تقديرات المشروع العالمي للأراضي، أنجزت معاملات وأجريت مفاوضات على مساحة تتراوح بين 51 و63 مليون هكتار من الأراضي في 27 بلداً أفريقياً في عام 2009. غير أن هذه المساحات لم تُحوّل جميعها إلى أراضٍ زراعية، وكان للعديد من الصفقات آثار معاكسة للأهداف المنشودة منها.

المصدر: UNEP, *21 Issues for the 21st Century: Results of the UNEP Foresight Process on Emerging Environmental Issues* (Nairobi, 2012).

وهذا الرقم أقل من نصف المتوسط العالمي البالغ 10.9 في المائة في عام 2013[26]. أما نصيب الفرد من الأراضي الزراعية فيبلغ 0.17 هكتار، وهو رقم قريب من المتوسط العالمي البالغ 0.2 هكتار في عام 2013[27]. ويختلف هذا الرقم من بلد إلى آخر، فيتراوح بين 0.01 هكتار في الإمارات العربية المتحدة وفلسطين، و0.04 هكتار في مصر، و0.29 هكتار في ليبيا، و0.36 هكتار في السودان[28].

ويواجه الطلب على مساحات جديدة للزراعة منافسة من التوسّع العمراني وتوسيع البنى الأساسية. ومن العوامل المؤثرة أيضاً التزاحم على الأراضي (الإطار 4-2).

وازدادت إنتاجية الحبوب في المنطقة العربية بنسبة 38 في المائة بين عامي 1990 و2013 (الشكل 4-8)، وهي نسبة أعلى بقليل من المتوسط العالمي البالغ 34 في المائة[29]. غير أن محصول المنطقة العربية في عام 2013 قارب 1,950 كيلوغرام للهكتار، وهو نصف المحصول العالمي البالغ 3,851 كيلوغرام للهكتار. وازداد إنتاج المواشي من 23.4 مليون طن في عام 1961 إلى 144 مليون طن في عام 2012، أي بمعدل نمو سنوي متوسطه 9.9 في المائة. وهذا المعدل هو ضعف المتوسط العالمي للنمو السنوي البالغ 4.48 في المائة[30].

ويتعرض الإنتاج المحلي للمواد الغذائية لقيود طبيعية بفعل ندرة المياه. ومع النمو السكاني، تراجع الاكتفاء الذاتي بالأغذية وازداد الاستيراد. والاعتماد على الواردات من الأغذية يعرض البلدان العربية لآثار تقلبات الأسعار الدولية، على غرار ما حدث خلال أزمة الغذاء في الفترة 2007-2008. وأدّى ارتفاع فاتورة الواردات من الأغذية (30 مليار دولار في عام 2008 للسلع الغذائية الأساسية) إلى تفاقم العجز التجاري وإجهاد الميزانيات العامة حيث تُقدّم الإعانات[31]. وتشير التقديرات إلى أن فاتورة الواردات من الأغذية ستصل إلى 100 مليار في عام 2030[32].

وفي عام 2006، بلغ متوسط عدد العاملين في الزراعة 37 في المائة من مجموع السكان، بعد أن كان 48 في المائة في فترة التسعينات[33]. ومع أن متوسط حصة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي لم يتجاوز 12.5 في المائة في عام 2005 (تتراوح بين حد أدنى قدره 0.3 في المائة في قطر والكويت و34 في المائة في السودان)[34]، لا يزال الكثير من أشد السكان فقراً في الأرياف يعتمدون على الزراعة في معيشتهم.

وتتوقف حظوظ تحقيق الحد الأقصى من الاكتفاء الذاتي من الأغذية ودعم المزارعين في المنطقة على

الشكل 4-8- محاصيل الحبوب (كيلوغرام بالهكتار)

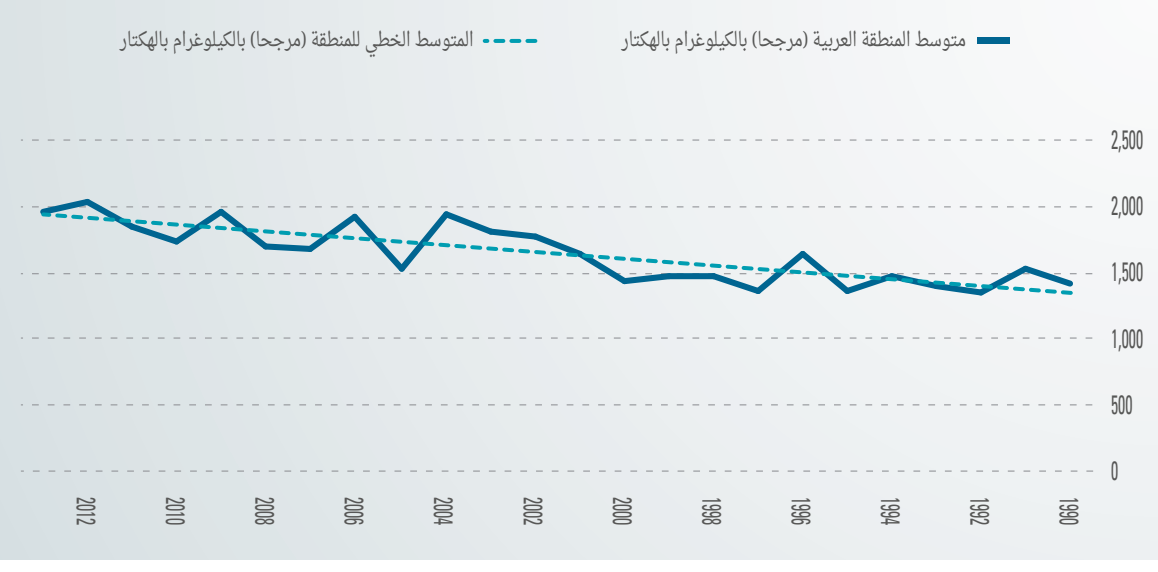

المصدر: حسابات المؤلفين بالاستناد إلى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، قاعدة البيانات الإحصائية.
ملاحظة: استُخدمت بيانات فلسطين للعام 1994 عن الفترة 1990-1994 لأغراض الترجيح في مختلف الفترات الزمنية.

الشكل 9.4. الفاقد الغذائي، 2015

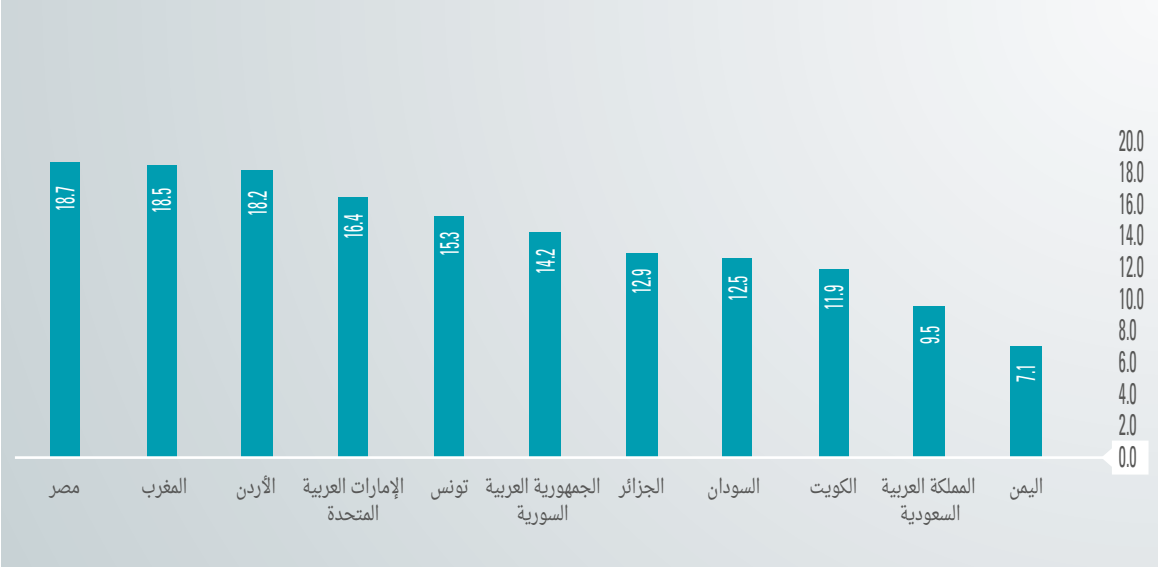

المصدر: The Economist Intelligence Unit, Global Food Security Index. Available from http://foodsecurityindex.eiu.com/Index/Overview (استُرجعت في 30 آب/أغسطس 2015).

ملاحظات: «الفاقد الغذائي» في هذا السياق هو مقياس لما يفقد من الغذاء ما بعد الحصاد وما قبل الاستهلاك كنسبة من المعروض المحلي (الإنتاج وصافي الواردات والتغيّر في المخزون) من المحاصيل والمواشي والأسماك. وارتفاع قيمة هذا المقياس يعني مزيداً من الفاقد الغذائي (وتتراوح قيمة المقياس بين صفر لأدنى مستويات الفاقد و100 لأعلى مستويات الفاقد).

وقف تدهور الموارد الزراعية المتوفرة واستخدامها بكفاءة، وتحقيق مكاسب في الإنتاجية. وهكذا يصبح تحقيق الكفاءة في الري، وإعادة استخدام المياه في الزراعة، والحد من الفاقد والمُهدر في الأغذية على مدى سلسلة القيمة الزراعية من أولويات السياسة العامة[35]. فقضية الحد من الفاقد والمُهدر في الأغذية أصبحت من الأولويات الإقليمية والعالمية، ومن دعائم مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة بشأن القضاء على الجوع. وتبلغ بصمة الفاقد الغذائي والمُهدر على المياه السطحية والجوفية في شمال أفريقيا وغرب آسيا وآسيا الوسطى 40 مليار متر مكعب، أي 90 متراً مكعباً للفرد، وهو رقم يشكل 17 في المائة من الرقم العالمي، لمناطق لا تضم أكثر من 7 في المائة من سكان العالم[36]. وتقع نسبة 44 في المائة تقريباً من الفاقد والمُهدر من الأغذية أثناء مراحل تداول الأغذية وتجهيزها وتوزيعها، بينما يُقدّر المُهدر في مرحلة الاستهلاك بحوالى 34 في المائة، معظمها في المناطق الحضرية[37]. وتتراوح نسب الفاقد والمُهدر ما بعد الحصاد وما قبل الاستهلاك بين حد أدنى قدره 7.1 في اليمن وحد أقصى قدره 18.7 في مصر (الشكل 4-9). وقد اعتمدت الحكومات العربية إطاراً استراتيجياً إقليمياً للحد من الفاقد والمُهدر من الغذاء بمقدار النصف بحلول عام 2024[38].

3. أمن الطاقة

يؤدي قطاع الطاقة دوراً حيوياً في التنمية في البلدان العربية، ولا سيما البلدان التي تملك ثروة من الموارد النفطية. وبلدان مجلس التعاون الخليجي هي من أكبر البلدان المنتجة للوقود الأحفوري في العالم. وتبلغ حصة المنطقة العربية 16 في المائة من الإنتاج العالمي من الغاز لعام 2013، وتحل في المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي[39].

وكانت زيادة الاستهلاك المحلي من موارد الطاقة أسرع من زيادة الإنتاج في البلدان العربية. فقد ارتفعت نسبة الاستهلاك إلى الإنتاج من 23 في المائة في عام 1990 إلى 35 في المائة في عام 2013 (الشكل 4-10).

وبلغ نصيب الفرد من استهلاك الطاقة 1,843 كيلوغرام مكافئ نفط في عام 2012، أي أقل بقليل من المتوسط

الشكل 10.4. الإنتاج والاستهلاك من الطاقة في المنطقة العربية (مليار طن مكافئ نفط)

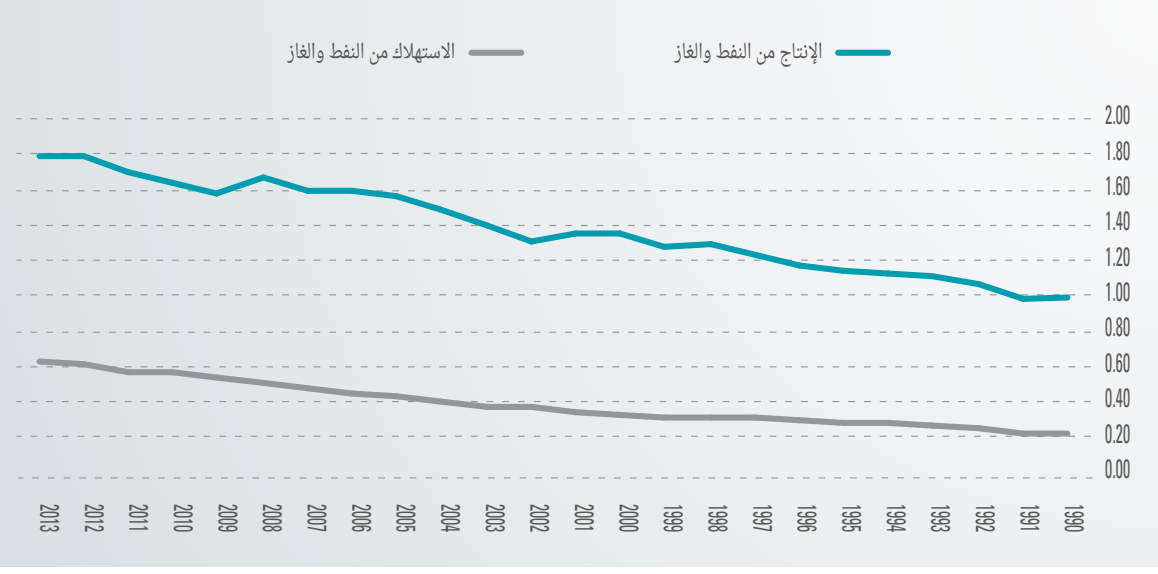

المصدر: حسابات المؤلفين بالاستناد إلى الوكالة الدولية للطاقة، إحصاءات وموازين الطاقة في العالم. http://www.oecd-ilibrary.org/energy/data/iea-world-energy-statistics-and-balances_enestats-data-en (استُرجعت في 30 آب/أغسطس 2015).
ملاحظة: البيانات غير متوفرة عن جزر القمر وجيبوتي والصومال وفلسطين وموريتانيا.

العالمي البالغ 1,898 كيلوغرام[40]. وبينما كان الاستهلاك في أقل البلدان نمواً وبلدان المغرب (باستثناء ليبيا) وبلدان المشرق أدنى بكثير من المتوسط العالمي في عام 2012، تجاوز الاستهلاك في بلدان مجلس التعاون الخليجي بكثير المتوسط العالمي، وبلغ عشرة أمثال هذا المتوسط في قطر (الشكل 4-11).

ويستهلك قطاع توليد الكهرباء أكثر من 35 في المائة من مجموع الطاقة الأولية (تأتي نسبة 96 في المائة منها من النفط والغاز)، وذلك بفعل تغيّر أنماط الإنتاج والاستهلاك، حسب الاتحاد العربي للكهرباء. وبين عامي 1971 و2011، ازداد استهلاك الكهرباء بنسبة 9.2 في المائة، متجاوزاً بكثير معدل النمو السكاني البالغ 2.6 في المائة أو معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي البالغ 3.4. وبينما ازداد النمو الاقتصادي بمعدل خمسة أضعاف، ازداد استهلاك الكهرباء بمعدل 35 ضعفاً والطاقة بمعدل 12 ضعفاً (الشكل 4-12).

وازدادت كميات الطاقة التي تستخدمها البلدان العربية لتوليد ما يُعادل 1,000 دولار من الناتج المحلي الإجمالي (بالقيمة الثابتة لدولار عام 2005) بنسبة 23 في المائة. فقد ارتفعت من 0.34 إلى 0.42 طن مكافئ نفط بين عامي 1990 و2011 (الشكل 4-13)[41]، خلافاً لما شهدته سائر المناطق من تراجع في كثافة الطاقة. ففي عام 2011، بلغ المتوسط العالمي لكثافة الطاقة 0.25 طن مكافئ نفط لكل 1,000 دولار، بعد أن كان 0.29 طن في عام 1990[42]. وهذا التراجع دليل على تحسّن كفاءة الطاقة واتجاه الاقتصاد نحو الخدمات في الاتحاد الروسي والصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية، وبلدان الاتحاد الأوروبي[43].

ويُعزى الارتفاع في معدّلات استهلاك النفط والغاز في أنحاء معيّنة من المنطقة العربية إلى أسباب أهمها دعم الطاقة. وتضم المنطقة العربية ستة من البلدان العشرة الأولى في العالم من حيث حجم الدعم لقطاع الطاقة. ومن المعروف أن الأغنياء هم أول من يستفيد من هذا الدعم[44].

وعلى الرغم من غنى المنطقة بموارد الطاقة المتجددة، تبقى حصة هذه الموارد محدودة في توليد الكهرباء (الشكل 4-14). فالطاقة المتجددة غير الكهرمائية تسهم بأقل من نسبة واحد في المائة في توليد الكهرباء في المنطقة، تكاد تنحصر في بلدان المغرب وبلدان المشرق.

الشكل 11.4. نصيب الفرد من استهلاك الطاقة، 2012 (كيلوغرام مكافئ نفط)

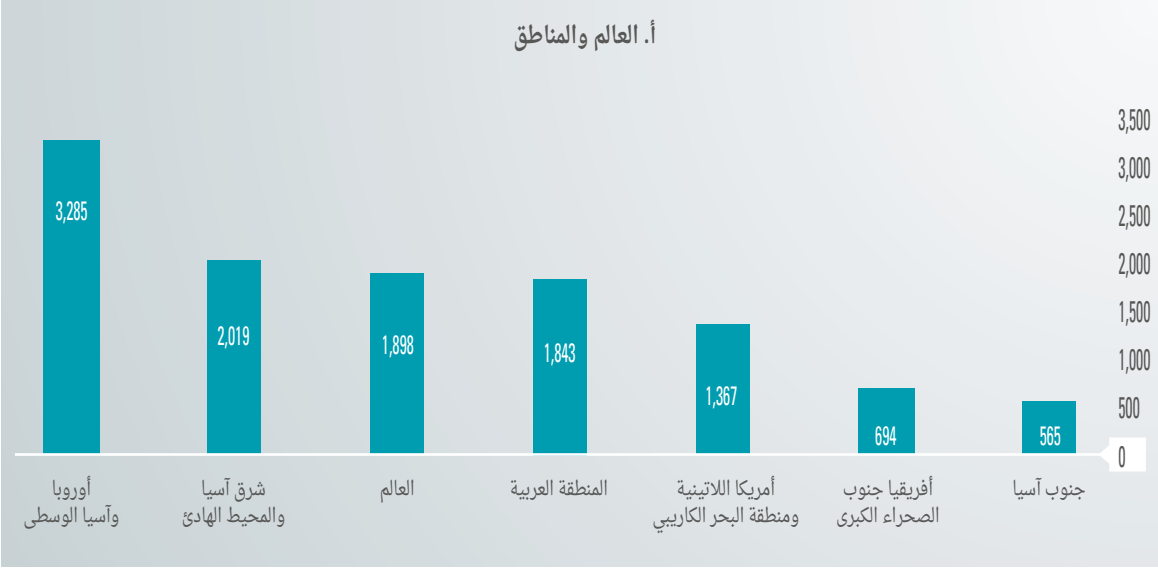

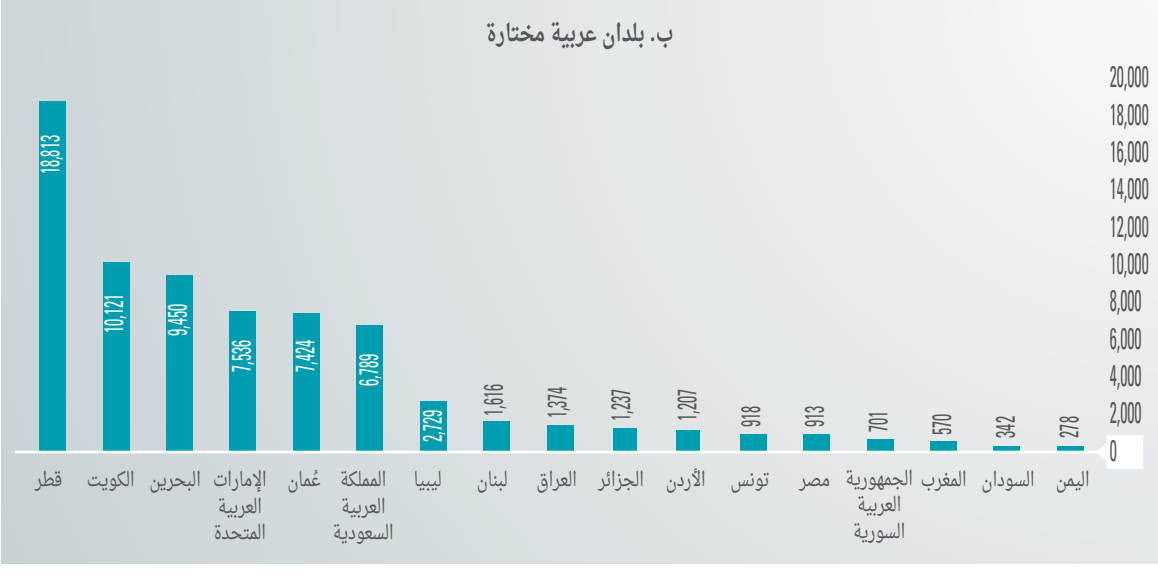

المصدر: حسابات المؤلفين بالاستناد إلى البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم.

ففي أواخر عام 2014، بلغت مساهمة الطاقة الشمسية (الكهرضوئية والمركزة) في توليد الكهرباء 0.12 في المائة وطاقة الرياح 0.36 في المائة.

وتبلغ القدرة المركبة من الطاقة المتجددة 11 جيغاواط، معظمها من الطاقة الكهرمائية، (88 في المائة في عام 2014)، تتركز في الجمهورية العربية السورية والسودان والعراق ومصر والمغرب (الجدول 4-1 والشكل 4-15). ولا يزال استخدام الطاقة المتجددة في المنطقة أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 8.7 في المائة من مجموع الطاقة المستخدمة من مصادر بديلة في عام 2011 (منها الطاقة المائية والنووية)[45].

ويُلاحظ تقدّم في زيادة القدرة المركبة (الشكل 4-16). فقد أعلنت 20 دولة عربية عن أهداف للطاقة المتجددة قد تصل بمجموع قدرتها المركبة إلى 106 جيغاوط

الشكل 12.4. الكهرباء والطاقة، ومجموع السكان، والناتج المحلي الإجمالي (معدّلات النمو نسبة إلى عام 1971)

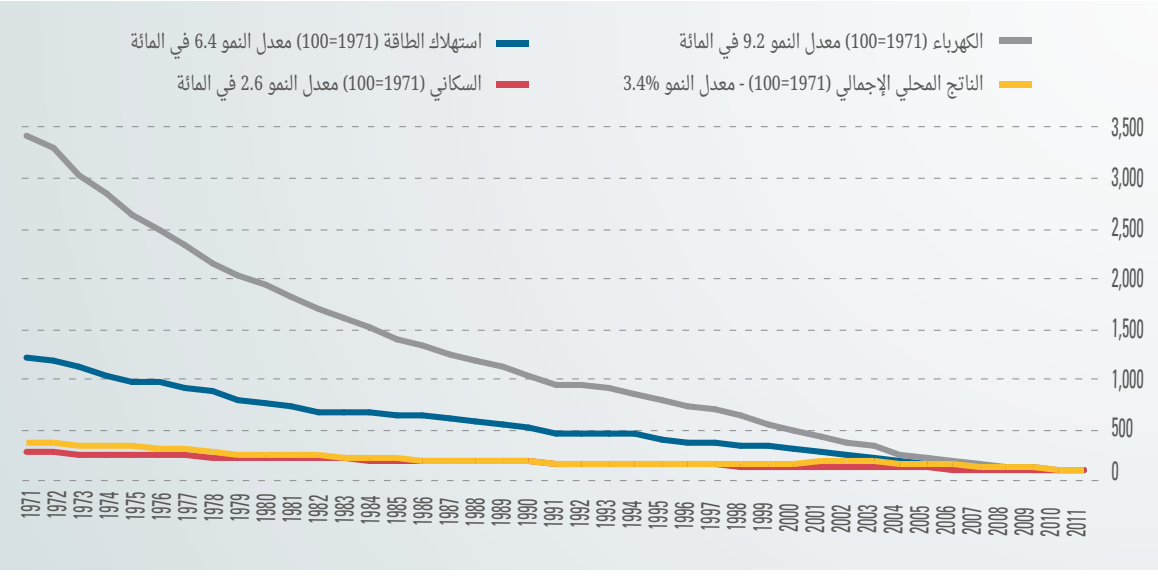

المصدر: الوكالة الدولية للطاقة، موازين الطاقة للبلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. http://www.iea.org/publications/freepublications/publication/energy-balances-of-non-oecd-countries---2015-edition---excerpt.html (استُرجعت في 30 آب/أغسطس 2015).

الشكل 4-13- كثافة الطاقة (طن مكافئ نفط لكل 1,000 من دولارات عام 2005)

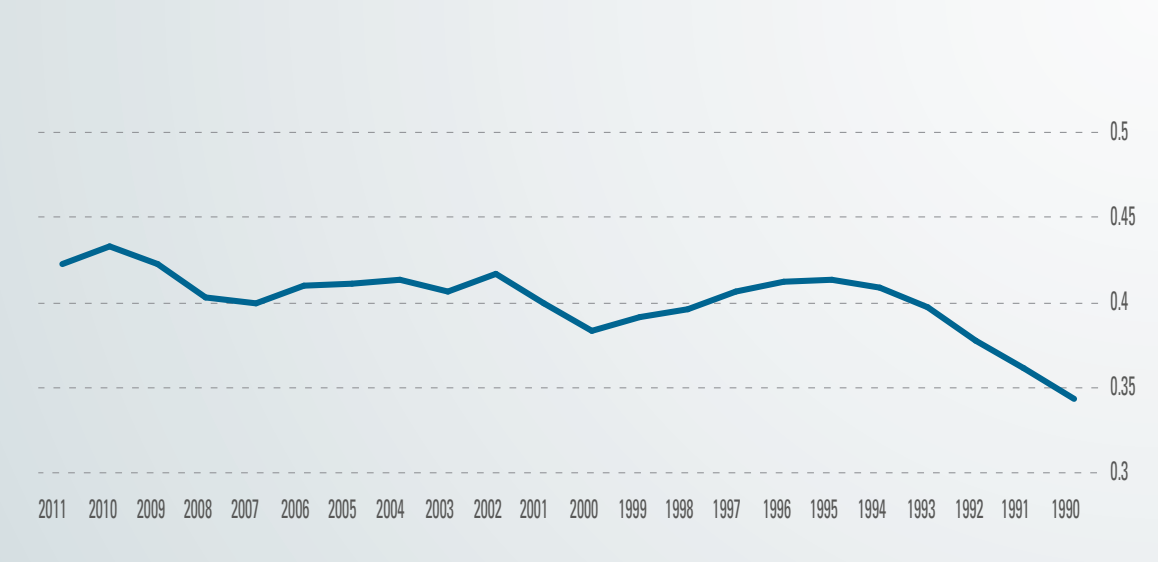

المصدر: الوكالة الدولية للطاقة، موازين الطاقة للبلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (الشكل 4-12)

في البلدان العربية بحلول عام 2032 (32 جيغاواط من الطاقة الكهرضوئية، و38 جيغاوط من الطاقة الشمسية المركزة، و30 جيغاوط من طاقة الرياح، و3.7 جيغاواط من طاقة الكتلة الأحيائية، و2.2 من كتلة الطاقة الجيوحرارية)[46]. والتطوّرات التي تشهدها المنطقة على هذا الصعيد تحدث وفقاً لخطط إقليمية، كالاستراتيجية العربية لتطوير الطاقة المتجددة حتى عام 2030 والإطار العربي للطاقة المتجددة.

الجدول 1.4. القدرة المركبة من الطاقة المتجددة، 2014 (بالميغاواط)

البلد	مجموع الطاقة المتجددة	المجموع (من دون الطاقة المائية)
الأردن	16.5	6.5
الإمارات العربية المتحدة	125.5	125.5
البحرين	5.5	5.5
تونس	224.0	158.0
الجزائر	260.1	32.1
الجمهورية العربية السورية	1,151.8	0.8
جيبوتي	1.4	1.4
السودان	1,647.5	57.5
العراق	1,867.5	3.5
عُمان	0.7	0.7
فلسطين	1.0	1.0
قطر	41.2	41.2
الكويت	1.8	1.8
لبنان	283.5	1.5
ليبيا	4.8	4.8
مصر	3,385.0	585.0
المغرب	2,071.0	326.0
المملكة العربية السعودية	7.0	7.0
اليمن	1.5	1.5
المجموع	**11,097.4**	**1,361.4**

المصدر: Renewable Energy Policy Network for the 21st Century (REN21) and others, "MENA renewables status report" (Paris, May 2013). Available from www.ren21.net/Portals/0/documents/activities/Regional%20Reports/MENA_2013_lowres.pdf.

الشكل 14.4. حصة موارد الطاقة في توليد الكهرباء، 2014

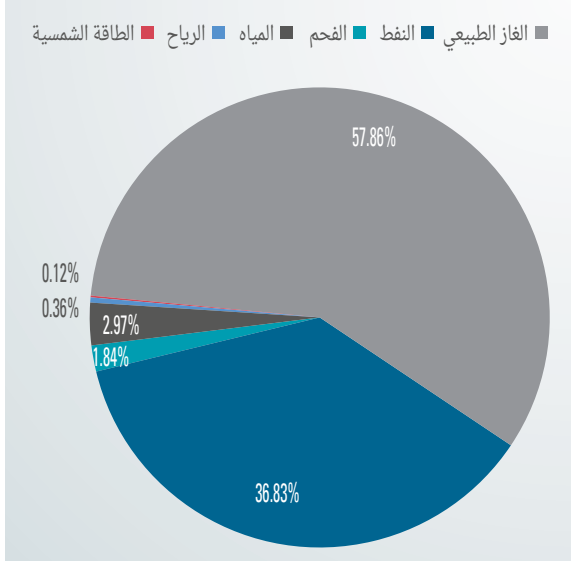

المصدر: حسابات المؤلفين بالاستناد إلى الاتحاد العربي للكهرباء. http://www.auptde.org/Default.aspx?lang=ar (استُرجعت في 30 آب/أغسطس 2015).

الشكل 15.4. حصص القدرة المركبة من موارد الطاقة المتجددة، 2014

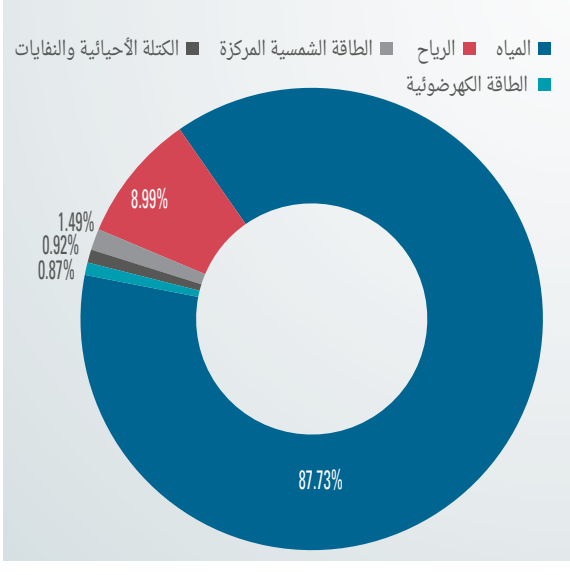

المصدر: حسابات المؤلفين بالاستناد إلى REN21 and others, "MENA renewables".

الشكل 16.4. حصة الطاقة المتجددة (بدون الطاقة الكهرمائية) في مجموع استهلاك الطاقة

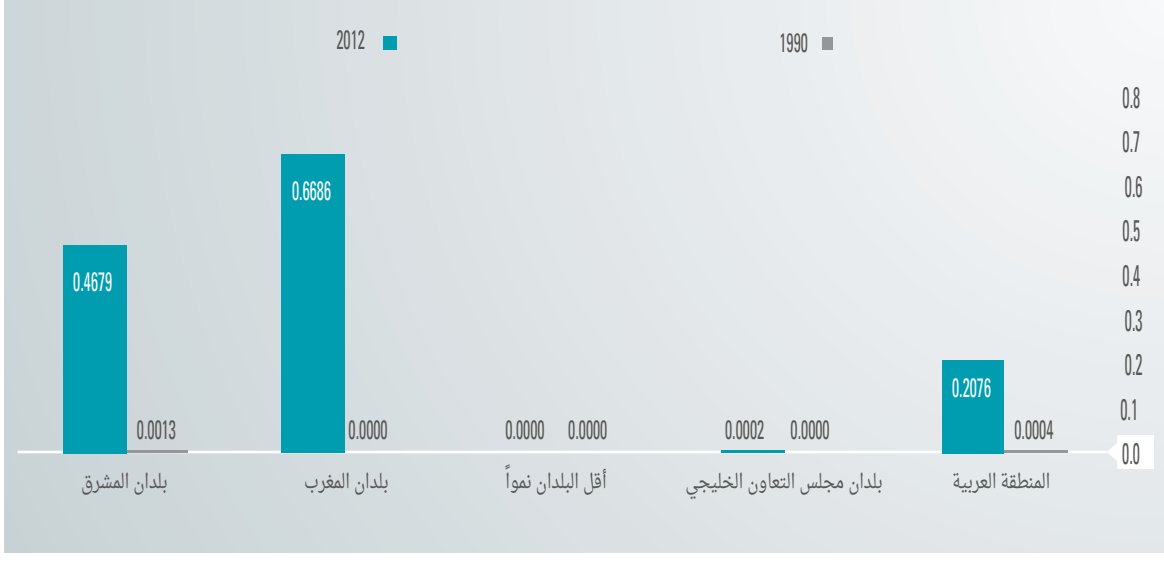

المصادر: حسابات المؤلفين بالاستناد إلى البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم، حصة الطاقة المتجددة من مجموع استهلاك الطاقة (بدون الطاقة الكهرمائية)؛ والوكالة الدولية للطاقة، إحصاءات وبيانات الطاقة في العالم. (الشكل 4-10)
ملاحظات: البيانات مرجحة باستخدام الطاقة. البيانات غير متوفرة عن جزر القمر وجيبوتي والصومال وفلسطين وموريتانيا.

الشكل 17.4. المركبات لكل كيلومتر من الطرق

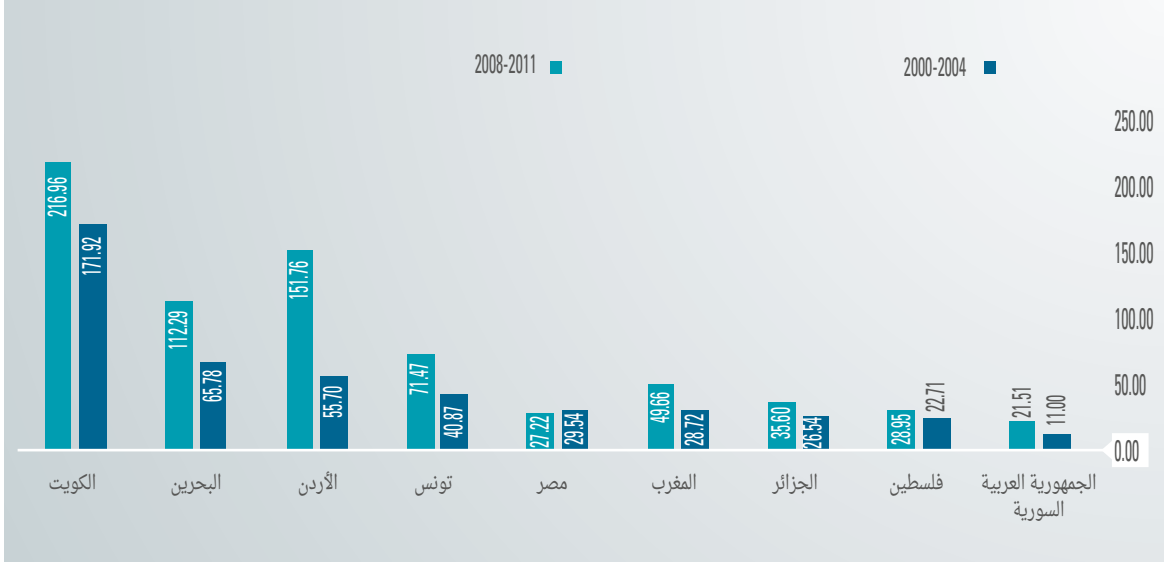

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم.
ملاحظة: لم يعد هذا المؤشر في التداول، ولم يعد متاحاً على الإنترنت. وتشمل المركبات السيارات، والحافلات، والشاحنات، ولا تشمل الدراجات.

4. النفايات والنقل

استخدام المركبات وتوليد النفايات من مؤشرات الاستدامة في أنماط الاستهلاك والإنتاج. وأي تحليل لأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة لن يكون شاملاً ووافياً ما لم تتوفر البيانات عن تدوير النفايات، ومعالجتها والتخلص منها (بما في ذلك النفايات الخطرة).

وعلى مدى العقود القليلة الماضية، تغيّرت أساليب العيش، وأدى النقص في خدمات النقل العام إلى زيادة كبيرة في عدد المركبات لكل كيلومتر من الطرق في العديد من البلدان العربية (باستثناء مصر التي شهدت

الشكل 18.4. سيارات الركاب (لكل 1,000 من السكان)

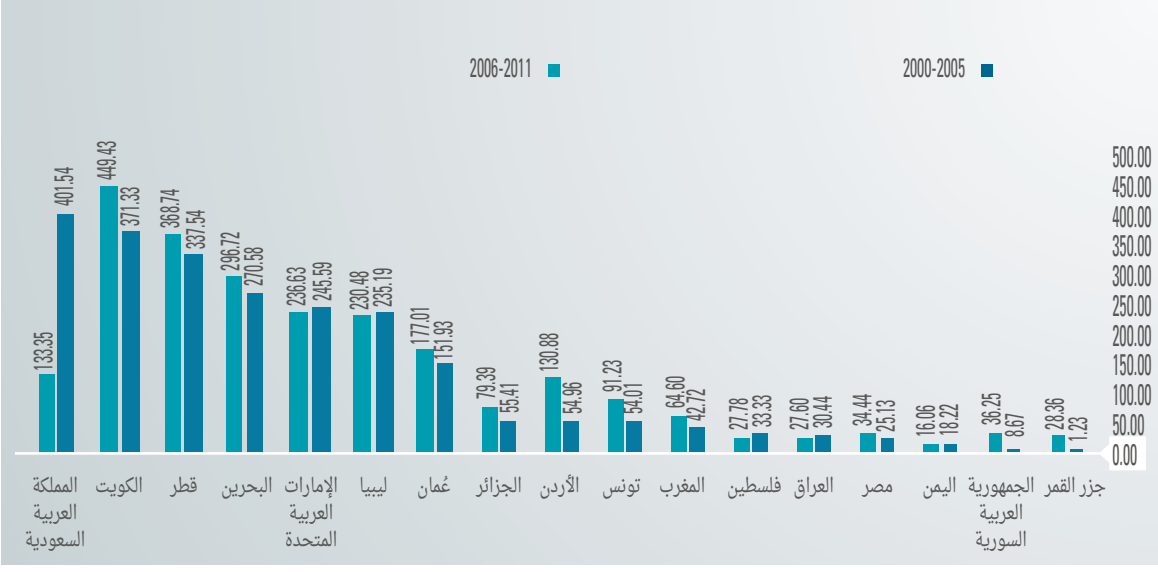

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم.
ملاحظات: يُقصد بسيارات الركاب المركبات المخصصة لنقل الركاب ولا تتسع لأكثر من تسعة أشخاص، ولا يشمل التصنيف الدراجات. بيانات قطر والمملكة العربية السعودية واليمن للفترة 2006-2011 هي من عام 2012.

الشكل 19.4. النفايات الصلبة (كيلوغرام للفرد في اليوم)

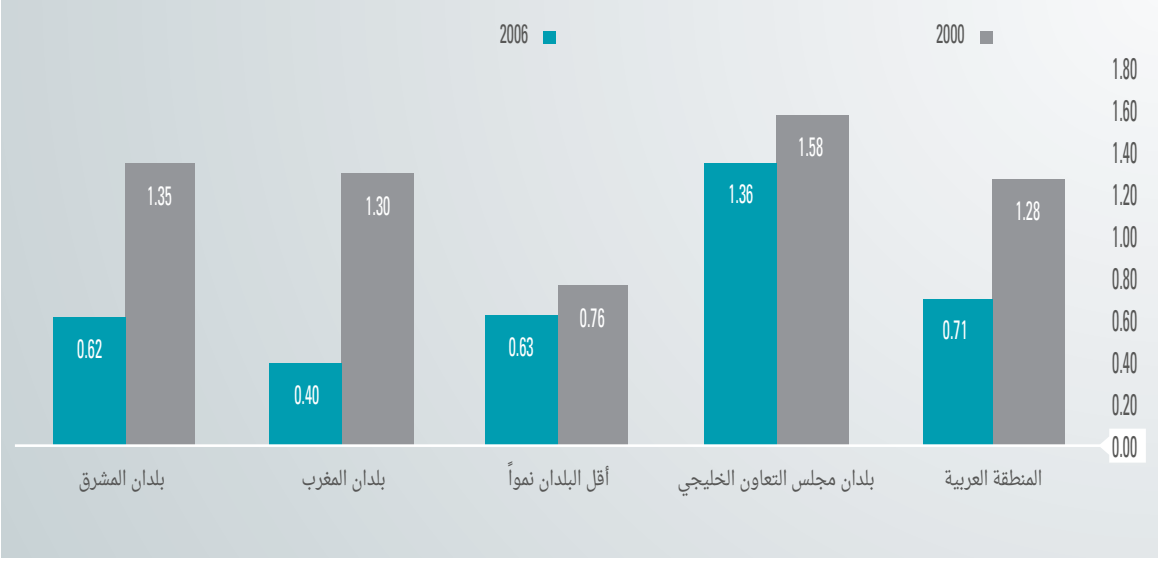

المصادر: حسابات المؤلفين بالاستناد إلى Daniel Hoornweg and Perinaz Bhada-Tata, "What a waste: a global review of solid waste management", Urban Development Series Knowledge Papers, No. 15 (Washington, D.C., World Bank, March 2012); تحرير مصطفى كمال طلبه ونجيب صعب، البيئة العربية: تحديات المستقبل (بيروت، المنتدى العربي للبيئة والتنمية، 2008).
ملاحظات: البيانات مرجحة بمجموع السكان كما ورد في البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم. بيانات أقل البلدان نمواً هي للسودان وموريتانيا فقط. تشمل بيانات بلدان المغرب فقط تونس والمغرب. ضمن مجموعة بلدان المشرق، البيانات غير متوفرة عن العراق وفلسطين.

الإطار 3.4. البحث والتطوير في القطاعات الخضراء: نماذج من المنطقة العربية

تشهد المنطقة العربية مبادرات هامة في البحث والتطوير في قطاعات خضراء. ففي قطاع الطاقة، يعمل مركز أبحاث المحروقات النظيفة (http://ccrc.kaust.edu.sa/Pages/Objectives-and-Approaches.aspx)، التابع لجامعة الملك عبد االله للعلوم والتقنية، مع الشركة السعودية العربية للنفط على تحسين تكنولوجيات الاحتراق، وذلك عن طريق تعزيز الكفاءة، والحد من الملوثات، والتقاط انبعاثات الكربون.

ويعمل معهد الكويت للأبحاث العلمية (www.kisr.edu.kw/en/research/water) على تطوير طرق سليمة لزيادة كفاءة تحلية المياه ومعالجتها باستخدام وسائل منها التكنولوجيا العضوية المتقدمة، ويطبق مركز الشرق الأوسط لأبحاث التحلية ومقره عُمان (http://www.medrc.org/?q=research-initiatives/habs)، تقنيات الاستشعار عن بعد، والنمذجة، والتوقع لمعالجة الطحالب الضارة التي تخلفها عمليات تحلية المياه.

وفي قطاع الزراعة، يعمل المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (http://new.acsad.org/index.php/ar) على تشجيع نقل واستخدام تقنيات مكافحة التصحر وتدهور المراعي. ويعمل المركز الدولي للزراعة الملحية (http://www.biosaline.org) في الإمارات العربية المتحدة على تطوير أصناف من المحاصيل المغذية تتحمّل الملح والحرارة والجفاف، ويمكن إنباتها على أراضٍ هامشية ومتدهورة.

الإطار 4.4. إنتاج النفط في المنطقة العربية

أنشئت مراكز وطنية للإنتاج في خمسة بلدان عربية بتمويل من جهات مانحة وبدعم تقني من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتساعد هذه المراكز الصناعات على تحديد حلول تكنولوجية وتنفيذها في معالجة الآثار الصناعية على البيئة. ففي الأردن، تعاون المركز الوطني للإنتاج النظيف مع منتجي الأغذية على تحديد طرق في الإنتاج بسيطة ومنخفضة الكلفة، حقق تطبيقها وفورات في الطاقة والمياه. وفي تونس، استفادت من المركز الوطني عشرة فنادق، إذ ركبت أنظمة تعيير أدّت إلى تخفيض في استخدام المياه وصل إلى 70 في المائة. ولمزيد من المعلومات حول المراكز الوطنية للإنتاج النظيف: http://www.unido.org/ncpc.html.

ومنذ عام 2012، قدمت الإسكوا الدعم لإنشاء مكاتب للمساعدة الخضراء في الأردن، وتونس، وعُمان، ولبنان، ومصر، والمغرب (www.escwa.un.org/sites/gps/index.asp). وهذه المكاتب تكمّل عمل المراكز الوطنية للإنتاج النظيف من خلال أنشطة التوعية، والتدريب المتخصص، وتقديم المعلومات للصناعات التي ترغب في الاستفادة من فرص الاقتصاد الأخضر.

وفي الأعوام القليلة الماضية، أنشئت آليات مالية دعماً لنشر التكنولوجيات المراعية للبيئة. ففي لبنان، بإمكان الراغبين في الاستثمار في التكنولوجيا الخضراء (ولا سيما في قطاع الطاقة) الاستفادة من قروض منخفضة الكلفة مدعومة من المصرف المركزي (http://banqueduliban.gov.lb/files/tabs/FinanceUnit.pdf).

وتشهد المنطقة العديد من المبادرات «الخضراء»، تقودها منظمات دولية، ويجب توسيع نطاقها على المستويين الوطني والإقليمي لتحقيق الأثر المرجو منها. أما مقوّمات الاستدامة في هذه المبادرات فلا تزال قيد الاختبار.

تراجعاً طفيفاً). وفي معظم البلدان التي تتوفر عنها بيانات، يتجاوز عدد المركبات بكثير المتوسط العالمي، البالغ 32 مركبة في الكيلومتر الواحد لعام 2009 (الشكل 4-17). وكثرة عدد السيارات يعني المزيد من استهلاك الوقود، ومن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، ومن زحمة السير. ويتراوح عدد سيارات الركاب لكل 1,000 من السكان بين 30 سيارة في جزر القمر و450 سيارة في الكويت (الشكل 4-18). وقد انخفض هذا العدد في بعض الحالات. ففي المملكة العربية السعودية، انخفض العدد في عام 2012 إلى ثلث ما كان عليه في العقد الأول من الألفية الثالثة.

وبين عامي 2000 و2006، انخفضت كمية النفايات لكل فرد، ولا سيما في بلدان المغرب وبلدان المشرق (الشكل 4-19). لكن من غير الواضح ما إذا كان هذا الانخفاض هو نتيجة لتقليص كميات النفايات في المطلق أو للنمو السكاني السريع.

وتساهم العلوم والتكنولوجيا والابتكار في بناء مجتمعات مستدامة ومنيعة. وتشهد المنطقة العربية أبحاثاً واعدة في القطاعات الخضراء (الإطار 4-3) وتبذل جهود لدعم القطاعات الخضراء (الإطار 4-4). غير أن هذه الجهود لن تؤتي تقدماً فعلياً ما لم تترافق مع جهود متزامنة لتذليل القيود المؤسسية والقانونية والبشرية والمالية في آن.

باء- استدامة المجتمعات والمدن والمستوطنات البشرية ومنعتها

1. الحد من مخاطر الكوارث

المنطقة العربية هي من المناطق الشديدة التعرض لتقلبات الطقس، وقد ازدادت وتيرة حدوث الكوارث الطبيعية نتيجة لتغيّر المناخ خلال العقدين الماضيين (الشكل 4-20). وأدى ذلك، في ظل تدني مستوى الجهوزية لمواجهة الكوارث، إلى خسائر كبيرة في الأرواح، ولا سيما في أقل البلدان نمواً (الشكل 4-21). وكانت حالات الوفاة المسجلة نتيجة للكوارث الطبيعية في الفترة 2006-2015 أعلى بنسبة 275 في المائة منها في الفترة 1990-1999 [47].

والارتفاع في حوادث الكوارث المسجلة أكثره في حالات الفيضانات (الشكل 4-22) مع أن عدد المتضررين من الكوارث سجل أكبر ارتفاع في حوادث الجفاف. وتسبب الزلازل أكبر الأضرار المادية. وبين عامي 1990

الشكل 20.4. الكوارث الواقعة، 1990-2015

المصدر: حسابات المؤلفين بالاستناد إلى مركز بحوث أوبئة الكوارث، قاعدة البيانات الدولية للكوارث. www.emdat.be (استرجعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2015).
ملاحظة: الأرقام هي مجاميع تراكمية بسيطة.

و2015، بلغت قيمة الأضرار التي لحقت بالبنى الأساسية والمنازل وسبل العيش 18 مليار دولار، منها 6.8 مليار بفعل الزلازل، و5.6 مليار بفعل الفيضانات، و5.4 مليار بفعل العواصف (الجدول 4-2).

وتختلف أنواع الكوارث وآثارها حسب الطبيعية الجغرافية وكثافة السكان. وقد تضررت شرائح واسعة في السودان والصومال بفعل تعاقب موجات الجفاف والفيضانات. وكانت الزلازل في الجزائر

الشكل 21.4. الوفيات بفعل الكوارث، 1990-2015

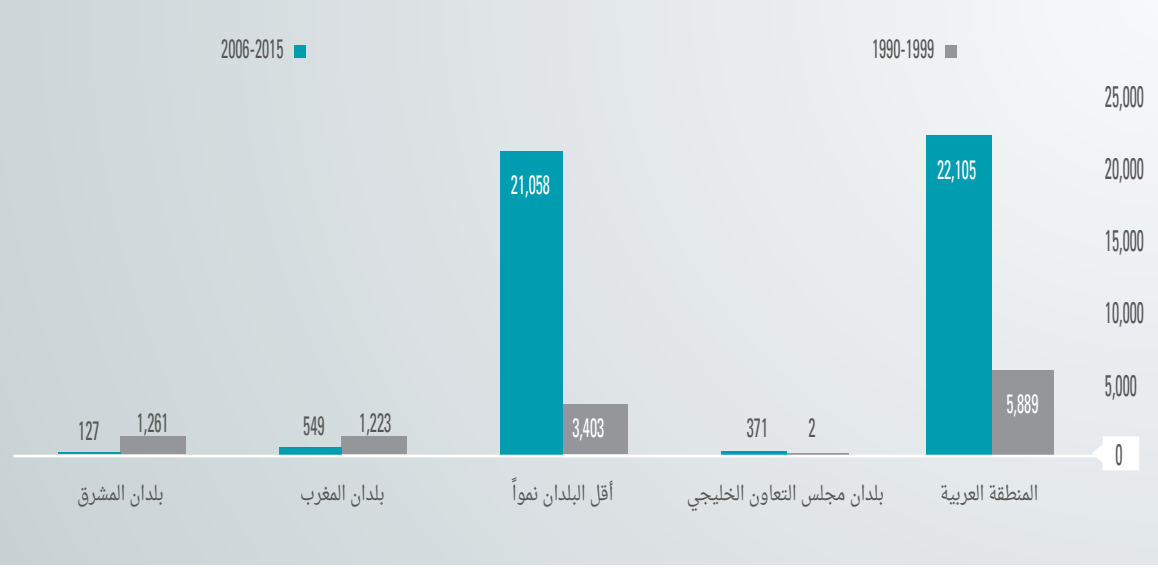

المصدر: حسابات المؤلفين بالاستناد إلى مركز بحوث أوبئة الكوارث، قاعدة البيانات الدولية للكوارث.
ملاحظة: الأرقام هي مجاميع تراكمية بسيطة.

الشكل 22.4. الكوارث الواقعة في المنطقة العربية، 1990-2015

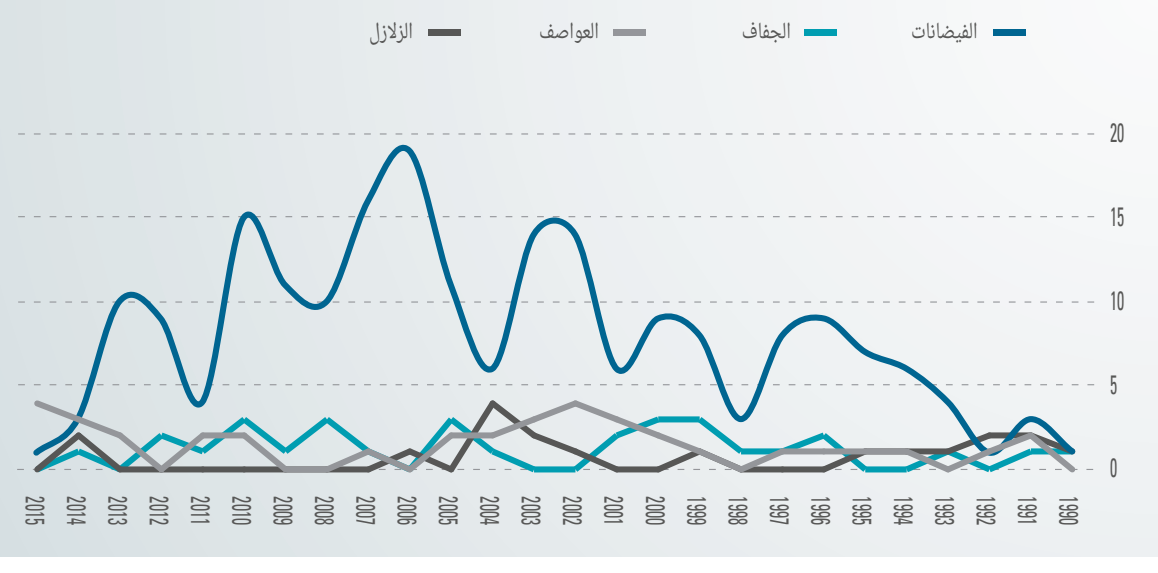

المصدر: حسابات المؤلفين بالاستناد إلى مركز بحوث أوبئة الكوارث، قاعدة البيانات الدولية للكوارث.

الجدول 2.4. كلفة الكوارث وعدد المتضررين منها، 1990-2015

البلد	عدد المتضررين[أ] والكلفة (ملايين الدولارات)	نوع الكارثة			
		جفاف	زلزال	فيضان	عاصفة
الأردن	المتضررين	330,000		18,000	225
	مجموع الأضرار			$1	
تونس	المتضررين			185,508	
	مجموع الأضرار			$242.8	
الجزائر	المتضررين		241,729	238,442	15
	مجموع الأضرار		$5,060	$1,480	
الجمهورية العربية السورية	المتضررين	1,629,000			352
	مجموع الأضرار				
جزر القمر	المتضررين		10,000	67,637	9,811
	مجموع الأضرار			$5	
جيبوتي	المتضررين	933,008	240,000		775
	مجموع الأضرار			$2.12	
السودان	المتضررين	18,860,000	8,015	4,346,457	30
	مجموع الأضرار			$533.2	
الصومال	المتضررين	12,050,000	105,083	2,357,382	142,380
	مجموع الأضرار		$100	$0.02	
العراق	المتضررين		500	73,511	
	مجموع الأضرار			$1.3	
عُمان	المتضررين				20,283
	مجموع الأضرار				$4,951
فلسطين	المتضررين			14,500	81,121
	مجموع الأضرار				
الكويت	المتضررين			200	
	مجموع الأضرار				
لبنان	المتضررين			17,000	1,104,575
	مجموع الأضرار				$155
ليبيا	المتضررين			2,000	
	مجموع الأضرار			$42.2	
مصر	المتضررين		92,968	168,498	142
	مجموع الأضرار		$1,200	$141	$1
المغرب	المتضررين	275,000	13,465	232,896	117,000
	مجموع الأضرار	$900	$400	$295.2	$300
موريتانيا	المتضررين	3,005,907		173,419	477
	مجموع الأضرار				
المملكة العربية السعودية	المتضررين			24,653	
	مجموع الأضرار			$1,200	
اليمن	المتضررين		40,039	399,217	
	مجموع الأضرار			$1,611	
المجموع	المتضررين	37,082,915	751,799	8,319,320	1,477,186
	مجموع الأضرار	$900	$6,761	$5,556	$5,407

المصدر: حسابات المؤلفين بالاستناد إلى مركز بحوث أوبئة الكوارث، قاعدة البيانات الدولية للكوارث.

[أ] لا تشمل أعداد الأشخاص المتضررين الوفيات.

والعواصف في عُمان من أكثر الكوارث كلفة بالأرقام المالية. غير أن البيانات غير متوفرة عن حجم الأضرار في العديد من الحالات، ولا سيما في أقل البلدان نمواً.

2. تغير المناخ

(أ) الآثار وتدابير التخفيف منها

تجعل عوامل، كشدة أشعة الشمس وارتفاع قدرة التربة على امتصاص الحرارة، المنطقة العربية أكثر تأثراً بارتفاع درجات الحرارة المتوقع في سيناريوهات تغيّر المناخ. وفي إطار المبادرة الإقليمية لتقييم تأثير تغيّر المناخ على الموارد المائية وقابلية تأثر القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية، أصدر المعهد السويدي لدراسات الأحوال الجوفية والهيدرولوجية إسقاطات حول توزّع درجات الحرارة ومعدّلات هطول الأمطار في المنطقة العربية حتى عام 2100، مفادها ارتفاع في الحرارة بمعدل متوسطه 3 درجات مئوية خلال الفترة 2081-2100 حسب السيناريو المتوسط، وبمعدل يتراوح بين 2 و5 درجات مئوية حسب السيناريو الأسوأ، نسبة إلى الفترة المرجعية 1986-2005. والمناطق التي تشهد أشد ارتفاع متوقع هي المناطق الصحراوية في شمال وشرق أفريقيا، بما في ذلك المغرب وموريتانيا (الشكل 4-23).

الشكل 23.4. التغيُّر في درجات الحرارة في الفترة 2081-2100، نسبة إلى ما هي عليه في الفترة المرجعية 1986-2005 مسارات التركيز التمثيلية 4.5 و8.5

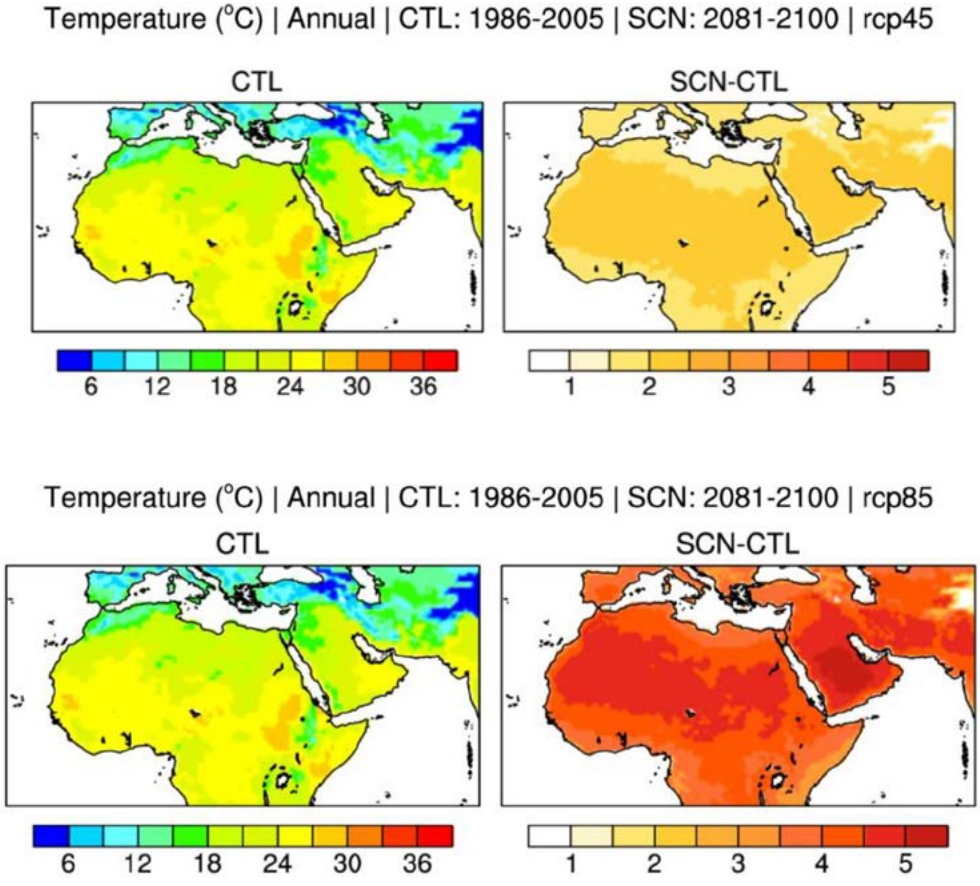

المصدر: المبادرة الإقليمية لتقييم تأثير تغيّر المناخ على الموارد المائية وقابلية تأثرالقطاعات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية، بيانات عام 2015.
ملاحظة: مسارات التركيز التمثيلية هي أربعة مسارات لغازات الاحتباس الحراري استخدمت لأغراض النمذجة.

تظهر إسقاطات المبادرة الإقليمية لتقييم تأثير تغيّر المناخ على الموارد المائية وقابلية تأثرالقطاعات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية أن عدد أيام الصيف الحارة (العدد السنوي للأيام التي تتجاوز فيها الحرارة القصوى 35 درجة مئوية) سيزداد في أواخر القرن في المنطقة العربية (الشكل 4-24). وتظهر النتائج اتجاهاً واضحاً إلى الاحترار، إذ يصل عدد أيام الحر إلى 80 يوماً في شبه جزيرة جنوب آسيا حسب السيناريوهين وفي الساحل الغربي الأفريقي حسب أحد السيناريوهات. وسيكون للزيادة المتوقعة في عدد أيام الصيف تأثير بالغ على إمدادات المياه، والصحة، والمجتمعات المعرضة للمخاطر، وإطالة فترات الذروة في الطلب على الطاقة اللازمة لأغراض التبريد.

وتشير الإسقاطات إلى أن معدّلات هطول الأمطار في الفترة 2081-2100 ستشهد تباينات تفوق تباينات درجات الحرارة. وسينخفض متوسط الأمطار الهاطلة سنوياً في جبال الأطلس (حيث يتوقع حسب السيناريو الأسوأ انخفاضاً في كمية الأمطار الهاطلة في الشهر قدره 10 ملم) والجزء الأعلى من أنهر النيل والفرات ودجلة حيث يتوقع أن يكون لتراجع كميات الأمطار تأثير قد يقيّد التعاون عبر الحدود بشأن هذه الأحواض بحلول نهاية القرن (الشكل 4-25).

وسيكون لتغيّر معدّلات هطول الأمطار تأثير بالغ على المجتمعات الزراعية (الإطار 4-5). وقد بدأت آثار الجفاف تظهر واضحة في مختلف أنحاء المنطقة. ففي الخمسينات، قضى الجفاف على معظم القطعان

الشكل 24.4. التغيّرات في عدد أيام الصيف (أكثر من 35 درجة مئوية) في الفترة 2081-2100 نسبة إلى الفترة المرجعية 1986-2005 حسب مسارات التركيز التمثيلية 4.5 و8.5

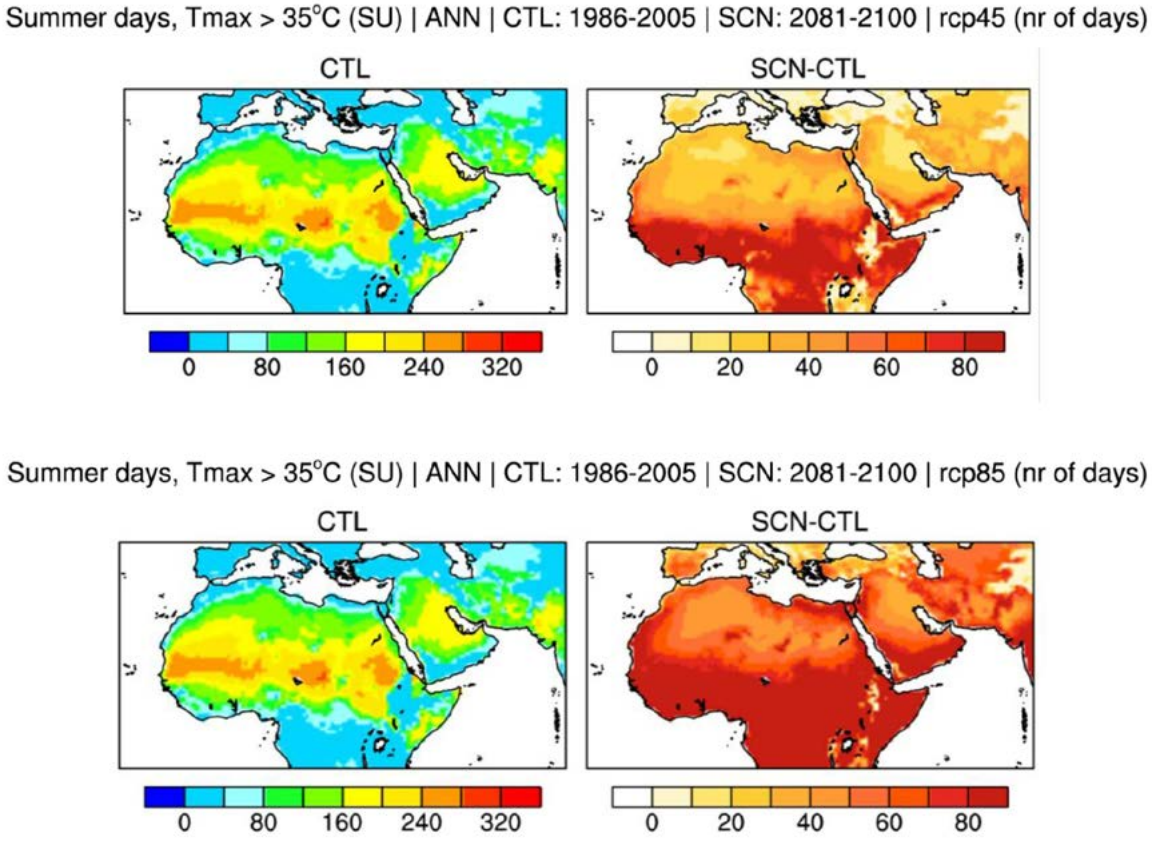

المصدر: المبادرة الإقليمية لتقييم تأثير تغيّر المناخ على الموارد المائية وقابلية تأثرالقطاعات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية، بيانات عام 2015.

في المراعي في الأنحاء الشمالية والشرقية من شبه الجزيرة العربية[48].

وتشهد المناطق الساحلية في المنطقة العربية توسّعاً عمرانياً وتنمية اقتصادية واجتماعية كثيفة، تعرضها لمخاطر ارتفاع مستوى سطح البحر والفيضانات الساحلية في حال الأحداث المناخية الشديدة. فالمناطق الحضرية المكتظة، والتي كثيراً ما لا تكون مزودة ببنية أساسية سليمة، تنتشر على طول سواحل البحر المتوسط والبحر الأحمر والمحيط الأطلسي والمحيط الهندي والخليج. وهذه المجتمعات الساحلية معرضة للآثار المباشرة لتغيّر المناخ، كما الأراضي الزراعية المنخفضة في محاذاة الساحل.

وقد أنجز الكثير من العمل على الصعيد الإقليمي لتحصين منعة المنطقة إزاء مخاطر تغيّر المناخ. فالمبادرة العربية لبناء المنعة إزاء تغيّر المناخ تهدف إلى مواجهة هذا التغيّر بإجراءات متكاملة[49]. والمبادرة الإقليمية لتقييم آثار تغيّر المناخ تهدف إلى تقييم آثار تغيّر المناخ على الموارد المائية في المنطقة العربية.

ومن المجدي أن تعمد الدول العربية إلى دمج تدابير مواجهة تغيّر المناخ في السياسات والاستراتيجيات الوطنية مع تدابير بيئية أخرى وتدابير للحد من مخاطر الكوارث. ولتحقق استراتيجيات الصمود والتكيّف الفعالية المرجوة منها، لا بد من دعمها بتحسين التعليم، وتنظيم التوعية، وبناء القدرات البشرية والمؤسسية في التخفيف من آثار تغيّر المناخ والتكيف معها، وتخفيف تبعاتها، والإنذار المبكر.

(ب) انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتدابير التخفيف منها

ليست الدول العربية ملزمة بمقتضى الاتفاقية الإطارية لتغيّر المناخ بخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. غير أن عشراً من هذه الدول أعدت بيانات بشأن

الشكل 25.4. التغيّرات في معدّلات هطول الأمطار في الفترة 2081-2100، نسبة إلى الفترة المرجعية 1986-2005 حسب مسارات التركيز التمثيلية 4.5 و8.5

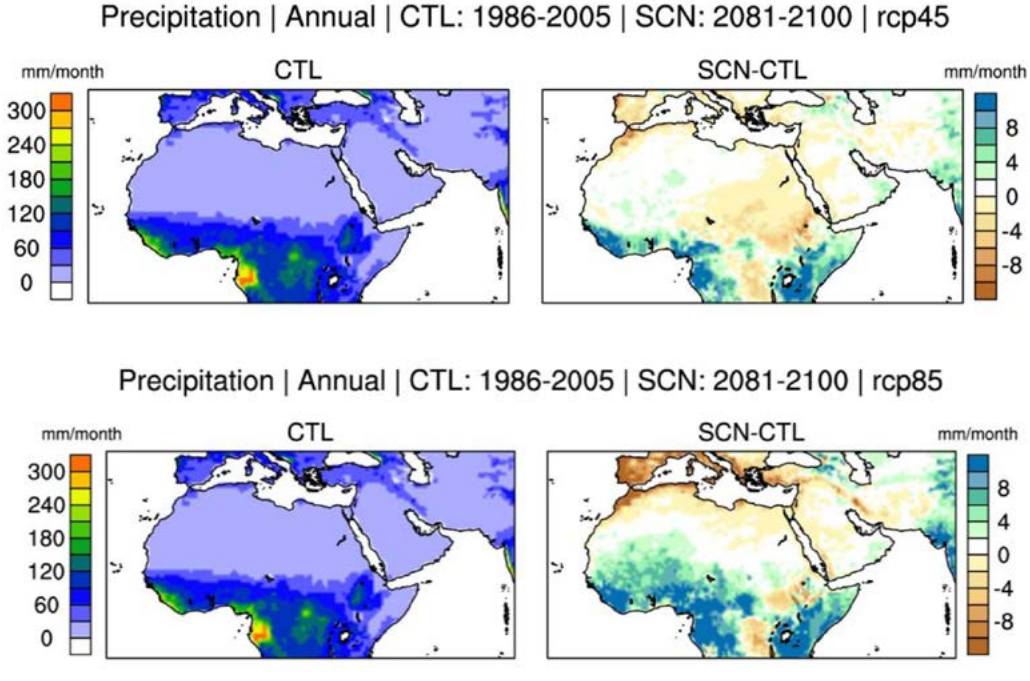

المصدر: المبادرة الإقليمية لتقييم تأثير تغيّر المناخ على الموارد المائية وقابلية تأثرالقطاعات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية، بيانات عام 2015.

الإطار 5.4. الهجرة بفعل تغيّر المناخ

لتغيّر المناخ تأثير مباشر على حياة الناس ومعيشتهم. ومن أوجه هذا التأثير حركة الهجرة التي شهدتها الجمهورية العربية السورية بفعل تغيّر المناخ في الأعوام القليلة الماضية. فبين عامي 2006 و2011، تعرض حوالى 60 في المائة من السكان لعواقب أقسى موجة جفاف ونقص في المحاصيل يشهدها البلد في التاريخ الحديث. وفي عام 2009، خسر حوالى 800,000 سوري سبل معيشتهم على أثر الجفاف، وفي عام 2011، أصبح مليون شخص أيضاً عرضة لانعدام الأمن الغذائي. وفي عام 2010، هجر 200,000 شخص تقريباً مزارعهم إلى المناطق الحضرية. وما حدث في الجمهورية العربية السورية يمكن أن يتكرر في أي مكان آخر في المنطقة، حيث لا يبقى للمزارعين، وقد قلّت مياه الأمطار وشحت موارد المياه، سوى الصمود أو المغادرة.

المصدر: بيانات من مركز المناخ والأمن. http://climateandsecurity.org (استُرجعت في 15 كانون الثاني/يناير 2015)؛ برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تغيّر المناخ في المنطقة العربية، دراسة موجزة للتقرير العربي للتنمية المستدامة، 2015، http://css.escwa.org.lb/SDPD/3572/Goal13.pdf.

الشكل 26.4. مجموع انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (1,000 طن متري من ثاني أكسيد الكربون)

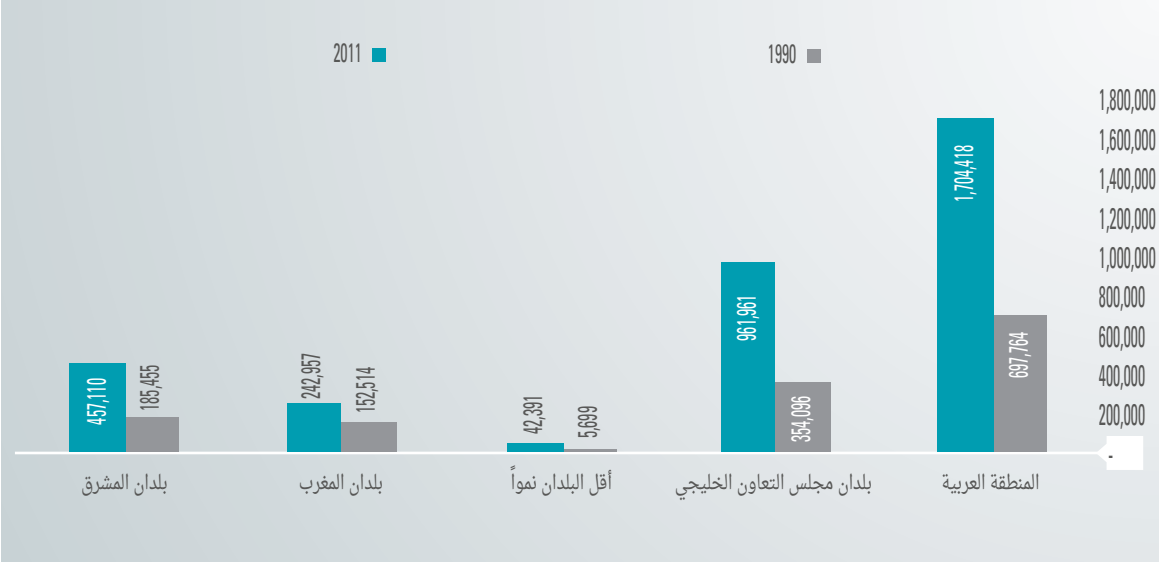

المصدر: حسابات المؤلفين بالاستناد إلى بيانات مركز تحليل المعلومات المتعلقة بثاني أكسيد الكربون.

إجراءاتها الطوعية (مساهماتها المعتزمة المحددة وطنياً)، تحضيراً للمؤتمر الحادي والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ في باريس 2015[50].

وبين عامي 1990 و2011، ازدادت انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بأكثر من 140 في المائة في المنطقة العربية (الشكل 4-26). ويُعزى جزء من هذه الزيادة إلى النمو السكاني. غير أن الزيادة في نصيب الفرد من هذه الانبعاثات كانت أكثر من 50 في المائة (الشكل 4-27). فمتوسط المنطقة البالغ 5.29 طن متري من ثاني أكسيد الكربون للفرد يفوق المتوسط العالمي البالغ 4.9 في عام 2011[51]. ويختلف هذا المتوسط بين مجموعات البلدان، فيبلغ 20.89 للفرد في بلدان مجلس التعاون الخليجي، أي يعادل أربع مرات المتوسط العالمي، بينما تبلغ انبعاثات بلدان المشرق وبلدان المغرب حوالى ثلثي المتوسط العالمي، وانبعاثات أقل

البلدان نمواً أقل بكثير من متوسط المنطقة ككل ومن المتوسط العالمي، إذ يبلغ نصيب الفرد منها تُسع المتوسط العالمي.

ومن أكبر مصادر انبعاثات غازات الاحتباس الحراري توليد الكهرباء، والصناعة، والبناء، والمباني الخاصة والعامة (الشكل 4-28). ففي بلدان مجلس التعاون

الشكل 27.4. انبعاثات غازات الاحتباس الحراري لكل فرد (طن متري من ثاني أكسيد الكربون)

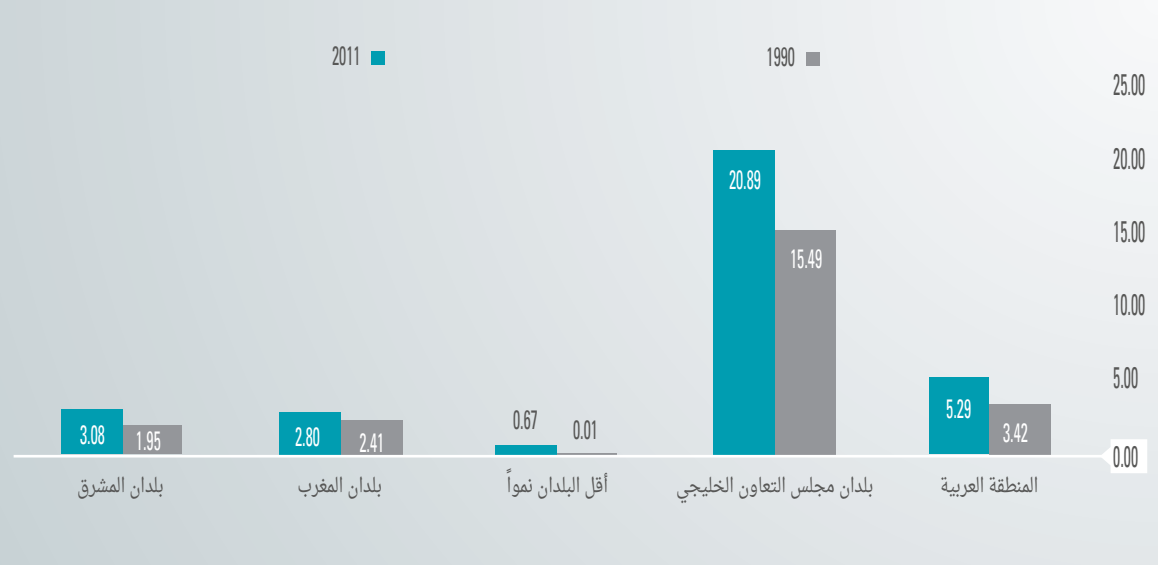

المصدر: حسابات المؤلفين بالاستناد إلى بيانات مركز تحليل المعلومات المتعلقة بثاني أكسيد الكربون.
ملاحظات: البيانات مرجحة بمجموع السكان كما ورد في مؤشرات التنمية في العالم. أقدم الأرقام عن فلسطين هي من عام 1997.

الشكل 28.4. انبعاثات ثاني أكسيد الكربون حسب القطاع، 2010 (مليون طن متري)

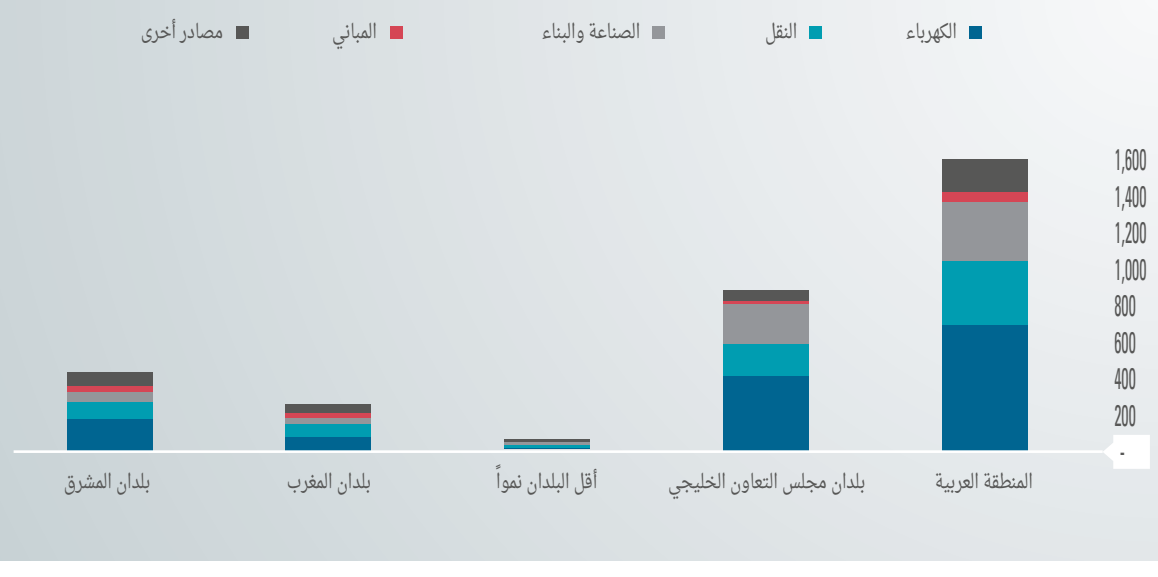

المصدر: Sherif Arif and Fadi Doumani, "A strategic investment framework for green economy in Arab countries from an energy perspective".
ملاحظة: لا تشمل الحسابات انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة من الملاحة الجوية والبحرية.

الشكل 29.4. انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بالدولار من الناتج المحلي الإجمالي (كيلوغرام من ثاني أكسيد الكربون لكل دولار بمعادل القوة الشرائية).

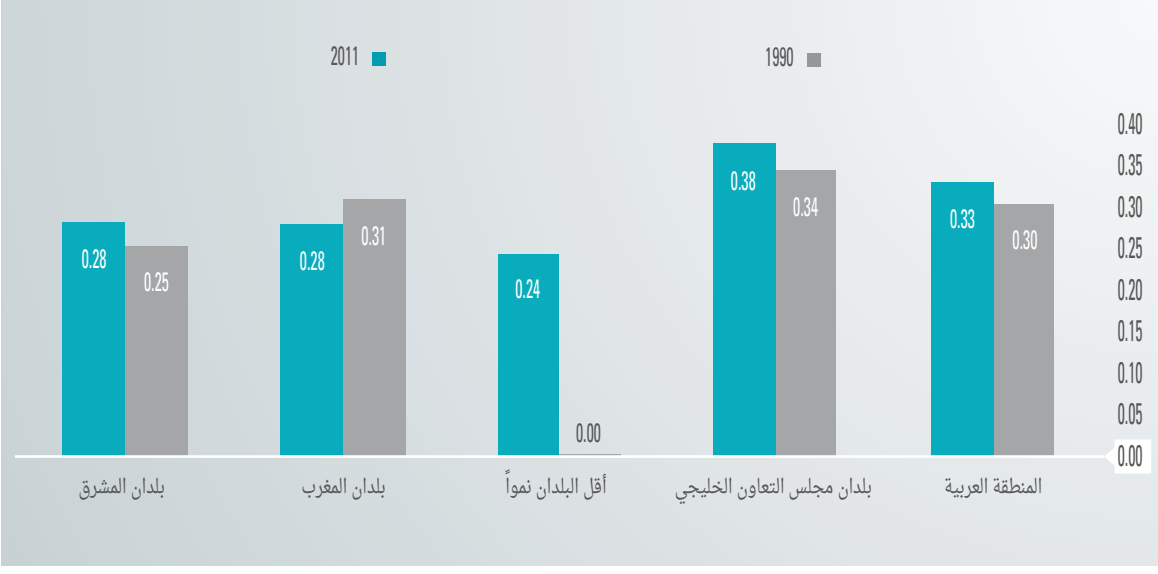

المصدر: حسابات المؤلفين بالاستناد إلى بيانات مركز تحليل المعلومات المتعلقة بثاني أكسيد الكربون.
ملاحظات: البيانات مرجحة بمعادل القوة الشرائية للناتج المحلي الإجمالي (بالقيمة الثابتة لدولار 2011) كما هو وارد في البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم. أقدم الأرقام عن قطر هي من عام 2000. البيانات غير متوفرة عن الجمهورية العربية السورية والسودان والصومال.

الخليجي، تصدر نسبة 67 في المائة من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من توليد الكهرباء والصناعة والبناء (وخصوصاً منشآت مصافي النفط والمشتقات النفطية). أما في أقل البلدان نمواً، فقطاعا النقل وتوليد الكهرباء هما من أكبر مصادر الانبعاثات (58 في المائة).

وتزداد كثافة الكربون في اقتصاد المنطقة. وقد بدت هذه الزيادة واضحة بين التسعينات وعام 2011 في مختلف مجموعات بلدان المنطقة، عدا بلدان المغرب. وسجلت أقل البلدان نموا أعلى زيادة بالأرقام النسبية (الشكل 4-29).

ويُعزى التحسّن في بعض البلدان العربية إلى جهود التخفيف من آثار تغيّر المناخ، ولا سيما في تسويق طاقة الرياح في مصر، ونشر استخدام الطاقة الشمسية في التدفئة في تونس وفلسطين والمغرب، واعتماد الغاز الطبيعي المضغوط في النقل في مصر، واعتماد المشاريع الأولى للطاقة الشمسية المركبة في تونس والجزائر ومصر والمغرب، وإنشاء مجلسين عربيين للمباني الخضراء في الإمارات العربية المتحدة ومصر، وإنشاء مدينة مصدر الخالية من الكربون في أبو ظبي، وإطلاق مشاريع التقاط الكربون وتخزينه في الجزائر. وهذه الجهود التي لا تزال مبادرات فردية متفرقة، هي خطوة على الطريق الصحيح. ويبقى من الضروري اعتماد سياسات شاملة تهدف إلى ترسيخ الممارسات الفضلى في مجال المناخ.

3. النظم الإيكولوجية البحرية

تضم المنطقة العربية مسطحات مائية إقليمية. ولكل مسطح مائي أو محيط منظمة إقليمية أو برنامج خاص. وتواجه جميع هذه المسطحات مشاكل جراء سوء استخدام الموارد البحرية أو تدهورها[52].

فالبحر المتوسط يعاني من ارتفاع معدل المغذيات من المياه السطحية[53]، لما ينسكب فيه من مخلّفات الزراعة، ومخلفات أكثر من 200 منشأة للنفط ومعامل للطاقة قائمة على شاطئه. وتشير إحصاءات إنتاج الأسماك إلى استقرار مصائد الأسماك في البحر

الشكل 30.4. نسبة السكان الذين يقيمون في المناطق الساحلية (على ارتفاع خمسة أمتار دون سطح البحر)

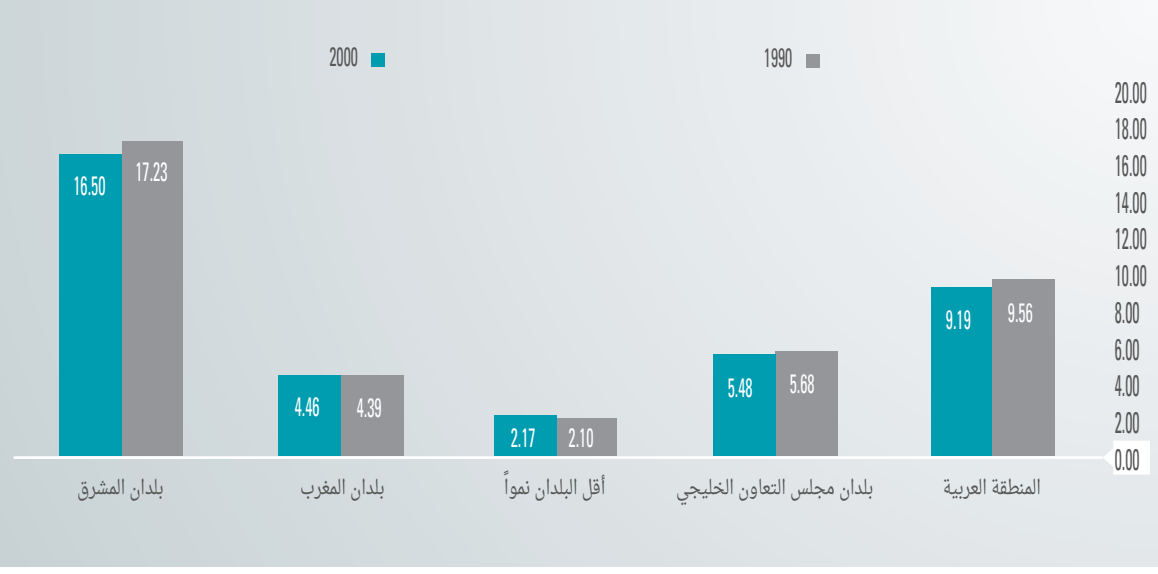

المصدر: حسابات المؤلفين بالاستناد إلى البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم.

الأبيض المتوسط منذ الثمانينات. وفي الآونة الأخيرة تهدّد الأنواع الموجودة (ولا سيما في شرق البحر المتوسط) أنواع غريبة من البحر الأحمر تتسلل عبر قناة السويس.

ويتعرض البحر الأحمر ومنطقة خليج عدن لمخاطر مباشرة جراء الأنشطة البشرية، ولا سيما التخلص من النفايات السائلة المنزلية والصناعية، والاستخدام غير المستدام للموارد غير الحيوية، وتنمية قطاع السياحة. وهذا البحر هو من المسطحات المائية الحساسة، إذ يسجل أعلى درجات الحرارة والملوحة في العالم. ويلاحظ في بعض المناطق ابيضاض الشعاب المرجانية. والتعاون الإقليمي محدود في مجال مصائد الأسماك، ولم يُجرِ أي تقييم رسمي للثروة السمكية في المنطقة.

وتتعرض منطقة الخليج وبحر عُمان لضغوط متزايدة نتيجة لتركز أنشطة الوقود الأحفوري، بما في ذلك المنشآت البحرية، ومحطات تحميل الناقلات، وحركة الحاويات. وقد أدرجت أنواع عدة من الأسماك، منها التونة والهامور والربيان ضمن قائمة الأصناف المهددة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

والمحيط الأطلسي وجنوب المحيط الهندي هما من المصادر الهامة للأسماك. وقطاع الأسماك هو من القطاعات الهامة للأمن الغذائي في بلدان مثل جزر القمر والصومال والمغرب وموريتانيا واليمن. ويبدو إنتاج الأسماك في جزر القمر والصومال في حالة ركود لعقود مضت، ولكن لم يُجرِ أي تقييم لمخزون الأسماك في البلدين. أما المغرب وموريتانيا، وهما عضوان في هيئة شرق وسط المحيط الأطلسي لمصائد الأسماك، فنفذا تدابير لإدارة الثروة السمكية، وفقاً لتوصيات صدرت على أثر تقييمات المخزون.

وفي عام 2000، كان 9 في المائة من سكان المنطقة العربية يقيمون في مناطق ساحلية على ارتفاع خمسة أمتار دون سطح البحر، بزيادة طفيفة عن عام 1990 (الشكل 4-30). ومع أن نسبة السكان بقيت مستقرة، ازداد مجموع السكان الذين يقيمون في مناطق مماثلة، مشكّلين مزيداً من الضغوط على البيئة الساحلية الهشة. ازداد متوسط المعدلات السنوية للصيد من الأسماك في البلدان العربية بأكثر من 180 في المائة في عام 2013، نسبة إلى ما كانت عليه في عام 1990، معرضاً الثروة السمكية في المسطحات البحرية في المنطقة العربية للإجهاد (الشكل 4-31). وقد بلغ متوسط الصيد السنوي

الشكل 31.4. متوسط الصيد السنوي من الأسماك (ألف طن متري)

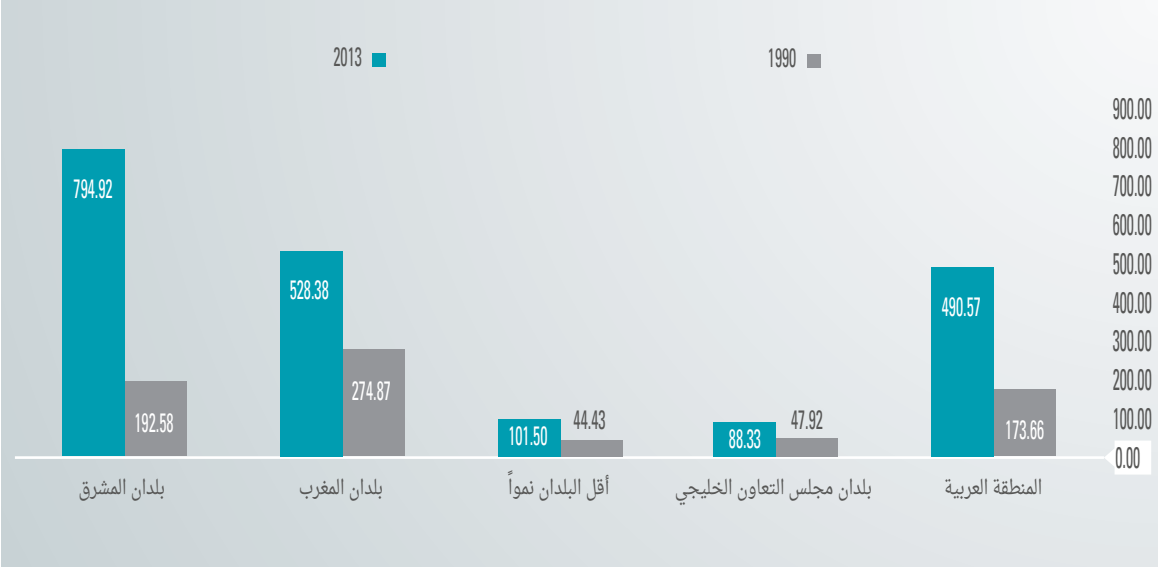

المصدر: حسابات المؤلفين بالاستناد الى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، إحصاءات الأسماك والزراعات المائية. http://www.fao.org/fishery/statistics/ar (استُرجعت في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2015).
ملاحظات: البيانات مرجحة بمجموع السكان كما ورد في البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم. بيانات السودان لفترة التسعينات هي من فترة ما قبل تقسيم السودان، أما بيانات عامي 2012 و2013 فلا تشمل جنوب السودان.

الشكل 32.4. اتجاهات الصيد من الأسماك، حسب مسطح المياه (ألف طن متري)

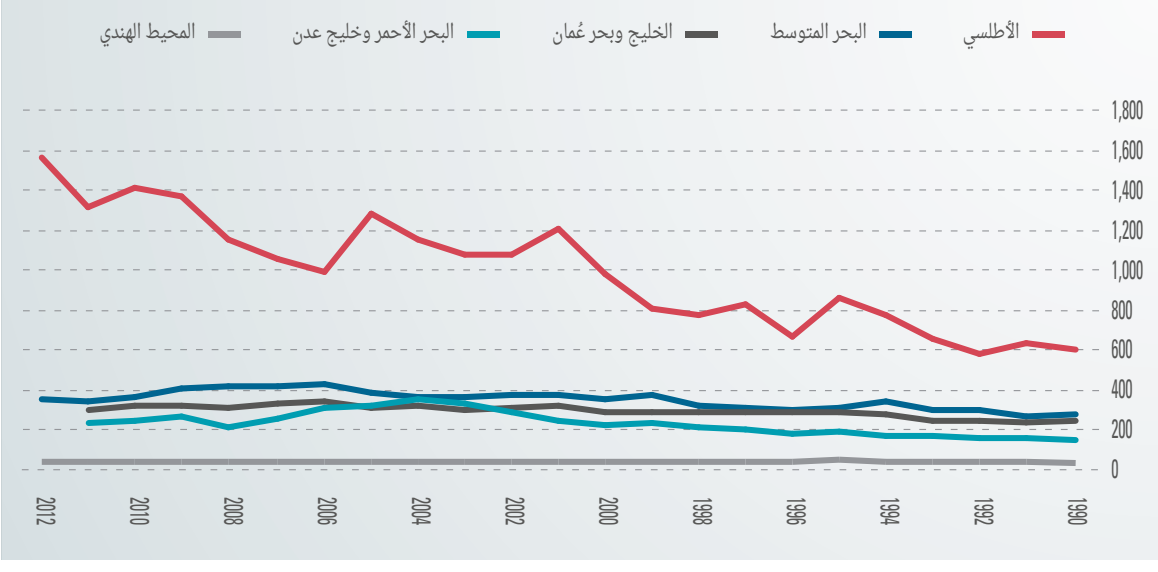

المصدر: حسابات المؤلفين بالاستناد إلى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، إحصاءات مصايد الأسماك (روما، 2014). http://www.fao.org/fishery/statistics/software/fishstatj/ar (استُرجعت في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2015).

من الأسماك 795,000 طن متري في بلدان المشرق في عام 2013، أي بزيادة قدرها 300 في المائة عن مستوى عام 1990. وفي أقل البلدان نمواً، قاربت الزيادة 128 في المائة. بين عامي 1990 و2013. وازداد متوسط الصيد في المحيط الأطلسي من 600,000 طن في عام 1990 إلى 1.56 مليون طن في عام 2012 (أي بنسبة

160 في المائة)، وهو أكبر إنتاج في المنطقة (الشكل 4-32). ولوحظت هذه الزيادة في المسطحات المائية الإقليمية، ولا سيما بمعدل 59 في المائة في البحر الأحمر وخليج عدن، و28 في المائة في البحر المتوسط، و27 في المائة في الخليج العربي وبحر عُمان.

4. النظم الإيكولوجية الأرضية

المنطقة العربية هي منطقة ذات طبيعة جافة، تغلب عليها السهول والمراعي الصحراوية، التي تشكل أكثر من ثلاثة أرباع مساحة المنظومة الإيكولوجية البرية. لكن المنطقة تزخر بتنوّع كبير في الحياة النباتية والحيوانية المكيّفة جيداً مع ظروف المناخ.

وتحتوي المناطق الجغرافية النباتية الثلاث (منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، ومنطقة Irano-Turanian، والمنطقة الصحراوية العربية) على مجموعة من النباتات الخشبية والعشبية، لا سيما السنوية منها والأرضية[54]. وتتمتع تونس والجزائر والجمهورية العربية السورية والسودان والصومال ولبنان والمغرب بتنوع نباتي غني، حيث ينمو أكثر من 3,000 نوع[55]. وتشير تقديرات الكثافة النباتية إلى وجود ما يتراوح بين 1,000 و2,000 نوع في كل 10,000 كيلومتر مربع في الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان والمغرب، وأقل من 1,000 نوع في كل 10,000 كيلومتر في سائر البلدان العربية. وتتراوح الكثافة الحيوانية بين 21 و50 نوعاً لكل 10,000 كيلومتر في الأردن وتونس والجمهورية العربية السورية والسودان والعراق ومصر والمغرب؛ وبين 51 و100 نوع في لبنان؛ وأقل من 20 نوعاً في البلدان العربية الأخرى[56]. ويبدو أن تدهور التنوّع البيولوجي في المنطقة العربية جزءاً من ظاهرة عالمية. فحسب الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، يتجاوز عدد الأنواع المهددة في المنطقة 1,000 نوع، غالبيتها مهددة بشدة بالانقراض. ومن هذه الأنواع 24 في المائة من الأسماك، و22 في المائة من الطيور، و20 في المائة من الثدييات. الأردن، وجيبوتي، والسودان، والصومال، ومصر، والمغرب، واليمن هي مواطن للعديد من الأنواع المهددة، ففي مصر، 108 أنواع[57]، وفي اليمن، 250 من الأنواع المستوطنة مهددة بالانقراض. وفي عُمان، 136 نوعاً من الأنواع النباتية و46 نوعاً من جميع الأنواع المحلية مهدّدة بالانقراض[58].

والأنواع الغازية هي مصدر لأكبر المخاطر التي تهدّد النظم الإيكولوجية في المنطقة. وقد سُجل وجود 551 نوعاً غازياً على المنطقة، 35 في المائة منها مصنفة بالغريبة، و51 في المائة بالمحلية[59].

وتقلص متوسط الغطاء النباتي من مساحة الأراضي من 3.68 في المائة في عام 1990 إلى 2.84 في المائة في عام 2013 (الشكل 4-33). وهذا التقلّص الذي بلغ نسبة 23 في المائة من الغطاء النباتي ناجم عن تقلص نسبته 35 في المائة في أقل البلدان نمواً، وتقلص بنسب أقل في مجموعات البلدان الأخرى.

وقد تضررت المراعي بفعل الرعي الجائر، وحصلت تغيّرات كبيرة في تركيبة الأنواع على مدى العقود القليلة الماضية. وحسب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة[60]، يلحق ضرر تتراوح نسبته بين حاد وحاد جداً بنسبة 30 في المائة من مساحة شمال أفريقيا و38 في المائة من مساحة شبه الجزيرة العربية. وبين عامي 1970 و1990، تقلصت مساحة المراعي بنسبة 10 في المائة في تونس والمغرب، و14 في المائة في الجزائر[61]. ويبقى الرعي الجائر من أهم العوامل المسببة لتدهور المراعي.

وتبذل البلدان العربية جهوداً لحفظ التنوع البيولوجي من خلال توسيع المحميات (الإطار 4-6). وقد اتسعت مساحة المحميات من مجموع مساحة الأراضي من 3.21 في المائة في عام 1990 إلى 9.28 في المائة في عام 2012، وهي زيادة سنوية تقارب 190 في المائة (الشكل 4-34). ولا تزال المحميات، على الرغم من اتساع مساحتها في المنطقة العربية، أقل من المتوسط العالمي البالغ 14 في المائة في عام 2012[62].

ومن الضروري إجراء تقييم لحالة التنوّع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في المنطقة العربية إذا أرادت البلدان العربية تقوية الرابط بين العلوم والسياسات في حفظ التنوّع البيولوجي وتحقيق الجدوى المستدامة منه. وباستطاعة الإسكوا والهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، بالتعاون مع المنتدى الحكومي الدولي للتنوّع

البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (www.ipbes.net)، وضع برنامج لبناء قدرات الجهات الوطنية المعنية. ويركز البرنامج على إجراء تقييمات للنظم الإيكولوجية الوطنية وتنفيذ مشاريع رائدة وتجريبية تستفيد من المعرفة المحلية. ويمكن أن تستفيد المنطقة العربية من تقييمات موضوعية للنظم الإيكولوجية البحرية والساحلية، ولتدهور التربة واستصلاحها، على نحو ما حدث في مناطق أخرى من العالم.

ومن شأن التقييم الإقليمي للتنوّع البيولوجي والنظم الإيكولوجية أن يساعد في تعبئة الفرق المتعددة التخصصات من مؤسسات البحوث الوطنية والإقليمية، وبناء الشراكات مع مؤسسات في البلدان المتقدمة، ويساهم في توليد المعرفة وتبادلها، وتسهيل الوصول إلى البيانات والمعلومات. ومن الأهمية تحديد الأساس لقياس التنمية المستدامة ودراسة مساهمة النظم الإيكولوجية في هذه التنمية.

الشكل 33.4. متوسط الغطاء النباتي (النسبة المئوية من مساحة الأراضي)

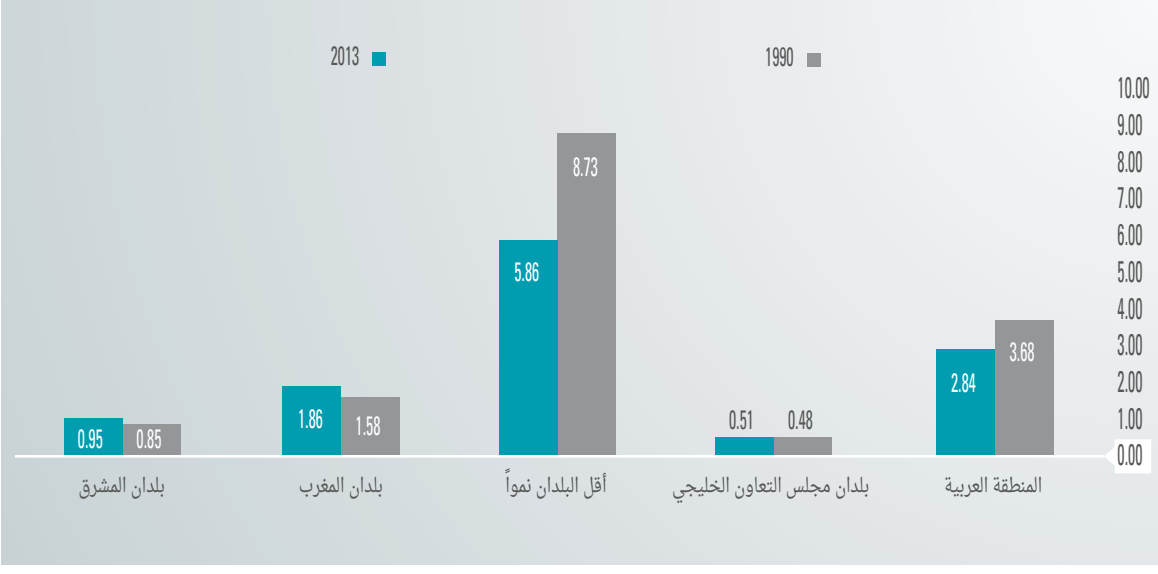

المصدر: حسابات المؤلفين بالاستناد إلى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، قاعدة البيانات الإحصائية (استُرجعت في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2015).
ملاحظة: البيانات مرجحة بمساحة الأراضي، كما وردت في قاعدة البيانات الإحصائية التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

الإطار 6.4. حفظ الطبيعة والتنمية في محميات دانا في الأردن

في أواسط التسعينات، أطلق الأردن بتمويل من البنك الدولي ومرفق البيئة العالمي مشروع حفظ محميات دانا وواحة الأزرق ودعم الجهاز المؤسسي للجمعية الملكية لمشروع حفظ الطبيعة. وهدف هذا المشروع هو تحسين إدارة محمية دانا وترسيخ مفهوم التزام المجتمع المحلي في المحميات. وفي إطار نهج الحوافز، استعيض عن سبل العيش التقليدية كرعي الماعز بفرص في قطاعات كالسياحة البيئية. وحقق المشروع نجاحاً في توليد الدخل، ولاقى ترحيباً من السكان المحليين. ووضع مشروع دانا الأسس لجهود حماية التنوّع البيولوجي إذ أظهر أهمية دمج العوامل الاقتصادية والاجتماعية في مشاريع حفظ الطبيعة لضمان قبولها واستدامتها في الأجل الطويل.

المصدر: UNEP, "Terrestrial ecosystems and biodiversity in the Arab region", Issues Brief for the Arab Sustainable Development Report (2015). Available from http://css.escwa.org.lb/SDPD/3572/Goal15.pdf.

الشكل 34.4. مساحة المناطق البرية والبحرية المحمية (بالنسبة المئوية من المساحة الإجمالية)

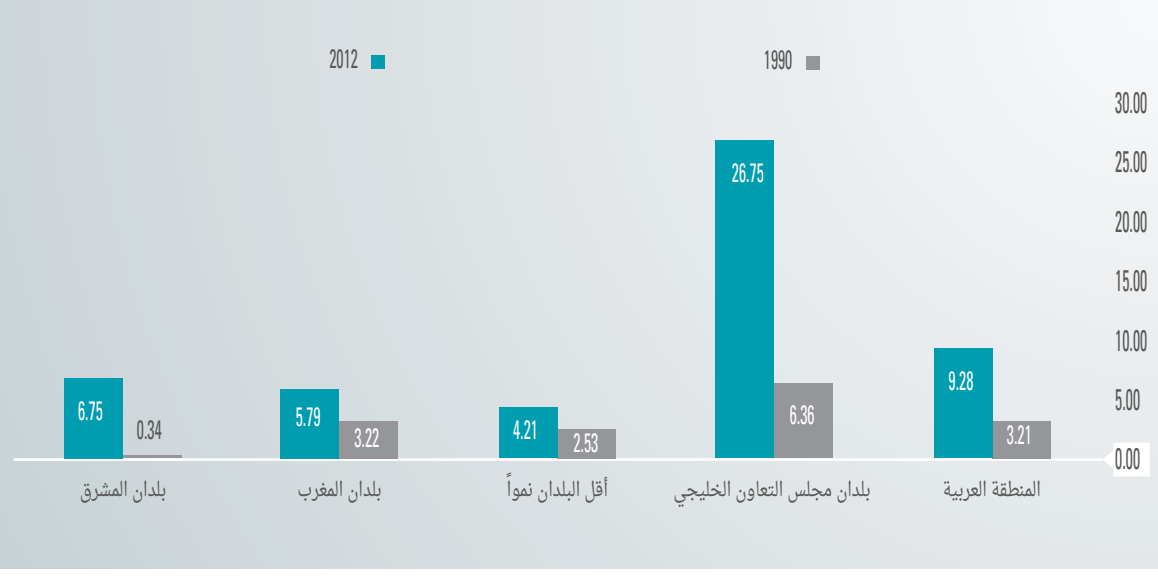

المصدر: حسابات المؤلفين بالاستناد إلى البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم (استُرجعت في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2015).
ملاحظات: البيانات هي متوسطات مرجحة بالمساحة الإجمالية. أقدم البيانات عن اليمن هي من عام 1994. آخر البيانات عن السودان هي من عام 2011.

5. السلام والحوكمة والمؤسسات

«نحن مصممون على أن نشجع على قيام مجتمعات يسودها السلام والعدل ويجد فيها الجميع متسعاً لهم، مجتمعات تخلو من الخوف ومن العنف. فلا سبيل إلى تحقيق التنمية المستدامة دون سلام، ولا إلى إرساء السلام دون تنمية مستدامة.»

ديباجة خطة التنمية المستدامة لعام 2030

5. السلام والحوكمة والمؤسسات

السلام والحكم الرشيد وفعالية المؤسسات هي عناصر حاسمة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتتناول هذه العناصر الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، كما يتناول الهدف 17 جزئياً القضايا المؤسسية. وللهدفين تأثير حاسم في تحقيق أهداف أخرى. فلا سبيل إلى تحقيق أي من أهداف التنمية المستدامة في ظل العنف، ولا صوت للناس، ولا مساءلة للحكومات، ولا عدالة في المجتمعات.

ولهذه القضايا أهمية بارزة في المنطقة العربية، التي تعاني من احتلال مزمن، وتشهد حالات من عدم الاستقرار السياسي، وصراعات داخلية، وحروباً. وقد قال الأمين العام السابق للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان «إن الإنسانية لن تنعم بالأمن بدون تنمية، ولن تنعم بالتنمية بدون أمن، ولن تنعم بالتنمية ولا بالأمن بدون احترام حقوق الإنسان».

وفي عام 2015، صُنّفت المنطقة العربية بأقل مناطق العالم سلاماً، بما تعانيه من احتلال إسرائيلي لفلسطين، وما تشهده من تدهور مأساوي في الجمهورية العربية السورية، والعراق، وليبيا، واليمن.

وحققت بعض البلدان تحسناً في بعض مجالات الحكم، مثل إجراء انتخابات حرة ونزيهة، في حين تدهورت مجالات أخرى مثل حرية التعبير. وتسجل المنطقة تفاوتاً في العدالة والإنصاف، وما زالت مسألة الهوية القانونية من المسائل العالقة.

وتقدم بلدان عديدة مثالاً جيداً في القدرة على تنفيذ استراتيجيات بمشاركة واسعة، والتوفيق بين الإجراءات في الأجل القصير والأولويات في الأجل الطويل، والتنسيق بين الوزارات، والاستناد في الإجراءات إلى الأدلّة والوقائع. ويجري إنشاء آليات إقليمية وتفعيل آليات قائمة بغية دعم الجهات المعنية المحلية في هذا العمل.

ويرتكز هذا الفصل على تقارير الخبراء بشأن الحكم الرشيد وحقوق الإنسان والمؤسسات في سياق التنمية المستدامة[1].

ألف- السلام والأمن

أصبح العنف وعدم الاستقرار من أكبر العقبات التي تحول دون تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية. ففي الدول الضعيفة والمنكوبة بالصراعات والاضطرابات، يتعرض الناس لسوء التغذية أكثر بمرتين من غيرهم في البلدان النامية الأخرى، وعدد الأطفال خارج المدرسة أكبر بثلاث مرات مما هو عليه في البلدان النامية الأخرى. وتعوق الصراعات نمو الناتج المحلي الإجمالي لعقود في بعض الحالات، وتضيف 20 في المائة إلى مجموع السكان الذين يعيشون دون خط الفقر[2]. وإذا استمر الاحتلال وعدم الاستقرار، يتعذر تحقيق التنمية المستدامة.

1. الاحتلال

الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية هو الاحتلال العسكري الوحيد في العالم حتى اليوم. وطوال عقود، أمعنت إسرائيل مراراً وتكراراً، ومن غير رادع، في انتهاك القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، فأنكرت حقوق الشعب الفلسطيني وفي مقدمتها الحق في الحرية وتقرير المصير. وانتهكت الممارسات الإسرائيلية حق الفلسطينيين، إذ تسببت في حالة من «التعثر الإنمائي». هذا بغض النظر عن التداعيات التي خلّفها الاحتلال على المنطقة، والحروب التي نشبت مع الوقت ونالت من أمن المنطقة بأسرها. وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في فلسطين سيكون رهناً بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة، والاعتراف بحق العودة للاجئين. وللمجتمع الدولي دور حاسم في إنفاذ القانون الدولي ودعم التنمية في فلسطين.

(أ) الاحتلال والتعثر الإنمائي في فلسطين

الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان هي انتهاكات موثقة[3]. وفي الحصار الذي تفرضه إسرائيل وهجماتها المتكررة على غزة مثال صارخ على هذه الانتهاكات (الإطار 5-1). وكون إسرائيل طرفاً في اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، لم يردع قواتها عن الاستعمال المفرط للقوة ضد المدنيين الفلسطينيين، فقتلت أكثر من عشرة آلاف فلسطيني منذ عام 1987. وبين عامي 2000 و2014، قضى 1,918 طفلاً فلسطينياً بنيران القوات الإسرائيلية والمستوطنين. وقد لجأت قوات الأمن الإسرائيلية إلى التعذيب ومختلف أشكال سوء المعاملة ضد المعتقلين. وتشير التقارير إلى أن 125 سجيناً فلسطينياً توفوا، حتى عام 2013، على أثر التعذيب أو سوء المعاملة. ولم ينج القصر من هذه الممارسات، إذ وثقت منظمة الأمم المتحدة للطفولة 107 حالات سوء معاملة كان ضحيتها أطفال فلسطينيون في عام 2013، منهم 11 طفلاً دون 14 سنة.

ولا يزال النزوح القسري واقعاً يومياً يعيشه الفلسطينيون، بفعل تدمير ممتلكاتهم ومصادرتها على يد السلطات الإسرائيلية. ومنذ عام 1967 حتى عام 1993، طُرد حوالى 135,000 فلسطيني من منازلهم وألغيت تصريحات الإقامة لحوالى 250,000 فلسطيني، ما أدى بهم إلى اللجوء بحكم الأمر الواقع. وبين عامي 1967 و2010، هُدم حوالى 24,800 مبنى في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتواصل الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بناء المستوطنات على الأراضي المصادرة في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967. وفي منتصف عام 2014، أشارت التقديرات إلى أن عدد المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، بلغ 700,000 مستوطن، وقد ازداد أربعة أضعاف منذ اتفاقات أوسلو[4]. وأدت السياسات الإسرائيلية في بناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى نشوء منظومة قانونية مزدوجة تميز على أساس الدين بين الناس الذين يعيشون على أرض واحدة[5]. وتفرض المناطق المحيطة ببعض المستوطنات مزيداً من القيود على حركة الفلسطينيين، التي هي أسيرة الجدار العازل، ونقاط التفتيش والحواجز الإسرائيلية، وغيرها من الإجراءات الإدارية والعسكرية.

ويمنع الاحتلال الإسرائيلي عن الفلسطينيين المياه والغذاء والصحة والتعليم، وهي من حقوق الإنسان الأساسية. ومنذ عام 1967، تسيطر إسرائيل على الموارد المائية المشتركة السطحية والجوفية في الضفة الغربية وتستغل 85 في المائة منها[6]. وفي عام 2014، أدى تدمير محطة الكهرباء الوحيدة في قطاع غزة إلى حرمان 1.5

مليون نسمة من إمدادات المياه الكافية. وفي عام 2013، طاولت حالة انعدام الأمن الغذائي أسرة من كل ثلاث اسر في الأرض الفلسطينية المحتلة، ويعتمد أكثر من نصف سكان غزة حصراً على توزيع المواد الغذائية[7]. وكثيراً ما يُحرم الفلسطينيون من الحصول على الرعاية الطبية اللازمة. وأكثر من يتأثر بهذا الحرمان النساء الحوامل، وقد اضطرت 67 أماً فلسطينية، في الأعوام الخمسة عشر الماضية، للولادة عند نقاط التفتيش. وتعاني الضفة الغربية من عدم توفر مرافق التعليم، أو عدم كافية المتوفر منها. ويلتحق حوالى 10,000 طالب بمدارس مؤقتة تحت الخيام أو في أكواخ الصفيح. وفي القدس الشرقية، يلزم توفير 2,200 صف لاستيعاب الطلاب.

والتنمية الاقتصادية في فلسطين متعثرة بفعل «الضربات العسكرية المتكررة وتدمير البنية الأساسية، وعزل الاقتصاد عن الأسواق العالمية، وتجزئة الأسواق المحلية ومصادرة الموارد الطبيعية الوطنية وحرمان الفلسطينيين منها»[8]. وتضرر الاقتصاد الفلسطيني من العمليات العسكرية في غزة في عام 2014، فانخفض نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي بنسبة 3.3 في المائة وارتفع معدّل البطالة بنسبة 3 في المائة وتفاقم العجز المالي. وخلال الربع الأول من عام 2015، جمّدت إسرائيل عائدات الرسوم، فحجبت أكبر مصدر للإيرادات العامة للحكومة الفلسطينية، واستحكم الضعف بالاقتصاد. ويستنزف الاعتماد القسري على الواردات من الكهرباء والمياه من إسرائيل الموارد الفلسطينية. وهذه الحالة من التعثر الإنمائي تقوّض فعالية الدعم من المانحين، وهو غير كافٍ وفي حال من التراجع[9].

(ب) أثر الاحتلال لا يقتصر على فلسطين

خلف احتلال فلسطين حالة لجوء طال أمده. ويعيش أكثر من ثلاثة ملايين لاجئ فلسطيني (من أصل 5.2 مليون لاجئ فلسطيني في العالم) مسجلين لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في المخيّمات في الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان[10]. وأفاد مسح للأحوال الاقتصادية والاجتماعية للاجئين الفلسطينيين في لبنان[11] بأن ثلثي هؤلاء هم من الفقراء، وثلثهم يعاني من الأمراض المزمنة، و15 في المائة يعيشون حالة من عدم الأمن الغذائي.

ويعاني اللاجئون من الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي، وتتجاوز البطالة في صفوفهم 50 في المائة (لا بل أكثر في حالة المرأة). ويذهب 8 في المائة من الأطفال من الفئة العمرية 7-15 سنة إلى المدرسة. وبين الذين لهم من العمر 16 سنة، يقتصر الالتحاق بالمدرسة على النصف. وألحق الاقتتال في الجمهورية العربية السورية دماراً بمعظم المخيمات الفلسطينية، طاولت آثاره 560,000 لاجئ. وقد نزح العديد منهم داخل البلد أو إلى خارجه.

وخلّف الاحتلال الإسرائيلي وما عقبه من حروب، آثاراً بالغة على المنطقة بأسرها، أعاقت التكامل الإقليمي والتنمية المستدامة، لما تستنفده من الموارد بعيداً عن التنمية، وما تلحقه من ضعف في مقوّمات الحكم. ونتيجة للاحتلال الإسرائيلي وما شهدته المنطقة من صراعات واضطرابات، تنفق المنطقة على الأسلحة (4.15 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) مبالغ تفوق ما تنفقه أي منطقة أخرى، وتفرض أعباءً ضخمة على المالية العامة[12]. وبعض الباحثين يعتقدون أن الاحتلال وما يترتب عليه من الحروب قد أعاق تعزيز الحكم الديمقراطي في العديد من الدول العربية، وهو يغذي التطرف الديني، مما يبرر لهم التخلي عن «أولويات» المقاومة ضد إسرائيل، بهدف احتواء العناصر الدينية المتطرفة على حساب منح شعوبها حقوق الإنسان الأساسية[13].

2. النزاع والحرب

المنطقة العربية هي أقل المناطق سلاماً في العالم حسب مؤشر السلام العالمي (الشكل 5-1). وتتصدر قائمة أقل البلدان سلاماً في العالم في عام 2015 الجمهورية العربية السورية، يليها العراق وأفغانستان، وجنوب السودان، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والسودان، والصومال. وحسب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، شهد 11 بلداً عربياً من أصل 22 صراعاً داخلياً واحداً على الاقل منذ عام 2009 (الشكل 5-2).

ويتناول مؤشر السلام العالمي ثلاث فئات رئيسية هي العسكرة؛ والأمن والسلامة؛ والصراع الدائر. والمنطقة العربية وأمريكا الشمالية هي أكثر مناطق العالم عسكرة (الشكل 5-3). أما من حيث الصراع الدائر، فجنوب آسيا في حالٍ أسوأ من المنطقة

الإطار 1.5. الحصار والهجمات المتكررة تشل غزة

يعيش 1.7 مليون فلسطيني في غزة تحت الحصار منذ عام 2007، في ظروف اقتصادية واجتماعية متردية. ثلاث هجمات عسكرية منذ عام 2009، أوقعت خسائر بشرية جسيمة. أكثر من 1,700 مدني قتلوا في الهجوم في عام 2009، وحوالى 1,500 بينهم 500 طفل، في هجوم صيف 2014. وفي عام 2009، دُمّر حوالى نصف المرافق الصحية في غزة أو ألحقت بها أضرار. وفي هجوم عام 2014، أصيبت بأضرار 17 مستشفى، و56 عيادة، و32 سيارة إسعاف. وقضى 16 من العاملين في المجال الطبي أثناء الواجب. وشُل نظام التعليم كذلك، ودمرت 26 مدرسة وتضررت 122 مدرسة، 69 منها تديرها الأونروا. وتسير عملية إعادة الإعمار ببطء شديد لأسباب عديدة، منها القيود الإسرائيلية المفروضة على استيراد مواد البناء.

والآثار بالغة على الاقتصاد. وقد بلغ معدل البطالة في غزة 44 في المائة في عام 2014، وهو مستوى لم يبلغه من قبل. وباتت الطبقة الوسطى معدومة، وغالبية الأسر تعتمد على المساعدات الإنسانية. وتشير تقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى أن تكاليف الهجمات الثلاث على غزة تبلغ ثلاثة أمثال ناتجها المحلي الإجمالي السنوي. وعند حساب التكاليف غير المباشرة، ترتفع التقديرات إلى حد كبير. وفي عام 2012، توقعت الأمم المتحدة أن قطاع غزة قد يفقد «كل مقوّمات الحياة» بحلول عام 2020 إذا استمرت الاتجاهات الراهنة، وأعاد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تأكيد هذا الرأي في عام 2015.

المصدر: الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل (A/70/82–E/2015/13)؛ فلسطين بين الاحتلال واتفاقية جنيف الرابعة: حقائق وأرقام (ESCWA/ECRI/2014/Booklet.1)؛ تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات في اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة (TD/B/62/3)؛ الفريق القطري التابع للأمم المتحدة في الأرض الفلسطينية المحتلة، غزة في عام 2020؛ هل هي مكان قابل للحياة؟ (القدس، مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، آب/أغسطس 2012). www.unrwa.org/userfiles/file/publications/gaza/Gaza%20in%202020.pdf.

الشكل 1.5. التغيرات في نقاط مؤشر السلام العالمي

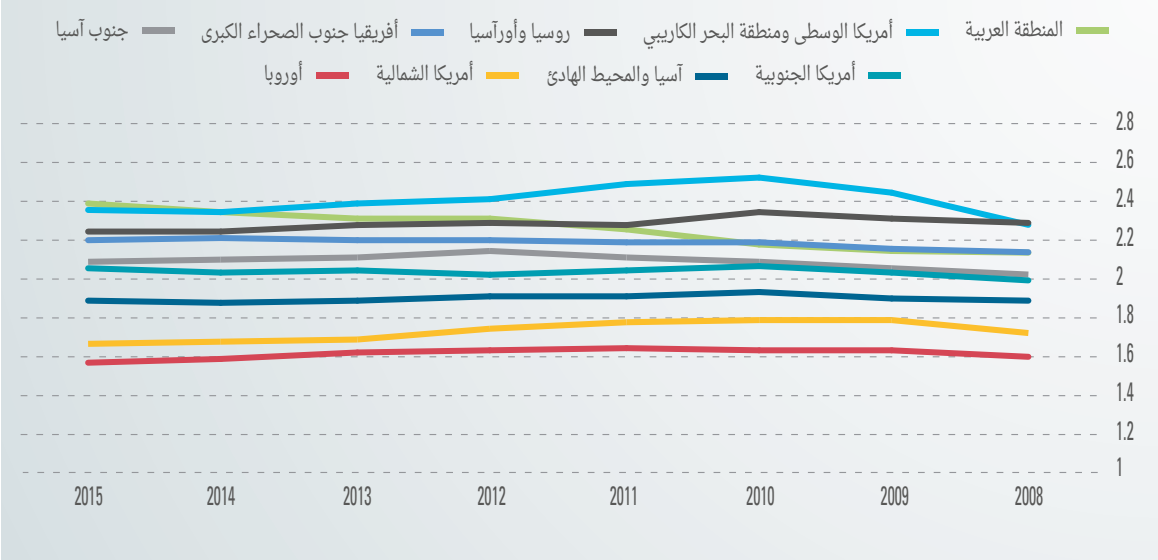

المصدر: حسابات المؤلفين بالاستناد إلى بيانات معهد الاقتصاد والسلام، مؤشر السلام العالمي، www.visionofhumanity.org، (استرجعت في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2015)؛ ومراسلات البريد الإلكتروني مع المعهد.

العربية، مع أن الجمهورية العربية السورية والسودان والصومال والعراق هي بين أسوأ 10 بلدان من مختلف أنحاء العالم.

وتدهور الوضع في المنطقة العربية في عام 2015 حسب العديد من المؤشرات الفرعية، بسبب تردي الاحوال في الجمهورية العربية السورية والعراق وليبيا

الشكل 2.5. حدوث الصراعات (النسبة المئوية للبلدان التي تعاني من صراع داخلي واحد على الأقل بين عامي 2009 و2014)

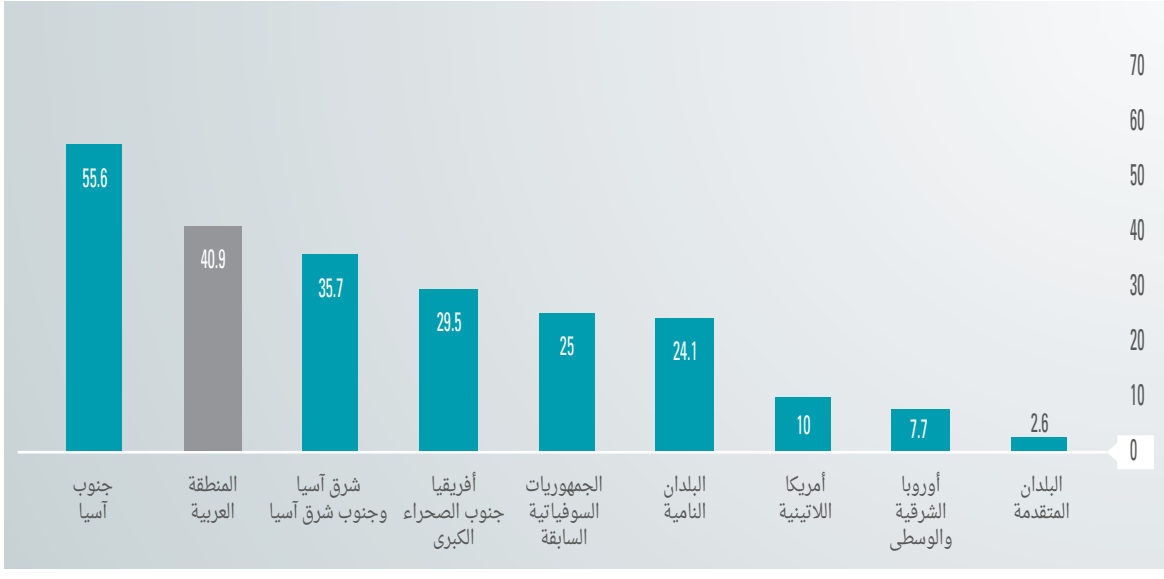

المصدر: حسابات المؤلفين بالاستناد إلى بيانات برنامج Uppsla للصراعات، معهد بحوث السلام في أوسلو، مجموعات بيانات الصراعات المسلحة. www.prio.org/Data/Armed-Conflict/UCDP-PRIO، (استُرجعت في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2015).

الشكل 3.5. نقاط مؤشر السلام العالمي، 2015

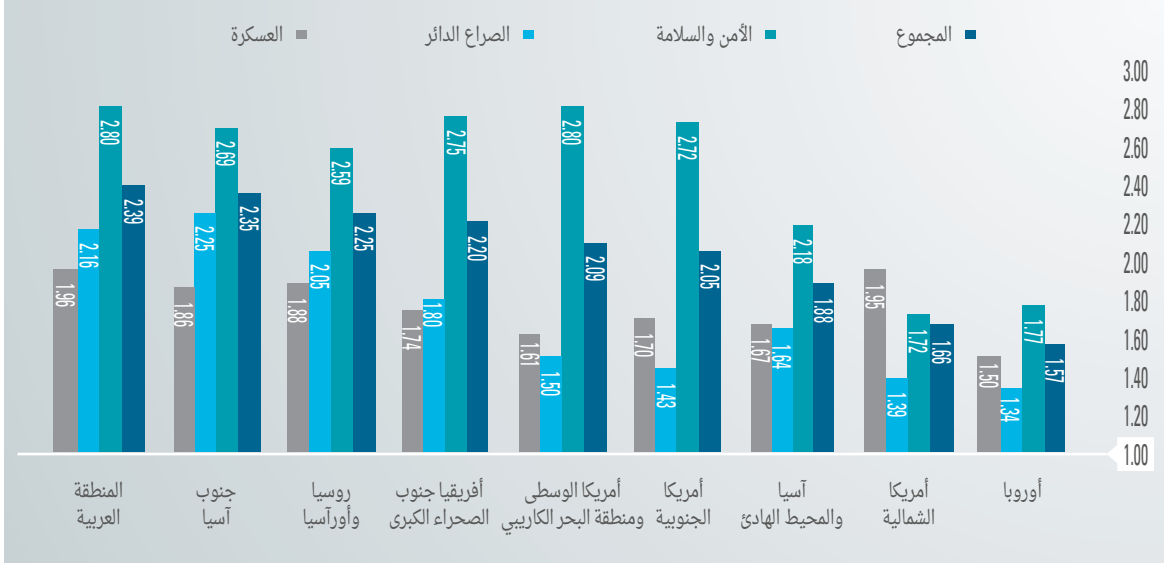

المصدر: حسابات المؤلفين بالاستناد إلى بيانات معهد الاقتصاد والسلام؛ ومراسلات البريد الإلكتروني مع المعهد.
ملاحظات: اعتمدت مجموعات البلدان المستخدمة في مؤشر السلام العالمي، باستثناء المنطقة العربية، لأنها غير واردة في التصنيف الأصلي. والنقطة في كل مجال هي متوسط بسيط لمتوسط نقاط البلدان التي تكوّن المجموعة.

واليمن حيث تواجه الحكومات المركزية صعوبات آلت إلى مزيد من التعقيد بسبب تدويل الصراعات، والانقسامات الطائفية، واتساع نطاق انتشار تنظيم الدولة الإسلامية (الشكل 5-4)[14]. وحلت ليبيا وجيبوتي بين البلدان الخمسة الأولى من حيث تصاعد العنف في عام 2015[15].

الشكل 4.5. مؤشر السلام العالمي، أهم التغيُّرات في نقاط عشرة مؤشرات في المنطقة العربية، من 2008 إلى 2015

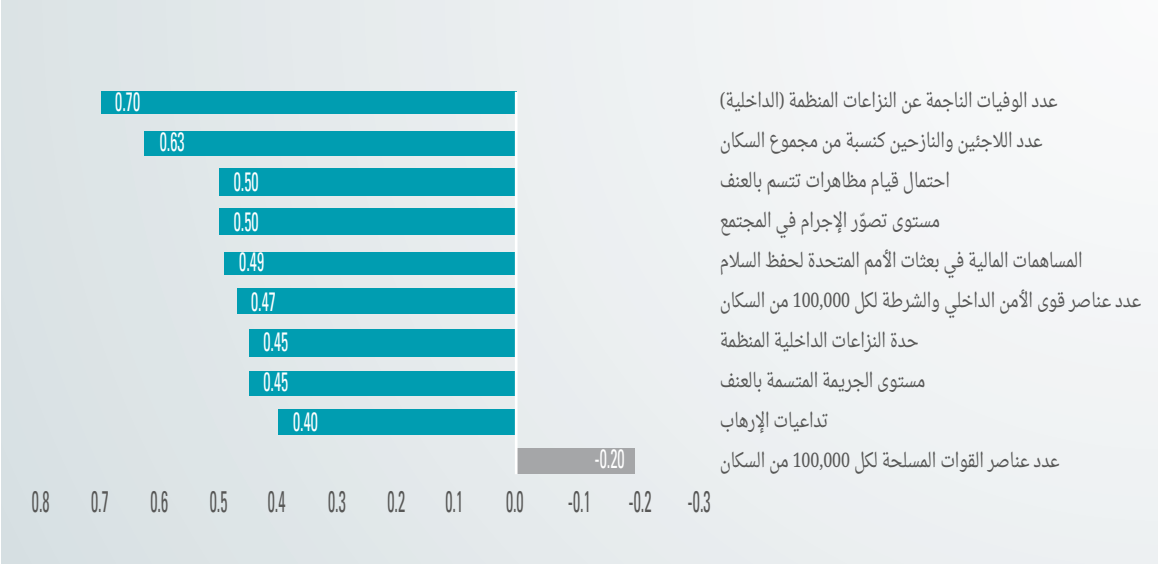

المصدر: حسابات المؤلفين بالاستناد إلى بيانات معهد الاقتصاد والسلام؛ ومراسلات البريد الإلكتروني مع المعهد.

الشكل 5.5. مؤشر الإرهاب العالمي لمجموعات البلدان العربية

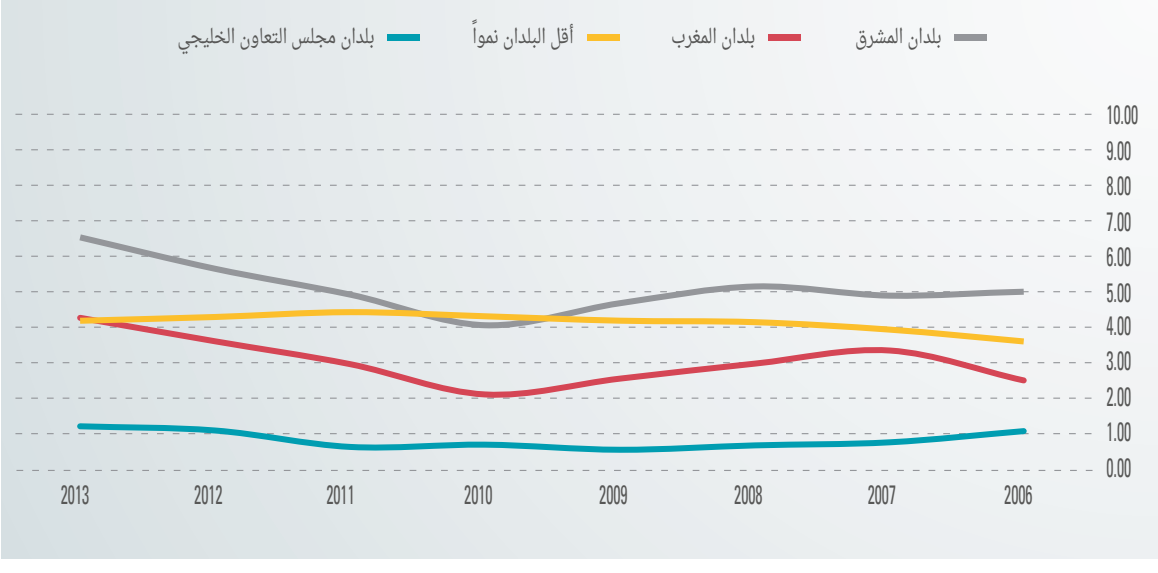

المصدر: حسابات المؤلفين بالاستناد إلى بيانات مؤشر الإرهاب العالمي، www.visionofhumanity.org/#page/indexes/terrorism-index (استُرجعت في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2015).
ملاحظات: تتراوح النقاط بين صفر (حيث لا أثر) و10 (حيث أكبر الأثر). ولا يشمل المؤشر بيانات عن جزر القمر ولا عن فلسطين.

وحسب تقرير مؤشر الإرهاب العالمي لعام 2014، شهدت المنطقة العربية تدهوراً سريعاً في الأعوام الأخيرة في مجموعتي بلدان المشرق والمغرب، بينما بقيت درجة الإرهاب مرتفعة نسبياً في أقل البلدان نمواً (الشكل 5-5)[16]. وبين عامي 2000 و2013، وقعت نصف الهجمات الخارجية التي شهدها العالم في المنطقة العربية (أكثر من 45 في المائة منها في الجمهورية العربية السورية والعراق). ويعاني مواطنو المنطقة العربية أيضا من العنف الناجم عن الاحتلال والوحشية في مواجهة حركات الاحتجاج السلمية.

وأوقعت حالات الصراع والعنف السياسي في المنطقة خسائر فادحة في الأرواح وتسببت في نزوح السكان بأعداد ضخمة. وتشير تقديرات مؤشر السلام العالمي إلى أن عدد الوفيات الناجمة عن الصراع في 2014 بلغ 71,667 حالة في الجمهورية العربية السورية، و18,489 في العراق، و3,836 حالة في اليمن، و3,060 حالة في ليبيا، و360 حالة في لبنان. وتحوّل الملايين قسراً إلى نازحين داخلياً أو إلى لاجئين، والحصيلة تقلص في الإنتاجية (إذ يعجز هؤلاء في معظم الأحوال عن العمل)، وضغوط على البلدان المضيفة، ولاسيما على الموارد الطبيعية، والبنى الأساسية، والبيئة، وصراعات اجتماعية، وتكاليف مالية ضخمة على حكومات يُطلب منها تأمين ما لا تقوى عليه من الخدمات.

وفي عام 2014، تجاوز عدد اللاجئين من المنطقة 11 مليون شخص (الشكل 5-6 (أ))، أي 58 في المائة من مجموع اللاجئين في العالم (27 في المائة من فلسطين، و20 في المائة من الجمهورية العربية السورية، و6 في المائة من الصومال، و3 في المائة من السودان، و2 في المائة من العراق). وبلغ عدد النازحين داخلياً 15 مليون شخص (الشكل 5-6 (ب))، أي 46 في المائة من مجموع النازحين في العالم (24 في المائة في الجمهورية العربية السورية، و11 في المائة في العراق، و7 في المائة في الصومال، و4 في المائة في السودان).

وفي أواخر عام 2014، بلغ عدد اللاجئين السوريين حوالى 3.9 مليون لاجئ، أكثر من 630,000 منهم مسجلون في الأردن، أي 10 في المائة تقريبا من السكان، وأكثر من 1,700,000 مسجلون في لبنان، أي

الشكل 6.5. اللاجئون والنازحون داخلياً حسب بلد المنشأ، 2014

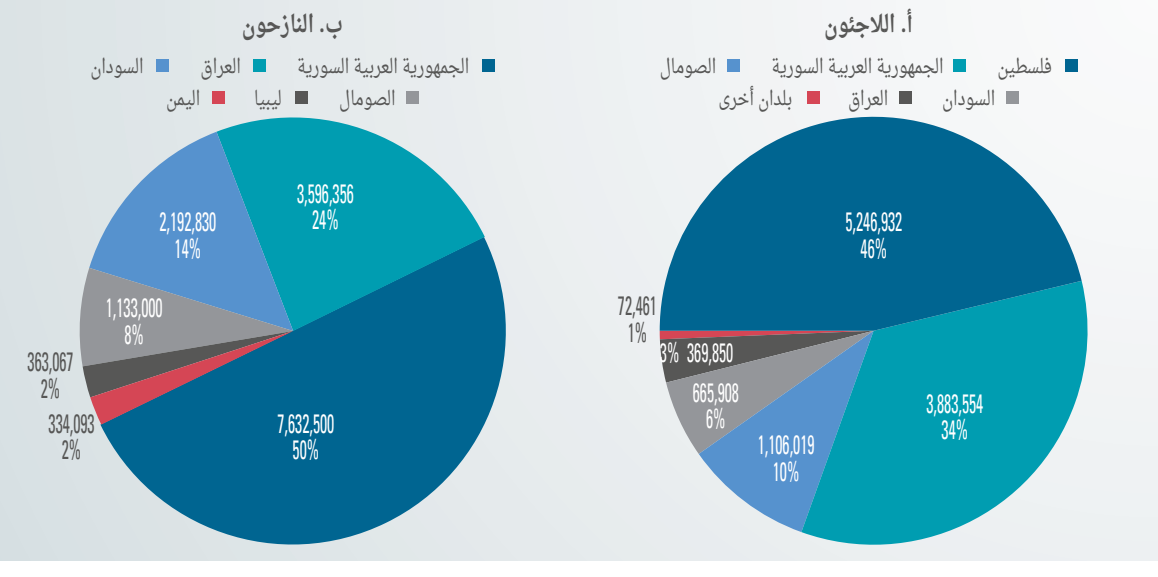

المصدر: حسابات المؤلفين بالاستناد إلى بيانات من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، قاعدة البيانات الإحصائية للسكان. www.unhcr.org/pages/4a013eb06.html; الأونروا في أرقام حتى 1 كانون الثاني/يناير 2015. http://www.unrwa.org/sites/default/files/unrwa_in_figures_2015.pdf.

ملاحظة: بيانات فلسطين هي مجموع بيانات من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وأرقام الأونروا.

أكثر من ربع مجموع السكان[17]. وتفيد الأونروا بوجود 5.1 مليون لاجئ فلسطيني مسجلين لديها[18]. ويظهر الشكل 5-7 اتجاهات اللجوء في المنطقة العربية بين عامي 1997 و2014. وتقع معظم آثار أزمة اللاجئين على بلدان المشرق، ويبدو أن معظم اللاجئين يبقون في المنطقة.

وتفيد التقارير بوجود أكثر من 7.6 مليون من النازحين داخلياً من الجمهورية العربية السورية و3,6 مليون من العراق. وهذه الأرقام تضع مجموعة بلدان المشرق في المرتبة الأولى في العالم من حيث عدد النازحين، تليها أقل البلدان نمواً، حيث يبلغ عدد النازحين 2.2 مليون من السودان و1,1 مليون نازح داخلياً من الصومال. ويظهر

الشكل 7.5. اللاجئون

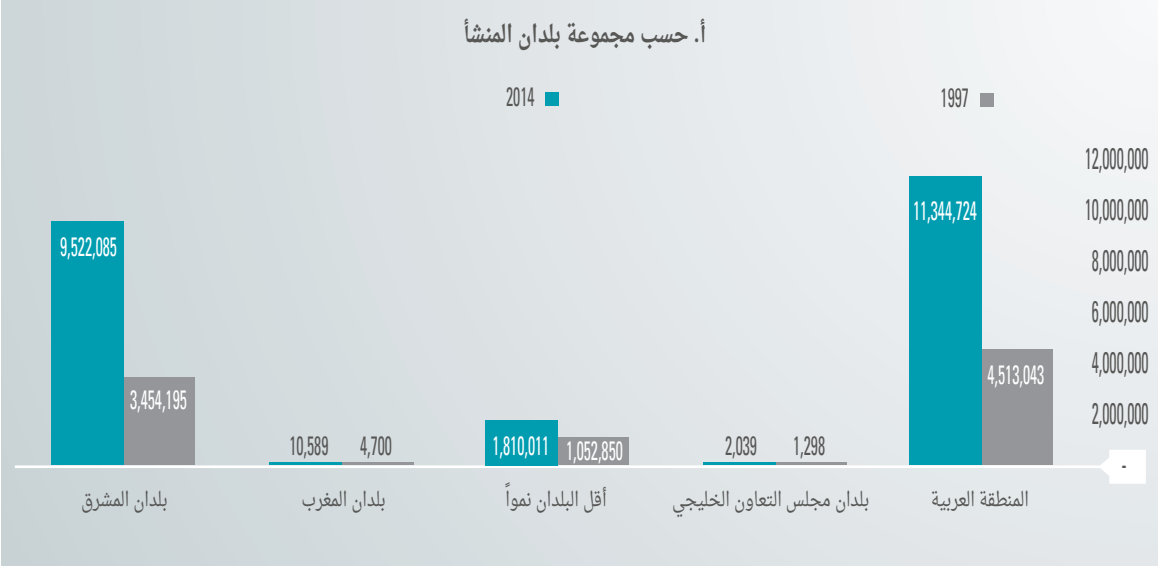

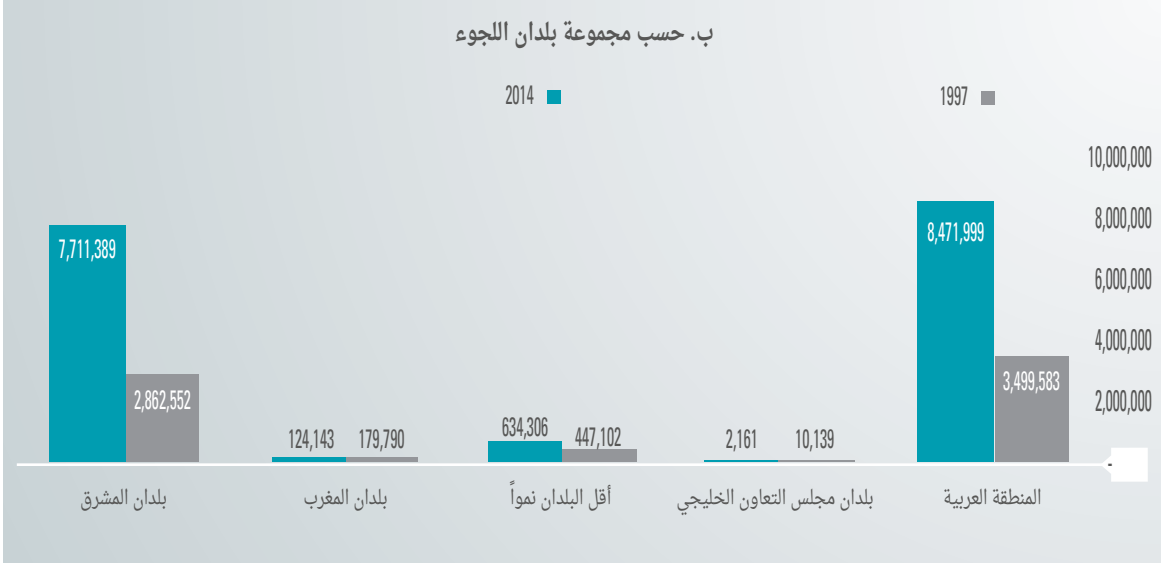

المصدر: حسابات المؤلفين بالاستناد إلى بيانات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، قاعدة البيانات الإحصائية للسكان؛ الأونروا بالأرقام حتى 1 كانون الثاني/يناير 2015 (الشكل 5-6)؛ McGill Palestinian Refugee ResearchNet http://prrn.mcgill.ca/background/table1.htm (اسُترجعت في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2015).
ملاحظات: بيانات فلسطين لعام 1997 هي مجموع بيانات عام 1997 من المفوضية وبيانات عام 1992 من McGill. بيانات 2014 هي مجموع بيانات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وأرقام الأونروا لذلك العام.

الشكل 5-8 اتجاهات النزوح في المنطقة العربية بين عامي 1997 و2014.

وعملاً باتفاقية عام 1951 المتعلقة بمركز اللاجئين وأهداف التنمية البشرية للأونروا، على البلدان المضيفة أن تعمل عن كثب مع المنظمات الوطنية والإقليمية ووكالات المعونة الدولية لتنفيذ برامجها.

باء- الحوكمة

تعرف الدول العربية بنظم ريعية تتقاسم الريع مع المواطنين لقاء القبول السياسي. وقد تمكنت بعض الأنظمة من الحفاظ على الاستقرار عن طريق إعادة توزيع الدخل، ولكن يبقى السؤال حول مدى استدامة هذه الأنظمة.

ومن آليات تقاسم الريع الشائعة تأمين فرص في الوظيفة العامة، لا يُتوقع من شاغليها إنجازات كبيرة في الأداء[19]. وهكذا تصبح الوظيفة العامة وسيلة لتجنيب الحكومة المساءلة، بدلا من أن تكون وسيلة لتقديم خدمات عامة عالية الجودة. وتتسم هذه النظم بالإجحاف في الأجور، والفائض في التوظيف، وعدم المرونة في التسلسل الإداري.

وما اصطلح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تسميته «بالنقص في الحرية والحكم الرشيد» في تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2004 يحتاج إلى معالجة إذا أريد لهذه المنطقة تحقيق التنمية المستدامة. فالحكم الرشيد هو هدف أساسي من أهداف التنمية المستدامة، ودعامة لتحقيق جميع الأهداف الأخرى.

وقياس الحكم صعب، وقد أنشئت مجموعة مؤشرات لهذا الغرض خلال العقدين الماضيين. بعض هذه المؤشرات يركز على القوانين والإجراءات، والبعض يركز على تنفيذها، والبعض يقيس آثار الحكم على الاقتصاد والمجتمع والبيئة. ويمكن أن توفر المؤشرات معلومات قيمة، ولكن يمكن أن يساء استخدامها، ويحرف لصالح نظرية معينة، أو سلوك أو تصميم سياسي أو مؤسسي. وعندما تجمع متغيرات كثيرة في مؤشر واسع، كثيراً ما يكون المؤشر المركب غامضاً. وقد اقترحت الإسكوا إطاراً شاملاً لرصد الحكم الديمقراطي، يركز على خصوصيات المنطقة وأولوياتها (الإطار 5-2).

وفي الجزء المتبقي من هذا الفصل تركيز على قضايا الحوكمة المشار إليها في الهدف 16 التي تهمّ المنطقة العربية.

الشكل 8.5. النازحون داخلياً

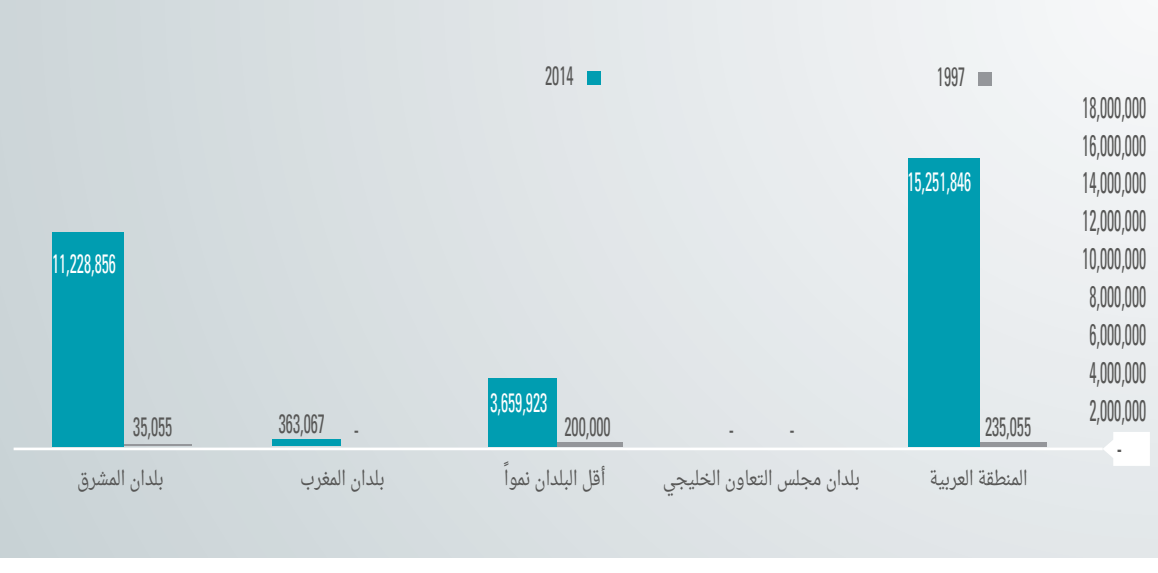

المصدر: حسابات المؤلفين بالاستناد إلى بيانات من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، قاعدة البيانات الإحصائية للسكان (الشكل 5-6).

الإطار 2.5. إطار رصد الحكم الديمقراطي

في تقرير مقوّمات الحكم في البلدان العربية: التحديات في بلدان التحوّل نحو الديمقراطية (E/ESCWA/ECRI/2013/4)، تحدد الإسكوا الحكم الديمقراطي بمنظومة أعراف وقواعد وسياسات جماعية ملزمة تنظم المجتمع ويتولّى عناصره إنشاءها وتعديلها ومراقبتها، مشاركة وتمثيلاً على أساس احترام حقوق الإنسان والمساواة في الحقوق والواجبات. وللمعارضة والمشاركة التي تتسع للجميع وتقسيم السلطات والقدرة المؤسسية أهمية حاسمة في الحكم الديمقراطي.

ومن أسس الحكم الديمقراطي المبادئ الواضحة للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان؛ والاستقرار السياسي وغياب العنف؛ وفعالية المؤسسات والمساءلة؛ والمشاركة التي تتسع للجميع وإصلاحات المرحلة الانتقالية؛ والحوكمة الاقتصادية؛ والفعالية في تأمين الخدمات. ويكون إعمال هذه الصفات من خلال الأركان الثمانية المبيّنة في الشكل.

ويحدّد كل بلد من هذه الأركان والعناصر الفرعية الأولويات والخيارات التي تتطلب اهتماما عاجلا. وهكذا يساعد الإطار، بعد تكييفه حسب الأولويات الوطنية، في تحديد إجراءات السياسة العامة التي تؤدى إلي تحسين الحكم. ويتوقع أن تدعو الحاجة إلى جمع البيانات الأولية عن متغيّرات عديدة أساسية.

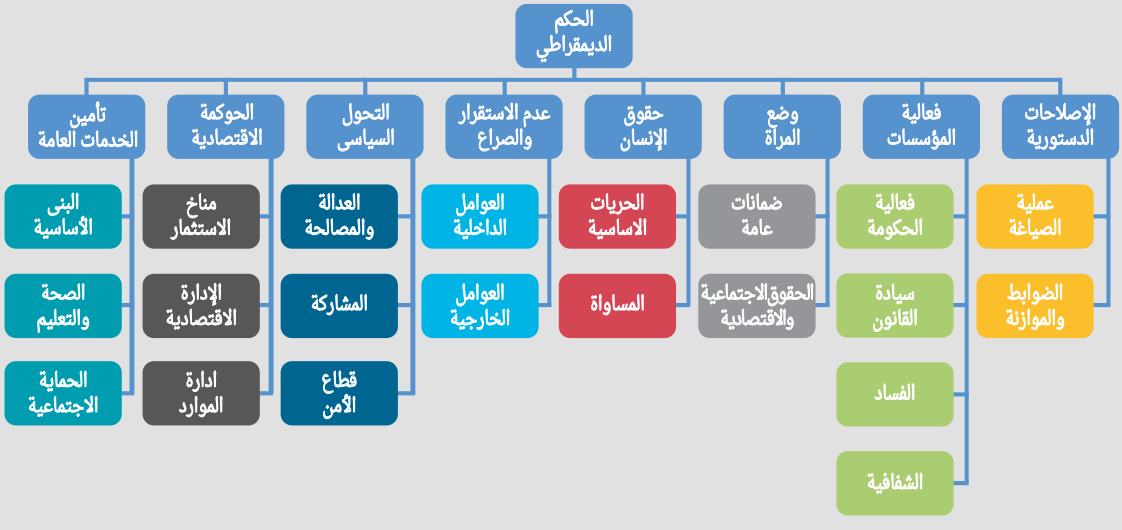

1. سيادة القانون والعدالة

يشمل موضوع سيادة القانون والعدالة مجموعة واسعة من القضايا. يتناول هذا الفصل ثلاثاً منها، الفساد، والهوية، وسير العدالة.

(أ) الفساد

الفساد هو عائق أمام التنمية المستدامة، يحوّل أولويات الحكومات والموارد المالية لخدمة المصالح الخاصة بالنافذين. وقد تأكد أن الفساد في البلدان العربية التي شهدت انتفاضات تجلّى في»النخب الحاكمة، من أفراد الأسرة الممتدة والمقربين، الذين يمسكون بزمام السياسة والاقتصاد، [...] ويتحكمون بجمع الموارد وتوزيعها وبالتشغيل لإدامة نفوذهم وتكديس الثروة غير المشروعة»[20]. وتناولت دراسات عديدة تكاليف الفساد. وكشفت إحداها أن المنطقة تكبدت خسائر بلغ متوسطها 111 مليار دولار في السنة، خرجت منها بطرق غير مشروعة بين عامي 2002 و2006 بسبب الفساد والجريمة والتهرب من الضرائب[21]. وتبين الدراسات أن جلّ أعباء هذه الخسائر يقع على كاهل الفقراء[22].

ويظهر مؤشر إدراك الفساد لمنظمة الشفافية الدولية درجة مرتفعة من الفساد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد سجلت بعض البلدان التي هزتها الانتفاضات في عام 2011 أسوأ النقاط حسب المؤشر[23]. وتسجل المنطقة العربية ككل 3.5 نقاط من أصل 10 على فصل السلطات، حسب مؤشر برتلسمان للتحول الاقتصادي والسياسي[24]، أي أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 5.3.

وتلاحظ في المنطقة كثرة تعقيد الإجراءات والوثائق المطلوبة والمتغيّرة لتقديم العروض، وطول عمليات الشراء، والرشاوى، وغيرها من فرص الفساد. ويجب اعتماد ضوابط وموازين في القطاع العام لمنع الأفراد الفاسدين من الاستفادة من مراكز نفوذهم. فشاغلو الوظيفة العامة يجب أن يلتزموا نهج خدمة الناس، عاملين بمبادئ الإنصاف والعدالة والقانون. ولا بد من اتخاذ إجراءات بحق كل مخالف. وهذا لا يحدث في الكثير من البلدان العربية. وقد أشارت دراسة للأمم المتحدة عن ستة بلدان عربية إلى وجود «فجوة كبيرة بين السياسات والممارسات/ولا سيما الإبلاغ عن الفعل والتحقيق فيه»[25].

ويعطي مؤشر التنافسية العالمية نقاطاً على ثلاثة أوجه للفساد هي المحسوبية في قرارات المسؤولين الحكوميين، وتحويل الأموال العامة، والمدفوعات غير المبررة والرشاوى. ومن أصل 15 بلداً عربياً شملها مسح مؤشر التنافسية العالمية للفترة 2014-2015، تجاوزت تسعة بلدان المتوسط العالمي في مؤشر المحسوبية وتحويل الأموال العامة، وتجاوزت ثمانية بلدان المتوسط العالمي في مؤشر المدفوعات غير المبررة والرشاوى. وقد شهدت معظم البلدان العربية تدهوراً في الفئات الثلاث منذ عام 2010.

(ب) الهوية القانونية

إنكار الهوية القانونية ظاهرة منتشرة في المنطقة العربية، تمس فئات عديدة من المجتمعات، منها الفلسطينيون والبدون والأطفال المتحدرون من والد لا يحمل هوية البلد. وعلّق قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل الصادر في أيار/مايو 2003، إمكانية حصول الفلسطينيين من الأرض المحتلة على تصاريح إقامة أو مواطنة في إسرائيل، ولو بدافع القرب العائلي. ونتيجة للتمييز في هذا القانون، أصبح مصير العديد من الأسر الفلسطينية التشتت أو الهجرة أو الإقامة غير الشرعية تحت طائلة الأسر أو الترحيل. أما البدون (الذين لا يحملون هوية)، فمعظمهم في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وفي الثمانينات، أبطلت حقوق الكثيرين منهم بموجب القانون، فحُرموا من إمكانية العمل والسفر، والحصول على التعليم، والاستفادة من الخدمات الصحية، وتسجيل زواجهم، وحتى الحصول على رخصة قيادة. ثم تحسّنت الأوضاع منذ عام 2000، وحصل العديد منهم على الجنسية[26].

ويقع 13 بلداً من أصل 27 بلداً في العالم لا تتمتع فيها المرأة بالحق في منح الجنسية لأطفالها (أو لزوجها) في المنطقة العربية. وتحدّد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فئات مختلفة. فئة البلدان التي تتوخى الحذر في حالة الأطفال العديمي الجنسية (في حال كان الوالد مجهولاً أو عديم الجنسية)، ومنها الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والجمهورية العربية السورية، والسودان، والعراق، وعُمان، وليبيا، والمملكة العربية السعودية. والفئة التي تراعي بعض الاستثناءات (ولو محدودة) وتضم الصومال، وقطر، والكويت، ولبنان[27].

(ج) نظام العدالة

إضافة إلى تكريس العدالة في القوانين، يجب أن يكون تطبيقها في الواقع فعالاً، حتى يقبل الناس على حل المظالم بالطرق السلمية. والمقصود بالفعالية قدرة النظام على التحقيق، وإصدار الأحكام وإنفاذها، في الوقت المناسب وبطرق محايدة. والوصول إلى العدالة يشمل الوعي بسبل الانتصاف المتاحة، وتوفر المشورة القانونية وتيسرها، وحق التمثيل، وعدم فرض رسوم وعقبات كبيرة وغير مبررة.

ومؤشر سيادة القانون التابع لمشروع العدالة العالمية يعطي تصنيفاً لستة بلدان عربية فقط هي الأردن، والإمارات العربية المتحدة، وتونس، ولبنان، ومصر، والمغرب. وتحل الإمارات العربية المتحدة والأردن في أعلى المراتب من

حيث العدالة المدنية والعدالة الجنائية (وهما عنصران من عناصر المؤشر). وتحل الإمارات العربية المتحدة في مرتبة جيدة في إنفاذ العدالة المدنية، وفي مرتبة أقل بكثير في السبل الميسرة لالتماس العدالة المدنية. وتحل مصر في السبل الميسرة لالتماس العدالة المدنية في مرتبة أعلى منها في الإنفاذ (الشكلان 5-9 و5-10).

الشكل 9.5. مؤشر سيادة القانون: العدالة المدنية

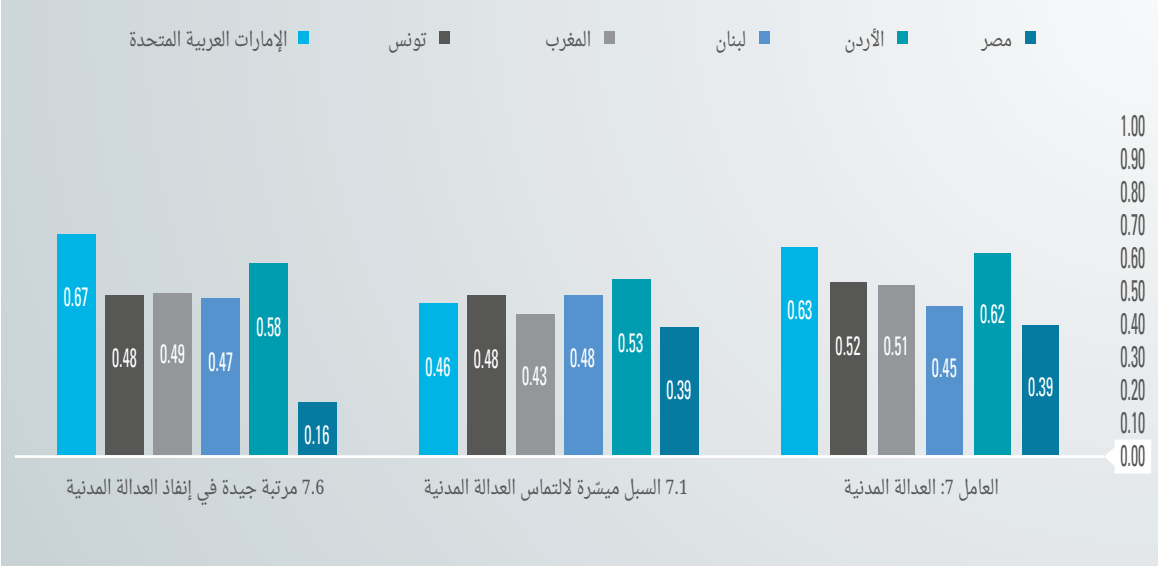

المصدر: World Justice Project 2015. Available from http://worldjusticeproject.org/rule-of-law-index (accessed 22 July 2015).
ملاحظة: تتراوح قيمة المؤشر بين 0 (للمستوى الأسوأ) و1 (للمستوى الأفضل).

الشكل 10.5. مؤشر سيادة القانون: العدالة الجنائية

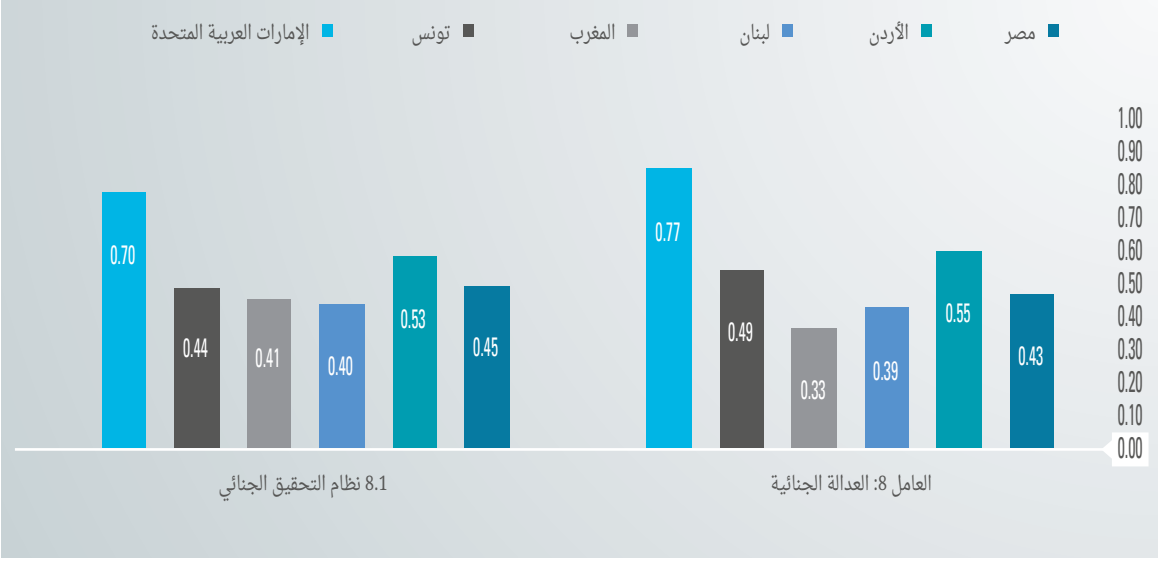

المصدر: World Justice Project 2015.
ملاحظة: تتراوح قيمة المؤشر بين 0 (للمستوى الأسوأ) و1 (للمستوى الأفضل).

الإطار 5-3- التماس العدالة للفئات المعرضة للمخاطر: العمال المهاجرون

يقع تنظيم سوق العمل والقوى العاملة المهاجرة ضمن صلاحيات الدولة. غير أن التشريع الذي يرعى التشغيل يكون متوافقاً مع حقوق الإنسان. وهذه ليس الحال في العديد من البلدان العربية. فنظام الكفالة المطبق في بعض البلدان يُخضع العمال المهاجرين قانونياً لأصحاب العمل، ويعرضهم للاستغلال. فقد أعطى النظام أرباب العمل حريات مفرطة «لحماية استثماراتهم»، بوسائل منها حجز جوازات سفر العمال.

ووضع العمال المهاجرين في المنطقة، وغالبيتهم من النساء اللواتي يعملن في الخدمة المنزلية، كان موضع انتقادات حادة من جهات عدة، منها هيئات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ونادراً ما تشمل قوانين العمل الوطنية العمال المنزليين، وهم يعملون في ظروف صعبة، بأجور منخفضة، محرومين من حرية التنقل، ويتعرضون لاحتجاز جوازات السفر، ولا سبيل أمامهم لالتماس العدالة[أ].

المصدر: فاتح عزام «مقاربة حقوقية للتنمية المستدامة في المنطقة العربية».

أ مثلاً الملاحظات الختامية للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حالة الكويت (E/C.12/1/Add.98، الفقرات 15-18؛ الملاحظات الختامية للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، حالة الإمارات العربية المتحدة، وعُمان، والمملكة العربية السعودية، (CEDAW/C/OMN/CO/1)، الفقرات 27 و 42؛ CEDAW/C/SAU/CO/2، الفقرة 7CEDAW/C/ARE/CO/1, الفقرة 36.

يقتصر موضوع التماس العدالة عادة على الأشخاص المعرضين للمخاطر، ومنهم العمال المهاجرون (الإطار 5-3).

ودور الشرطة والقوات المسلحة في إنفاذ القانون وحفظ الأمن جدير أيضاً بالاهتمام في المنطقة العربية، لا سيما في البلدان المنكوبة بالصراعات والإرهاب. وأنشطة هذه الأجهزة محددة بوضوح بموجب القانون الدولي، بما في ذلك معاهدات حقوق الإنسان ومدونة قواعد السلوك للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين[28]، وهي ترتكز على ضرورة احترام الحقوق الأساسية للأفراد في جميع الظروف، بما في ذلك عند وضعهم في الإقامة الجبرية خلال مرحلة الاستجواب. ويجب أن يستند الاشتباه إلى أدلة ملموسة، ويخضع التعذيب لعقوبات مشددة.

ويتسم هذا الموضوع بأهمية بالغة في حالة المنطقة العربية حيث بلدان كثيرة منكوبة بالصراعات أو خارجة منها، أو تعاني مباشرة من الإرهاب. وتجاوز سيادة القانون وانتهاك حقوق الإنسان في محاولة استعادة النظام وملاحقة الإرهاب يسفر عن نتائج عكسية، وقد يؤدي إلى ما لا تحمد عقباه، إذ يزج بالضحايا في دوامة الإرهاب. ومن التدابير التي اعتمدها عدد من الدول العربية تنفيذ قوانين عامة وغامضة لمكافحة الإرهاب، ضربت مجموعات سكانية بأكملها، إذ شرعت عدم تحديد فترات الاحتجاز قبل المحاكمة، وعقوبة الإعدام، وفرضت قيوداً على حرية التعبير، والتنصت على الهاتف[29].

2. الشفافية والمساءلة

الشفافية في صنع السياسة ضرورة ليكون المواطنون على علم بما يفعله قادتهم. ويستخلص من مؤشر الشفافية العالمية أن الوضع في المنطقة غير متجانس على هذا الصعيد. ففي الأعوام الأخيرة، تحسّن وضع الشفافية في نصف الدول العربية، بينما تراجع في النصف الآخر[30].

ففي المساءلة والمشاركة الشاملة في وضع الميزانية، تسجل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا معدلاً أفضل من متوسط البلدان المنخفضة الدخل وليس أفضل من معدل البلدان المتوسطة الدخل (الإطار 5-4). وعلى أساس مؤشر الإنفاق العام والمساءلة المالية، تحلّ نظم إدارة المالية العامة في المنطقة في مستوى معادل لبلدان أخرى ذات مستوى مماثل في الدخل، مع أن أوجه القصور في المنطقة واضحة في مجالات مثل مصداقية الميزانية والمحاسبة والتسجيل والإبلاغ[31]. وحسب مؤشر مؤسسات الميزانية لصندوق النقد الدولي، تبدي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أوجه قصور في

الإطار 4.5. الهيئات الحكومية المستقلة الوليدة

في بعض الدول العربية، تتولى هيئات مستقلة رصد سلوك الحكومة والتحقق منه. ومن هذه الهيئات لجنة الانتخابات المستقلة، ولجنة مكافحة الفساد في الأردن؛ ولجنة النزاهة في العراق؛ والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في تونس؛ والمحكمة المركزية لمكافحة الفساد في المغرب؛ ومؤسسة تدقيق أداء الدولة في الإمارات العربية المتحدة المكلفة بضمان استخدام الأموال العامة وفقاً للقانون الاتحادي والإشراف على الإدارة الفعالة لميزانية الدولة. وهذه المؤسسات لا تزال في مرحلة البداية، وكثيراً ما تتعرض للنقد لأنها مستقلة في الاسم لا في الممارسة.

المصدر: Lamia Moubayed, "From government to governance: how will the Arab region meet the goals of sustainable development in the post-2015 period" (Beirut, 2015, E/ESCWA/ECRI/2015/WP.3).

الشكل 11.5. مجموعة مؤشرات الحكم في العالم، 2014

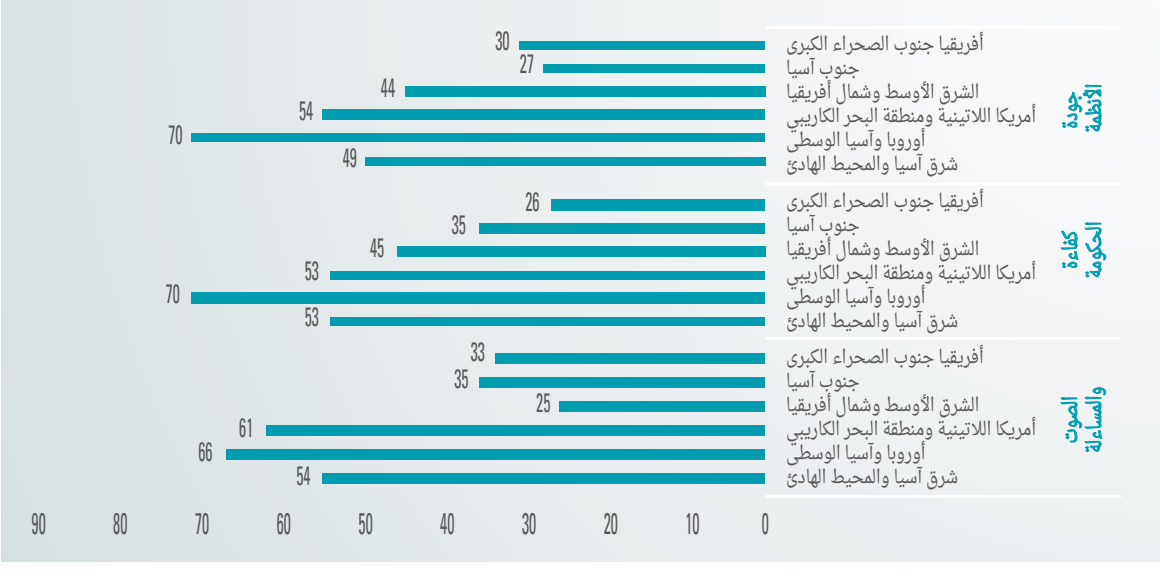

المصدر: World Bank, Worldwide Governance Indicators. Available from http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports (accessed 13 October 2015).

تنفيذ الميزانية والاستدامة والشفافية، مع أنها تحل في مرتبة جيدة عموماً[32]. وفي مؤشر الميزانية المفتوحة لعام 2015، صُنّفت غالبية الدول العربية الإحدى عشرة التي شملتها الدراسة، ضمن فئة الحد الأدنى من الشفافية أو عدم الشفافية (وصنّف الأردن برصيد 55 من أصل 100، وتونس برصيد 42 في فئة «بعض الشفافية»). وتصنيف المنطقة في ترتيب منخفض، لا يمكن تفسيره بعدم الكفاءة التقنية. ويظهر الشكل 5-11 أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحل في أدنى المستويات في العالم من حيث الصوت والمساءلة، وتحل في ترتيب قريب من المتوسط العالمي من حيث مؤشرات جودة الأنظمة وكفاءة الحكومة.

وإضافة إلى مساءلة الحكومة والكفاءة التقنية، يقيس مؤشر برتلسمان للتحول الاقتصادي والسياسي مدى تركيز صنع القرار على الاستدامة البيئية. وتحل الصومال في المرتبة الدنيا من حيث مجموع النقاط، بينما يتراجع أداء الأردن والجمهورية العربية السورية والمغرب منذ عام 2006. وتنال جميع الدول العربية دون 5 نقاط من أصل 10، وهو وضع يدل على عدم

الشكل 12.5. مؤشر برتلسمان للتحول الاقتصادي والسياسي: مدى دمج الشواغل البيئية في شؤون الاقتصاد الكلي والجزئي

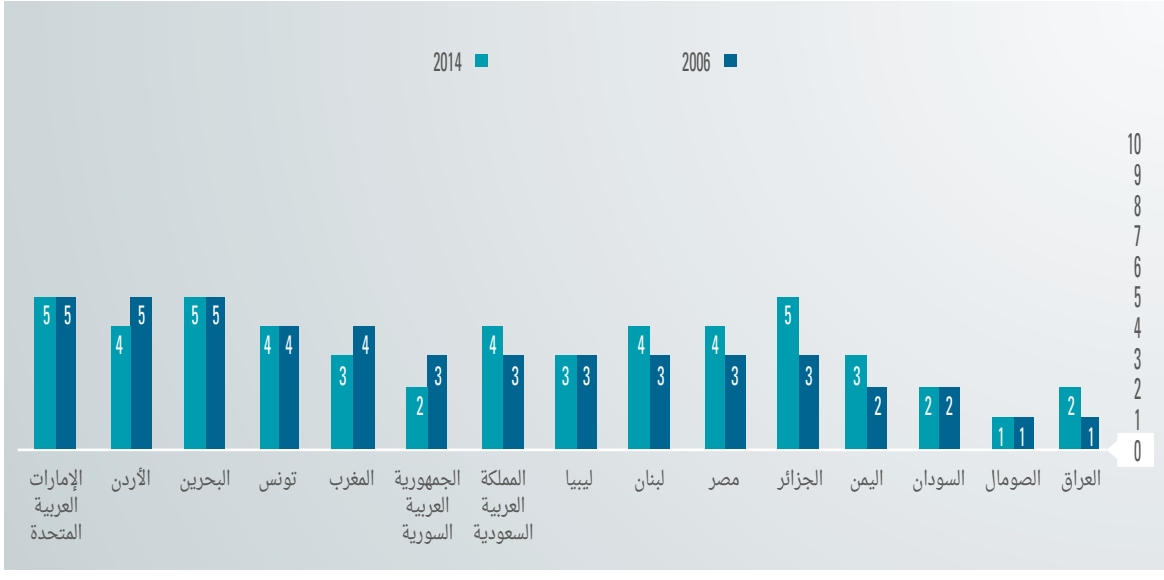

المصدر: Bertelsmann Stiftung, BTI. Available from http://www.bti-project.org/ (accessed 2 November 2015).
ملاحظة: يتراوح الدليل بين 1 (المستوى الأدنى) و10 (المستوى الأفضل).

دمج الشواغل البيئية في السياسات الاقتصادية (الشكل 5-12).

3. المشاركة في صنع القرار

تؤثر القدرة على إعلاء الصوت والمساءلة على مستويات التنمية. وعادة ما كانت هذه العلاقة ضعيفةً في المنطقة العربية. وتتفاوت مستويات التنمية في البلدان العربية كثيراً من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، غير أن جميعها دون المعدلات العالمية من حيث إعلاء الصوت والمساءلة (الشكل 5-13). فاستياء الشعب كان من الأسباب الرئيسية لتزعزع الاستقرار السياسي والعنف الناجم عنه في الكثير من الحالات.

ووفقاً للمادة 21 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، لجميع المواطنين الحق في المشاركة في الشؤون العامة، مباشرة أو من خلال ممثلين عنهم يختارونهم في انتخابات حرة ونزيهة. والمشاركة الديمقراطية تنطوي على مفهوم الحق في التعبير عن الرأي إزاء السياسة العامة. فالمشاركة ترسّخ شرعية السياسات العامة والخطط والمشاريع الإنمائية، وتكفل

الشكل 13.5. نصيب الفرد من الدخل وقدرته على إعلاء الصوت والمساءلة

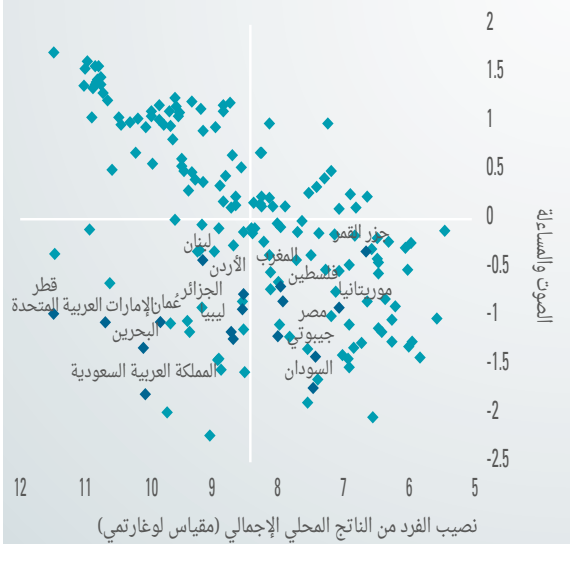

المصدر: حسابات المؤلفين بالاستناد إلى مؤشرات التنمية في العالم للبنك الدولي (16 تشرين الأول/أكتوبر 2015).
ملاحظة: النقاط الرمادية هي دول من خارج المنطقة العربية.

إدراج احتياجات منطقة معيّنة ضمن الأولويات. وهي تراعي أيضاً جميع المصالح المتباينة. وفي حين لا

يمكن تلبية جميع المصالح، تسهم المناقشة المفتوحة في تشجيع التصور العام بأن الأولوية ستعطى لمصالح الأغلبية الأوسع.

وتمتد فوائد المشاركة إلى مراحل تنفيذ الخطط. ومثلاً، لا يمكن أن تنجح الجهود الرامية إلى معالجة مشاكل التلوّث، وتغيّر المناخ، وندرة المياه ما لم تشارك فيها مؤسسات المجتمع المدني. فهذه المؤسسات تعمل على زيادة الوعي العام بالقضايا البيئية، وتشجع الناس على المساهمة في منع التلوّث، وفي إعادة التدوير، وحفظ المياه. ومشاركتها ضرورية لتؤتي سياسات الدولة ثمارها.

وفي انتفاضات عام 2011، طالبت الشعوب في عدد من الدول العربية بدور أكبر في صنع القرار السياسي. وأسفرت هذه المطالب في بعض الحالات عن تغيير إيجابي، في حين أدت في حالات أخرى، إلى تفاقم الأوضاع. ووفقاً لمؤشر برتلسمان للتحول الاقتصادي والسياسي، شهدت معظم البلدان العربية تحسناً من حيث إجراء انتخابات حرة ونزيهة. غير أنّ الأرقام قابلة للتأويلات. وسُجل تحسّن في تونس وليبيا، غير أنّ الحالتين تختلفان إلى حد كبير. فالتحسّن في ليبيا بين عامي 2006 و2014، يُعزى إلى الإدارة الحسنة للانتخابات، مع أن المشاركة كانت منخفضة واندلع بعد الانتخابات نزاع مسلح. ولا تزال بعض البلدان تسجّل أدنى مستويات ممكنة. ونتائج المؤشر أقل وضوحاً من حيث التغيّرات في دور المجتمع المدني. ففي حين أتاحت الحكومات مجالاً أوسع ليشارك المجتمع المدني في العملية السياسية، شهدت البلدان تدهوراً عاماً من حيث «تقاليد المجتمع المدني» (رأس المال الاجتماعي وعدد الناشطين في الجمعيات المدنية).

ففي المنطقة العربية، عادةً ما تكون التشريعات التي تكرّس حرية التعبير غامضةً وترسم خطوطاً حمراء حول السياسة العامة، ورئيس الدولة. وفي الكثير من الأحيان تعترض تقارير حقوق الإنسان على شرعيّة الاعتقالات ومحاكمة الأشخاص بتهمة جرائم مزعومة بموجب هذه القوانين.

ومع أن الحق في الانتماء إلى نقابات وفي التجمع تحسّن في معظم البلدان العربية منذ عام 2006، لا يزال في أدنى المستويات في الجمهورية العربية السورية والصومال والمملكة العربية السعودية (الشكل 5-14)[33]. وفي ظل

الشكل 14.5. مؤشر برتلسمان للتحول الاقتصادي والسياسي: مدى تمتع الأفراد بالحرية لإنشاء الأحزاب أو المجموعات السياسية المستقلة والانضمام إليها، ومدى تمتع هذه المجموعات بحريّة التجمع

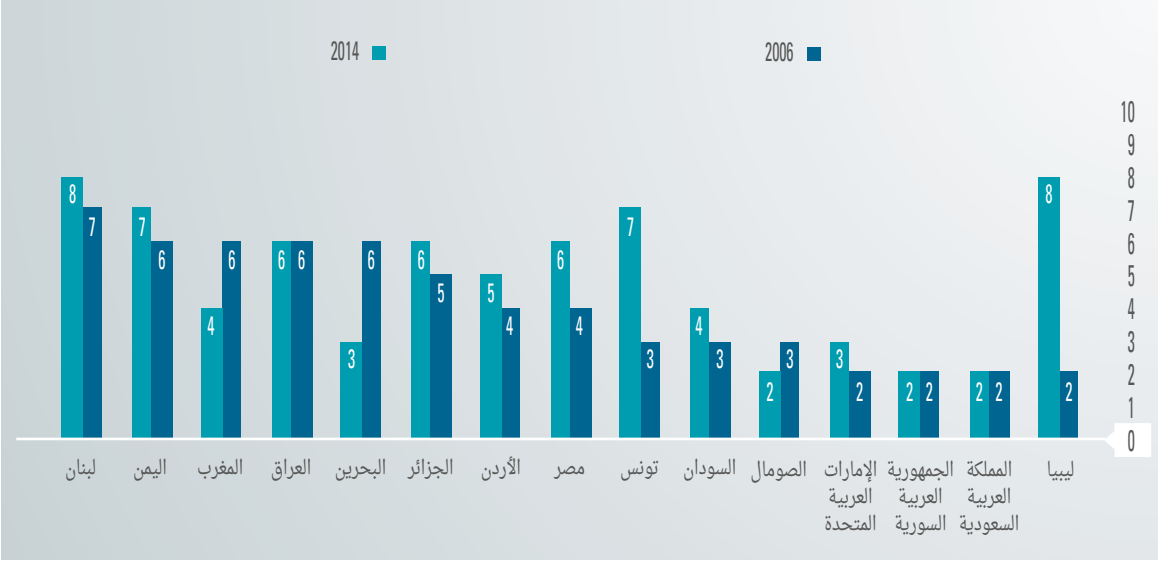

المصدر: Bertelsmann Stiftung, BTI. Available from http://www.bti-project.org/ (accessed 2 November 2015).
ملاحظة: يتراوح الدليل بين 1 (المستوى الأدنى) و10 (المستوى الأفضل).

التقلب في أوضاع عدد من البلدان العربية، يمكن أن تتغيّر نتائج التقييم كلياً في فترات قصيرة من الزمن.

جيم- المؤسسات

ينبغي إدراج أهداف التنمية المستدامة في خطط التنمية الوطنية إذا ما أرادت الدول تحقيقها. وللمؤسسات الإقليمية دور هام في تعزيز الجهود الوطنية، ونشر المعلومات وتيسير التعلّم من الأقران. ومن الضروري الاعتماد على آليات مناسبة للمتابعة والمراجعة على جميع المستويات.

1. المؤسسات الوطنية من أجل التنمية المستدامة

نادراً ما ركزت الخطط الإنمائية الوطنية في البلدان العربية على التنمية المستدامة. ويتضمن الإطار 5-5 قائمة مختارة من الوثائق الحديثة وبعض الدروس المستقاة من التجارب الوطنية. وأكدت عمليات

الإطار 5.5. أمثلة على الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية الحديثة والدروس المستقاة

من الأمثلة البارزة على الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في البلدان العربية المعتمدة في السنوات الأخيرة:

- رؤية قطر الوطنية 2030 (2009) واستراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016
- خطة التنمية الوطنية العاشرة للمملكة العربية السعودية والرؤية الاقتصادية الطويلة الأجل 2024 (قيد الإعداد)
- رؤية دولة الإمارات العربية المتحدة 2021؛ والاستراتيجية الوطنية للنمو الأخضر؛ والرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبو ظبي
- خطة الاستجابة الأردنية 2014-2016 (2014) والرؤية الوطنية 2030 (قيد الإعداد)
- الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في لبنان (قيد الإعداد)
- المخطط الهيكلي الاستراتيجي الوطني 2030 في البحرين (2007)
- استراتيجية التنمية لتونس الجديدة (2012)؛ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2016-2020 (2014)؛ مذكرة توجيهية لمخطط التنمية 2016-2020 (قيد الإعداد)
- خطة التنمية الوطنية في العراق 2010-2014 (2010)
- الإطار الاستراتيجي لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية حتى عام 2022 في مصر (2012)
- الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر في الجزائر (2005-2015) وخطة السنوات الخمس (2010-2014)
- الاستراتيجية المرحلية للحد من الفقر في السودان (2012)
- ورقة استراتيجية للحد من الفقر في جيبوتي (2009)
- الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في المغرب (2015)

ويمكن استقاء عدد من الدروس من هذه الخبرات:

- يسهم ربط الاستراتيجيات الوطنية بالأهداف الدولية في زيادة حجم المساعدة الإنمائية الواردة، ولكن لا يمكن تطبيق مجموعة واحدة من السياسات في جميع البلدان. ويتعيّن إيلاء الاهتمام اللازم للقضايا الخاصة بكل بلد.
- تزيد فعالية الخطط مع توسيع نطاق الملكيّة من خلال تعزيز المشاورات الشاملة.
- تستلزم التنمية المستدامة إعداد استراتيجية طويلة الأجل والتخطيط لتدابير قصيرة الأجل. ويتأثر النجاح بتسلسل الإصلاحات، وبشكل خاص بسرعتها. وتستدعي الاستدامة مراعاة ظروف الأجيال القادمة.
- من الضروري تنسيق التخطيط والتنفيذ بين الوزارات والقطاعات. الترتيبات المؤسسية الواضحة مهمة من أجل مساءلة الوزارات والتنسيق فيما بينها. القيادة على أعلى المستويات ضرورية.
- تحتاج الخطط إلى أدلة في مرحلة وضع الاستراتيجيات، والأهم في مرحلة التنفيذ، ليتمكن واضعو السياسات من رصد التقدم المحرز على أساس المؤشرات، وتعديل الخطط كما يلزم وتسهيل المساءلة.

المصدر: Cameron Allen, "The institutional framework of sustainable development in the Arab region", Expert Report for the Arab Sustainable Development Report (Beirut, 2015, E/ESCWA/SDPD/2015/Technical Paper.3). http://css.escwa.org.lb/SDPD/3572/3-Instituions.pdf.

التقييم الأخيرة للخطط الوطنية أهمية توسيع نطاق الملكية، وتحديد الأولويات الاستراتيجية، والتنسيق بين الوزارات، والاستفادة على أكمل وجه من الأدلة المتاحة. وتستلزم التنمية المستدامة توازناً بين مختلف الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ولتحقيق هذا التوازن لا بد من حوار مستمر بين الممثلين والجهات الفاعلة.

(أ) الملكية

الملكية الوطنية أساسية. وتتطلب استراتيجيات التنمية الوطنية عملية وطنيّة لتعزيز الشراكات بين الحكومة والأطراف المعنية المحلية والشركاء في التنمية. وإذ تأخذ هذه العملية في الاعتبار آراء مختلف المؤسسات، ومجموعات الضغط والمنظمات غير الحكومية، من مختلف أنحاء البلد، تسهم في تحسين نوعية الاستراتيجيات والسياسات وتؤمن لها الدعم في مراحل التنفيذ.

ويمكن أن تكون الآليات الهادفة إلى تحسين التشاور بين الجهات المعنيّة مجالس وطنية أو هيئات استشارية، أو منتديات أقل تنظيماً، ومجموعات استشارية متخصصة، ومجموعات خبراء وأفرقة مناقشة. وعادة ما يفضل الخبراء في التنمية المستدامة إنشاء مجالس وطنية متخصصة[34]، تضمّ ممثلين عن الحكومة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والشركات التجارية. ويمكن أن تسهم مجموعة واسعة من النُهُج في إشراك الجهات المعنية في التخطيط الاستراتيجي من أجل التوصل إلى النتائج الأهم بالنسبة إلى المواطنين. وتشكل المشاورات جزءاً مستقلاً في عملية المراجعة يضمن المساءلة والتوصية بالإجراءات المناسبة للتصحيح أو التكيّف[35].

وعادة ما تُعقد في البلدان العربية الحوارات والمنتديات والمشاورات وحلقات العمل المتخصصة. ولكنها تفتقر في غالبيّة الأحيان إلى التعاون المستمر

الإطار 5-6- المشاركة والتخطيط للتنمية المستدامة في تونس

منذ أوائل التسعينات، وتونس رائدة في إنشاء المؤسسات المعنيّة بالتنمية المستدامة. وقد أنشئت اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة التي يرأسها رئيس الوزراء في عام 1993. وبعد ثلاث سنوات، وُضعت خطة العمل الوطنية لتنفيذ جدول أعمال القرن 21، وتناولت خطط إنمائية متتالية لخمس سنوات اعتبارات الاستدامة. وبذلت الدولة معظم هذه الجهود ولا تزال السياسات الإنمائية تعاني من أوجه قصور. وبعد انتفاضات عام 2011 والمرحلة الانتقالية، ازداد دور المجتمع المدني أهمية. ويكرس الدستور الجديد الذي اعتمد في كانون الثاني/يناير 2014 صراحةً مبادئ التنمية المستدامة، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمواطنين.

وأعدت استراتيجية للتنمية المستدامة بين عامي 2012 و2014 في ظل تحديات سياسية واجتماعية واقتصادية حادة، وفوارق واسعة بين المناطق، وازدياد مطالبة المواطنين والجهات المعنية بمشاركة حقيقية. وشملت عملية وضع الاستراتيجية أربع خطوات: (أ) أعد مستشارون وطنيون بإدارة وزارة البيئة مسودّة الاستراتيجية؛ (ب) عقدت ورش عمل في مناطق مختلفة لمناقشة المسودة؛ (ج) نظمت مشاورات وطنية شارك فيها خبراء ومستشارون من الإدارات العامة، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص؛ (د) عقدت الندوة الوطنية الأولى حول أسس التنمية المستدامة في أوائل تشرين الأول/أكتوبر 2014.

وخلصت الندوة إلى اعتماد الاستراتيجية، التي تتطرق إلى ستة محاور رئيسية (أنماط الإنتاج والاستهلاك؛ التصرف في الموارد الطبيعية والمنظومات الايكولوجية والتأقلم مع التغيُّرات المناخية؛ جودة الحياة ومقاومة الإزعاجات؛ التهيئة الترابية والمدينة والنقل؛ التربية والتجديد والتصرف المعرفي؛ الحوكمة البيئية من أجل التنمية المستدامة). وستدرج نتائج الندوة والنسخة النهائية للاستراتيجية في خطة التنمية القادمة (2016-2020).

المصدر: منير مجدوب، تقرير أعد للإسكوا، بيروت، 2015.

الشكل 15.5. مؤشر برتلسمان للتحول الاقتصادي والسياسي: أداء الحكومة من حيث تحديد الأولويات الاستراتيجية وتعديلها

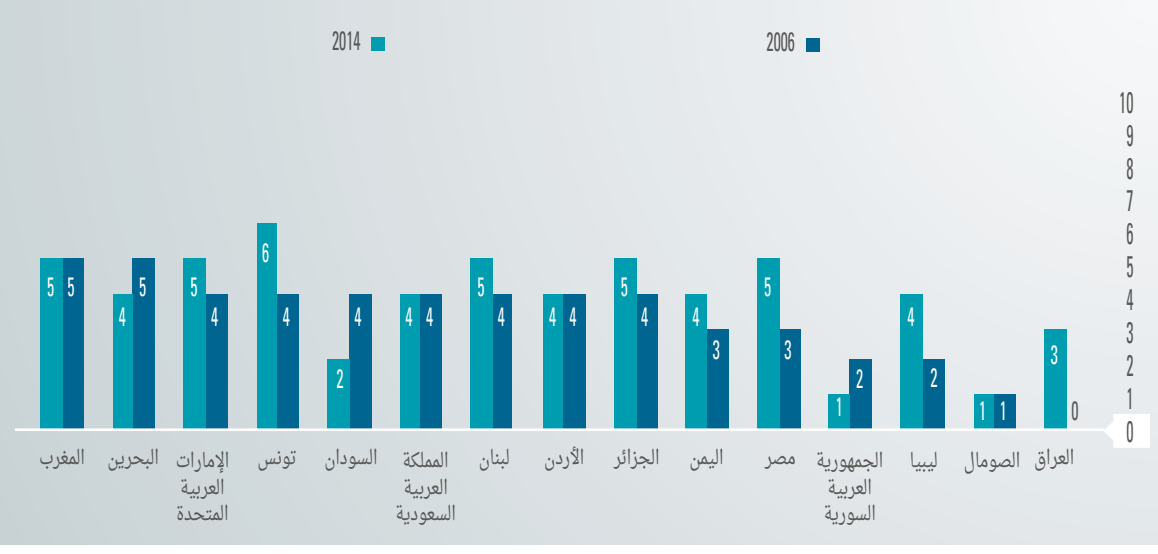

المصدر: Bertelsmann Stiftung, BTI. Available from http://www.bti-project.org/ (accessed 2 November 2015).
ملاحظة: يتراوح الدليل بين 1 (المستوى الأدنى) و10 (المستوى الأفضل).

الإطار 7.5. عملية التخطيط المتعددة المستويات في قطر

وضعت قطر إطاراً تخطيطياً طويل الأجل (الرؤية الوطنية 2030)، وخطة عمل متوسطة الأجل (استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016) واستراتيجيات قطاعية متوسطة الأجل. وتحدد الرؤية أهدافاً واضحة طويلة الأجل تستند إلى أربع ركائز محددة. وتهدف الاستراتيجية الوطنية إلى تنسيق الاستراتيجيات القطاعية وتلك المرتبطة بالمشاريع وتتضمن الخطط الإنمائيّة ذات الأولوية في 14 قطاعاً، والأهداف التي ينبغي تحقيقها بحلول عام 2016. وتتفرّع أهداف الاستراتيجية الوطنية من أهداف 14 تقريراً استراتيجياً شاملاً حسب القطاعات. وتشكّل الميزانية السنوية أداة الحكومة الرئيسية للإدارة الاقتصادية على المدى القصير وتضفي الاستراتيجية على الميزانية توجهاً تطلعياً يستند إلى النتائج، فتوفّق بين الاستثمارات الكبيرة وأهداف التنمية الشاملة في قطر.

- تحديد أهداف طويلة الأجل
- وضع مبادرات لتحقيق أهداف رؤية قطر الوطنية 2030
- تحديد الأولويات القطاعية الواردة في استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016
- تحديد الخطط الوزارية لتنفيذ الاستراتيجيات القطاعية

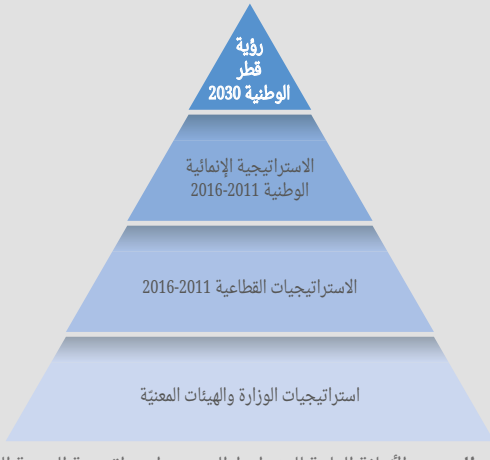

المصدر: الأمانة العامة للتخطيط التنموي، استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر، 2011-2016: نحو رؤية قطر الوطنية 2030. http://www.mdps.gov.qa/portal/page/portal/GSDP_AR/knowledge_center_ar/Tab4/NDS_2011_May_18_final_lowres.pdf.

بين الجهات المعنيّة أو إلى الفهم المعمق لقضايا التنمية المستدامة الرئيسية، وإلى ضعف مهارات التواصل والتفاوض. ومع ذلك، حققت تونس تقدماً كبيراً نحو تعزيز المشاركة وتوسيع الملكية (الإطار 5-6) وأنشأ المغرب مجلساً اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً (www.cese.ma)، يضمّ ممثلين من القطاعين العام والخاص، والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية.

(ب) تحديد الأولويات الاستراتيجية

تتفاوت قدرة البلدان العربية على تحديد الأولويات وتعديلها في عملية التخطيط (الشكل 5-15). وقد يكون التنسيق بين رؤية طويلة الأجل وخطط عمل قصيرة الأجل محددة حسب القطاع من أكبر التحديات المطروحة. وهذا التخطيط «المتعدد المستويات» ضروري، ومن الأمثلة الجيّدة على اعتماده في المنطقة الإطار التخطيطي في قطر (الإطار 5-7). وقد وضعت الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في المغرب من خلال عملية تشاركية قائمة على أربعة مبادئ (الإطار 5-8).

وتواجه البلدان التي تعاني من النزاعات صعوبات خاصة. وقد شرع لبنان في وضع استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة رغم ما يتكبده في ظل انعدام الاستقرار السياسي والآثار غير المباشرة للحرب الأهلية في الجمهورية العربية السورية. وتتضمن الاستراتيجية أهدافاً واضحة (الإطار 5-9).

(ج) التنسيق

الاتساق بين القطاعات والوزارات أساسي. وفي مرحلة التخطيط، لا بد من تحديد المفاضلات وأوجه التكامل والتآزر بين الخطط القطاعية والتفاوض عليها. وينبغي تنسيق التنفيذ من أجل ضمان المساءلة وتجنّب التداخل أو الثغرات في الولايات الوزارية. ومن حيث التخطيط والتنفيذ سجلت الجمهورية العربية السورية والسودان والصومال مستويات متدنية جداً في المقارنة بين

الإطار 8.5. الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في المغرب

وُضعت الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في المغرب عقب مشاورات موسّعة شملت القطاع العام، والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وهي تستند إلى أربعة مبادئ رئيسية:

- كفاءة الاقتصاد: وهي قوة محركة للتنمية المستدامة. وينبغي أن تكون الاستراتيجيات القطاعية والسياسات الاستباقية منسجمة مع أهداف التنمية الاقتصادية. ولا بد من إزالة العقبات التي تعترض المنافسة من خلال التوفيق بين القطاعات وتحقيق التكامل بين الاعتبارات الاجتماعية والبيئية. والاقتصاد الدائري يمكن أن يكون اقتصاداً أخضر.
- التنمية البشرية والتماسك الاجتماعي: لا بد من وضع السياسات اللازمة للحد من الفوارق في الحصول على الرعاية الصحية والتعليم المجاني والجيّد. وينبغي أن تستهدف خطط الحد من الفقر أشد الفئات حرماناً في المجتمع، لا سيما سكان الأرياف الذين يسهمون في حماية الموارد الطبيعية مثل احتياطي المياه والغابات، ومنع التصحر.
- البيئة: لا يمكن التنبّه إلى المسائل البيئية في حالات الطوارئ فقط. فللمبادرات البيئية دور في تعزيز النمو المستدام وتوليد فرص العمل الخضراء.
- (4) الثقافة: يسهم صون الثقافة الوطنية في صون خصائص المجتمع وتقاليده. ويستطيع جميع السكان من مختلف الفئات الاجتماعية، ومنهم من يعيش في المناطق النائية، أن يسهموا في تطوير ثقافتهم.

المصدر: مريم حوزير، التنمية المستدامة في المغرب، وثيقة خلفية: التقرير العربي حول التنمية المستدامة، http://css.escwa.org.lb/SDPD/3572/MoroccoAr.pdf، بيروت، 2015.

الإطار 9.5. الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في لبنان

بدأت وزارة التخطيط في لبنان العمل على أوّل استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة في آذار/مارس 2015. وفي لبنان بالفعل تتوفر استراتيجيات للقطاعات الرئيسية مثل التنمية الاجتماعية، وتخطيط الأراضي، والتطور الصناعي وحقوق الإنسان. وقد انطلقت الدراسة من هذه الاستراتيجيات لتحدّد أهدافاً للاستراتيجية الوطنية، تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة. وتشمل هذه الأهداف:

- تطوير رأس المال البشري والقوى العاملة وفقاً للمعايير الدولية
- توطيد التماسك الاجتماعي
- تأمين الضروريات اليومية
- تشجيع النمو الاقتصادي
- صون التراث الطبيعي والثقافي
- الحوكمة السليمة

إعادة تأكيد موقع لبنان على خارطة المنطقة العربية والبحر الأبيض المتوسط والعالم.
وحددت ثلاثة تحديات رئيسية قد تعترض نجاح الاستراتيجية الوطنية وهي:

- ضمان ملكية الجهات المعنية الرئيسية والتزامها بالاستراتيجية
- تعزيز المؤسسات القائمة المعنيّة بمختلف جوانب التنمية المستدامة، مثل التنسيق، والدمج، والرصد والإبلاغ عن التقدم المحرز.
- تعبئة التمويل اللازم ودعم الشركاء الدوليين من أجل تنفيذ الاستراتيجية.

المصدر: منير مجدوب، تقرير أعد للإسكوا، بيروت، 2015.

الشكل 16.5. مؤشر برتلسمان للتحول الاقتصادي والسياسي: قدرة الحكومة على التنسيق بين الأهداف المتباينة في سياسة مترابطة

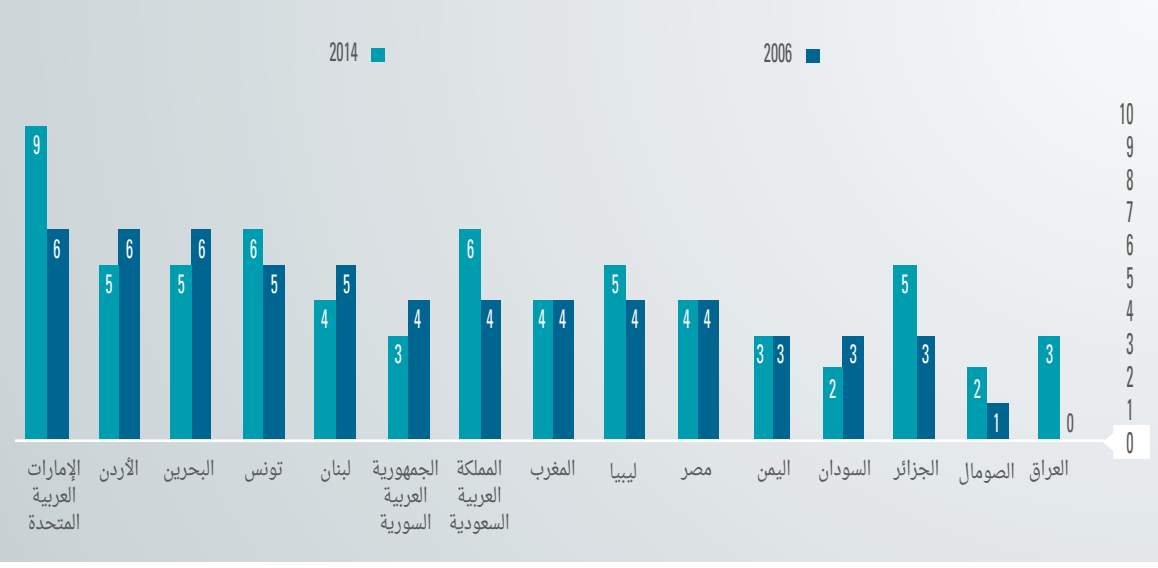

المصدر: Bertelsmann Stiftung, BTI. Available from http://www.bti-project.org/ (accessed 2 November 2015).
ملاحظة: يتراوح الدليل بين 1 (المستوى الأدنى) و10 (المستوى الأفضل).

الشكل 17.5. مؤشر برتلسمان للتحول الاقتصادي والسياسي: قدرة الحكومة على تنفيذ سياساتها بفعالية

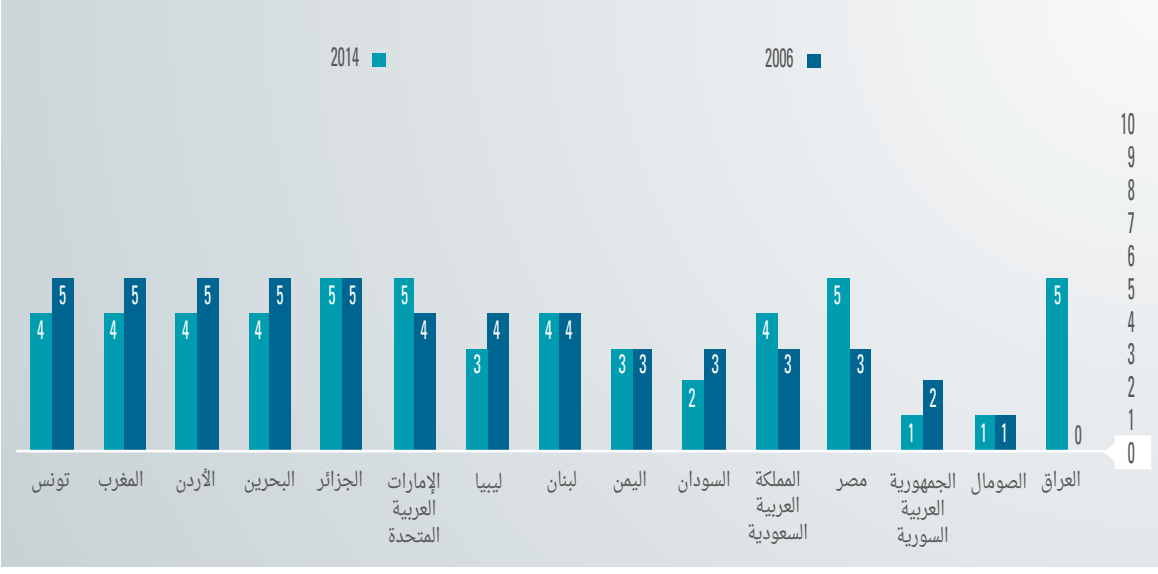

المصدر: Bertelsmann Stiftung, BTI. Available from http://www.bti-project.org/ (accessed 2 November 2015).
ملاحظة: يتراوح الدليل بين 1 (المستوى الأدنى) و10 (المستوى الأفضل).

الإطار 10.5. اللجنة الوطنية العليا للتنمية المستدامة في الأردن

أنشئت اللجنة الوطنية العليا للتنمية المستدامة في الأردن في عام 2002، يرأسها وزير التخطيط والتعاون الدولي، ونائبه وزير البيئة. وهي تضم ممثلين عن 22 مؤسسة حكومية وغير حكومية وتجتمع كل ثلاثة أشهر. ووفقاً لولاية اللجنة تشمل مهامها:

- المساهمة في بلورة الأولويات الوطنية بما يضمن الانسجام والاتساق مع جميع الخطط
- إدماج القضايا البيئية في الاستراتيجيات القطاعية والخطط الوطنية
- اعتماد خطط العمل وخطط التمويل وأطر تفعيل التنمية المحلية وتعزيز مبدأ اللامركزية
- اعتماد الصيغ السياسية المناسبة وتعزيز مبادئ الحوكمة الجيّدة
- بحث التشريعات الجديدة ومراجعة التشريعات القائمة بما ينسجم ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة
- مراجعة واعتماد التقارير الوطنية الخاصة بمتابعة التقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة

تشكيل ثلاث لجان فرعية لمعالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وإعداد أوراق مفاهيم وتقارير متابعة دورية والمساهمة في حملات زيادة الوعي واقتراح خطط العمل التنفيذية. ويمكن تعزيز دور اللجنة في إطار حملة الأردن للتحوّل إلى الاقتصاد الأخضر.

المصدر: محمد الخصاونة، التنمية المستدامة في المملكة الأردنية الهاشمية، وثيقة خلفية: التقرير العربي حول التنمية المستدامة (بيروت، 2015)، http://css.escwa.org.lb/SDPD/3572/Jordan.pdf.

البلدان العربية الخمسة عشر التي شملتها دراسة مؤشر برتلسمان للتحول الاقتصادي والسياسي (الشكلان 5-16 و5-17). وسجلت الإمارات العربية المتحدة مستوى عالياً جداً من حيث تنسيق السياسات العامة. وتتطلب عملية التخطيط الشاملة آلية تنسيق بين الوزارات مرتبطة بالميزانية لتكون عملية اتخاذ القرار

الإطار 11.5. أمثلة على النهج التحليلية القائمة على الأدلة

نماذج سيناريوهات محاكاة الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان العربية

نموذج محاكاة الأهداف الإنمائية للألفية للبنك الدولي هو نموذج ديناميكي للتوازن العام القابل للحوسبة. وقد جرى توسيعه ليشمل نتائج مختلفة كالنمو، والأهداف الإنمائية للألفية، والخلفية العلميّة للقوى العاملة، والتفاعل بين هذه النتائج وجوانب أخرى للأداء الاقتصادي. وتستخدم في النموذج أيضاً منهجيات على المستوى الجزئي لتحديد العوامل التي تؤثر على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وحساب الآثار الكمية على الفقر وعدم المساواة. وتستند النمذجة إلى مصفوفة محاسبة اجتماعية في كل بلد، مصممة لتكون إطاراً متسقاً وشاملاً لدراسة الاستراتيجيات البديلة للأهداف الإنمائية للألفية. واستُخدمت هذه النمذجة في دراسات أجرتها تونس، ومصر، والمغرب، واليمن. للمزيد من المعلومات، يمكن الاطلاع على: http://go.worldbank.org/XSQTI86EN0.

المملكة العربية السعودية - النمذجة باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحوسبة وأداة الرصد والمتابعة

تساعد الإسكوا ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة وزارة الاقتصاد والتخطيط في المملكة العربية السعودية في وضع الخطة الإنمائية الوطنية العاشرة. وتهدف المساعدة إلى تحديد مؤشرات وسيناريوهات تربط الأهداف الوطنية بالغايات القطاعية من أجل تسهيل المتابعة الفعالة. وستزوّد هذه العمليّة الوزارة بنموذج للتوازن العام القابل للحوسبة لصياغة السياسات الإنمائية وبأداة رصد لمتابعة التقدم المحرز.

فعالة وللتنفيذ في الوقت المقرّر. ويمكن أن تنشئ هذه الآلية لجنة توجيهية مشتركة بين الوزارات أو لجنة رقابة أو تخطيط، أو هيئة وطنية للتنمية المستدامة. وأنجح الآليات هي التي يشرف عليها رئيس الدولة، وهي تضمّ تمثيلاً رفيع المستوى من مجموعة واسعة من الوزارات، وممثلين حكوميين من المستوى دون الوطني أو المحلي، وتُكلف بصياغة استراتيجية التنمية الوطنية وتنفيذها. وتستلزم آليات التنسيق أمانات سر أو إدارات تخطيط قويّة تتمتع بالمهارات التقنية اللازمة. ومن الأمثلة الناجحة حالة الأردن (الإطار 5-10).

ويمكن للحكومات أن تحدد أهدافاً وطنية وتضع الولايات اللازمة لدعم تنفيذها، غير أن الإدارات المحلية هي التي تكون مسؤولة عادة عن التنفيذ. ويمكن تشجيع نقل صلاحيات صنع القرار إلى الصعيد المحلي من خلال خطط محلية مرتبطة بالتخطيط الاقتصادي المركزي.

(د) استخدام الأدلة والترابط بين العلم والسياسة

لا بد من وجود أدلة تشكّل الأساس الموضوعي للسياسات ولأي تعديلات لاحقة، ولضمان المساءلة. والأدلة وحدها لا تفيد دون تبادل المعارف بين الخبراء (العلماء) وصانعي السياسات من أجل إثراء عملية صنع القرار صار جانباً بالغ الأهمية من جوانب الحوكمة.

ومن الشروط السابقة لقيام السياسات على الأدلة توفّر البيانات حول التنمية المستدامة، ما يستلزم قدرة إحصائية وطنية واستعداد صانعي السياسات للابتكار والتمتع بالمرونة. ويعالج الفصل 6 من التقرير هذا الموضوع.

وقد وضعت مجموعة واسعة من النُهُج والنماذج والأدوات التحليلية القائمة على الأدلة لدعم عمليات صنع السياسات. وتعتمد الحكومات بشكل متزايد على تحليل السيناريوهات إلى جانب استخدام النماذج الكمية. وفي المنطقة العربية، تستخدم المملكة العربية السعودية نموذج التوازن العام القابل للحوسبة في الاستراتيجية الإنمائية الوطنية. كما يُستخدم نموذج التوازن العام القابل للحوسبة وغيره من نماذج المحاكاة العمودية المنطلقة من القاعدة في الإمارات العربية المتحدة لدعم خطة النمو الأخضر. كما استخدمت نماذج التوازن العام القابل للحوسبة في تونس، ومصر، والمغرب، واليمن (الإطار 5-11).

الإطار 12.5. الرصد والإبلاغ

الإمارات العربية المتحدة

تتضمّن الأجندة الوطنية في الإمارات العربية المتحدة ورؤية الإمارات 2021 مجموعة من الغايات والمؤشرات الواضحة والكميّة في ستة أهداف هي: اقتصاد معرفي تنافسي؛ بيئة مستدامة وبنية تحتية متكاملة؛ مجتمع آمن وقضاء عادل؛ مجتمع متلاحم محافظ على هويّته؛ نظام صحي بمعايير عالمية؛ نظام تعليمي رفيع المستوى. وتتضمن الأجندة إطاراً لرصد التقدم والمساءلة.

تونس

المرصد التونسي للبيئة والتنمية المستدامة مسؤول عن الإحصاءات البيئية ورصد التنمية المستدامة. وقد أصدر أول تقرير وطني في عام 2003 شمل 36 مؤشراً. وشمل تقرير عام 2014 46 مؤشراً ضمن 9 تحديات مرتبطة بالتنمية المستدامة.

العراق

منذ عام 2010، يصدر الجهاز المركزي للإحصاء تقارير سنوية عن مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة. وشمل تقرير عام 2013 69 مؤشراً عن البيئة.

المغرب

شمل التقرير الرابع عن مؤشرات التنمية المستدامة الصادر في عام 2014، 56 مؤشراً في 14 مجالاً غطت قضايا اقتصادية واجتماعية وبيئية. ويركز التقرير في كل مؤشر، على الاتجاهات وعلى التقدم المحرز في العقود الماضية ويجري تحليلاً للتدابير الرئيسية اللازمة.

المصادر: الإمارات العربية المتحدة، جدول المؤشرات الوطنية، رؤية 2021، https://www.vision2021.ae/ar/national-priority-areas/national-priority-indicators-table ; العراق، الجهاز المركزي للإحصاء، http://www.cosit.gov.iq/ar/env-stat/stat-dev (2 تشرين الثاني/نوفمبر 2015)؛ المغرب، "Indicateurs du développement durable au Maroc", quatrième rapport national, available from www.environnement.gov.ma/PDFs/Rapport_national_IDD_2014.pdf (2 تشرين الثاني/نوفمبر 2015).

ويقدّم العمل المكثّف المنجز على صعيد البلد أمثلة عن النُهُج التحليلية القائمة على الأدلة. وتشمل الأمثلة إعداد تقارير التقييم الوطنية في الفترة السابقة لمؤتمر ريو20+ في عامي 2011 و2012، والعروض الطوعية في إطار آلية الاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والتقارير الوطنية عن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، واستعراض الأداء البيئي، واستعراض سياسات الاستثمار، واستعراض السياسات التجارية، واستعراض الآثار على الاستدامة في التجارة، والتقارير الوطنية عن الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، وتقييم الاحتياجات التكنولوجية، واستعراض السياسات الإنمائية وتقارير نموذج محاكاة الأهداف الإنمائية للألفية للبنك الدولي، وتقارير التنمية البشرية الوطنية، واستعراض أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والتقييمات الوطنية المشتركة، والاتصالات الوطنية بالهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ، والوثائق الاستراتيجية الوطنية (مثلاً للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف) والاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان. ويتضمن المرفق الرابع قائمة بعمليات التقييم والمنشورات وقواعد البيانات العالمية والإقليمية في المنطقة العربية المتعلقة بكل هدف من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.

ولا بد من رصد التقدم المحرز في التنفيذ والنظر في إجراء التعديلات اللازمة في الخطط[36]. وقد تحسّن

الإطار 13.5. المنظمات غير الحكومية المعنيّة بالتنمية والبيئة

- شبكة المنظمات العربية غير الحكومية المعنية بالتنمية: شبكة إقليمية مكوّنة من منظمات غير حكومية في 10 بلدان عربية، تضمّ 23 عضواً يعملون من أجل الحقوق الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية. ويغطّي عملها ثلاثة مجالات رئيسية: (أ) السياسات الإنمائية؛ (ب) خطط الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي ودور المنظمات الدولية والإقليمية؛ (ج) التحرير الاقتصادي والتجاري وما له من آثار اجتماعية واقتصادية.
- مركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا: منظمة حكومية دولية أنشئت في عام 1992 من أجل تعميم الإدارة الرشيدة في مجال البيئة، من خلال بناء الموارد البشرية والقدرات المؤسسية وتطوير البحوث التطبيقية والتكنولوجيات غير الضارة بالبيئة، وتحفيز العمل المشترك بين المنطقة العربية وأوروبا والمجتمع الدولي.
- المنتدى العربي للبيئة والتنمية: منظمة غير حكومية إقليمية تعدّ تقارير دورية مستقلة عن وضع البيئة في البلدان العربية، وقد أصدرت عدداً من التقارير المهمة، آخرها عن الطاقة والأمن الغذائي والاستهلاك المستدام.
- الشبكة العربية للبيئة والتنمية: شبكة من المنظمات غير الحكومية تركّز على التكامل بين البيئة والتنمية. وبعد أن حصلت على صفة المراقب في اجتماعات جامعة الدول العربية في عام 1995، أتاحت المجال لحضور المنظمات غير الحكومية اجتماعات مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة.

الرصد والإبلاغ كثيراً في المنطقة في سياق الأهداف الإنمائية للألفية. فمعظم البلدان العربية أصدرت تقارير مرحلية وطنية منتظمة عن الأهداف الإنمائية للألفية، كما أعدت بعض البلدان منها تونس، والعراق، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، تقارير متفرّقة عن التنمية المستدامة. غير أن القدرات الإحصائية الوطنية لا تزال تعتمد بشكل كبير على المنظمات الدولية. ومع ذلك، فعمل بعض البلدان على رصد الخطط الوطنية جدير بالثناء (الإطار 5-12).

وتُعدّ مبادرة أبو ظبي العالمية للبيانات البيئية مشروعاً من المستوى العالمي هدفه تحسين بيانات الرصد البيئي باستخدام تقنيات الاستشعار عن بعد، وسجلات الهاتف النقال وغيرها من التكنولوجيات الحديثة. ومن الأمثلة على التكنولوجيات الحديثة نظم المعلومات الجغرافية، التي استخدمت في وضع الخطط المكانية الرئيسية في بلدان مثل الجزائر والبحرين.

2. المؤسسات الإقليمية من أجل التنمية المستدامة

يقيّم التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة أولاً على المستوى الوطني. أما على المستوى الإقليمي، فيركّز التقييم على الاتجاهات العامة، والعقبات، والقواسم المشتركة، وأفضل الممارسات والدروس التي يمكن الاستفادة منها.

ومن المؤسسات التي يمكن أن تشارك في عملية المراجعة في المنطقة العربية جامعة الدول العربية، والإسكوا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والمكتب الإقليمي للبرنامج الإنمائي للدول العربية، والمكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لغرب آسيا، ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، وذلك في إطار آلية التنسيق الإقليمي. ويمكن أن تسهم المنظمات غير الحكومية بشكل كبير في هذه الجهود (الإطار 5-13) وتعمل المؤسسات دون الإقليمية، التي تقع بمجلها أو بجزء منها في المنطقة العربية، مثل مجلس التعاون الخليجي، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط، على تعزيز التكامل الإقليمي من أجل التنمية (الإطار 5-14).

وإضافة إلى هذه المؤسسات، للعديد من الشراكات والصناديق والشبكات والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية دور في الجوانب المختلفة للتنمية المستدامة. ويتطرق الفصل 6 إلى هذا الموضوع.

الإطار 14.5. المنظمات دون الإقليمية

- أنشئ مجلس التعاون الخليجي في عام 1982، وهو يعدّ أنجح مثال على التكامل في المنطقة العربية. وركّزت البلدان الأعضاء الستة (الإمارات العربية المتحدة، والبحرين وعمان، وقطر، والكويت، والمملكة العربية السعودية) على مواءمة الأنظمة في الشؤون الاقتصادية والتجارية (الاتحاد الجمركي والسوق المشتركة)، وعلى المشاريع المشتركة في التعليم، والعلوم والتكنولوجيا، والأمن وغيره من الشؤون السياسية.
- أنشئ إتحاد المغرب العربي في عام 1989 وهو يضم الجزائر وليبيا ومصر والمغرب وموريتانيا، بهدف تسهيل حركة السلع، وتوحيد النظم الجمركية والعمل تدريجياً على تحرير حركة السلع والخدمات وعوامل الإنتاج. غير أن هذه الجهود شلّتها المشاكل السياسية.
- يضم الاتحاد الأفريقي عدداً من البلدان العربية في شمال أفريقيا. وهو يعمل على تعزيز التنمية المستدامة من خلال مفوضية الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والمشروع الأفريقي لرصد البيئة لأغراض التنمية المستدامة.
- تشكّل الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة الجهة الإقليمية للعمل على خطة وأهداف التنمية المستدامة في بلدان البحر الأبيض المتوسط.

(أ) جامعة الدول العربية

أنشئت جامعة الدول العربية كمنظمة حكومية دولية إقليمية في عام 1945، وهي المؤسسة الوحيدة من نوعها التي تضم جميع البلدان العربية البالغ عددها 22 بلداً. وهي تهدف إلى «توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها، وتنسيق خططها السياسية، تحقيقاً للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها، والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها»[37].

وتعقد جامعة الدول العربية مؤتمرات قمة يشارك فيها رؤساء الدول مرة في السنة. والهيئة التنفيذية الرئيسية هي مجلس الجامعة الذي يتألف من ممثلين (عادة وزراء خارجية) عن جميع الدول الأعضاء. وتضم 13 مجلساً متخصصاً للوزراء وأمانة عامة تضطلع بمختلف المهام الإدارية والتنفيذية. وأنشئ مؤخراً البرلمان العربي الدائم الذي يضمّ أعضاءً من برلمانات الدول الأعضاء.

وعلى الرغم من القيود التقنية والسياسية والمالية التي تعاني منها جامعة الدول العربية، حقّقت إنجازات هامة، يرتبط العديد منها بالتنمية المستدامة. ففي عام 2002، اعتمد مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة مبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية. وقد عمل على تحديثها لإدراج نتائج مؤتمر الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة (ريو20+) في عام 2012، فصارت تضمّ إطاراً استراتيجياً جديداً للتنمية المستدامة في البلدان العربية (2015-2025). وتعقد دورات القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية كل سنتين منذ عام 2009، وقد أدّت إلى إنشاء صندوق من ملياري دولار لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وإلى اعتماد الاستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة (2010-2030).

(ب) الأمم المتحدة في المنطقة العربية

تتولى آلية التنسيق الإقليمي تنسيق عمل هيئات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة العربية. وقد أنشئت آليات التنسيق الإقليمي بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 46/1998 المؤرخ 31 تموز/يوليو 1998، وتضطلع اللجان الإقليمية للأمم المتحدة بدور الأمانة العامة للآلية. وقد عقدت الإسكوا الاجتماع الأول لآلية التنسيق الإقليمي في المنطقة في عام 1999. ومنذ ذلك الوقت، واجتماعات الآلية تعقد مرة أو مرتين في السنة. ومع مشاركة جامعة الدول العربية في الاجتماعات منذ عام 2006، اتسعت ولاية الآلية لتضم جميع الدول العربية[38]. وأنشئت ستة فرق عمل متخصصة ركّزت

على الأهداف الإنمائية للألفية ومن ثم على أهداف التنمية المستدامة، وعلى الأمن الغذائي، وتغيّر المناخ، والإحصاءات، والاستعراض الوزاري السنوي، والهجرة.

ويمكن أن يحضر ممثلو المكتب القطري للأمم المتحدة في لبنان اجتماعات آلية التنسيق الإقليمي بصفة مراقب. والاجتماعات مفتوحة أيضاً للجنة الاقتصادية لأفريقيا والمؤسسات المتعددة الأطراف مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ومن الجهات المدعوّة أيضاً للحضور البنك الإسلامي للتنمية وغيره من المؤسسات المالية الإقليمية.

وقد عملت الإسكوا بجدّ مع الشركاء الإقليميين من أجل تنسيق موقف موحد إزاء أهداف التنمية المستدامة ومن أجل تنفيذ نتائج مؤتمر ريو20+، ووضع «خارطة الطريق إلى الاقتصاد الأخضر».

(ج) المنتدى العربي حول التنمية المستدامة

عقد المنتدى العربي حول التنمية المستدامة الذي أنشئ حديثاً، دورتين (في عامي 2014 و2015)، وهدفه إنشاء صلة إقليمية بين المنتدى السياسي الرفيع المستوى للتنمية المستدامة والتنفيذ على المستوى الوطني. وهو يعمل أيضاً على التنسيق مع الهيئات الدولية والإقليمية، ومع الوزارات ومجموعة واسعة من الجهات الفاعلة مغير الحكومية، بما فيها المجتمع المدني. ويتميّز المنتدى عن سائر المؤسسات الإقليمية الرسميّة التي غالباً ما تكون حكوميّة دولية، بمشاركة مختلف الجهات المعنيّة. وناقش المشاركون في دورة أيار/مايو 2015 للمنتدى، وضع التنمية المستدامة في المنطقة العربية والتمويل، والتحديات التي تعوق التنفيذ والأطر المؤسسية. وخلص إلى إصدار وثيقة البحرين (الإطار 5-15)[39].

الإطار 15.5. وثيقة البحرين

تتضمن وثيقة البحرين توصيات بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ضوء أولويات المنطقة العربية. وقد قدّمت الإسكوا الوثيقة باعتبارها المشاركة الإقليمية في الدورة الثالثة للمنتدى السياسي الرفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة (نيويورك، تموز/يوليو 2015). وحددت الوثيقة أهم العقبات في المنطقة ومنها الاحتلال، وانعدام السلام والأمن، والفقر، والتطرف، والإرهاب، واللجوء. وأعادت تأكيد عزم الدول العربية على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لجميع الأراضي العربية، والعمل مع المجتمع الدولي لتحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة الشاملة. وأكدت ضرورة تحمل المجتمع الدولي لمسؤولياته تجاه الدول المستضيفة للاجئين ودعمها للحفاظ على مكتسباتها التنموية وتمكينها من رعاية اللاجئين. ودعت إلى إنشاء المؤسسات الفعالة، وتعبئة الموارد، وتحسين القدرات الإحصائية. كما أكدت ضرورة إدارة الموارد الطبيعية بكفاءة واتخاذ التدابير اللازمة للحد من المخاطر الناجمة عن الأخطار الطبيعية.

المصدر: وثيقة البحرين، التي اعتمدت في الدورة الثانية للمنتدى العربي رفيع المستوى حول التنمية المستدامة، المنامة، 7 أيار/مايو 2015. http://css.escwa.org.lb/SDPD/3572/ForumOutcomeAr.pdf

6. وسائل التنفيذ والشراكات من أجل التنمية المستدامة

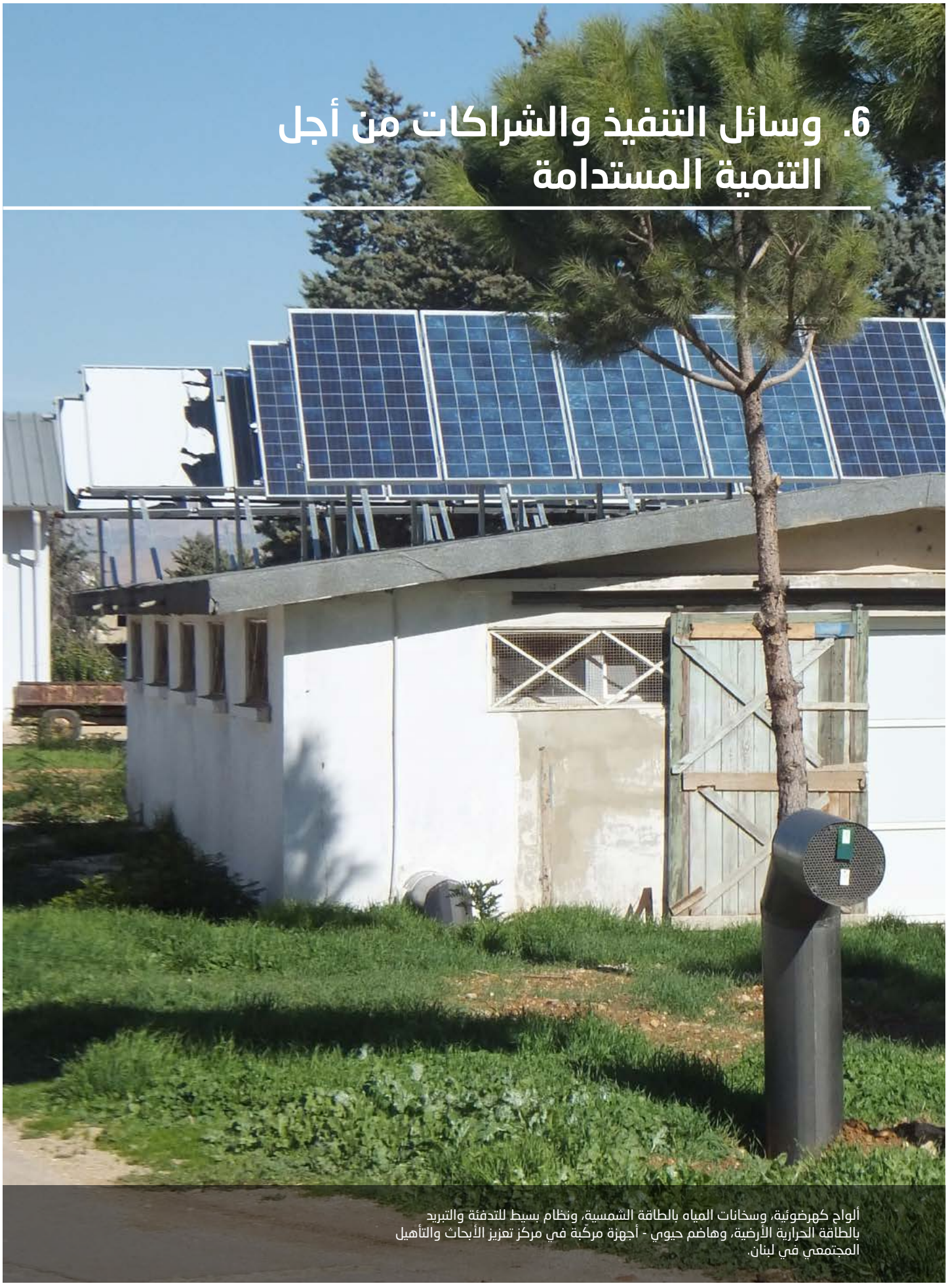

ألواح كهرضوئية، وسخانات المياه بالطاقة الشمسية، ونظام بسيط للتدفئة والتبريد بالطاقة الحرارية الأرضية، وهاضم حيوي - أجهزة مركبة في مركز تعزيز الأبحاث والتأهيل المجتمعي في لبنان.

«لقد عقدنا العزم على حشد الوسائل اللازمة لتنفيذ هذه الخطة من خلال تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، على أساس روح من التضامن العالمي المعزّز، مع التركيز بوجه خاص على احتياجات الفئات الأشد فقراً والأكثر ضعفاً، وبمشاركة من جميع البلدان وجميع أصحاب المصلحة وجميع الشعوب».

ديباجة خطة التنمية المستدامة لعام 2030

6. وسائل التنفيذ والشراكات من أجل التنمية المستدامة

يتطلّب تحقيق التنمية المستدامة تعبئة موارد مالية كبيرة، والاستفادة من العلم والتكنولوجيا لتحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل. وعلى البلدان الاستعداد للاستفادة من النتائج العلمية والتكنولوجيات الحديثة، وعلى المجتمع الدولي تسهيل نقل المعارف. وسيكون للتجارة البينية والدولية الدور الرئيس في الاستفادة من فوائد المزايا النسبية للدول ووفورات الحجم. ولا بد من تحسين القدرة الإحصائية لتمكين صانعي السياسات من الاستفادة من البيانات وعمليات الرصد في وضع سياسات قائمة على أدلة.

وعلى البلدان العربية سد النقص الكبير في التمويل من خلال إصلاحات ضريبية وفي نظم الدعم، وترشيد النفقات العسكرية. وتشكل التدفقات الدولية، ومن ضمنها المساعدات الإنمائية الرسمية، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، والاستثمارات والتحويلات البينية، مصدر تمويل شديد الأهمية لعدد من البلدان العربية. لكن الاستمرار في تراجع هذه التدفقات الدولية خلال السنوات الماضية يثير تساؤلات حول إمكانية الاستمرار في الاعتماد عليها. ويتيح التمويل الأخضر فرص لم تستفد منها بالكامل إلا قلة من البلدان العربية. والتجارة محرك من محركات التنمية، لكن حصة المنطقة من الصادرات غير النفطية العالمية لا تزال متواضعة، كما أن المنطقة العربية هي أقل المناطق في العالم في تحقيق التكامل الاقتصادي.

وتبذل المنطقة العربية جهوداً حثيثة لتطوير العلم والتكنولوجيا والابتكار، ومع ذلك، لا تزال تعد بشكل كبير مستخدماً للتكنولوجيا. والمعرفة القليلة التي ولدتها لا تعود بالفائدة على الصناعة، لأن اقتصادات بلدانها ضعيفة وغير متنوعة. أما قدرتها الإحصائية فمحدودة، ولم تتمكن العديد من البلدان العربية من الإبلاغ بشكل كامل عن المؤشرات الخمسة والأربعين للأهداف الإنمائية للألفية باستخدام البيانات الوطنية الرسمية.

وتبين خطة عمل أديس أبابا لعام 2015 الحاجة إلى وضع إطار جديد لتعبئة الموارد اللازمة لتحقيق خطة

عمل عام 2030[1]. وتكمّل الغايات المتعلقة بوسائل التنفيذ، المذكورة ضمن الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة، وتحدّد سبعة مجالات عمل: الموارد العامة المحلية؛ التمويل الخاص المحلي والدولي؛ التعاون الإنمائي الدولي؛ التجارة الدولية باعتبارها محركاً للتنمية؛ الدين والقدرة على تحمّله؛ القضايا المنهجية؛ العلم والتكنولوجيا والابتكار وبناء القدرات. وتتضمن الخطة توصيات تتناول ثلاث مبادرات محددة: آلية لتيسير التكنولوجيا (تناقش لاحقاً في هذا الفصل)؛ منتدى عالمي للبنى الأساسية؛ آلية للمتابعة والاستعراض.

ويستند هذا الفصل إلى أوراق مرجعية وموجزات في مجالات التكنولوجيا، والتمويل، والقدرة الإحصائية، والتجارة، أُعدّت تمهيداً لوضع هذا التقرير[2].

ألف- تمويل التنمية المستدامة

ينبغي تعبئة جميع مصادر التمويل العامة والخاصة، والوطنية والدولية، والتنسيق في ما بينها لتحقيق الاستفادة القصوى منها. وينبغي أن تكون الاستدامة في آلية التمويل بحد ذاتها، وليس فقط في ما يجري تمويله.

1. تمويل الاحتياجات وسد الثغرات

يمكن تقييم احتياجات تمويل التنمية المستدامة والفجوات في التمويل بطرقٍ عدة، مع الإشارة إلى أن لكل حالة احتياجاتها الخاصة. وتقدّر الإسكوا أن بعض البلدان العربية ستحتاج إلى 3.6 ترليون دولار لتحقيق نمو اقتصادي مستدام بين عامي 2015 و2030[3]. ولا بد أيضاً من توفير موارد لإصلاح الأضرار السابقة والحالية الناتجة عن النزاعات وإتلاف البيئة. وتقدر كلفة التدهور البيئي في المنطقة بنحو 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي[4]، وكلفة النزاعات بأكثر من 2 في المائة من الناتج عن كل عام من النزاع الداخلي[5].

والتقديرات المتعلقة بالاستثمارات القصيرة الأجل التي أعدها معهد ماكنزي العالمي[6] والوكالة الدولية للطاقة[7] تعطي الأولوية للبنى الأساسية والطاقة (مع التركيز على كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة). ووفقاً لمعهد ماكنزي، على البلدان العربية أن توظف بين 110 و150 مليار دولار سنوياً خلال السنوات الخمس المقبلة في استثمارات في البنى الأساسية غير المرتبطة بالطاقة. أما في قطاع الطاقة، فتقدر الوكالة الدولية للطاقة أن منطقة الشرق الأوسط ستحتاج إلى 105 مليارات دولار في الفترة 2014-2020[8].

وفي إطار إعداد هذا التقرير، أجريت دراسة بطلب من الإسكوا تضمنت سيناريوهين[9] لتقدير الفجوة التمويلية في المنطقة العربية للفترة 2015-2016. يعتمد السيناريو الأول على آخر التوقعات في قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي كما نشرها صندوق النقد الدولي في تشرين الأول/أكتوبر 2014. ويتضمن توقعات تتعلق برصيد الحساب الجاري، والناتج المحلي الإجمالي في معظم البلدان العربية، بما فيها أقل البلدان نمواً (باستثناء الصومال وفلسطين). ويستند السيناريو الثاني إلى توقعات وحدة المعلومات الاقتصادية حتى كانون الأول/ديسمبر 2014 وكانون الثاني/يناير 2015، ويتناول بشكل دقيق آثار هبوط أسعار النفط. ويبيّن الجدول 6-1 الفجوة التمويلية المقدرة في البلدان العربية في عامي 2015 و2016 في كلا السيناريوهين[10].

ويتراوح عدد البلدان العربية التي من المتوقّع أن تعاني من عجز في التمويل في عامي 2015 و2016 بين 13 و15 بلداً، ويقدّر إجمالي الفجوة التمويلية بين 80 و85 مليار دولار. وفي إطار السيناريو الثاني الذي يستند إلى توقعات أكثر حداثة لأسعار النفط، كانت الفجوة التمويلية أصغر حجماً، لأنها تواجه في المقام الأول البلدان المستوردة للنفط التي تستفيد من الانخفاض في أسعاره. ويفوق إجمالي الفائض في السيناريو الأول 250 مليار دولار، وينخفض بشدة لحوالى 100 مليار دولار في السيناريو الثاني.

أما القول إن الفجوة التمويلية يجب أن تكون أكبر في البلدان ضمن الشريحة العليا من الدخل المتوسط من البلدان ضمن الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط أو أقل البلدان نمواً (الشكل 6-1) فيمكن تفسيره بأن ارتفاع مستلزمات التنمية لا يعتبر بالضرورة من النفقات ذات الأولوية في أقل البلدان نمواً، التي من المرجح أن

الجدول 1.6. الفجوة التمويلية المقدّرة

التصنيف	البلد	السيناريو الأول (بمليارات الدولارات الأمريكية)		السيناريو الثاني (بمليارات الدولارات الأمريكية)	
		الفجوة/الفائض في التمويل لعام 2015	الفجوة/الفائض في التمويل لعام 2016	الفجوة/الفائض في التمويل لعام 2015	الفجوة/الفائض في التمويل لعام 2016
الشريحة العليا من الدخل المتوسط	الجزائر	-9.98	-12.12	-15.88	-17.50
الدخل المرتفع	البحرين	2.86	2.57	1.35	0.77
أقل البلدان نمواً	جزر القمر	-0.11	-0.12	-0.11	-0.12
أقل البلدان نمواً	جيبوتي	-0.76	-0.92	-0.76	-0.92
الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط	مصر	-17.57	-21.72	-11.45	-13.64
الشريحة العليا من الدخل المتوسط	العراق	3.14	0.40	0.66	3.18
الشريحة العليا من الدخل المتوسط	الأردن	-6.34	-5.06	-4.60	-5.26
الدخل المرتفع	الكويت	82.28	82.51	59.27	56.10
الشريحة العليا من الدخل المتوسط	لبنان	-9.91	-10.45	-12.67	-12.49
الشريحة العليا من الدخل المتوسط	ليبيا	-12.45	-5.08	-2.49	-3.05
أقل البلدان نمواً	موريتانيا	-3.14	-2.76	-3.14	-2.76
الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط	المغرب	-9.09	-8.92	-6.80	-7.30
الدخل المرتفع	عُمان	5.23	3.05	-0.05	0.65
الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط	فلسطين	غير منطبق	غير منطبق	غير منطبق	غير منطبق
الدخل المرتفع	قطر	58.73	50.82	17.07	17.58
الدخل المرتفع	المملكة العربية السعودية	73.73	63.70	-5.73	0.26
أقل البلدان نمواً	الصومال	غير منطبق	غير منطبق	غير منطبق	غير منطبق
أقل البلدان نمواً	السودان	-6.22	-6.29	-6.22	-6.29
الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط	الجمهورية العربية السورية	-4.51	-4.20	-4.51	-4.20
الشريحة العليا من الدخل المتوسط	تونس	-4.79	-4.39	-5.70	-5.74
الدخل المرتفع	الإمارات العربية المتحدة	51.79	50.17	28.36	19.27
أقل البلدان نمواً	اليمن	-0.44	-0.64	-0.44	-0.64
عدد البلدان العربية التي لديها فجوة تمويلية		13	13	15	13
الفجوة التمويلية الإجمالية (بمليارات الدولارات)		85.32	82.69	80.19	79.92
عدد البلدان العربية التي لديها فائض تمويلي		7	7	5	7
الفائض التمويلي الإجمالي (بمليارات الدولارات)		277.76	253.22	106.71	97.81

المصدر: Sherine El Sharkawy, "Financing sustainable development in the Arab region".

ملاحظات: تصنيفات البلدان حسب مستوى الدخل تعود لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. يستند السيناريو الأول إلى توقعات صندوق النقد الدولي في تشرين الأول/أكتوبر 2014 لرصيد الحساب الجاري والناتج المحلي الإجمالي، ما عدا في الجمهورية العربية السورية حيث استخدمت توقعات وحدة المعلومات الاقتصادية. وقُدّرت مبالغ سداد الديون الخاصة على ضوء مستويات المتوسطات في الفترة المدروسة. وقُدّر صافي الاستثمارات وتدفقات الحافظات المالية بناءً على متوسط هذه الفترة إلى الناتج المحلي الإجمالي. ويستند السيناريو الثاني إلى توقعات وحدة المعلومات الاقتصادية في كانون الأول/ديسمبر 2014 وكانون الثاني/يناير 2015 لرصيد الحساب الجاري والناتج المحلي الإجمالي، ما عدا في جزر القمر وجيبوتي والسودان وموريتانيا واليمن، حيث استخدمت توقعات صندوق النقد الدولي. وقدرت مبالغ سداد الديون الخاصة وصافي الاستثمارات الخاصة وتدفقات الحوافظ المالية كما في السيناريو الأول.

تسعى إلى تحقيق أهداف إنمائية أقل طموحاً. وفي هذا القول ما يقيّد التحليل ولا يقيس الاحتياجات التمويلية المرتبطة بإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراعات. وينبغي تحديد النمو الإضافي المتوقع في التمويل اللازم على أساس كل بلد على حدة، وفقاً للأولويات التي وضعتها البلدان في أهداف التنمية المستدامة، وذلك من أجل وضع تقديرات دقيقة. والتحليل مقيّد أيضاً بعدم توفر بيانات التوقعات حول الصومال وفلسطين. ولو توفرت هذه البيانات لازدادت الفجوة التمويلية المقدرة للبلدان العربية اتساعاً. لكن ثمة عوامل أخرى يمكن أن تؤدي

الشكل 1.6. الفجوة/الفائض في التمويل حسب فئة الدخل، 2015-2016 (بمليارات الدولارات الأمريكية)

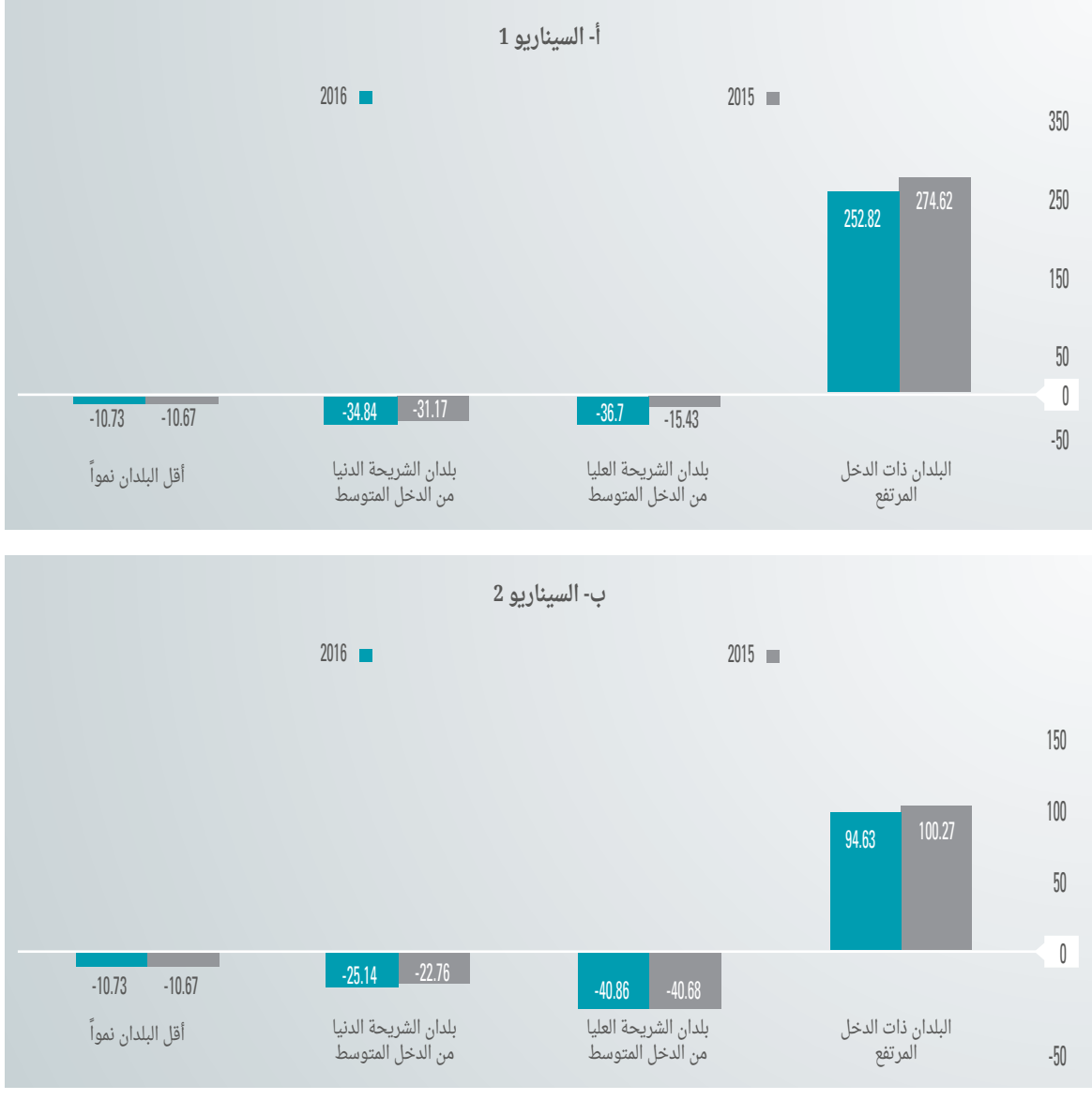

المصدر: Sherine El Sharkawy, "Financing sustainable development in the Arab region".

ملاحظات: البلدان ذات الدخل المرتفع (بلدان مجلس التعاون الخليجي)؛ بلدان الشريحة العليا من الدخل المتوسط (الأردن، وتونس، الجزائر، والعراق، ولبنان، وليبيا)؛ بلدان الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط (الجمهورية العربية السورية، وفلسطين، مصر، والمغرب)؛ أقل البلدان نمواً (مجموعة أقل البلدان نمواً كما يشار إليها في هذا التقرير).

إلى تخفيض التقديرات. والتعاون بين القطاعات يمكن أن يؤدي إلى استخدام أكثر كفاءة للموارد في تحقيق أكثر من هدف واحد من أهداف التنمية المستدامة. لذلك، فالتقديرات الواردة في هذه الدراسة هي للدلالة ليس إلاّ.

2. مصادر التمويل من أجل التنمية المستدامة

ينبغي تعبئة جميع مصادر التمويل الممكنة. وتشمل المصادر العامة الرئيسية الضرائب، والتعريفات الجمركية، والدين العام، والمساعدة الإنمائية الرسمية. وتشمل المصادر الخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر والتحويلات.

(أ) مصادر التمويل العامة

يمكن زيادة الإيرادات المحلية بشكل كبير من خلال تحسين النظم الضريبية، ومكافحة التهرب الضريبي، وإصلاح الإعانات، وتصحيح أوجه عدم المساواة، ومكافحة الفساد. ويرى صندوق النقد الدولي أن العديد من البلدان العربية لا تبذل جهوداً ضريبية كافية[11]، ما يعني أنها بحاجة إلى إصلاح نظمها الضريبية (الشكل 2-6). ويستند هذا الرأي إلى مقارنة بين الإيرادات الضريبية للبلد ومتوسط هذه الإيرادات لدى أحد البلدان الأقران (بلدان تتشابه في نصيب الفرد من الدخل والإيرادات الضريبية القصوى التي تحققها بلدان أخرى ذات خصائص مشابهة (الجهد الضريبي)[12]. والفرق بين الإيرادات الضريبية المجموعة والطاقة الضريبية يبيّن أوجه قصور فنية في جباية الضرائب وإدارتها، وفي القرارات المتخذة، على غرار السماح بالإعفاء من الضرائب[13]. ويمكن ملاحظة فوارق كبيرة بين البلدان في هذا الإطار. وقد سعت بعض البلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض، ومنها تونس والمغرب، إلى زيادة جهدها الضريبي وتحسين أدائها لتتخطى المتوسط العالمي للبلدان المتوسطة الدخل. أما البلدان المرتفعة الدخل، فمعدلها دون المتوسط العالمي.

وعدم الكفاءة في جباية الضرائب وإدارتها تدل على وجود تدفقات نقدية غير مشروعة كبيرة الحجم وقطاع غير رسمي كبير. وبيّنت دراسة حديثة أن بعض الشركات المرتبطة بالنظام السابق في تونس تهرّبت من دفع ما لا يقل عن 1.2 مليار دولار من الرسوم على الواردات بين عامي 2002 و2009[14]. كذلك فإن ثلث الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة غير مصرّح عنه[15].

الشكل 2.6. الجهد الضريبي، 2013

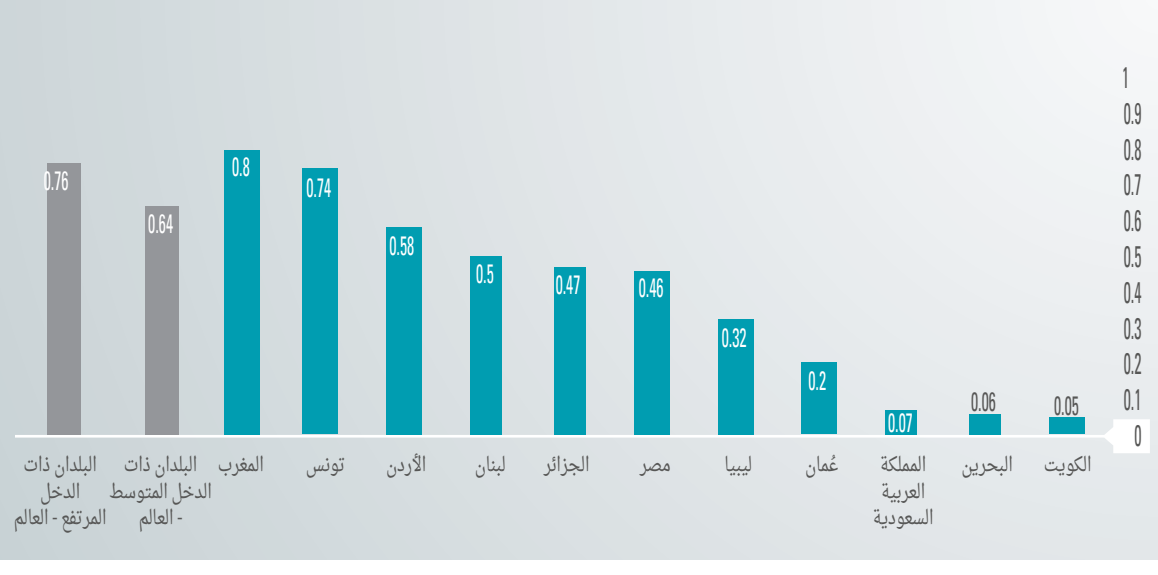

المصدر: Ricardo Fenochietto and Carola Pessino, "Understanding countries' tax effort", IMF Working Paper, No. 13/244, (Washington, D.C., IMF, November 2013). Available from www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2013/wp13244.pdf.

وتستنزف إعانات الوقود والنفقات العسكرية ميزانيات الدول إلى حد خطير في المنطقة، وتشكل كلفة عالية للفرصة الضائعة بشكل عائدات لا تستفيد منها التنمية المستدامة.

ولتقييم كلفة الفرصة الضائعة لإعانات الوقود الأحفوري على سبيل المثال، يقارن الشكل 6-3 بين الإنفاق على هذه الإعانات، والإنفاق على رأس المال، وعلى التعليم والصحة بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي. ويفوق الإنفاق على إعانات الوقود في معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي، والأردن، والجزائر، والعراق الإنفاق الرأسمالي أو يعادله نوعاً ما، في دلالة على عدم الكفاءة في تخصيص الأموال، وعدم وجود حوافز للانتقال إلى الطاقة النظيفة. وفي البحرين ولبنان واليمن، وبوجه خاص في مصر، تفوق الإعانات أي مخصصات رئيسية أخرى في الميزانية. وتشكل، في البلدان المستوردة للنفط/الغاز، عبئاً على الميزانيات وعلى احتياطي العملات الأجنبية، وتهدد القدرة على تسديد الدين. ففي مصر على سبيل المثال، تعادلت تقريباً إعانات الطاقة التي بلغت 20.3 مليار دولار العجز المالي الذي سجله البلد في عام 2010 والذي بلغ 19.2 مليار دولار. وفي عام 2013، أطلقت الحكومة سلسلة من الزيادات في أسعار الطاقة. أما جيبوتي والسودان والمغرب وموريتانيا، وإلى حد ما تونس، فتمكنت من تخفيض الإعانات بشكل بارز بالمقارنة مع الإنفاق الرأسمالي ومخصصات القطاع الاجتماعي.

ويبحث عدد من الحكومات (ولا سيما في بلدان مجلس التعاون الخليجي) في الاستعاضة بإعانات موجهة عن الإعانات الواسعة النطاق التي تستنزف الميزانيات، وتشوه مؤشرات السوق، ويستفيد منها بشكل رئيسي ذوو الدخل المتوسط إلى العالي[16]. فإعانات الطاقة في المغرب على سبيل المثال هي الأدنى بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (2.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لمنتجات الوقود) في المنطقة، والبلد يشرع في تحقيق التحوّلات نحو النمو الأخضر.

وبلغت النفقات العسكرية في المنطقة العربية 6.84 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014 (الشكل 6-4). وهذه النسبة هي الأعلى بالمقارنة مع جميع

الشكل 3.6. إعانات الطاقة والإنفاق الرأسمالي والإنفاق على التعليم والإنفاق على الصحة (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي، 2011)

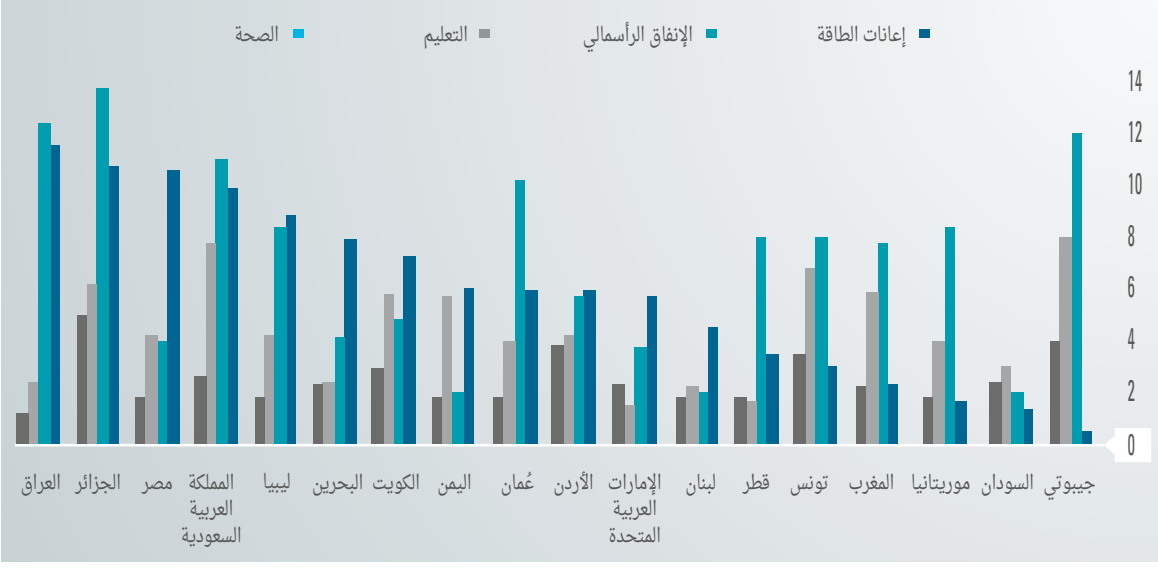

المصدر: Sherif Arif and Fadi Doumani, "A strategic investment framework for green economy in Arab countries from an energy perspective".

ملاحظة: أخذت البيانات من مجموعات بيانات صندوق النقد الدولي، ولم تتوفر بالنسبة إلى جزر القمر، والجمهورية العربية السورية، والصومال، وفلسطين.

المناطق الأخرى، وتعادل ثلاثة أضعاف المتوسط العالمي. وقد تراجعت النفقات العسكرية بشكل بارز بين عامي 1991 و2009، لكن الاتجاه الحالي تصاعديٌّ. وتحرم هذه النفقات قطاعات أخرى من الموارد التي هي بأمس الحاجة إليها، على غرار التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والحماية البيئية، والحد من التدهور البيئي.

الدين العام هو المصدر الأول لتمويل العجز في الميزانية. وبلغ متوسط الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية (باستثناء أقل البلدان نمواً

الشكل 4.6. النفقات العسكرية (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

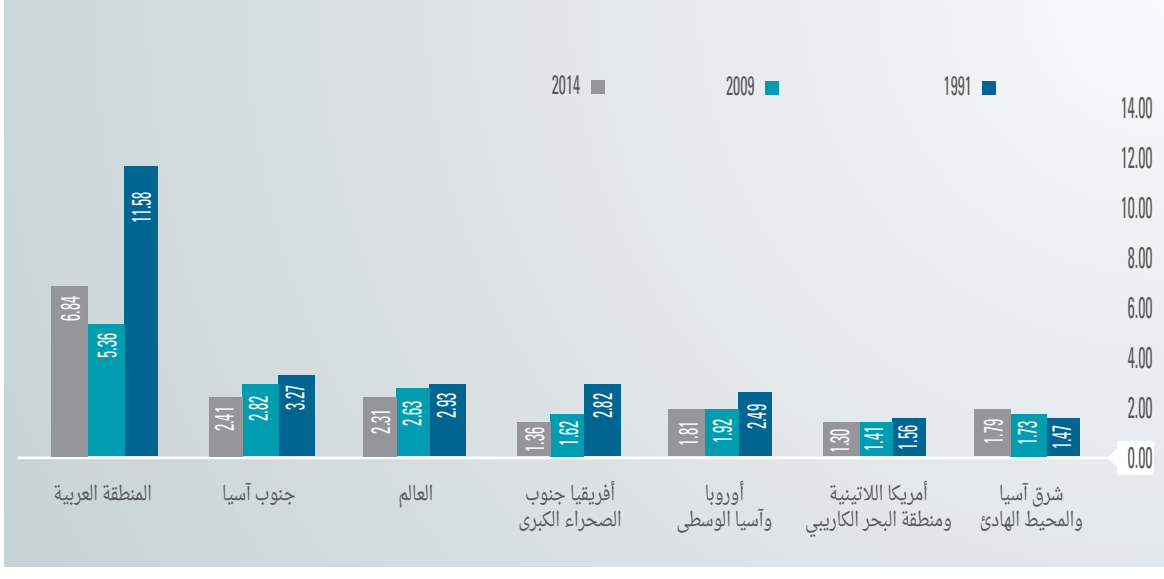

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم.

الشكل 5.6. الدين العام بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي

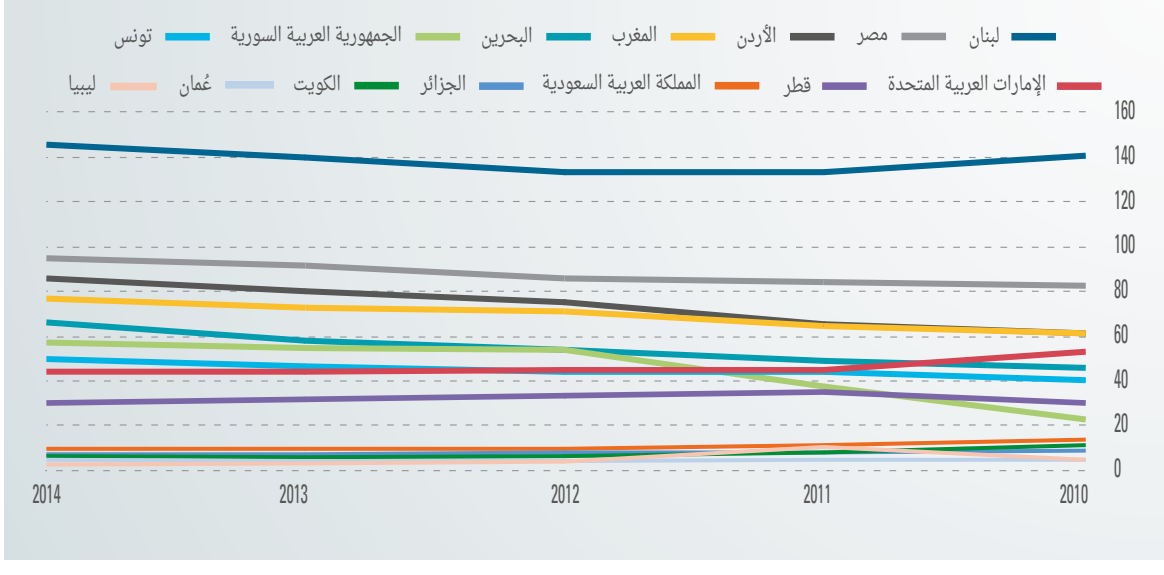

المصدر: "Sherine El Sharkawy, "Financing sustainable development in the Arab region.

والعراق وفلسطين) 31.2 في المائة في عام 2014[17]، بالمقارنة مع المتوسط العالمي للبلدان النامية البالغ 26.4 في المائة. ويرتفع الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في معظم البلدان العربية (الشكل 6-5) حيث بلغ في العديد من الحالات مستويات غير قابلة للاستمرار.

من المصادر الأساسية الأخرى لتمويل التنمية الدعم

الشكل 6.6. المساعدة الإنمائية الرسمية الوافدة، 2013

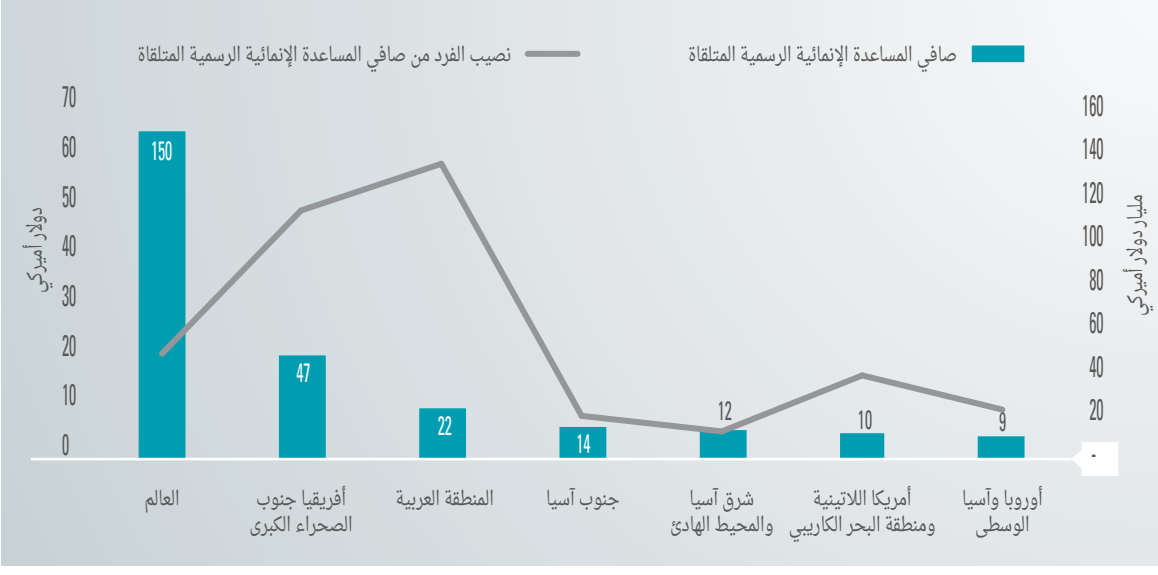

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم.

الشكل 7.6. نصيب الفرد من صافي المساعدة الإنمائية الرسمية الوافدة، بلدان عربية مختارة، 2013 (بالدولار الأمريكي)

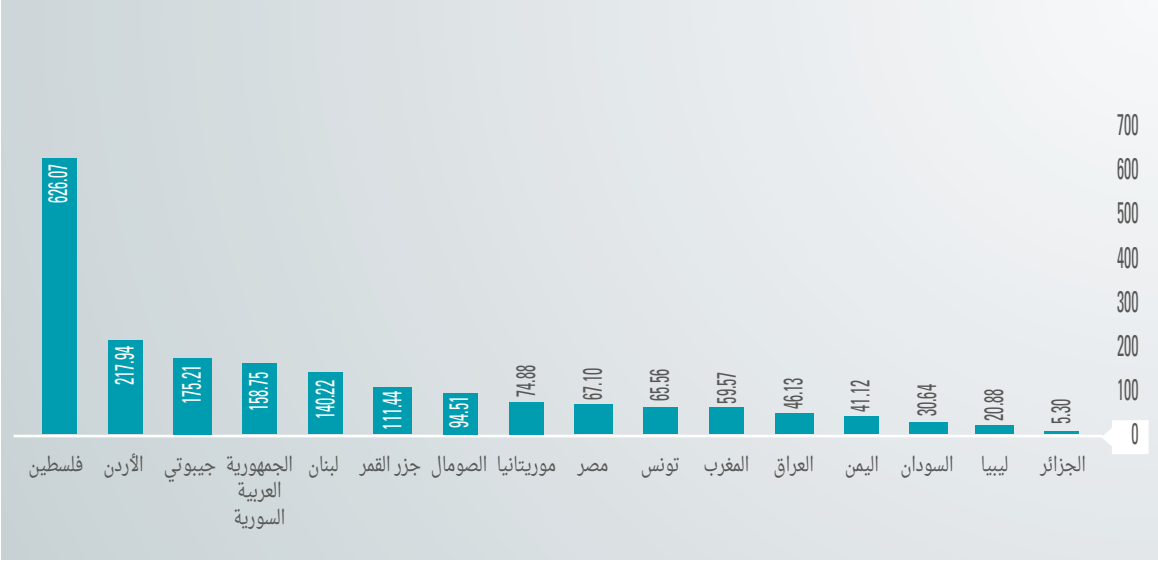

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم.

الشكل 8.6. صافي المساعدة الإنمائية الرسمية الوافدة، المنطقة العربية (مليار دولار بالقيمة الثابتة للدولار لعام 2012)

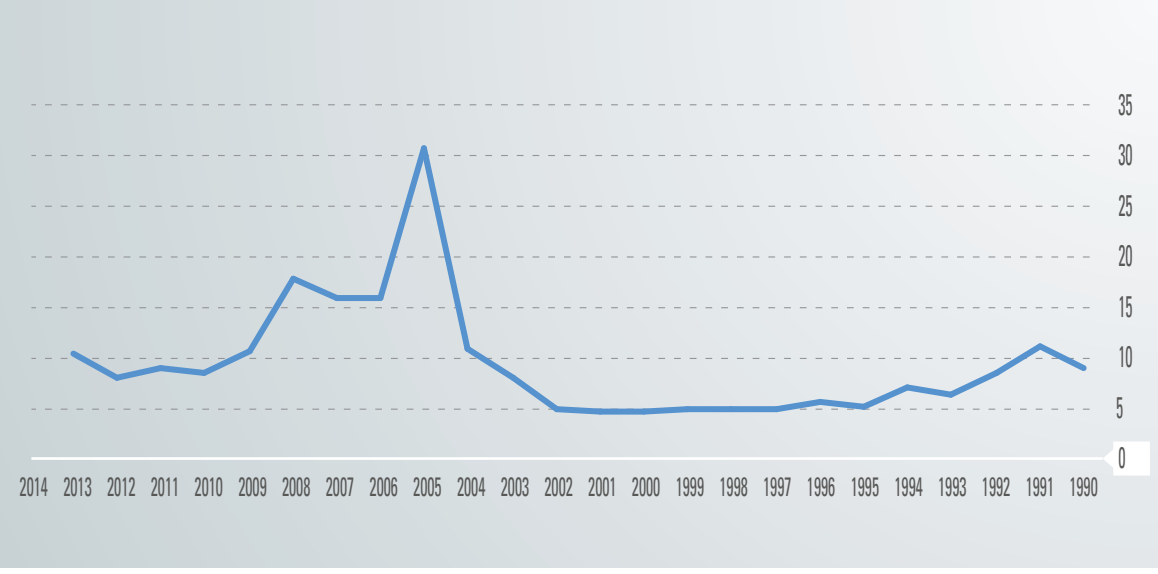

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم.

الذي تقدمه الحكومات الأخرى والمنظمات الدولية. لكن الهدف الرامي إلى تخصيص 0.7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للبلدان المانحة كمساعدة إنمائية رسمية للبلدان النامية، بما في ذلك 0.15 إلى 0.20 في المائة لأقل البلدان نمواً لم يتحقّق. ويشكل الترابط العالمي حجةً قوية للتعاون الدولي على تحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك في التمويل وتنسيق السياسات. وتعكس المساعدات الإنمائية الرسمية مزيجاً من التبعية والضرورة والمصالح السياسية.

وتلقت المنطقة العربية 22 مليار دولار كمساعدة إنمائية رسمية في عام 2013 (الشكل 6-6)، خُصّص منها 5.5 مليار لمصر، وهو أكبر مبلغ منح لبلد في العالم. وبلغ نصيب الفرد من هذه المساعدة في المنطقة 60 دولار في السنة نفسها، أي أكثر من أي منطقة أخرى في العالم، وما يعادل ثلاثة أضعاف المتوسط العالمي. وتلقّت فلسطين 626 دولار للشخص الواحد، وهو سابع أعلى رقم في العالم (الشكل 6-7). ومع ذلك، يمكن الاستنتاج من الهجمات العسكرية المتكررة وتدمير البنى الأساسية أن المساعدات لم تؤدّ إلى التنمية. وتشير التقديرات إلى أن معظم المساعدة الدولية الهادفة إلى دعم الفلسطينيين، كانت فعلياً تعود بالفائدة على الاقتصاد

الشكل 9.6. عمليات التمويل التراكمي للمؤسسات العربية للتنمية حسب المنطقة، 2013

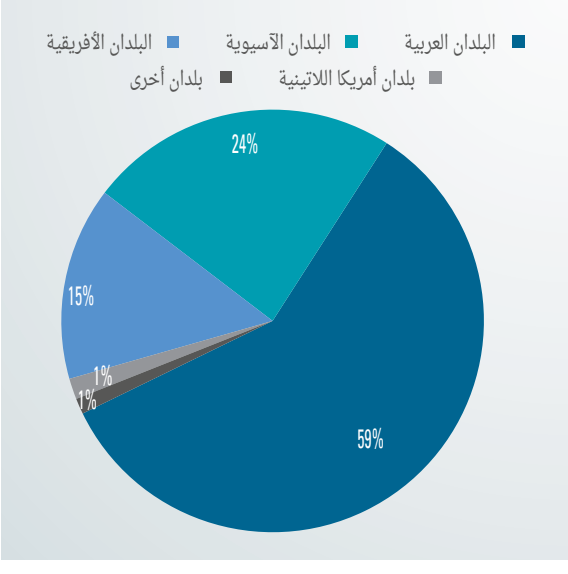

المصدر: (أبو ظبي، صندوق النقد العربي، 2014) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014.
ملاحظة: تشمل هذه المؤسسات: البنك الإسلامي للتنمية، وصندوق أبو ظبي للتنمية، وصندوق أوبك للتنمية، والصندوق السعودي للتنمية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، وصندوق النقد العربي، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا.

الإطار 6-1- بعض الصناديق الإنمائية العربية والإسلامية

- برنامج الخليج العربي للتنمية (http://agfund.org): منظمة لا تستهدف الربح تدعم جهود التنمية البشرية المستدامة التي تستهدف الفئات الأشد فقراً في البلدان النامية، ولا سيما النساء والأطفال الفقراء. ويتعاون البرنامج مع المنظمات الإنمائية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأخرى، ويوجّه المساعدة المالية عبر 17 وكالة من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة.
- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (www.arabfund.org): يركّز على تمويل المشاريع الاستثمارية العامة والخاصة وتقديم المنح والخبرات. ويسعى الصندوق، الذي يقع مقره في الكويت، إلى توثيق التعاون بين البلدان العربية، من خلال تمويل المشاريع الإقليمية.
- صندوق الأوبك (منظمة البلدان المصدرة للنفط) للتنمية الدولية (www.ofid.org): يعمل على تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولا سيما في البلدان الفقيرة، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، من خلال تقديم قروض بشروط ميسّرة للمشاريع والبرامج الاستثمارية، ودعم ميزان المدفوعات والميزانيات.
- البنك الإسلامي للتنمية (www.isdb.org): يشارك في رأس المال السهمي ويمنح قروضاً للمشاريع والمؤسسات الإنتاجية، ويقدّم المساعدة المالية للبلدان الأعضاء والمجتمعات الإسلامية حول العالم.
- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (fund.org-www.kuwait): يدعم التنمية الاقتصادية في البلدان العربية وبلدان نامية أخرى من خلال القروض والضمانات والمساعدات الفنية، ويساهم في المؤسسات الإقليمية والدولية.
- الصندوق السعودي للتنمية (www.sfd.gov.sa): يقدّم قروضاً ميسّرة لتمويل مشاريع في البلدان النامية، ويشجّع الصادرات الوطنية غير النفطية من خلال توفير منتجات التمويل والتأمين.
- صندوق أبو ظبي للتنمية (www.adfd.ae): يقدم مساعدات اقتصادية للبلدان النامية على شكل قروض ميسّرة، ومنح، وأسهم في مشاريع استثمارية (مشاريع البنى التحتية الأساسية في النقل والمياه والكهرباء والري).
- صندوق النقد العربي (www.amf.org.ae): يوفر ائتمانات قصيرة ومتوسطة الأجل. لمساعدة البلدان العربية على الحفاظ على التوازن في ميزان مدفوعاتها. يقع مركزه في الإمارات العربية المتحدة .
- المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا (www.badea.org): يقع المصرف في الخرطوم، ويضم 18 دولةً عربيةً، ويهدف إلى تعزيز التضامن العربي الأفريقي من خلال تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان الأفريقية وتقديم المساعدة الفنية.

الإسرائيلي[18]. وفي أماكن أخرى من المنطقة، تقوّض النزاعات فعالية دعم المانحين، وتحوّل الموارد عن التنمية لمصلحة القضايا الإنسانية.

سجلت المساعدة الإنمائية الرسمية إلى عددٍ من البلدان في المنطقة العربية اتجاهاً تصاعدياً في عام 2013 (الشكل 6-8) بعد أن شهدت انخفاضاً من الذروة في عام 2005 (صبت بشكل أساسي في العراق).

بعض البلدان العربية، ولا سيما الإمارات العربية المتحدة والكويت والمملكة العربية السعودية هي بلدان مانحة (الشكل 6-9)، فاقت الهبات التي قدمتها نسبة 0.7 في المائة من دخلها القومي الإجمالي بين عامي 1975 و2010[19]. ووُجّهت المعونة، التي استفادت بلدان عربية أخرى من جزء كبير منها، عبر الصناديق الإقليمية والوطنية للتنمية (الإطار 6-1).

ولا شك أن لصناديق التنمية العربية دور كبير في تمويل التنمية في المنطقة العربية (ولا سيما مشاريع البنى التحتية للنقل والطاقة)، لكن مساهمتها في مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية الوافدة إلى البلدان العربية شديدة التغيّر، بسبب الاعتبارات السياسية

الجدول 2.6. الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة وسهولة ممارسة الأعمال، 2013

البلد	الاستثمار الأجنبي المباشر (بمليارات الدولارات الأمريكية)	الاستثمار الأجنبي المباشر/ الناتج المحلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)	الترتيب من حيث سهولة ممارسة الأعمال التجارية
الإمارات العربية المتحدة*	10.5	2.50	22
المملكة العربية السعودية	9.3	1.25	49
مصر	5.6	2.04	112
المغرب	3.4	3.22	71
الكويت*	2.9	1.57	86
العراق	2.9	1.28	156
لبنان	2.8	6.39	104
ليبيا	2.8	6.39	188
السودان	2.2	3.27	160
الأردن	1.8	5.34	117
الجزائر	1.7	0.80	154
عُمان	1.6	2.02	66
موريتانيا	1.2	27.73	176
تونس	1.1	2.32	60
البحرين	1.0	3.02	53
جيبوتي	0.3	19.64	155
فلسطين*	0.2	1.75	143
الصومال	0.1	غير متوفّر	غير متوفّر
جزر القمر	0.01	2.12	159
اليمن	-0.1	-0.37	137
قطر	-0.8	-0.42	50
الجمهورية العربية السورية	غير متوفّر	غير متوفّر	175

المصدر: World Bank, Doing Business 2015. Available from http://data.worldbank.org/data-catalog/doing-business-database (accessed 2 November 2015).

ملاحظة: في ما يتعلق بالبلدان التي تحمل إشارة (*)، استخدمت بيانات عام 2012 لعدم توفر بيانات عام 2013.

وتقلّبات أسعار النفط[20]. وشهدت المنطقة اتجاهاً تناقصياً منذ السبعينات، تخللته ارتفاعات حادة في عام 1990 وعام 2008[21].

(ب) مصادر التمويل الخاصة

تتضمن وسائل التمويل الخاصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتحويلات، والمحافظ الاستثمارية، والمدخرات المحلية. وتشكّل المحافظ الاستثمارية أقل من 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية، ولن تناقش بالتفصيل في هذه الدراسة. أما المدخرات المحلية وغيرها من جوانب النظام المالي فيناقشها التقرير لاحقاً.

وتزداد فوائد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عندما يقترن بتكنولوجيات جديدة وتقنيات إنتاجية. غير أن معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة العربية توظّف في قطاعات تستخدم التكنولوجيا

بشكل متواضع وتولد فرص عمل قليلة مثل: النفط، والعقارات، والإنشاءات[22].

وتلقت الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية في عام 2013 أكبر استثمار أجنبي مباشر بالأرقام المطلقة، نظراً لمرتبتها العالية من حيث سهولة ممارسة الأعمال التجارية. وتلقت جيبوتي وموريتانيا استثمارات أجنبية مباشرة كبيرة بالنسبة لناتجهما المحلي الإجمالي، بالرغم من حصولهما على مرتبة متأخرة من حيث بيئة الأعمال التجارية (الجدول 6-2).

الشكل 10.6. الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد (بالسعر الجاري للدولار الأمريكي - بالمليارات)

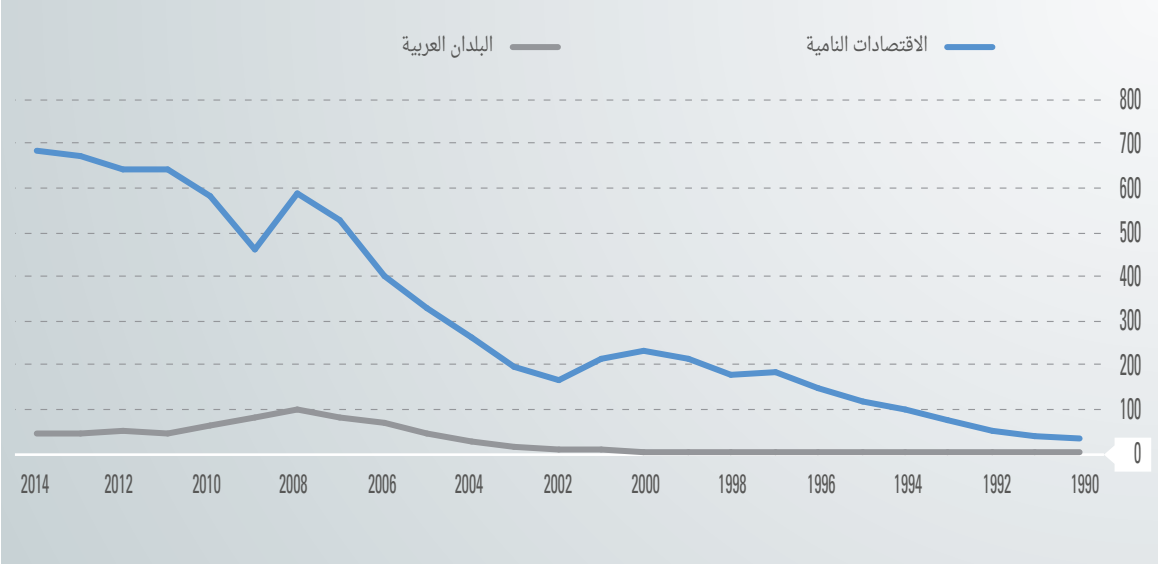

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، إحصاءات الأونكتاد http://unctadstat.unctad.org/EN (استرجعت في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2015).

الشكل 11.6. الاستثمار البيني العربي (بالسعر الجاري للدولار الأمريكي - بالمليارات)

المصدر: مقتبس من: الإسكوا، التكامل العربي.سبيلاً لنهضة إنسانية (بيروت، 2013، E/ESCWA/OES/2013/3).

ووفقاً لمؤشرات التنمية في العالم، فالاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي منخفض نسبياً في المنطقة العربية حيث بلغ 1.7 في المائة تقريباً، بالمقارنة مع 2.9 في المائة على الصعيد العالمي. وارتفعت مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة، كحصة من مجموع التدفقات الواردة إلى البلدان ذات الاقتصادات النامية، من 4 في المائة تقريباً (1.3 مليار دولار) في عام 1990 إلى ذروة بلغت 17 في المائة (97 مليار دولار) في عام 2008، لتهبط بعدئذ إلى 6 في المائة (44 مليار دولار) في عام 2014 – في الانخفاض السادس على التوالي منذ عام 2008 (الشكل 6-10). وتراجع الاستثمار الداخلي بشكل ملحوظ منذ عام 2008، أولاً بسبب الأزمة المالية عام 2008، ثم بسبب ارتفاع عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في المنطقة. لكن الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى بلدان نامية أخرى استرجع الاتجاه التصاعدي بعد فترة الركود.

وازداد الاستثمار البيني المباشر من 2.5 مليار دولار في عام 2001 إلى 35 مليار دولار في عام 2008، ثم تراجع لاحقاً (الشكل 6-11). وظلت الاستثمارات البينية العربية ضئيلة، ولم تتخط 11.2 في المائة من مجموع استثمارات الصناديق السيادية العربية خارج المنطقة، المقدّرة بحوالى 1,600 مليار دولار[23].

وينبغي إعادة النظر في الضرائب والحوافز الأخرى المصممة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لأنها تستخدم في بعض الحالات على حساب توليد الإيرادات العامة. وينبغي تحليل فوائدها من حيث الكلفة ثم وضع سياسة استثمارية على ضوء التحليل لتهيئة مناخ مستقر. وبدلاً من التركيز على الحوافز، ينبغي التركيز على التدابير الطويلة الأجل التي لا تتصل مباشرةً بالإيرادات، على غرار مكافحة الفساد، وتيسير إنشاء الأعمال، وتهيئة بيئة قضائية منظّمة ومنصفة[24].

أما صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهو نسبة الاستثمارات الواردة إلى كل بلد إلى المجموع العالمي، فسجل قيمة سلبية في معظم الاقتصادات العربية في عام 2013 (الشكل 6-12). والحاجة ملحة إلى تحسين القدرة التنافسية في بلدان المنطقة للحد من خروج رؤوس الأموال المحلية.

وللتحويلات دور أساسي في المنطقة العربية، سواء من حيث التدفقات الخارجة، أو كمصدر لإيرادات القطاع

الشكل 12.6. صافي الاستثمار الأجنبي المباشر، 2013 (بالسعر الجاري للدولار الأمريكي - بالمليارات)

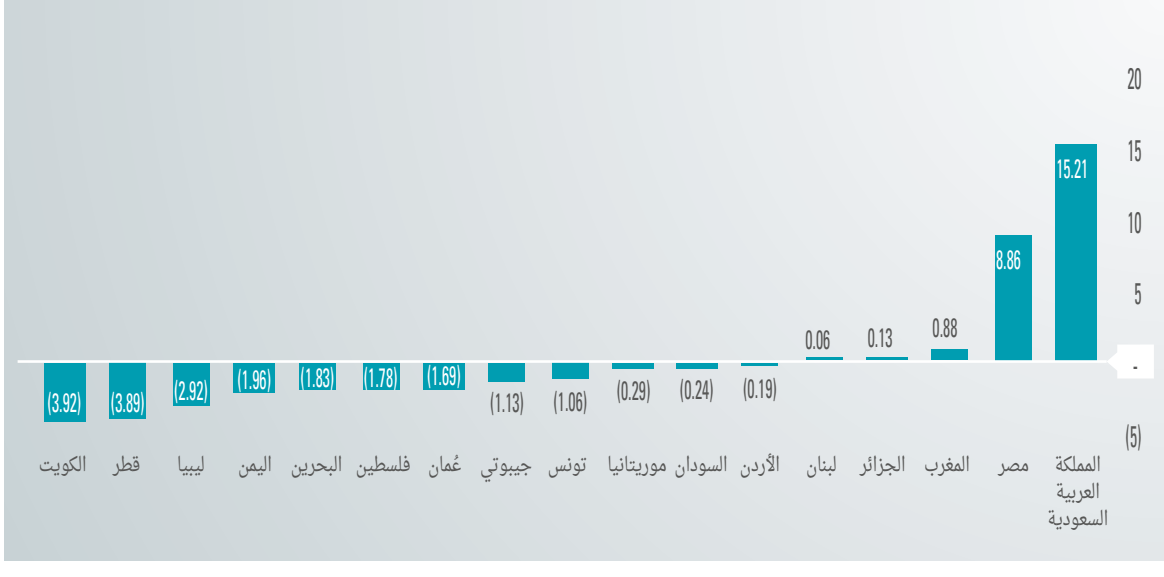

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم.

الشكل 13.6. التحويلات الشخصية الوافدة (بالسعر الجاري للدولار الأمريكي - بالمليارات)

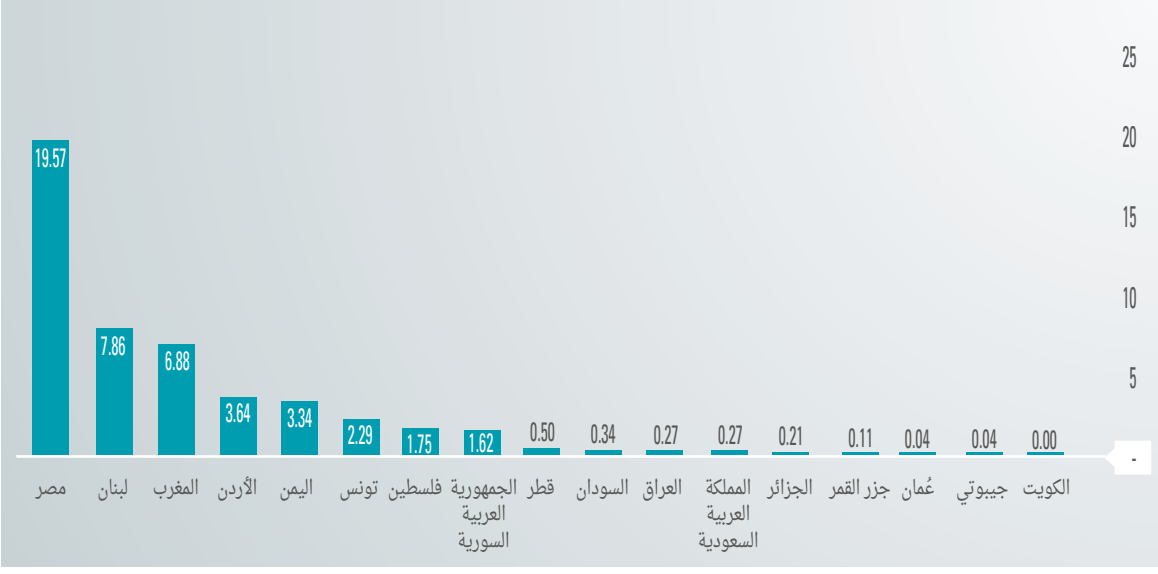

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم.
ملاحظة: السنوات الأخيرة التي تتوفر عنها بيانات هي بين عامي 2010 و2014.

الخاص. وقد تلقّت مصر، وهي سادس أكبر متلقي للتحويلات في العالم، 20 مليار دولار في عام 2014، في حين تلقى لبنان، وهو العاشر في العالم، 8 مليارات دولار (الشكل 6-13). ومن المتوقع أن يفد إلى المنطقة 53 مليار دولار في عام 2015[25]. وتدعم التحويلات عادة الاستثمارات الخاصة (مثل التعليم والإسكان) والاستهلاك.

(ج) التدفقات المالية الأخرى

تساهم الشراكات بين القطاعين العام والخاص عادةً في تمويل القطاع الخاص لمشاريع ترعاها الحكومة، ما يسمح بتقاسم المخاطر وبالاستفادة من مهارات القطاع الخاص الإدارية، وخبراته، وقدرته على الابتكار، وكفاءته. وفي إطار الشراكات بين القطاعين العام والخاص، يمكن تحسين الكفاءة من خلال تنافس الشركات الخاصة في مجالات المشتريات والتشغيل وتكاليف الصيانة. وهذا النوع من الشراكات نادر نسبياً في البلدان العربية (الشكل 6-14)، لكن ينبغي الإشارة إلى عدم توفر بيانات عنه في بلدان مجلس التعاون الخليجي.

وتشير بيانات البلدان العربية النامية إلى أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص، خلافاً لما هو معمول به في العالم، تكون في قطاعات أقل استراتيجية وأقل تنظيماً، تعود بفوائد أكبر على القطاع الخاص، ما يمكّن من تطبيق أسعار السوق، أو الأسعار القريبة من أسعار السوق. وينطبق ذلك على الطاقة، التي تعتبر من الصناعات المربحة من منظور القطاع الخاص (الشكلان 6-15 و6-16). وشكّل الاستثمار في النقل (الإطار 6-2) والاتصالات نسبة كبيرة من المجموع في الفترة 1990-2013 (من حيث عدد المشاريع وقيمتها) مقارنة مع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاعي المياه والصرف الصحي محدودة.

ونظراً لازدياد أثر تغيّر المناخ في المنطقة العربية، بدأت البلدان العربية بالاستفادة من صناديق المناخ المتعددة الأطراف، سواء من خلال إطار الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغيّر المناخ أم خارجها. ويبدو أن مصر والمغرب هما المستفيدان الأكبر من حيث قيمة المشاريع وعددها، في حين أن الأردن وتونس ولبنان واليمن استفادت من ارتفاع نسبي في عدد المشاريع الصغيرة الحجم (الجدول 6-3).

وتتضمن الصناديق التي تعمل ضمن الاتفاقية الإطارية عدداً من الصناديق الاستئمانية التابعة لمرفق البيئة

الشكل 14.6. مشاركة القطاع الخاص في البنى الأساسية في البلدان النامية، 1990-2013

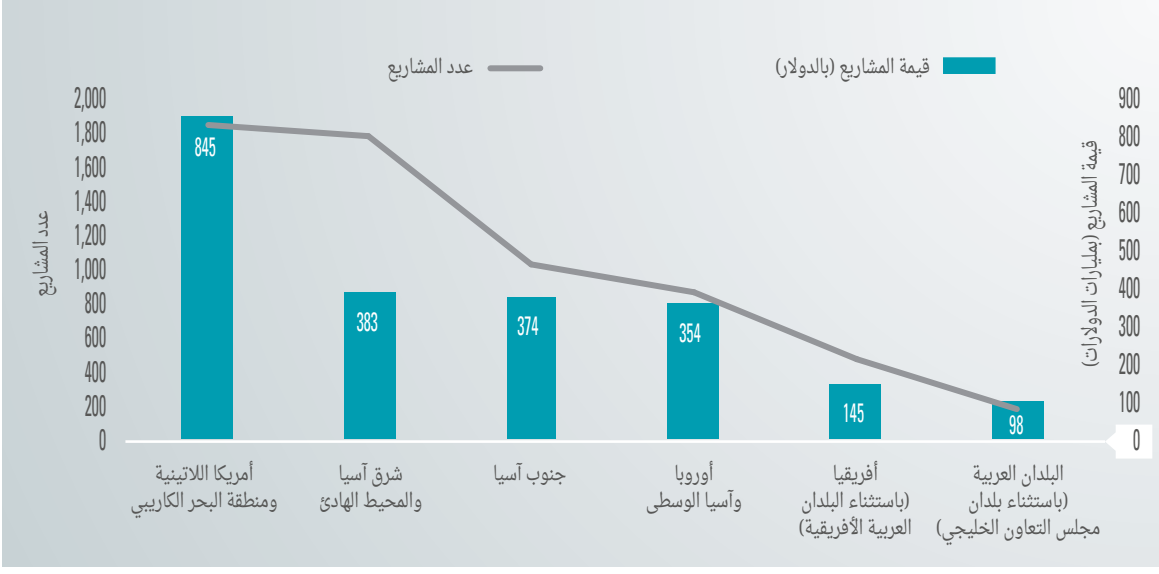

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم؛ والبنك الدولي والمرفق الاستشاري للبنية الأساسية الخاصة والعامة، قاعدة بيانات مشاركة القطاع الخاص في مشاريع البنية الأساسية http://ppi.worldbank.org (استرجعت في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2015).

الشكل 15.6. توزيع المشاريع القائمة على شراكات بين القطاعين العام والخاص في البلدان العربية، 1990-2013 (الحصة من عدد المشاريع)

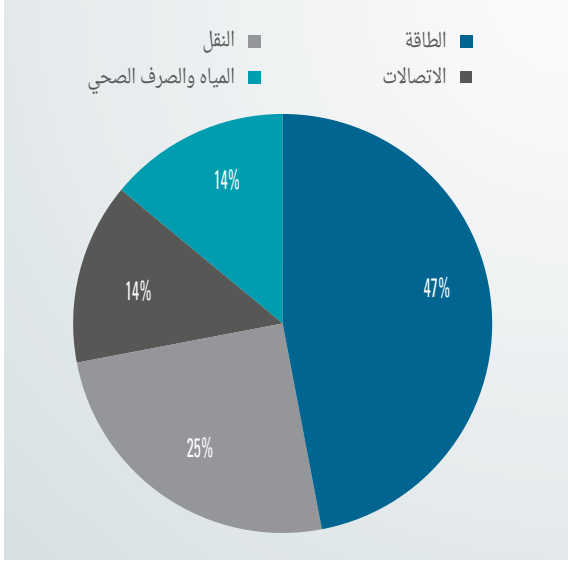

المصدر: البنك الدولي والمرفق الاستشاري للبنية الأساسية الخاصة والعامة، قاعدة بيانات مشاركة القطاع الخاص في مشاريع البنية الأساسية (الشكل 6-14).

الشكل 16.6. توزيع المشاريع القائمة على شراكات بين القطاعين العام والخاص في البلدان العربية، 1990-2013 (الحصة من قيمة المشاريع)

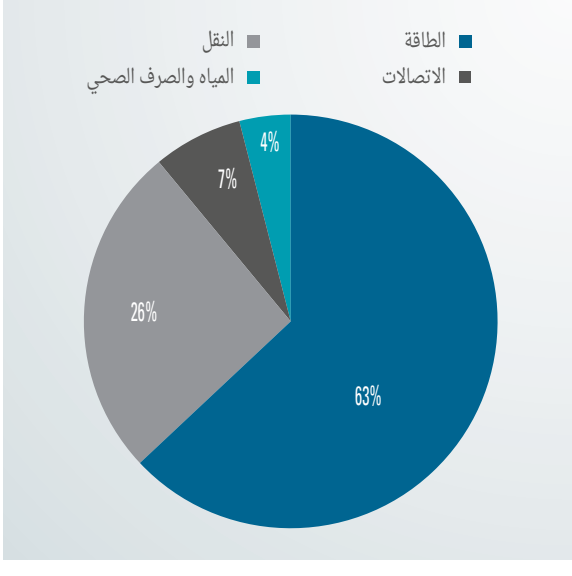

المصدر: البنك الدولي والمرفق الاستشاري للبنية الأساسية الخاصة والعامة، قاعدة بيانات مشاركة القطاع الخاص في مشاريع البنية الأساسية.

العالمي الذي أنشأه البنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

- يشكل الصندوق الاستئماني التابع لمرفق البيئة العالمي (www.thegef.org) أكبر صندوق عام للتصدي لتغيّر

الإطار 2.6. مشروع مطار الملكة علياء الدولي - الأول على المستوى الإقليمي

تضمّن مشروع تجديد مطار الملكة علياء الدولي في الأردن، البالغة قيمته 900 مليون دولار، بناء محطة جديدة تستوعب 12 مليون مسافر في السنة. وهو المطار الأول في الشرق الأوسط الذي جرى تنفيذه بناءً على عقد امتياز، في إطار مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص، لتمويله بما يراعي مبادئ الشريعة الإسلامية. وقد واجهت عملية إنشائه تحديات بارزة، أمكن التغلب عليها من خلال وضع هيكلية محكمة تضمنت آلية لتمويل المشروع، وتأمين أصول جميع المقرضين من خلال اتفاق بين الدائنين، وصيغة محددة مسبقاً لتعديل الإيرادات في حال تراجع قيمة العملات الأجنبية. وحقق المشروع أعلى نسبة في تقاسم الإيرادات من بين المشاريع المشابهة في العالم، ما أدى إلى زيادة حركة المسافرين بنسبة 42 في المائة في عام 2011 بالمقارنة مع عام 2007، وإلى توليد فرص عمل إضافية. وحصل المشروع على الجائزة الذهبية للشراكة بين القطاعين العام والخاص في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام 2013.

المصدر: Sherine El Sharkawy, "Financing sustainable development in the Arab region".

الجدول 3.6. استفادة البلدان العربية من صناديق المناخ حسب حجم المشاريع وعددها، 1992-2014

البلدان العربية	الصندوق الاستئماني لمرفق البيئة العالمي (من 1992 إلى تاريخه)		الصندوق الخاص بتغير المناخ (من 2001 إلى تاريخه)		صندوق أقل البلدان نمواً (من 2002 إلى تاريخه)		صندوق التكيف 2009		صندوق التكنولوجيا النظيفة		الصندوق الاستراتيجي للمناخ	
	عدد المشاريع	بملايين الدولارات الأمريكية	عدد المشاريع	بملايين الدولارات الأمريكية	عدد المشاريع	بملايين الدولارات الأمريكية	عدد المشاريع	بملايين الدولارات الأمريكية	عدد المشاريع	بملايين الدولارات الأمريكية	عدد المشاريع	بملايين الدولارات الأمريكية
الجزائر	1	15.30										
البحرين	1	0.33										
مصر	11	79.69	2	11.81			1	6.90	2	300		
العراق	1	2.20										
الأردن	8	11.20	1	2								
الكويت	1	0.85										
لبنان	5	5.56	1	7.14			1	7.86				
المغرب	9	58.5	3	17					3	388		
الجمهورية العربية السورية	1	4.07										
تونس	8	32.30	1	5.50								
اليمن	6	7.14			3	15.20					1	40.00
المجموع	52	217.14	8	43.45	3	15.20	2	14.76	5	688.00	1	40.00

المصدر: Sherif Arif and Fadi Doumani, "A strategic investment framework for green economy in Arab countries from an energy perspective".

المناخ. وتلقت البلدان العربية الدعم المالي منه لتنفيذ 52 مشروعاً بقيمة 217 مليون دولار، أو 23.8 في المائة من مخصصات الصندوق لتغيّر المناخ منذ عام 1992. ومن أكبر المستفيدين من هذا الصندوق مصر (79.7 مليون دولار) والمغرب (58.5 مليون دولار)؛

- يدعم صندوق أقل البلدان نمواً (www.thegef.org/gef/LDCF) أنشطة التكيف مع تغيّر المناخ في البلدان النامية الطرف في الاتفاقية الإطارية، ويسهّل نقل التكنولوجيا. وقد تلقت اليمن مبلغ 15.2 مليون دولار منذ عام 2002؛
- يموّل الصندوق الخاص بتغيّر المناخ أنشطة التكيف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره، بما يكمّل التمويل الذي يقدمه مرفق البيئة العالمي وعمليات التمويل الثنائية والمتعددة الأطراف. وقد حصلت خمسة بلدان عربية (الأردن، وتونس، ولبنان، ومصر، والمغرب) على ما مجموعه 43.4 مليون دولار من الصندوق منذ عام 2001؛
- أنشئ صندوق التكيّف (www.adaptation-fund.org) في عام 2009 لدعم مشاريع التكيّف مع تغيّر المناخ في البلدان النامية المعرضة لتغيّر المناخ. وحصل لبنان ومصر منذ عام 2009 على مبلغ إجمالي قدره 14.8 مليون دولار لتمويل مشاريع في الزراعة والأمن الغذائي.

يدير البنك الدولي صندوقين استئمانيين بالتعاون مع مصارف إنمائية متعددة الأطراف[26]:

- يهدف صندوق التكنولوجيا النظيفة إلى تعزيز نشر ونقل التكنولوجيات المنخفضة الكربون في البلدان المتوسطة الدخل (www-cif.climateinvestmentfunds.org/fund/clean-technology-fund). ويركّز على البنى الأساسية الكبرى في عدد محدود من البلدان، بهدف خفض تكاليف التكنولوجيا، والحث على إشراك القطاع الخاص، وتشجيع تكرار المشاريع في بلدان أخرى. وتلقت مصر منحة بقيمة 300 مليون دولار وعدداً من القروض الميسّرة لإنشاء مشروع قائم بذاته لتوليد 250 ميغاواط من طاقة الرياح في خليج السويس (140 مليون دولار)، وتحديث نظام النقل من خلال تصميم بنى أساسية جديدة للباصات والسكك الحديدية (160 مليون دولار). وحصلت المغرب على 388 مليون دولار بشكل منح وقروض ميسّرة لاستثمارها في مشاريع طاقة الرياح والشمس، ومنها على سبيل المثال مشروع إنشاء محطة نور ورزازات للطاقة الشمسية المركزة؛
- أمّن الصندوق الاستراتيجي للمناخ (www.climateinvestmentfunds.org/cif/node/3) 40 مليون دولار لليمن لمشاريع الطاقة المتجددة.

باء- العلم والتكنولوجيا

من المسلّم به أن للعلم والتكنولوجيا والابتكار دور أساسي في تحفيز التنمية الاقتصادية وتوليد فرص عمل. وقد شدّدت أهداف التنمية المستدامة على هذا الدور: فعشر من الغايات البالغ عددها 169 تشير بصراحة إلى العلم والتكنولوجيا والابتكار، منها ثلاث غايات ضمن الهدف 17 تتناول أدوات التنفيذ.

وقطعت البلدان العربية شوطاً ولو محدوداً نحو تطوير العلم والتكنولوجيا والابتكار، من خلال السعي إلى تحسين نظم التعليم، والحصول على الخبرات والتكنولوجيات. لكن أثر هذا التقدم على الصناعة كان محدوداً بسبب بيئة الأعمال غير المؤاتية وضعف الروابط بين العلم والصناعة. والبلدان العربية لا تزال مستخدماً وليس مولداً للتكنولوجيا. وينبغي نشر التكنولوجيات لتشجيع التنوع في الاقتصادات. وما لم ينشأ «طلب» على التكنولوجيا من خلال اقتصاد حيويّ، سيؤدي العرض حتماً إلى البطالة وهجرة الأدمغة. ومن المعوقات الأخرى التي تحول دون تحقيق التوازن بين العرض والطلب عدم الاستقرار في المنطقة.

وفي الأقسام التالية تحليل موجز للوضع الحالي. وتجدر الإشارة إلى صعوبة توفير إحصاءات العلم والتكنولوجيا والابتكار في المنطقة وإلى إمكانية أن تكون غير حديثة في حال توفرها.

1. القدرات الوطنية في العلم والتكنولوجيا

انتشر استخدام التكنولوجيا الحديثة بسرعة في المنطقة العربية. وارتفع عدد المشتركين في الإنترنت

الشكل 17.6. الاشتراكات في الهاتف النقال لكل مائة شخص

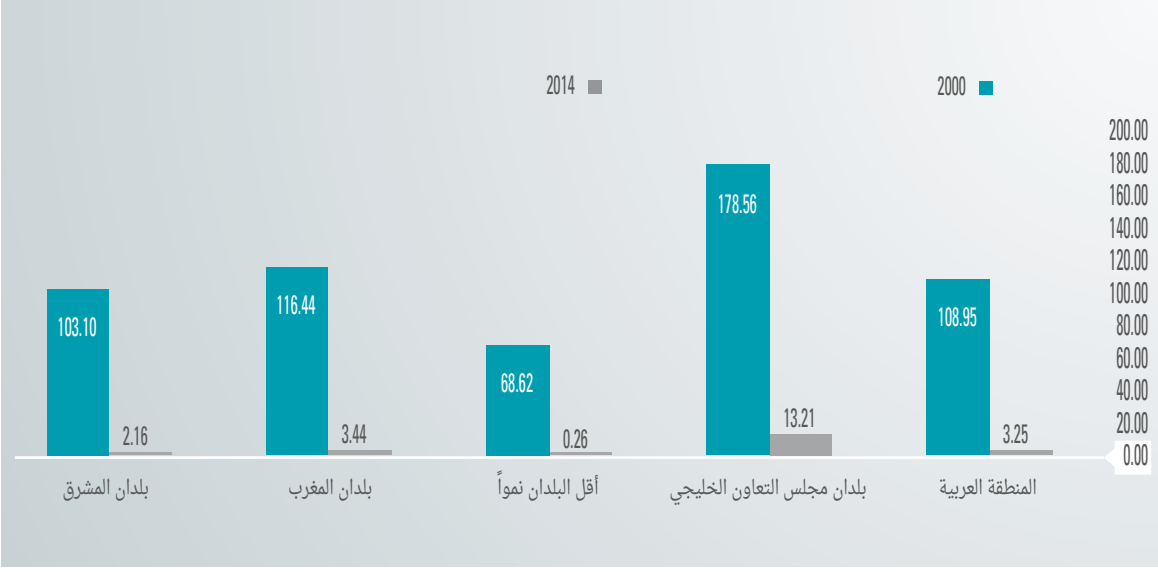

المصدر: حسابات المؤلفين بالاستناد إلى البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم.
ملاحظة: القيم مرجحة حسب مجموع السكان. واعتبر عام 2000 عام الأساس لأن انتشار تكنولوجيا الهواتف النقالة في العقد الماضي كان محدوداً.

والهواتف النقالة بشكل بارز بين عامي 2000 و2014. وفي عام 2014، كان عدد الاشتراكات في الهواتف النقالة 109 لكل 100 شخص في المنطقة، أي بما يزيد عن المتوسط العالمي البالغ 96. وبلغ هذا العدد 179 في بلدان مجلس التعاون الخليجي (الشكل 6-17).

وكان استخدام الإنترنت في المنطقة (34.4 في المائة من السكان) دون المتوسط العالمي (40.7 في المائة) في عام 2014. لكنه كان أعلى من المتوسط العالمي في بلدان مجلس التعاون الخليجي (72.3 في المائة). وبعض البلدان العربية سجلت نسباً متدنية جداً: الصومال (1.6 في المائة)؛ جزر القمر (7 في المائة)؛ موريتانيا وجيبوتي (10.7 في المائة)[27]. والخدمات الحكومية الإلكترونية متطورة جداً في بلدان الخليج التي سجلت أرقاماً جيدة نسبياً في مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية (بلغ متوسطها 0.65 بالمقارنة مع 0.49 كمتوسط عالمي)[28]. وتسعى حكومات الإمارات العربية المتحدة والمغرب والمملكة العربية السعودية إلى زيادة المحتوى الرقمي العربي، وقد وضعت 58 في المائة من مجموع صفحات الويب باللغة العربية. وتسعى عُمان وقطر ومصر بجهد إلى رقمنة الإرث الثقافي العربي والإسلامي.

لكن التقدم التكنولوجي في مجالات أخرى كان مخيباً للأمل في المنطقة العربية. فالتصنيع في المنطقة، بالرغم من ضآلة حجمه، لا يتطلب تقانة عالية[29]. ولا تساهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سوى بنسبة ضئيلة في صادرات البلدان العربية، باستثناء تونس حيث تشكل 7 في المائة من صادراتها. ونسبة الأعمال إلى المستهلكين في التجارة الإلكترونية في المنطقة قُدّرت بـ 2.3 في المائة من مجموع التجارة في عام 2013، وهي نسبة متواضعة جداً بالمقارنة مع مناطق آسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا، وشمال أمريكا[30].

وتعتمد قدرة المنطقة على المشاركة في العلم الحديث والتكنولوجيا على القدرات البشرية والحوافز الحكومية. وتعجز النظم التعليمية فيها في معظم الحالات عن توفير المهارات الأساسية اللازمة للعلم والتكنولوجيا، ولا تولي الحكومات والشركات سوى اهتمام ضئيل للبحث والتطوير. فمتوسط إجمالي الإنفاق المحلي على البحث والتطوير بلغ 0.2 في المائة في المنطقة، بما يشكل خمس متوسط الإنفاق في البلدان النامية، و12 في المائة من المتوسط العالمي (الشكل 6-18). ومجمل النفقات على البحث والتطوير في المنطقة العربية يدفعها القطاع العام.

الشكل 18.6. الإنفاق الإجمالي على البحث والتطوير (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي، العام الأحدث)

المصادر: تقرير اليونيسكو عن العلوم لعام 2010: الوضع الحالي للعلوم في مختلف أنحاء العالم (باريس، 2010)، ص. 3 و8، http://unesdoc.unesco.org/images/0018/001899/189958e.pdf؛قاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء، www.uis.unesco.org/Pages/default.aspx (استرجعت في 23 تموز/يوليو 2015).

الشكل 19.6. الباحثون لكل مليون شخص (العام الأحدث)

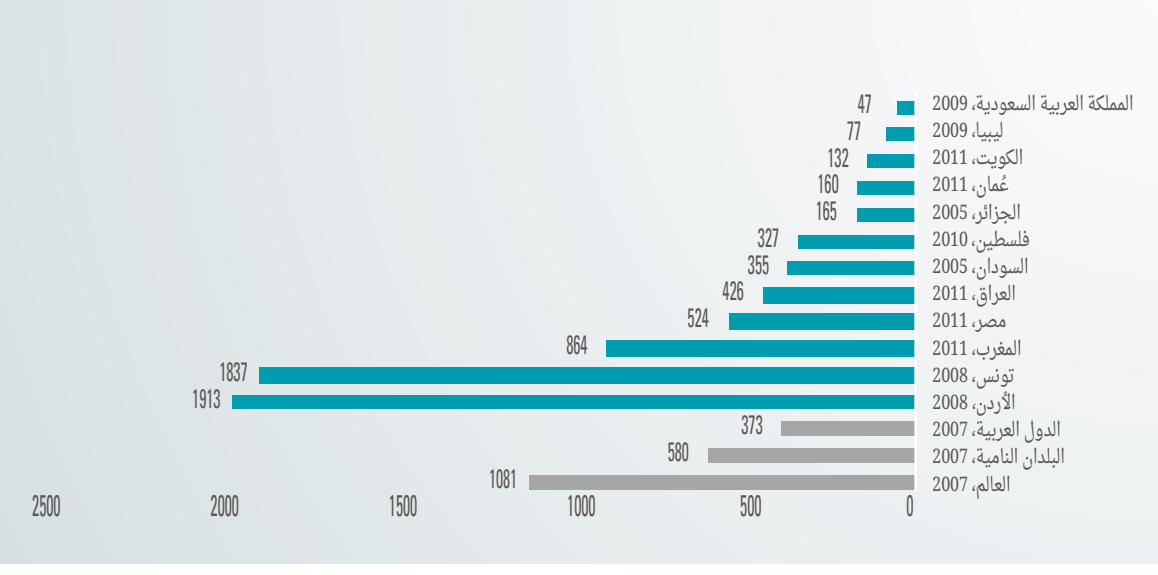

المصادر: تقرير اليونيسكو عن العلوم لعام 2010 وقاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء (الشكل 6-18).
ملاحظة: في ما يتعلق بالأردن والسودان وليبيا والمملكة العربية السعودية، أبلغ عن عدد الموظفين بدلاً من مكافئ الدوام الكامل.

كذلك بلغ متوسط عدد الباحثين بدوام كامل في المنطقة العربية 373 لكل مليون شخص، أي دون متوسط البلدان النامية (580) وبما يشكل ثلث المتوسط العالمي (1,081) (الشكل 6-19)[31].

ونواتج البحث والتطوير متأخرة أيضاً. فقد نشر 7,800

مقال علمي وتقني في عام 2011 في المنطقة العربية، بما يشكل 1.3 في المائة من الإجمالي العالمي. وفي المتوسط، نشر 22 مقالاً لكل مليون نسمة، بالمقارنة مع المتوسط العالمي البالغ 117 (الشكل 6-20). وقُدّم 5,765 طلب براءة اختراع في عام 2013 في 13 بلداً عربياً، بما يشكّل بالكاد 0.2 من مجموع الطلبات في العالم (الشكل 6-21)[32].

وتعاني المنطقة العربية من النقص في الروابط بين الجامعات والقطاع الصناعي وسوق العمل. ووفقاً لمسح

الشكل 20.6. المقالات العلمية والفنية المنشورة لكل مليون شخص، 2011

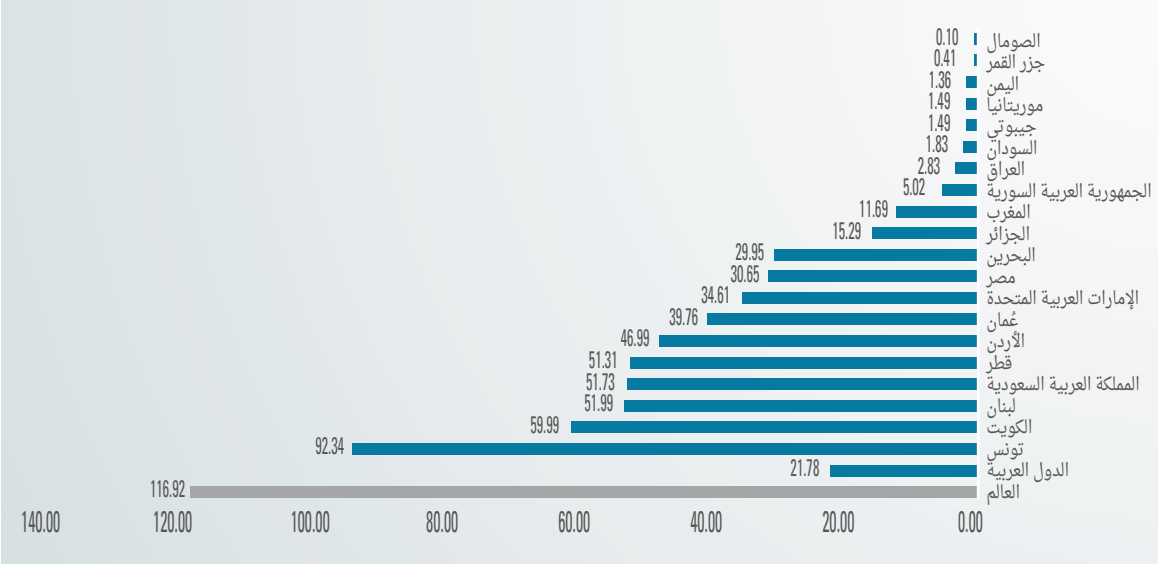

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم.

الشكل 21.6. طلبات براءات الاختراع في بعض البلدان العربية، 2013

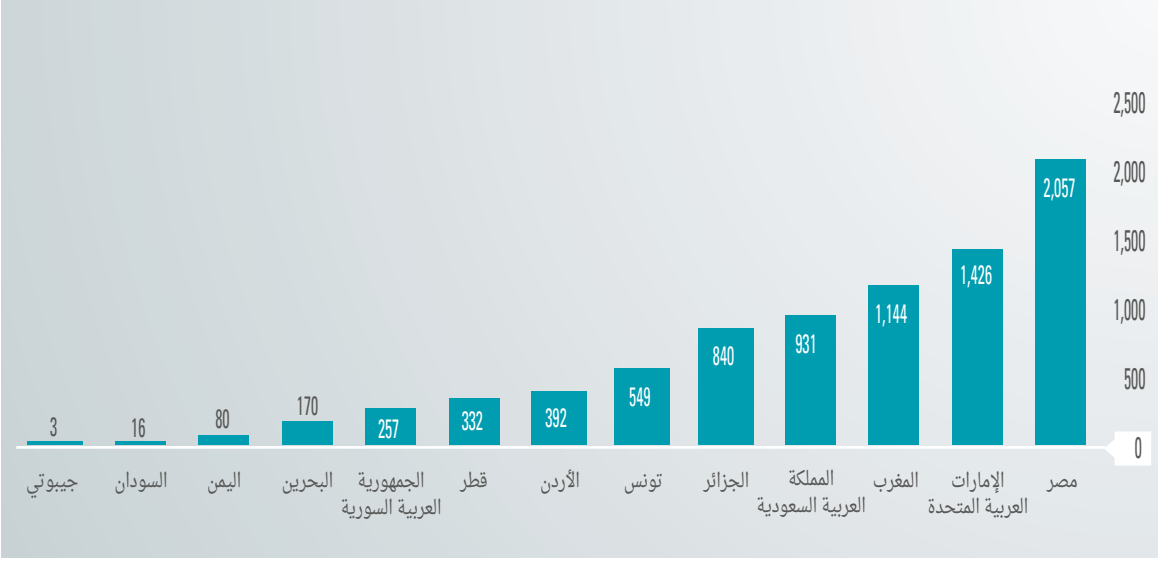

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم.

الشكل 22.6. التعاون في البحوث بين الجامعات والقطاع الصناعي، 2013-2014 (مجموع النقاط في مسح الرأي التنفيذي للمنتدى الاقتصادي العالمي)

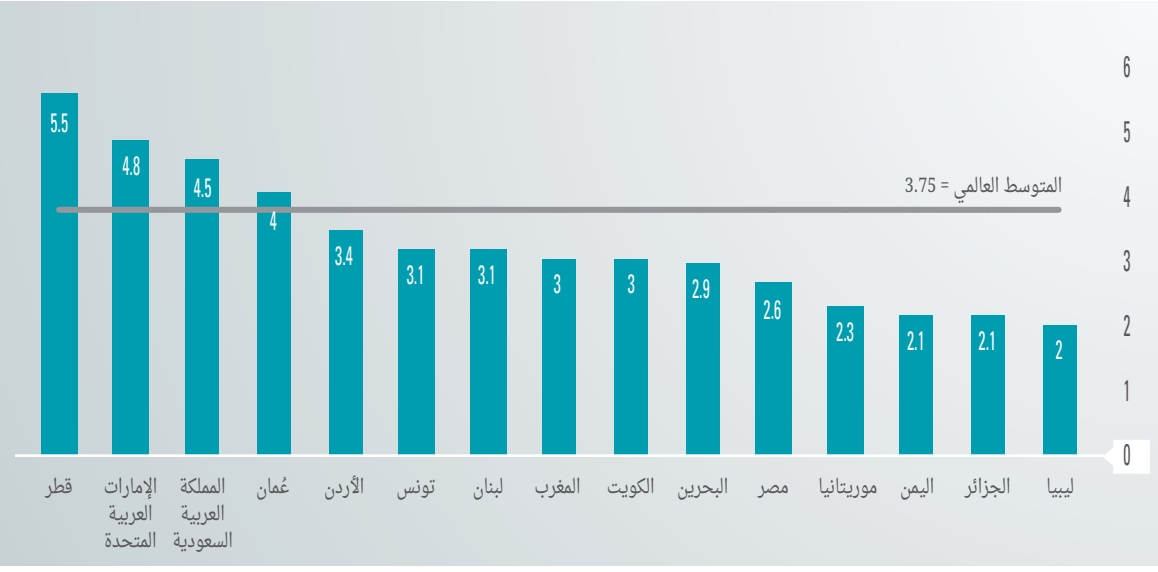

المصدر: Klaus Schwab (ed.), The Global Competitiveness Report 2013-2014 (Geneva, World Economic Forum, 2013). Available from www3.weforum.org/docs/WEF_GlobalCompetitivenessReport_2013-14.pdf.

الإطار 3.6. آلية عالمية لتيسير التكنولوجيا وإنشاء بنك تكنولوجيا لأقل البلدان نمواً

دعى قرار الجمعية العامة 66/288 المؤرّخ 27 تموز/يوليو 2012 «المستقبل الذي نصبو إليه» إلى إنشاء «آلية تيسير تساعد على تطوير التكنولوجيات النظيفة والسليمة بيئياً ونقلها ونشرها». واتفق المجتمعون في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، المعقود في تموز/يوليو 2015 في أديس أبابا، على أن هذه الآلية تتطلب إنشاء فريق عمل مشترك بين الوكالات بشأن العلم والتكنولوجيا والابتكار لأهداف التنمية المستدامة لتعزيز التنسيق بين مبادرات بناء القدرات، ومنتدى متعدد أصحاب المصلحة يعنى بهذا الموضوع، وموقع إلكتروني يتضمن معلومات حول المبادرات والبرامج المتوفرة. وقد عيّن الأمين العام للأمم المتحدة فريقاً رفيع المستوى (http://unohrlls.org/technologybank) في تشرين الثاني/نوفمبر 2014 لدراسة الجدوى من إنشاء بنك تكنولوجيا لأقل البلدان نمواً وتحديد مهامه.

الرأي التنفيذي للمنتدى الاقتصادي العالمي في الفترة 2014/2013، سجلت البلدان العربية بين 2.1 و5.5 في مقياس من 1 إلى 7 يتعلق بمستوى التعاون في البحوث بين الجامعات والقطاع الصناعي (الشكل 6-22). وجاء مجموع معظم البلدان العربية دون المتوسط العالمي البالغ 3.75.

2. الشراكات العالمية والإقليمية في التكنولوجيا

لم يكن التقدم المحرز في نقل التكنولوجيات السليمة بيئياً على مستوى الالتزامات التي قام بها المجتمع العالمي غداة إعلان ريو لعام 1992 بشأن البيئة والتنمية. ولمعالجة هذا التقصير، أشارت خطة عمل أديس أبابا إلى إنشاء آلية لتيسير التكنولوجيا. وتضمنت أهداف التنمية المستدامة غايات بشأن هذه الآلية وإنشاء بنك للتكنولوجيا لأقل البلدان نمواً، وتعزيز التعاون في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار (الإطار 6-3).

ومن شأن التعاون الإقليمي في مجال التكنولوجيا مساعدة البلدان على معالجة التحديات المشتركة (ولا سيما المتعلقة بتدهور البيئة وندرة الموارد الطبيعية) باستخدام موارد أقل. لكن انعدام التنسيق الإقليمي بين الباحثين يشكل عائقاً خطيراً. وقد أنشأت الأردن ومصر والمملكة العربية السعودية شراكات في مجال الأبحاث فيما بينها ومع بلدان من خارج المنطقة، في حين لم تبذل بلدان عربية أخرى أي مجهود يذكر في هذا المجال[33]. وقد أعدت منظمة المجتمع العلمي العربي قائمة تضمنت 126 جمعية علمية في مجالات مختلفة، ثمانية منها فقط إقليمية. وتبذل جهود كثيفة لجمع الباحثين العرب المرموقين في الشتات، ويحتمل أن تكون واعدة على المدى الطويل. ومن الأمثلة على ذلك مدينة زويل للعلم والتكنولوجيا التي افتتحت في مصر في عام 2011[34].

جيم- التجارة

ظلت حصة المنطقة العربية من الصادرات العالمية متواضعة، لكنها تضاعفت بين عامي 1995 و2013 لتسجّل 7.3 في المائة (الشكل 6-23). وتنطبق هذه الزيادة أيضاً على صادرات الوقود ومنتجات أخرى: ازدادت حصة المنطقة من الصادرات غير النفطية من 1 إلى 2 في المائة بين عامي 1995 و2013. وانضم عدد من الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية في العقدين الماضيين، في حين حصل بعضها على صفة مراقب وهو يجري مفاوضات للانضمام[35].

وتعمل البلدان العربية بعدد من اتفاقات التجارة البينية. ووقعت البلدان الأعضاء في جامعة الدول العربية في عام 1957 اتفاقية الوحدة الاقتصادية. وجددت التزامها بالتكامل الإقليمي العربي في عامي 1980 و1981 من خلال ميثاق العمل الاقتصادي القومي، واستراتيجية التنمية الاقتصادية العربية المشتركة، واتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية. ومن الاتفاقيات التجارية الأخرى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (2005)، والسوق المشتركة لدول مجلس التعاون الخليجي (2008)، واتفاقية أغادير (2004). وأنشئ اتحاد المغرب العربي في عام 1989. وبالرغم من هذه الاتفاقيات، لا تزال المنطقة العربية الأقل تكاملاً في العالم على الصعيد الاقتصادي، والسبب الرئيسي في ذلك هو محدودية صادرات البلدان العربية، وضعف الهياكل الاقتصادية في معظمها وتشابهها (الشكل 6-24). ولم تتجاوز الصادرات البينية 9 في المائة من مجموع الصادرات في المنطقة في

الشكل 23.6. حصة المنطقة العربية من الصادرات العالمية (بالنسبة المئوية)

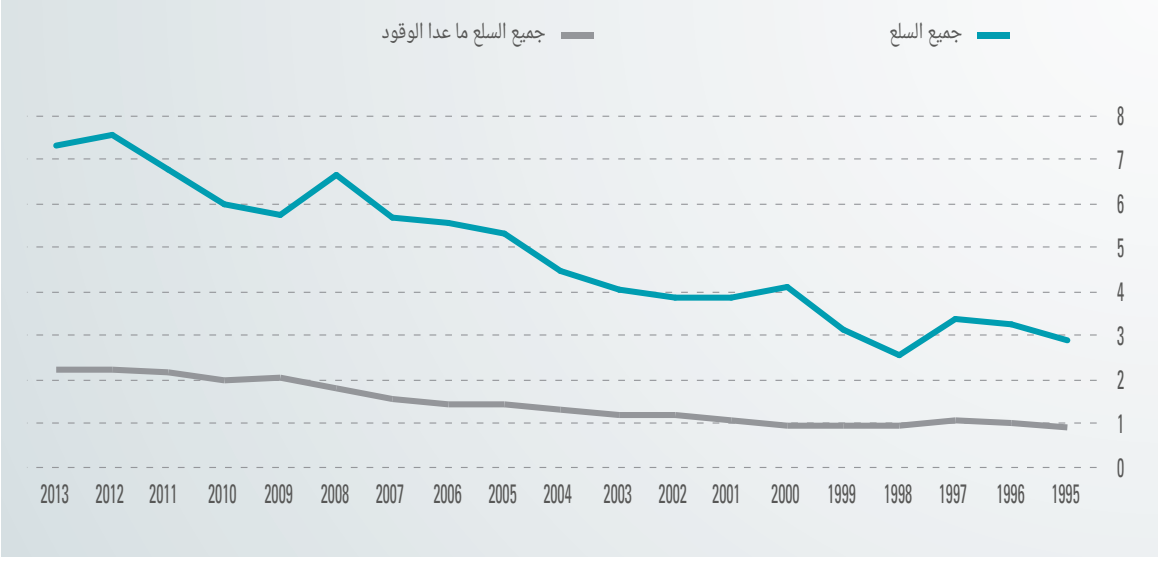

المصدر: قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد (الشكل 6-10).

عام 2012. أما مستويات التجارة البينية في اتحاد المغرب العربي ومجلس التعاون الخليجي فمتدنية بالمقارنة مع الصادرات البينية في الاتحاد الأوروبي (62 في المائة من مجموع الصادرات) ومنطقة اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا (49 في المائة).

تشكّل البلدان النامية غير العربية السوق الأسرع نمواً للمصدرين العرب (الشكل 6-25). ومنذ عام 1995، نمت الصادرات العربية إلى البلدان النامية الأخرى 15 مرة، تلتها الصادرات إلى البلدان المتقدمة (6 مرات تقريباً)، والصادرات إلى بلدان أخرى في المنطقة العربية (5 مرات). وكانت العديد من البلدان العربية أسرع في إبرام ترتيبات تفضيلية مع أطراف غير عربية بالمقارنة مع الترتيبات مع الأطراف العربية، فدخلت في التزامات اقتصادية عميقة بناءً على هذه الترتيبات وقبلت بأحكام تجارية تجاوزت غالباً متطلبات منظمة التجارة العالمية. وحتى كانون الثاني/يناير 2015، كانت البلدان العربية طرفاً في نحو 750 اتفاق استثمار ثنائي ودولي منفصل[36].

وأدركت جامعة الدول العربية أن خفض التعريفات وإلغاءها لا يكفيان لتعزيز التجارة البينية، فأعلنت في عام 2009 إطلاق الاتحاد الجمركي العربي في عام 2015، والسوق العربية المشتركة في عام 2020. أما الهدف الطويل الأجل، فهو بناء شراكات تجارية واستثمارية جديدة في المنطقة العربية من خلال إلغاء جميع أشكال القيود والحصص التجارية، والقيود على الإقامة والعمل والنقل بين البلدان العربية.

وقد أُجّلت المفاوضات بشأن الاتحاد الجمركي حتى إشعار آخر. وإنشاء الاتحاد الجمركي هو خطوة طبيعية بعد منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، لكن ينبغي أولاً دراسة أثره على الاقتصادات العربية بتأنٍّ، مع مراعاة خصائص كل اقتصاد من الاقتصادات العربية وعلاقاته التجارية. وتعد الإسكوا مجموعة تقارير عن التحديات والفرص المرتبطة بهذا الاتحاد.

وقد أدى الإخفاق في تحقيق التكامل بين السياسات التجارية والسياسات الاقتصادية الأخرى، ولا سيما المتعلقة بالاستثمار، إلى إعاقة التنمية التجارية. فالمؤسسات لم تنجح في التعاطي مع حقوق الملكية الفكرية، والمعايير والأنظمة البيئية. والنقص في التنسيق الإقليمي وفي القدرات البشرية منع الدول العربية من اتخاذ موقف قوي مشترك في مفاوضات

الشكل 24.6. حصة التبادل التجاري بين المجموعات، 2012 (بالنسبة المئوية)

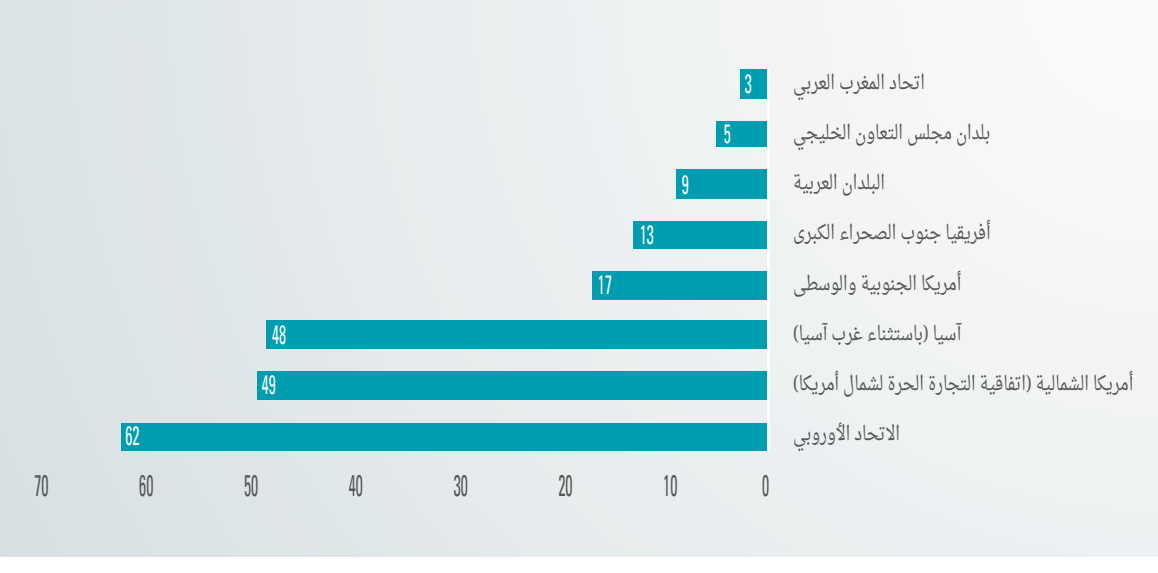

المصدر: قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد.

الشكل 25.6. الصادرات العربية (نسبة النمو بالمقارنة مع عام 1995)

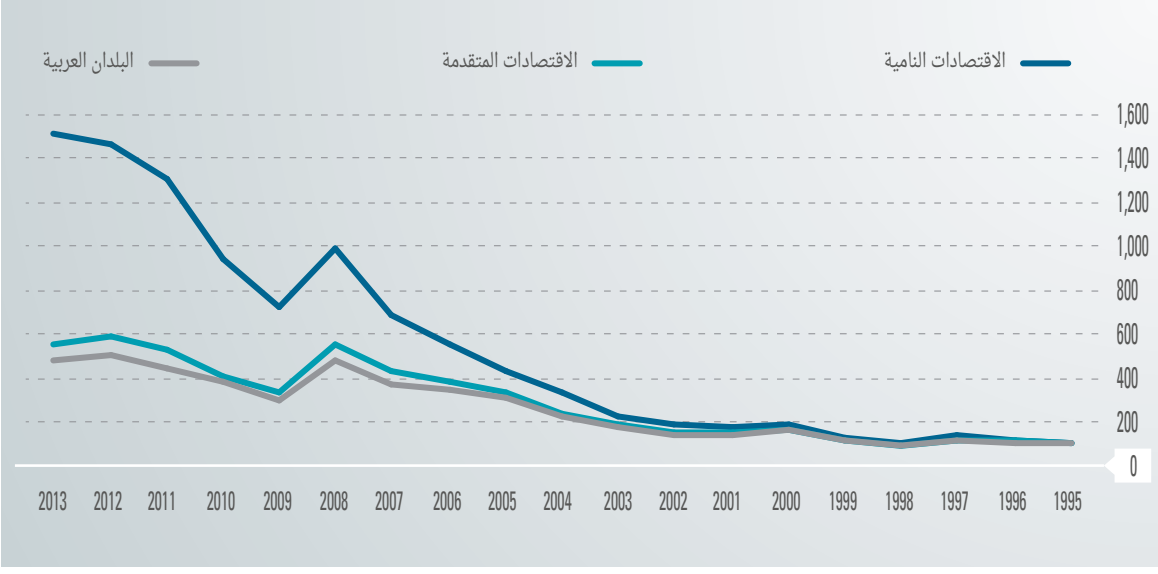

المصدر: قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد.

منظمة التجارة العالمية. ولم تستفد البلدان العربية بشكل كاف من المعونة من أجل التجارة.

وينبغي بناء قدرات البرلمانيين والأكاديميين ووسائل الإعلام في القضايا التجارية، وعقد اجتماع إقليمي سنوي للتوصل إلى نهج مشترك للمحادثات التجارية في منظمة التجارة العالمية.

دال- البيانات والرصد

للإحصاءات الوطنية العالية الجودة وللمرونة في صنع السياسات أهمية كبيرة في التخطيط. فالمؤشرات الصحيحة هي الأساس الذي ينطلق منه تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وعمليات قياس التقدم المحرز وضمان المساءلة.

لكن القدرات الإحصائية في البلدان العربية لا تزال ضعيفة، وقد ظهر ذلك في عدم تمكنها من جمع العديد من مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية. وبيّن استعراض لبيانات ستة بلدان عربية في قاعدة البيانات العالمية للأهداف الإنمائية للألفية أنها لم تتمكن من جمع سوى 42 في المائة من مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية البالغ عددها 45 التي كان من المتوقع أن تجمعها الحكومات الوطنية على أساس إحصاءاتها الرسمية. وفي ما يتعلق بنسبة 58 في المائة المتبقية، أمكن جمع الإحصاءات من وكالات دولية بالنسبة لبعض البلدان (24 في المائة) ولم يكن بالإمكان جمع أي إحصاءات بالنسبة للبلدان المتبقية (34 في المائة). ولم يضع أي من البلدان المختارة إحصاءات رسمية لأكثر من 27 مؤشر من مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية. ويتضمن العديد من السلاسل الزمنية نقاط بيانية لعدد قليل من الأعوام الواقعة بين 1990 و2014، ما يحد من القدرة على تقييم اتجاهات المؤشر. وبناءً على هذه النتائج، من الممكن الاستنتاج بأن قاعدة الأدلة والقدرات الوطنية على رصد الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية كانت متواضعة على أحسن تقدير[37]. وفي هذا الاستنتاج ما يشير إلى أحد التحديات الأساسية التي تواجه تحسين استخدام الأدلة في صنع السياسات.

ووضعت جميع البلدان العربية، باستثناء جزر القمر وليبيا، مرتين على الأقل، تقارير وطنية مرحلية عن الأهداف الإنمائية للألفية. ولم تتضمن هذه التقارير سوى معلومات ضئيلة عن الإحصاءات اللازمة للرصد

والتقييم، ويختلف فيها مستوى مناقشة الصعوبات إلى حد كبير. فبعض التقارير لا تشير على الإطلاق إلى هذه الصعوبات، في حين تقتصر أخرى على بيانات عامة حول الحاجة إلى تحسين الإحصاءات. وتشكل تونس في هذا السياق استثناءً جديراً بالذكر (الإطار 6-4).

وجرى تقييم مستوى توافر البيانات في المنطقة العربية بين عامي 1990 و2015 لمؤشرات التنمية المستدامة البالغ عددها 44 التي وضعتها جامعة الدول العربية[38]. وشمل الاستعراض قاعدتي بيانات الأمم المتحدة والبنك الدولي لتوفير لمحة واسعة عن مستوى توفر البيانات الذي جرى تقييمه في المنطقة العربية وأربع مجموعات بلدان، وعلى أساس جميع المؤشرات.

وبيّن تحليل النقص في البيانات (الشكل 6-26) أن 83 في المائة من المؤشرات في المنطقة العربية ككل

الإطار 4.6. قضايا القدرة الإحصائية في تقرير تونس حول الأهداف الإنمائية للألفية

جاء في تقرير تونس لعام 2013 حول الأهداف الإنمائية للألفية أن النظام الإحصائي في تونس يجب أن يوفر المزيد من البيانات ذات الصلة والمصنفة. وكان المجلس الوطني للإحصاء قد أنشأ فريق عمل معني بإصلاح النظام الإحصائي لتحسين الإبلاغ عن الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك في إطار البرنامج الوطني للإحصاءات للفترة 2007-2011. وأوصى البرنامج باعتماد التعاريف والأساليب الدولية، وبجمع الإحصاءات حول أهداف محددة من الأهداف الإنمائية للألفية، على غرار الأهداف المتعلقة بالصرف الصحي على سبيل المثال.

المصدر: Taher Abdessalem and others, Objectifs du Millénaire pour le Développement. Rapport National de Suivi 2013 (Tunisia and United Nations, 2014). Available from www.undp.org/content/dam/undp/library/MDG/english/MDG%20Country%20Reports/Tunisia/Rapport%20Suivi%202013%20OMD%20Tunisie%20Final.pdf.

الشكل 26.6. تحليل النقص في البيانات بالنسبة إلى 44 مؤشراً للتنمية المستدامة وضعتها جامعة الدول العربية

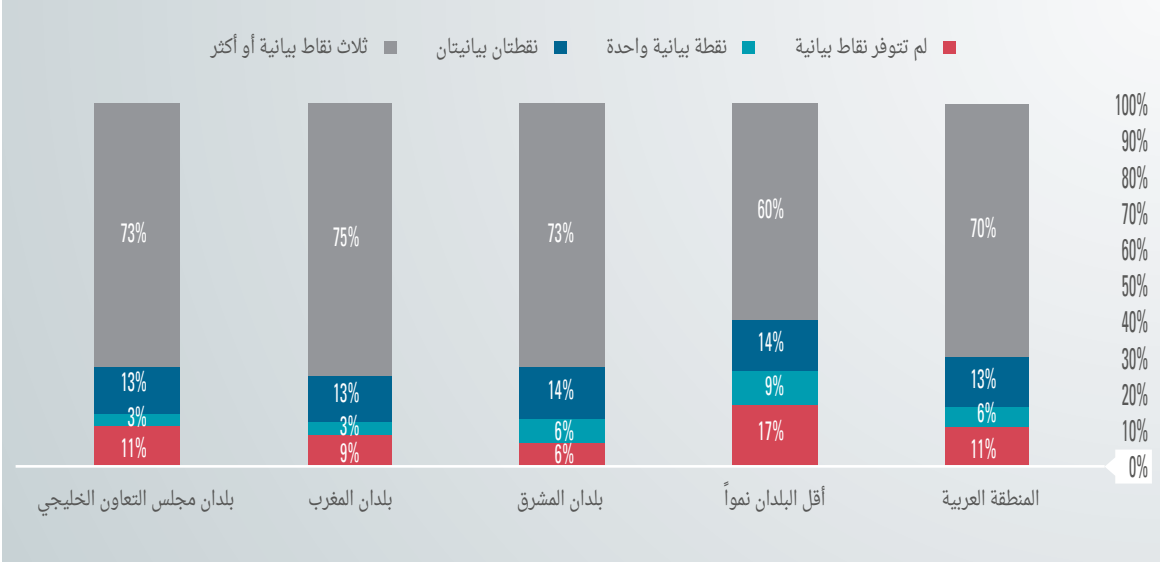

المصدر: Cameron Allen and others, "Sustainable development indicators and the Arab region: gap analysis summary report", Expert Report for the Arab Sustainable Development Report (Beirut, 2014).

الشكل 27.6. مستوى القدرة الإحصائية، 2015

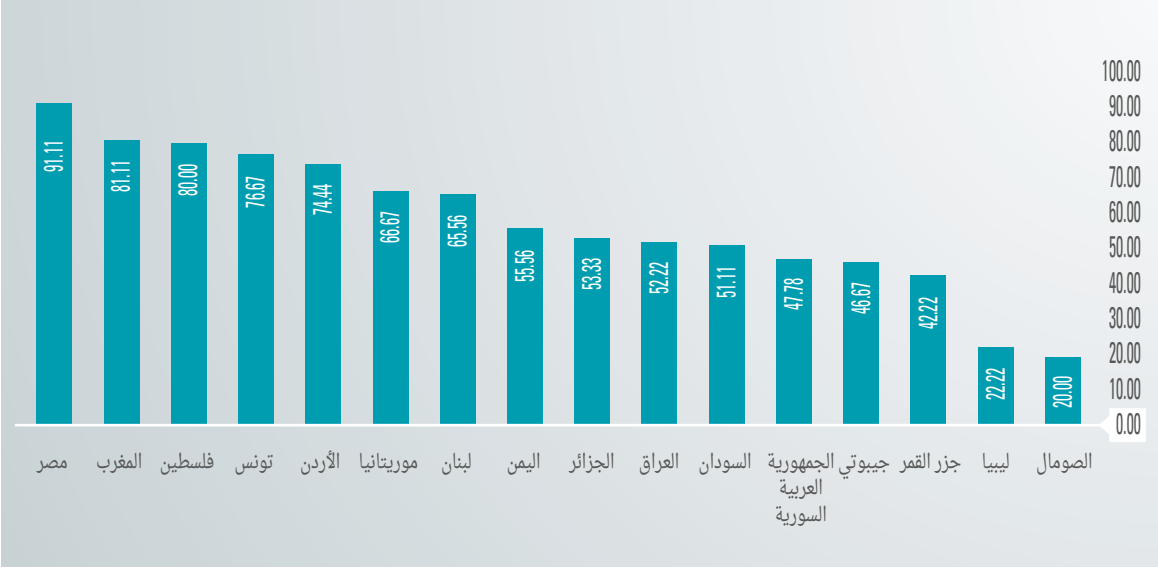

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم.
ملاحظة: المقياس من صفر (الأسوأ) إلى 100 (الأفضل).

يتوفّر لديها ما يكفي من البيانات لحساب الاتجاه الأساسي (نقطتان بيانيتان على الأقل). أما في ما يتعلق بنسبة 17 في المائة المتبقية، فإما كانت بياناتها غير كافية (6 في المائة) أو غير متوفرة (11 في المائة). والنقص واضح في جميع مجموعات البلدان. ففي أقل البلدان نمواً، لم تتوفر أي بيانات أو أي نقاط بيانية لحوالى 26 في المائة من المؤشرات. وسجلت بلدان المغرب والمشرق أعلى مستوى في توفر البيانات، ولا سيما في الأردن وتونس وعُمان ومصر والمغرب.

تظهر الأدلة الدولية للقدرة الإحصائية في البلدان العربية ولمستوى الابتكار والمرونة فيها نتائج متفاوتة. فالقدرة الإحصائية في البلدان العربية، وفقاً لمؤشر القدرة الإحصائية في عام 2015، تراوحت بين 20 في الصومال و91 في مصر (الشكل 6-27)[39].

وسِجلُّ البلدان العربية في مجالي الابتكار والمرونة في السياسات، بناءً على دليل التحول لبرتلسمان ستفتنغ ضعيفٌ نسبياً (دون 5 لجميع البلدان العربية)، مع انخفاض ملحوظ في بعض البلدان بين عامي 2006 و2014 (الشكل 6-28). وكثيراً ما يكتسب البلد القدرة على الابتكار في صنع السياسات من خلال التعلم من التجارب الماضية (عمليات التقييم والرصد الفعالة)، أو المراقبة وتبادل المعارف (الممارسات الجيدة، التعاون الدولي)، أو العمليات الاستشارية (الخبراء والممارسون الأكاديميون). والمقصود بالمرونة قدرة الحكومة على التكيف مع الفرص الإنمائية في حالة سياسية معينة، والاستفادة منها. وبينت تقييمات عدد من البلدان العربية أن الدول ليست مرنة أو قادرة على الابتكار بشكل خاص، وأن السبب في ذلك يعود إلى عدم الرغبة في التعلم وليس إلى عدم القدرة[40].

حدد خبراء التنمية الاجتماعية في البلدان العربية عدداً من المشاكل في سجل المنطقة في الرصد. ومن هذه المشاكل أن عمليات جمع مؤشرات التنمية المستدامة والإبلاغ عنها لا تتكامل مع الهياكل المؤسسية الوطنية والإقليمية. فعلى سبيل المثال، كلما وضع تقرير حول مؤشر جديد، وجب إنشاء فرق مشاريع جديدة في كل من الوكالة المسؤولة عن التقرير والمؤسسات التي تزوّد بالبيانات. وفي هذا الإجراء ما يحد من فرص التعلم بالممارسة، ويزيد من عبء الإبلاغ. ويشكل الحصول على البيانات مشكلة أخرى. فبعض البيانات غير متوفرة، وفي حالات أخرى،

الشكل 28.6. مؤشر برتلسمان للتحول الاقتصادي والسياسي: مستوى الابتكار والمرونة لدى الحكومة في صنع السياسات

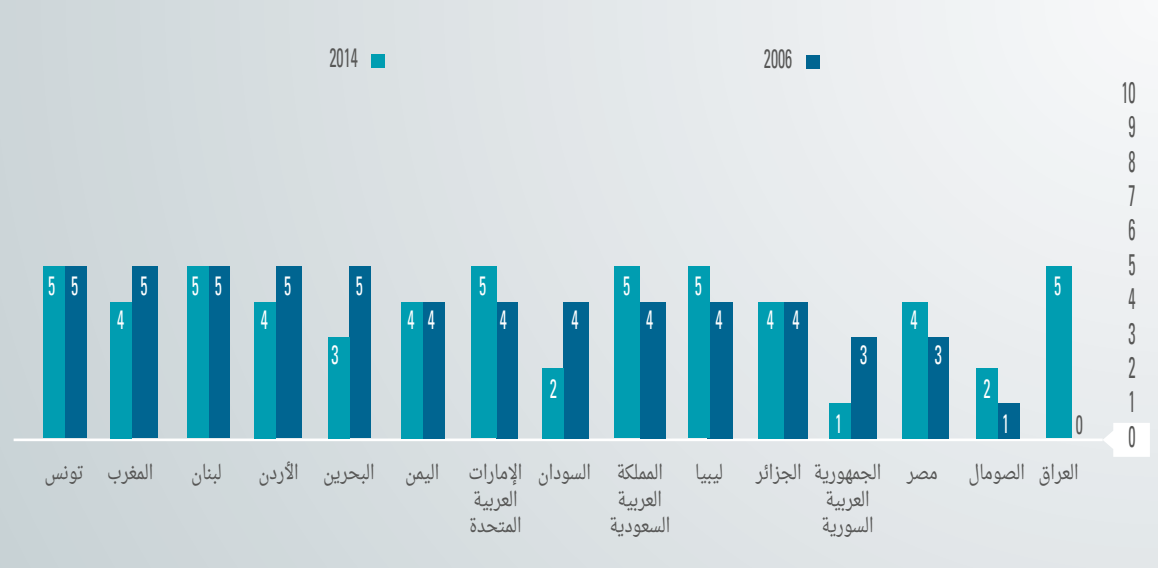

المصدر: Bertelsmann Stiftung, BTI. Available from http://www.bti-project.org/ (accessed 2 November 2015).
ملاحظة: تتراوح نقاط هذا المؤشر بين 1 (الأسوأ) و10 (الأفضل).

تجمع البيانات لكنها لا تُتاح. وفي بعض الحالات، تحجب الحكومات المعلومات عن المواطنين وحتى عن وكالات حكومية أخرى لأسباب مختلفة، منها عدم الرغبة بتبادل المعلومات. ومن العوائق الأخرى إرغام مستخدمي البيانات على الدفع للحصول عليها، وقد يخفي هذا التصرف رغبة في إبقائها سرية. وينبغي لحل هذه المشاكل، تعزيز القوانين التي تنظّم الحصول على المعلومات.

وينبغي تعزيز دور الأجهزة الإحصائية الوطنية وزيادة شفافية المعلومات إلى أقصى حد ممكن لزيادة قدرة المنطقة العربية في مجال جمع البيانات. ولا بد من التوافق على مجموعة صغيرة من المؤشرات الرئيسية للتنمية المستدامة للمنطقة العربية ومتابعتها خلال السنوات اللاحقة للتمكن من تحديد الاتجاهات. ولتحسين البيانات البيئية، يجب تشجيع المنطقة العربية على اعتماد نظام للمحاسبة البيئية والاقتصادية[41]. ويمكن في هذا الإطار اتباع المثال المتوسطي[42] لسد الثغرات المعرفية من خلال إنشاء شراكة إقليمية تتخذ شكل مرصد لبيانات التنمية المستدامة، يجمع بين الجهات المعنية من الحكومة ومن خارجها.

7. تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية

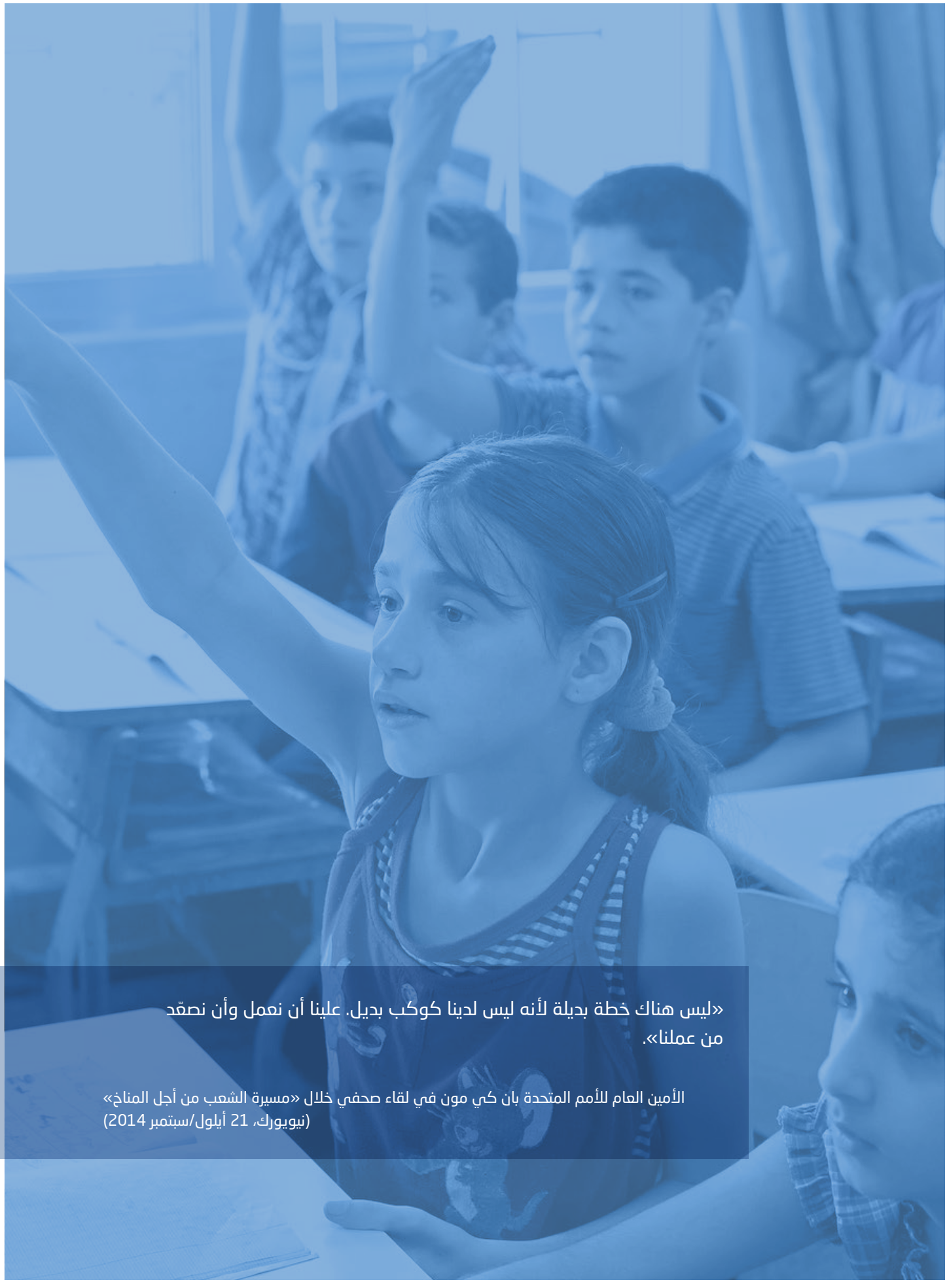

«ليس هناك خطة بديلة لأنه ليس لدينا كوكب بديل. علينا أن نعمل وأن نصعّد من عملنا».

الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في لقاء صحفي خلال «مسيرة الشعب من أجل المناخ» (نيويورك، 21 أيلول/سبتمبر 2014)

7. تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية

تنتشر النزاعات في المنطقة العربية اليوم ويسود فيها عدم الاستقرار. ويصعب، في خضم الاضطرابات، التركيز على التخطيط والاستثمار الطويلي الأجل اللازمين لتحقيق التنمية المستدامة. ومع ذلك، يخطئ كثيراً من يظن أن تلبية الاحتياجات الملحة والتخطيط للتنمية المستدامة غير مرتبطين ببعضهما البعض. فعلى العكس، لا تنجح استراتيجيات التنمية المستدامة إلا إذا عالجت الأسباب الرئيسية لعدم الاستقرار وآثاره، ولا سيما أثره الذي يصعب محوه أحياناً على التراث الثقافي والنظم الإيكولوجية، أو نتائج النزوح الطويل الأجل. وتوفر خطة التنمية المستدامة لعام 2030 فرصةً للنظر في مستقبل للمنطقة يخلو من الفقر ويقوم على حقوق الإنسان والمساواة والاستدامة، في خطوةٍ أولى على طريق تحقيق التنمية المستدامة، والسلام، والكرامة والرفاه للجميع.

ويكشف التحليل المتكامل الذي يشكل الإنسان محوره والمستخدم في هذا التقرير أن تحقيق خطة 2030 في المنطقة العربية يتطلب العمل على عدة جبهات. فبالرغم من التقدم المحرز، على الحكومات أن تؤمّن للجميع المساواة في الفرص وفي الحصول على الضرورات الأساسية للحياة، ليساهموا في التنمية الاقتصادية ويجنوا ثمارها. وينبغي بذل جهود خاصة للتصدي للفقر والبطالة، والحد من الفوارق بين الجنسين، ومعالجة عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها. وينبغي إعطاء الأولوية للتعليم الجيد المرتبط باحتياجات سوق العمل، وإيلاء اهتمام خاص بالفئات الضعيفة، ولاسيما اللاجئين والنازحين داخلياً، الذين يزداد عددهم كل يوم.

ويتطلب بناء مجتمعات مستدامة ومنيعة سياساتٍ واستثماراتٍ تناسب الحاضر والمستقبل، ولا سيما في ما يتعلّق بالموارد الطبيعية، وذلك للتصدي للمخاطر الكامنة. وتواجه قضايا المياه والغذاء والطاقة في البلدان العربية أخطاراً متزايدة، تهدد المجتمعات والمكاسب الإنمائية التي حُقّقت حتى اليوم. لذلك، ينبغي اعتماد أنماط مستدامة في الاستهلاك والإنتاج، وإنشاء مدن وبنى أساسية منيعة في مواجهة الأخطار الطبيعية وتغيُّر المناخ، وحث المنطقة العربية على الاستفادة من الفرص التي أتاحتها التكنولوجيا للتعاطي مع هذه القضايا.

وعلى حكومات المنطقة أن تدرك أن السلام والحوكمة السليمة والمؤسسات الفعالة مرتبطة ببعضها البعض، وأنها تشكل شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة، وضماناً لها. وعلى البلدان العربية العمل مع المجتمع الدولي على تعزيز القانون الإنساني الدولي وقوانين حقوق الإنسان، والحق في تقرير المصير. وتقوم الحوكمة السليمة والمؤسسات الفعالة على مشاركة الجميع دون قيود في الحياة السياسية وضمان السلامة من جميع أشكال العنف. ويعتمد ذلك على قدرة الحكومات على بناء توافق على رؤية وأهداف وطنية، وإشراك الجهات المعنية، وإطلاق عملية إصلاحات كبرى مع ضمان الشفافية والمساءلة. ومما لا شك فيه أن التنمية المستدامة تتوقف في نهاية المطاف على الإرادة السياسية لكبار المسؤولين عن عمليات صنع القرار.

وللاستثمار العام والخاص دور كبير في تعزيز القدرات الإنتاجية ومعالجة التدهور البيئي. لذلك، ينبغي حشد جميع موارد المنطقة. وينبغي حل مشكلة الضعف في القدرات، ولا سيما في مجال نظم الإحصاءات الوطنية. لكن تعويض النقص في وسائل التنفيذ يتجاوز قدرات أي من البلدان العربية، لذلك، ينبغي العمل على تحقيق التكامل الإقليمي وتعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

ويتطلّب تحقيق أهداف التنمية المستدامة اتخاذ إجراءات مؤسسية عاجلة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. وقد بينت التحليلات والمشاورات

التي أجريت في سياق الإعداد لهذا التقرير عدداً من الإجراءات الأساسية المشتركة بين البلدان العربية. والقضايا الواردة في ما يلي عامة بطبيعتها ويمكن تطبيقها في جميع البلدان العربية. ولم يتطرق التقرير إلى توصيات خاصة بكل قطاع، لكن الأعداد المقبلة منه قد تتناول مجموعات بلدان معينة أو مواضيع محددة.

ألف- الأولوية للإجراءات الوطنية

عندما تشتد الأزمات، تكون الدولة هي الحل. وعلى الحكومات استلام دفة القيادة لتحقيق الأهداف الطموحة لخطة عام 2030. وليس في هذا الدور الأساسي انتقاص للشركاء الآخرين في التنمية. فالجميع قادر على المساهمة: البرلمانيون، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص، ووسائل الإعلام، وغيرهم. ولا بد في هذا الإطار من توفر الالتزام القوي والإرادة السياسية الصلبة. وينبغي أن تسترشد الإجراءات المطلوبة بالمصالح الحيوية للشعوب. وفي ما يلي مجالات أساسية للتدخل، لتنفيذ خطة عام 2030:

الحوكمة الرشيدة: العجز في الحوكمة سبب رئيسي في إخفاق عملية التنمية في العالم. وهو في المنطقة العربية يهدّد الحياة. وعجز المجتمعات العربية عن مواجهة التحديات الناشئة يثير أسئلة أساسية حول الحوكمة في الحكومات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني. والنماذج الديمقراطية والإنسانية والأخلاقية في الحكم أساسية في جميع القطاعات للتعامل مع التحولات الجارية. ولا بد منها في الحكومات، لبناء الثقة في الدولة وشرعيتها، وقدرتها على تنفيذ المهمة الأساسية ألا وهي تشكيل المستقبل.

التخطيط المتكامل: على البلدان العربية تحويل أهداف التنمية المستدامة الطويلة الأجل إلى خطط ومبادرات متوسطة وقصيرة الأجل. وعليها إعادة ترتيب استراتيجياتها وسياساتها، وتحسين آليات التنسيق بين مؤسساتها، ووضع أدوات لدعم القرارات، لتحقيق التكامل بين التحليل والرصد والمساءلة والمتابعة. وقد بدأت بعض البلدان بالتحوّل من الأدوات التقليدية لتقييم السياسات، إلى أدوات تقييم التنمية المستدامة ونمذجتها. ومن شأن الاستخدام المنهجي لهذه الأدوات وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة على المستوى الإقليمي أن يضاعف الفوائد المحتملة. ولضمان ملكية هذه الأدوات على الصعيد الوطني، ينبغي تعزيز التزام المعنيّين المتعددين في تخطيط عمليات التنمية المستدامة وتنفيذها. وتضمن عمليات المتابعة والاستعراض الدورية مواءمة الخطط مع النتائج المرجوة.

المواءمة بين التمويل واحتياجات التنمية المستدامة: الاحتياجات التمويلية للتنمية المستدامة ضخمة في البلدان العربية. وتبقى مصادر التمويل المحلية العامة من أبرز مصادر التمويل، ولكن ينبغي دعمها بجميع المصادر الأخرى، بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر، والتحويلات، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، لسد الفجوة التمويلية. وستبقى المساعدة الإنمائية الرسمية مصدر تمويل أساسي لبعض البلدان العربية، ولا سيما في بيئة سياسية شديدة التقلب يصعب التنبّؤ بها، تحدّ من فرص الاستثمار الخاص. أما المصادر العالمية للتمويل، على غرار تمويل أنشطة مكافحة تغير المناخ، فينبغي الاستفادة منها بشكل أكبر.

تحسين القدرة على جمع البيانات ومعالجتها: على البلدان تحديد خطوطها المرجعية (خطوط الأساس) وغايات أهداف التنمية المستدامة الخاصة بها، وتعزيز نظمها الإحصائية الوطنية، وأطر المتابعة. وينبغي أن تتسق الخطوط المرجعية والغايات الوطنية مع المؤشرات العالمية، لتحقيق الاستفادة القصوى منها. وينبغي أن تعمل العديد من البلدان العربية على تحسين جودة البيانات، وتوقيتها، وتصنيفها، وتوفيرها، وإتاحتها لتمكين الحكومات من اتخاذ قرارات مستنيرة وتحسين الشفافية والمساءلة. وينبغي أيضاً تأمين الدعم الدولي الفني والمالي لتطوير القدرات الإحصائية في المنطقة، وتحديث النظم الإحصائية والربط في ما بينها.

القدرات البشرية من أجل مؤسسات عامة فعالة: المؤسسات العامة ذات المصداقية والفعالية تنجح بكفاءات موظفيها وقيمهم، ومواقفهم، ومعارفهم، ومهاراتهم. وينبغي أن يستند الدخول إلى الخدمة المدنية، ولا سيما على مستويات صنع القرار، إلى الكفاءة. وألا يُستخدَم كوسيلة لتخفيف البطالة أو شراء التحالفات. ولا بد من الاستثمار في المهارات، والقدرات القيادية والإدارية. فلتنمية القدرات في مجال الإدارة المالية والإشراف عليها أهمية حاسمة في نجاح الإصلاحات المالية العامة، التي تشكل شرطاً أساسياً لإجراء جميع الإصلاحات الأخرى.

المعرفة من أجل التنمية المستدامة: المعرفة سلعةٌ عالمية، ومُدخلٌ أساسي في الاقتصاد الحديث. ولبناء مجتمع المعرفة، لا بد من تأمين التعليم الجيد للجميع، وتحسين البحث والتطوير، والقدرة على استخدام الأدلة العلمية في صنع السياسات. وعلى بلدان المنطقة، لردم الفجوة المعرفية الفاصلة بين الأجيال ووقف اتساعها، البناء على أسسها المعرفية الخاصة، والانفتاح على الفرص المتاحة لتبادل المعارف العالمية.

التواصل من أجل التنمية المستدامة: ينبغي إعطاء الأولوية لإعداد جيل من الشباب المتعلم والمدرب على قيم الاستدامة وثقافتها. وينبغي لتحقيق هذا الهدف إعادة النظر في المناهج الدراسية وأصول التدريس، وفي تنمية قدرات وسائل الإعلام. وللمجتمع المدني دور بارز في نشر المعرفة والممارسات الجيدة.

باء- العمل الإقليمي والعالمي لتنفيذ خطة عام 2030

ترتبط البلدان العربية بقواسم مشتركة عديدة، أبرزها اللغة والثقافة. ويمكن القول إن البلدان العربية في نواح كثيرة في قارب واحد، تواجهها المخاطر نفسها. لكنها تختلف عن بعضها أيضاً، ما يفسح المجال لتكاملها. والقواسم المشتركة كما الاختلافات توفر الأساس المنطقي لتبادل المعرفة، والعمل المشترك، والتكامل الإقليمي في سبيل تحقيق التنمية المستدامة. وفي عالم تربطه العولمة ببعضه البعض، وتتجاوز فيه المخاطر والفرص الحدود الوطنية، لا يمكن للمنطقة العربية أن تزدهر في عزلة عن باقي المناطق. وعليها أن تعزز روابطها الداخلية والخارجية من خلال قبول التنوّع والمشاركة في حوار مفتوح مع الحضارات الأخرى.

ومن مصلحة المنطقة تعزيز الشراكة العالمية وزيادة فعاليتها لسد الفجوات في التكنولوجيا والتمويل والقدرات. ويمكن أن تستفيد البلدان العربية من التعاون الدولي في التجارة، ووقف التدفقات المالية غير المشروعة (واسترجاع الأصول المسروقة)، وتيسير التجارة، والتخفيف من آثار تغيُّر المناخ وتمويل أنشطة مكافحته، وتنمية القدرات، ونقل التكنولوجيا الخضراء. وينبغي تكريس الشراكة العالمية لتحقيق سيادة القانون الدولي، وإنهاء الاحتلال غير القانوني للأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى.

ومن القضايا التي تتطلّب العمل الجماعي والتعاون: الأمن (وآثاره ومظاهره كاللاجئين والإرهاب)؛ والهجرة الاقتصادية؛ والمياه والطاقة وتغير المناخ؛ والتنوع البيولوجي؛ والتجارة؛ والنقل؛ والعمل؛ والتكنولوجيا؛ والمعرفة. ومع وضوح شكل الإطار المؤسسي العالمي للتنمية المستدامة خلال السنوات القليلة الماضية، آن الأوان لوضع إطار مؤسسي إقليمي فعال للتنمية المستدامة، لمعالجة التحديات ومواطن الضعف التي برزت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية. وفي ما يلي مجالات العمل التي تشكل عناصر هذا الإطار الأساسية:

آلية إقليمية للمتابعة والاستعراض: الهدف من آلية المتابعة هو دعم تنفيذ خطة عام 2030 من خلال تعزيز التكامل الإقليمي والعمل الوطني. ويمكن دعم الشرعية والترابط والمساءلة في هذه الآلية من خلال:

- تحديد رؤية عربية لعام 2030: من شأن وضع رؤية إقليمية موحدة وطويلة الأجل للتنمية المستدامة أن يسمح للمنطقة بتحديد غاياتها الخاصة وأدوات تنفيذها، وتوفير أساس لتقييم

التقدم، وتحديد الدروس المستفادة، وتسليط الضوء على التحديات والحلول المشتركة، وتعزيز التعلم من الأقران. وينبغي مراجعة الإطار الاستراتيجي العربي للتنمية المستدامة لتوجيه الاستراتيجيات القطاعية في المنطقة. ويمكن أن تسترشد الاستراتيجيات الوطنية أيضاً بالرؤية الإقليمية.

- الاتفاق على نهج مشترك لقياس التنمية المستدامة: لرصد التقدم بشكل منتظم وطويل الأجل، ينبغي المواءمة بين مؤشرات التنمية المستدامة التي وضعتها المنطقة العربية ومؤشرات خطة عام 2030، ما يؤدي إلى تسهيل عملية إعداد التقارير ويسمح بالمقارنة.
- إضفاء الطابع المؤسسي للتقرير العربي للتنمية المستدامة: ينبغي النظر إلى التقرير كأداة لتحسين صنع السياسات القائمة على الأدلة، على غرار التقرير العالمي للتنمية المستدامة.
- أهمية المنتدى العربي حول التنمية المستدامة: يشكل المنتدى العربي منصة للمشاورات والاستعراضات الطوعية للتقدم المحرز، على الصعيدين الأفقي والمواضيعي، وعلى جميع المستويات. ويؤمن المنتدى الدعم للتحضيرات الإقليمية للدورات السنوية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة، ويعتمد مواضيعه وهيكليته[1]. وينبغي أن تحافظ الدورات المقبلة للمنتدى العربي على مشاركة جميع المعنيين، وأن تواصل جمع المشاركين الرفيعي المستوى المعنيين بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وبحقوق الإنسان.

التعاون المالي الإقليمي: للتعاون الإقليمي في المجالين الاقتصادي والمالي دور شديد الأهمية في دعم التنمية المستدامة بالرغم من النزاعات القائمة. وعلى المؤسسات المالية العربية، لتحقق الاتساق مع خطة عام 2030، أن تعتمد سياسات مستدامة في الاستثمار، وأن تركز دعمها على البلدان الأكثر حاجة. ومن شأن إجراء تقييم إقليمي لاحتياجات تمويل أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية أن يحدد خيارات لتلبية هذه الاحتياجات من خلال المبادرات والشراكات القائمة أو الجديدة. ويمكن النظر في هذا الإطار في وضع استراتيجيات ومبادرات تكاميلية، بما في ذلك استراتيجية تمويل إقليمية. وتحتاج المنطقة إلى مزيد من الدراسات لبحث إنشاء مصرف إقليمي لاحتياجات إعادة الإعمار والتنمية.

التعاون التكنولوجي الإقليمي: ينبغي أن تغتنم المنطقة الفرص العالمية المتاحة، ولا سيما تلك التي توفرها آلية تيسير التكنولوجيا، وبنك التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً المقرر إنشاؤه. ويتطلّب انتقال المنطقة العربية إلى اقتصاد المعرفة إعادة التفاوض بشأن طرق التعاون الحالية في نقل التكنولوجيا، بما في ذلك الشراكات بين بلدان الشمال والجنوب، وفي ما بين بلدان الجنوب، للحد من اعتماد المنطقة الكبير على الأسواق العالمية. وينبغي أن يكمّل ذلك التزامٌ بتضامن المنطقة على المستوى الأفقي في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، وبتبادل المعرفة بين البلدان العربية. ويوصى أيضاً بإنشاء آلية للبحث الإقليمي لتحديد رؤية لمؤسسات البحوث العربية.

المرافق

المرفق الأول. العملية التحضيرية

التقرير العربي للتنمية المستدامة هو منشور مشترك بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وساهمت في إعداده منظمات ووكالات للأمم المتحدة، وأعضاء في آلية التنسيق الإقليمي للمنطقة العربية، ومجموعة من الخبراء الإقليميين والدوليين، وعدد من الحكومات. وترد أسماء أعضاء الفريق الأساسي والمؤلفين في كلمة الشكر في بداية التقرير.

ويستند التقرير إلى مجموعة كبيرة من الوثائق المفصلة لاحقاً، منها عدد من تقارير الخبراء التي تتناول وسائل تنفيذ التنمية المستدامة، وسلسلة من الموجزات حول مواضيع ذات أولوية، وتقارير وطنية تقييمية حول التنمية المستدامة، وتحليلات إحصائية (تتناول الفجوات في البيانات وتحليل الاتجاهات)، وبحوث مكتبية. ويمكن الحصول على جميع الوثائق عبر صفحة المنتدى العربي رفيع المستوى حول التنمية المستدامة على الإنترنت:
www.escwa.un.org/information/meetingdetails.asp?referenceNUM3572=e

الجدول ألف-1. تقارير الخبراء والتحليلات الإحصائية، 2015

المؤلفون	العنوان
عودة الجيّوسي	دور التكنولوجيا في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية
كاميرون ألن	الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة في المنطقة العربية: التخطيط المتكامل لما بعد 2015
كميل حاماتي	تحليل الوجهات لمؤشرات مختارة للتنمية المستدامة للمنطقة العربية
كاميرون ألن وآخرون[أ]	مؤشرات التنمية المستدامة والمنطقة العربية: تحليل الثغرات
شريف عريف وفادي دوماني	إطار استراتيجي للاستثمار من أجل اقتصاد أخضر في البلدان العربية من منظور الطاقة
فاتح عزام	مقاربة حقوقية للتنمية المستدامة في المنطقة العربية
شيرين الشرقاوي	تمويل التنمية المستدامة في المنطقة العربية
كندة محمديّة	حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين من أجل التنمية المستدامة: أهداف التنمية المستدامة في ظل إشكالية التنمية في المنطقة العربية
لمياء المبيّض	من الحكومة إلى الحوكمة: كيف ستحقق المنطقة العربية أهداف التنمية المستدامة ما بعد 2015؟
نادين نبر	الركيزة الاجتماعية ومفارقة التنمية في المنطقة العربية
روبرت سميث	قياس التنمية المستدامة في المنطقة العربية: تجارب وطنية وتوصيات بشأن الرصد والتقييم لما بعد 2015

[أ] صدر في عام 2014.

الجدول ألف-2. موجزات أعدتها الأمم المتحدة، 2015

الموجز	المؤلف الرئيس
النمو الاقتصادي، عدم المساواة والفقر في المنطقة العربية	**الإسكوا**
الأمن الغذائي والزراعة المستدامة في المنطقة العربية	**منظمة الأغذية والزراعة**
المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المنطقة العربية	**صندوق الأمم المتحدة للسكان**
المياه والصرف الصحي في المنطقة العربية	**الإسكوا**
الطاقة في المنطقة العربية	**الإسكوا**
العمالة والعمل اللائق في المنطقة العربية	**منظمة العمل الدولية**
التصنيع والابتكار في المنطقة العربية	**منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية**
منظور حول تحديات عدم المساواة في المنطقة العربية	**برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**
جعل المدن والمستوطنات البشرية في المنطقة العربية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة	**برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية**
أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة في المنطقة العربية	**برنامج الأمم المتحدة للبيئة**
تغيّر المناخ في المنطقة العربية	**برنامج الأمم المتحدة للبيئة**
الموارد البحرية في المنطقة العربية	**برنامج الأمم المتحدة للبيئة**
النظم الإيكولوجية الأرضية والتنوع البيولوجي في المنطقة العربية	**برنامج الأمم المتحدة للبيئة**
الحد من أخطار الكوارث لزيادة القدرة على التحمل وتعزيز التنمية المستدامة في المنطقة العربية	**مكتب الأمم المتحدة للحد من الكوارث**
تعزيز الشراكات الإقليمية والعالمية من أجل التجارة والاستثمار في المنطقة العربية	**مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية**

1. تقارير الخبراء والتقارير الإحصائية

أعدت تقارير الخبراء والتقارير الإحصائية مجموعة من الاستشاريين الإقليميين والدوليين (الجدول ألف-1). ونوقش عدد منها في اجتماع للخبراء نظمته الإسكوا في كانون الأول/ديسمبر 2014 في بيروت.

2. موجزات حول قضايا ذات أولوية

من أبرز ما يقدمه التقرير استعراض للتقدم المحرز والاتجاهات في قضايا ذات أولوية واردة في أهداف التنمية المستدامة. وقد دُعيت هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة إلى إعداد 15 موجزاً في مواضيع مختارة (الجدول ألف-2).

3. التقييمات الوطنية

إلى جانب التحليلات الإقليمية أجري عدد من التقييمات الوطنية على ثلاث مراحل: (أ) تقرير تقييمي؛ (ب) اجتماع لجهات معنية متعددة؛ (ج) تقرير تجميعي. وأجرى البحث خبراء استشاريون بتوجيه من جهات تنسيق حكومية وبدعم من الإسكوا.

وركزت التقييمات على: أولويات التنمية المستدامة ومؤسساتها واستراتيجياتها؛ العوائق الرئيسية في وجه التنفيذ؛ قصص النجاح المبتكرة وأفضل الممارسات؛ الدروس المستفادة والتوصيات من أجل بناء القدرات. وأجريت التقييمات للأردن وتونس ولبنان والمغرب واليمن بتكليف من الإسكوا.

4. المشاورات الإقليمية واجتماعات الخبراء وعمليات الاستعراض

ساهمت المشاورات الداخلية والخارجية واجتماعات الخبراء في تحديد شكل التقرير. وتضمنت: جلسات لتحديد النطاق الذي يغطيه التقرير واجتماعات للتنسيق مع جهات الاتصال والخبراء من الإسكوا؛ استعراضاً للمذكرة المفاهيمية ومسودة التقرير قامت به لجنة المنشورات في الإسكوا؛ عرض النهج ومناقشته في الاجتماع التشاوري العربي حول إطار المتابعة لخطة التنمية لما بعد عام 2015 (تونس، 15-16 أيلول/سبتمبر 2014)؛ اجتماع فريق خبراء لاستعراض مسودات الموجزات، وتقارير الخبراء، والتقييمات الوطنية (بيروت، كانون الأول/ديسمبر 2014)؛ مشاورات في عدد من البلدان العربية في إطار التقييمات الوطنية.

وشارك في استعراض منهجية التقرير ومضمونه مجموعة متنوعة من الجهات المعنية والخبراء من الإسكوا ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، وحكومات عربية، ومنظمات غير حكومية، وأكاديميون، وخبراء آخرون. وقُدّم موجز فني للتقرير خلال حدث جانبي عقد على هامش المنتدى العربي حول التنمية المستدامة (المنامة، 5-7 أيار/مايو 2015). وعرضت النسخة النهائية من التقرير على عدد من الخبراء المختارين لمراجعتها، وخضعت أيضاً لمراجعة الأقران التي قام بها خبراء من الإسكوا ووكالات الأمم المتحدة من خلال آلية التنسيق الإقليمي ولجنة المنشورات في الإسكوا.

المرفق الثاني. المنهجية الإحصائية

1. اختيار المؤشرات المستخدمة في استعراض الاتجاهات

استخدم التحليل مجموعةً من مؤشرات التنمية المستدامة (الفصل 2). ويشكّل إطار مؤشرات التنمية المستدامة العربية مجموعة المؤشرات الأكثر صلة بالمنطقة العربية، وقد جرى اقتباسها عن المؤشرات العالمية التي وضعتها لجنة التنمية المستدامة (لم تعد موجودة)، وأعيدت صياغتها في إطار مبادرة التنمية المستدامة للمنطقة العربية من قبل كل من جامعة الدول العربية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والإسكوا، ومبادرة أبو ظبي العالمية للبيانات البيئية. واتُفق منذ البدء أن تنفيذ المجموعة الكاملة من المؤشرات طوعي. لكن بسبب النقص في التنفيذ، خُفّض عدد المؤشرات إلى 44 مؤشراً وألزمت بها جميع بلدان المنطقة. ومع أن أياً من هذه البلدان لا يصدر المؤشرات بانتظام، يمكن اعتبار القائمة الموجزة نقطة انطلاق ملائمة.

وجرت مراجعة القائمة الموجزة على ضوء أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، ما بيّن أوجه قصور في مؤشرات الأهداف المتعلقة بقضايا المساواة بين الجنسين، والعمل، والمجتمعات التي يسودها السلام، والأمن الغذائي، وتغير المناخ. وأضيف 12 مؤشراً إلى القائمة لمعالجة هذه الثغرات. وأدخلت بعض التعديلات على المصطلحات المستخدمة في عدد من المؤشرات مراعاةً للاختلافات في مصادر البيانات. وأدرجت بعض المؤشرات ضمن أهداف مختلفة عن المواضيع التي صنفت فيها في القائمة العربية، حيث اعتبر ذلك أكثر ملاءمةً لإطار أهداف التنمية المستدامة.

2. جمع البيانات وتحليل الاتجاهات

بناءً على الإطار المذكور، ومع الإقرار بأوجه القصور في البيانات من مصادر غير وطنية، جمعت بيانات البلدان العربية الاثنتي والعشرين[1] من مجموعة قواعد دولية للبيانات، ولا سيما تلك الصادرة عن منظومة الأمم المتحدة (الجدول ألف-3). وغطت البيانات الفترة الممتدة بين عامي 1990 و2015. ولم تكن البيانات الرسمية للبلدان صادرة مباشرة عن الأجهزة الإحصائية الوطنية بسبب مشاكل في توفر السلاسل الزمنية وفي قابلية المقارنة في معظم البلدان.

والهدف من هذا التقرير هو تقييم الاتجاهات والتقدم في المنطقة العربية خلال العقدين الماضيين في مجموعة مختارة من مؤشرات التنمية المستدامة. والهدف من تحليل البيانات هو تحديد اتجاهٍ لكل مؤشر بالاستناد إلى نقطتين بيانيتين على امتداد عقدين من الزمن (تقريباً)، على مستوى المنطقة ككل، وعلى مستوى مجموعات البلدان (بلدان المغرب، وبلدان المشرق، وبلدان مجلس التعاون الخليجي، وأقل البلدان نمواً). واستند تقييم كل مؤشر، حيثما أمكن، إلى تطوره بين عام 1990 وآخر سنة توفرت فيها بيانات عن المنطقة العربية. ولم تكن بيانات العديد من المؤشرات متوفرة إلا لسنوات معدودة، وغالباً من دون تداخل في السنوات بين البلدان. ففي مثل هذه الحالات، لو توفرت البيانات لسنتين على الأقل، يجرى التحليل مع الإشارة إلى السنة الأقدم والسنة الأحدث اللتين تتوفر بيانات عنهما، ما دامت تفصل فترة خمس سنوات على الأقل بين النقطتين البيانيتين. ولا تتضمن التقييمات أي إسقاطات.

وشملت المؤشرات المستخدمة في التحليل نقطة بيانية واحدة على الأقل في التسعينات (السنة المرجعية لمعظم المؤشرات) وواحدة على الأقل في العقد الأول بعد عام 2000. واستخدمت النقطة البيانية الأولى كبديل عن الخط المرجعي في التسعينات والنقطة الثانية المتوفرة عن العقد الأول بعد عام 2000 للدلالة على الوضع الحالي. وللتوصل إلى متوسط المؤشر

للمنطقة أو مجموعات البلدان، وجب تمثيل 50 في المائة على الأقل من السكان في كلتا السنتين، بغض النظر عن عدد البلدان التي تتوفر عنها بيانات. فتوفر بيانات عن الجزائر والسودان والعراق ومصر على سبيل المثال يعتبر كافياً لتحديد اتجاهٍ إقليمي، لأن مجموع عدد سكان هذه البلدان يتجاوز نصف عدد سكان المنطقة العربية ككل.

ثم وضع رسم بياني بكل مؤشر لإظهار اتجاهه في المنطقة العربية وفي كل مجموعة من مجموعات البلدان الأربع. والقيم التي جمعها كل مؤشر هي متوسطات مرجحة، تم الحصول عليها باستخدام عامل الترجيح المحدد في البيانات الوصفية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة[2] لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، وفي حال تعذر ذلك، من خلال عامل ترجيح مشابه. فبالنسبة إلى مؤشر «الحصول على المياه المحسّنة (النسبة المئوية من السكان)» على سبيل المثال، استخدم عامل ترجيح لإجمالي السكان، لأن المؤشر يظهر اتجاهاً يشمل مجموع سكان كل بلد. أما بالنسبة إلى مؤشر «صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي»، فقد استخدم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للدولار لعام 2005 كعامل ترجيح. وكان منطقياً حساب المتوسط فحسب بالنسبة إلى بعض المؤشرات. أما بالنسبة إلى مؤشرات أخرى، فقد حسبت المجاميع التراكمية بدلاً من (أو بالإضافة إلى) المتوسطات المرجحة (بالنسبة إلى مجموع الأراضي الصالحة للزراعة والعدد الإجمالي للنازحين على سبيل المثال). ويبيّن التقرير متى استخدمت مجاميع تراكمية بدلاً من من المتوسطات المرجحة أو البسيطة.

الصيغة المستخدمة في حساب المتوسطات المرجحة للمنطقة ومجموعات البلدان هي:

للتسعينات:

$$\frac{\text{مجموع (قيمة المؤشر في التسعينات x القيمة الترجيحية في التسعينات)}}{\text{مجموع (القيمة الترجيحية في التسعينات)}}$$

للعقد الأول بعد عام 2000:

$$\frac{\text{مجموع (قيمة المؤشر في العقد الأول بعد عام 2000 x القيمة الترجيحية في العقد الأول بعد عام 2000)}}{\text{مجموع (القيمة الترجيحية في العقد الأول بعد عام 2000)}}$$

وبالتالي، يكون المتوسط الترجيحي لمؤشر «المشتركون في خط الهاتف الثابت (بالنسبة المئوية من السكان)» في بلدان المغرب في عام 1990 هو مجموع القيم التي سجلها المؤشر لهذا العام لكل بلد، مضروباً بالقيمة الترجيحية المناسبة للعام نفسه لكل بلد. ثم تقسم النتيجة على مجموع القيم الترجيحية للبلدان نفسها في عام 1990. والنتيجة النهائية لهذه القسمة هي المتوسط الترجيحي المناسب لبلدان المغرب في عام 1990. وحُسِب المتوسط الإقليمي للمنطقة العربية ككل باستخدام عوامل وصيغ الترجيح الملائمة نفسها.

وجرى تقريب القيم العشرية إلى أقرب مائة. واتخذت كل مجموعة بلدان قيمتين متوسطتين، واحدة للتسعينات والثانية للعقد الأول بعد عام 2000. ثم استخدمت القيمتان لتحديد الاتجاه في المنطقة لكل مؤشر بشكل رسم بياني بالأعمدة.

الجدول ألف. 3. مصادر بيانات المؤشرات

المؤشر	المصدر
معدل النمو السكاني (المجموع)	حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، التوقعات السكانية في العالم، تنقيح 2015.
الهدف 1	
النسبة المئوية من السكان الذين يقل دخلهم عن 1.25 دولار (بمعادل القوة الشرائية) في اليوم	الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية: مواجهة التحديات ونظرة لما بعد عام 2015، (بيروت، 2013، E/ESCWA/EDGD/2013/1).
النسبة المئوية من السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني	

المؤشر	المصدر
الهدف 2	
الأطفال الناقصو الوزن دون سن الخامسة (بالنسبة المئوية)	حسابات الإسكوا بالاستناد إلى قاعدة بيانات منظمة الصحة العالمية حول نمو الأطفال وسوء التغذية، (www.who.int/nutgrowthdb/en)، المستخرجة من البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم (استرجعت في 28 أيلول/سبتمبر 2015)، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، التوقعات السكانية في العالم.
نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية	حسابات الإسكوا بالاستناد إلى شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، قاعدة بيانات مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، 2015. http://mdgs.un.org/unsd/mdg/Default.aspx (استرجعت في 28 أيلول/سبتمبر 2015).
مساحة الأراضي الصالحة للزراعة وأراضي المحاصيل الدائمة (المجموع التراكمي)	حسابات الإسكوا بالاستناد إلى قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة في الأمم المتحدة http://faostat.fao.org (استرجعت في 29 أيلول/سبتمبر 2015).
إنتاج الأغذية (متوسط قيمة نصيب الفرد من إنتاج الأغذية السنوي)	حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي. http://faostat3.fao.org/browse/D/FS/E (استرجعت في 29 تشرين الأول/أكتوبر 2015)، ومؤشرات التنمية في العالم (استرجعت في 10 أيلول/سبتمبر 2015).
قيمة واردات الأغذية (بالنسبة المئوية من صادرات السلع)	
نسبة الاعتماد على واردات الحبوب	حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي (استرجعت في 6 تشرين الأول/أكتوبر 2015).
الهدف 3	
معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة	حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات من شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، التوقعات السكانية في العالم.
معدل شيوع وسائل منع الحمل	حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات من شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، تقديرات وإسقاطات عدد النساء في الفئة العمرية 15-49 سنة المتزوجات أو اللواتي هنّ في علاقة. تنقيح عام 2015. http://www.un.org/en/development/desa/population/theme/marriage-unions/marriage_estimates.shtml (استرجعت في 10 أيلول/سبتمبر 2015).
تحصين الأطفال ضد الأمراض المعدية (الأطفال بعمر السنة المحصنون ضد الحصبة)	حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات من شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، التوقعات السكانية في العالم.
السمنة لدى الأطفال	حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات قاعدة بيانات منظمة الصحة العالمية حول نمو الأطفال وسوء التغذية.
الهدف 4	
معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الابتدائي	حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات من معهد اليونسكو للإحصاء: http://data.uis.unesco.org/Index.aspx?DataSetCode=EDULIT_DS. استرجعت في 22 أيلول/سبتمبر 2015.
إجمالي التسجيل في السنة الأخيرة من التعليم الابتدائي	حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات من معهد اليونسكو للإحصاء.
معدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة	
الإنفاق الحكومي على التعليم (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	
نسبة التلاميذ إلى المدرسين في التعليم الابتدائي	
الهدف 5	
معدل إلمام البالغات بالقراءة والكتابة	حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات من معهد اليونسكو للإحصاء وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، التوقعات السكانية في العالم.
معدل إلمام البالغين الذكور بالقراءة والكتابة	
نسبة الإناث العاملات إلى السكان (فوق 15 عاماً)	حسابات الإسكوا بالاستناد إلى تقديرات منظمة العمل الدولية، مأخوذة عن مؤشرات التنمية في العالم (استرجعت في 11 أيلول/سبتمبر 2015).
نسبة الذكور العاملين إلى السكان (فوق 15 عاماً)	
مقاعد المرأة في البرلمانات الوطنية (بالنسبة المئوية)	حسابات الإسكوا، بالاستناد إلى مؤشرات التنمية في العالم (استرجعت في 17 أيلول/سبتمبر 2015).

المؤشر	المصدر
الهدف 6	
الوصول إلى مصدر محسن للمياه (بالنسبة المئوية من السكان)	حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات من برنامج رصد قطاع المياه والمرافق الصحية المشترك بين منظمة الصحة العالمية واليونيسف، www.wssinfo.org (استرجعت في 23 أيلول/سبتمبر 2015).
الوصول إلى خدمات الصرف الصحي المحسنة (بالنسبة المئوية من السكان)	حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات من برنامج الرصد المشترك.
السحب السنوي من المياه الجوفية والسطحية بالنسبة المئوية من المياه المتاحة	حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات من النظام العالمي للمعلومات بشأن المياه والزراعة، ومؤشرات التنمية في العالم.
الاستخدام أو السحب السنوي من المياه - جميع أنواع الطلب	حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات من النظام العالمي للمعلومات بشأن المياه والزراعة.
الوصول إلى مصدر محسن للمياه في المناطق الحضرية (بالنسبة المئوية من السكان)	حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات من برنامج الرصد المشترك.
الوصول إلى مصدر محسن للمياه في المناطق الريفية (بالنسبة المئوية من السكان)	
الهدف 7	
حصة استهلاك موارد الطاقة المتجددة (باستثناء الكهرمائية)	حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات من مؤشرات التنمية في العالم (استرجعت في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2015)، والوكالة الدولية للطاقة، إحصاءات وميزان الطاقة. www.oecd-ilibrary.org/energy/data/iea-world-energy-statistics-and-balances_enestats-data-en (استرجعت في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2015).
نصيب الفرد من استهلاك الطاقة	حسابات الإسكوا بالاستناد إلى إحصاءات الوكالة الدولية للطاقة، 2014، المأخوذة من مؤشرات التنمية في العالم (استرجعت في 14 أيلول/سبتمبر 2015).
الوصول إلى الكهرباء (بالنسبة المئوية من السكان)	حسابات الإسكوا، بالاستناد إلى مؤشرات التنمية في العالم (استرجعت في 23 أيلول/سبتمبر 2015).
الهدف 8	
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	حسابات الإسكوا، بالاستناد إلى مؤشرات التنمية في العالم (استرجعت في 10 أيلول/سبتمبر 2015).
تكوين رأس المال الإجمالي (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	
العاملون إلى عدد السكان (فوق 15 عاماً)	حسابات الإسكوا بالاستناد إلى تقديرات منمذجة لمنظمة العمل الدولية، مأخوذة من مؤشرات التنمية في العالم (استرجعت في 10 أيلول/سبتمبر 2015).
نسبة عمل الشباب إلى مجموع السكان (24-15 عاماً)	حسابات الإسكوا بالاستناد إلى تقديرات منمذجة لمنظمة العمل الدولية، مأخوذة من مؤشرات التنمية في العالم (استرجعت في 14 أيلول/سبتمبر 2015).
نسبة الإعالة (الشباب والمسنين)	حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، التوقعات السكانية في العالم.
الهدف 9	
القيمة المضافة للتصنيع (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات البنك الدولي، الحسابات القومية، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ملفات بيانات الحسابات القومية، مأخوذة عن مؤشرات التنمية في العالم (استرجعت في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2015).
مستخدمو الإنترنت (بالنسبة المئوية من السكان)	حسابات الإسكوا بالاستناد إلى الاتحاد الدولي للاتصالات، تقرير الاتصالات والتنمية في العالم، وتقديرات البنك الدولي، مأخوذة من مؤشرات التنمية في العالم (استرجعت 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2015).
المشتركون في الهاتف الأرضي (بالنسبة المئوية من السكان)	حسابات الإسكوا بالاستناد إلى الاتحاد الدولي للاتصالات، تقرير وقاعدة بيانات تنمية الاتصالات في العالم.
المشتركون في الهاتف الخلوي المحمول (بالنسبة المئوية من السكان)	حسابات الإسكوا بالاستناد إلى الاتحاد الدولي للاتصالات، تقرير وقاعدة بيانات تنمية الاتصالات في العالم.

المؤشر	المصدر
الهدف 11	
الوفيات الناجمة عن الكوارث (المجموع التراكمي)	حسابات الإسكوا بالاستناد إلى قاعدة البيانات الدولية للكوارث: www.emdat.be، (استرجعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2015).
معدل النمو السكاني - الأرياف	حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، التوقعات السكانية في العالم: تنقيح عام 2014، بيانات مخصصة مأخوذة من الإنترنت.
النسبة المئوية من سكان الحضر من المجموع	
الهدف 12	
سيارات الركاب (لكل 1000 شخص)	حسابات الإسكوا بالاستناد إلى الاتحاد الدولي للطرق، الإحصاءات العالمية وملفات البيانات حول الطرق، مأخوذة من مؤشرات التنمية في العالم (استرجعت في 2 شباط/فبراير 2015). لم يشمل تحديث البيانات هذا المؤشر، إذ توقف في تسلسل البيانات ضمن مؤشرات التنمية في العالم.
الهدف 13	
انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (كيلوغرام لكل دولار من الناتج المحلي الإجمالي، بمعادل القوة الشرائية)	حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات من شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة (استرجعت في تشرين الأول/أكتوبر 2015) ومؤشرات التنمية في العالم (استرجعت في 22 تشرين الأول/أكتوبر 2015).
انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (مساهمة الفرد في ثاني أكسيد الكربون بالأطنان المترية)	حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات من شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة (استرجعت في 9 تشرين الأول/أكتوبر 2015) ومؤشرات التنمية في العالم (استرجعت في 10 أيلول/سبتمبر 2015).
الهدف 14	
نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية	حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات من مركز الشبكة الدولية للمعلومات عن علوم الأرض، مجموعة بيانات حول تقديرات السكان والمواقع الطبيعية والمناخ، مأخوذة من مؤشرات التنمية في العالم (استرجعت في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2015).
المتوسط السنوي لصيد الأسماك (بالأطنان المترية)	حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، إحصاءات الأسماك والزراعات المائية (استرجعت في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2015).
الهدف 15	
المساحة المحمية (البرية والبحرية بالنسبة المئوية من مجموع المساحة)ب	حسابات الإسكوا بالاستناد إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة، تجميع معهد الموارد العالمية، بالاستناد إلى بيانات من السلطات المحلية، والتشريعات الوطنية، والاتفاقات الدولية، مأخوذة من مؤشرات التنمية في العالم (استرجعت في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2015)، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الملفات الإلكترونية والموقع على شبكة الإنترنت (استرجعت في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2015).
الغطاء النباتي	حسابات الإسكوا بالاستناد إلى قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة في الأمم المتحدة (استرجعت في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2015).
الهدف 16	
اللاجئون حسب بلد المنشأ (المجموع)	حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، http://popstats.unhcr.org/en/time_series (استرجعت في 26 تشرين الأول/أكتوبر 2015)؛ شبكة بحوث جامعة ماكغيل حول اللاجئين الفلس، http://prrn.mcgill.ca/background/table1.htm (استرجعت في 26 تشرين الأول/أكتوبر 2015)؛ ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى الأونروا في أرقام 2015، www.unrwa.org/sites/default/files/unrwa_in_figures_2015.pdf (استرجعت في 13 تشرين الأول/أكتوبر 2015).
اللاجئون حسب بلد اللجوء (المجموع)	
قياس الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب	حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي (استرجعت في 29 تشرين الأول/أكتوبر 2015).

المؤشر	المصدر
الهدف 17	
صافي المساعدة الإنمائية الرسمية الواردة (بالنسبة المئوية من الدخل القومي الإجمالي)	حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، لجنة المساعدة الإنمائية، تقرير التوزيع الجغرافي لتدفقات المساعدة الإنمائية إلى البلدان النامية، وقاعدة بيانات إحصاءات المساعدة الإنمائية الدولية: www.oecd.org/dac/stats/idsonline، مأخوذة من مؤشرات التنمية في العالم (استرجعت في 3 تشرين الثاني/أكتوبر 2015).
الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات الإحصاءات المالية وميزان المدفوعات الدولية؛ البنك الدولي، إحصاءات الديون الدولية؛ البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تقديرات الناتج المحلي الإجمالي، مأخوذة من مؤشرات التنمية في العالم (استرجعت في 11 أيلول/سبتمبر 2015)؛ والبنك الدولي، الحسابات القومية؛ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ملفات بيانات الحسابات القومية، مأخوذة من مؤشرات التنمية في العالم (استرجعت في 10 أيلول/سبتمبر 2015).

المرفق الثالث. الأطر البديلة

اتبع التحليل في هذا التقرير، بدلاً من دراسة كل من أهداف التنمية المستدامة على حدة، نهجاً يقضي بدراسة القضايا المترابطة معاً، ويسهل بالتالي تفسير النتائج. ويرتكز هذا النهج على فكرة التنمية المستدامة التي تستلزم الجمع بين ثلاثة أبعاد هي التنمية الاقتصادية، والإنصاف الاجتماعي، والحماية البيئية، يضاف إليها غالباً بعد الحوكمة.

ويتضمن الفصل الأول عرضاً للإطار العام لهذا التقرير. أما الأطر الأخرى التي جرت دراستها وكان لها تأثير على الإطار المعتمد فهي التالية: نهج الربط بين الإنسان والطبيعة؛ ونهج رأس المال؛ ونهج الأسس الاجتماعية؛ والسقف البيئي؛ ونهج القوة المحركة – الضغط – الحالة – التأثير - الاستجابة؛ ونهج العناصر الستة التي اقترحها مؤخراً الأمين العام للأمم المتحدة. (الإطار ألف-1).

الإطار ألف.1. الأطر البديلة للتنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة

(1) من الإنسان إلى الطبيعة

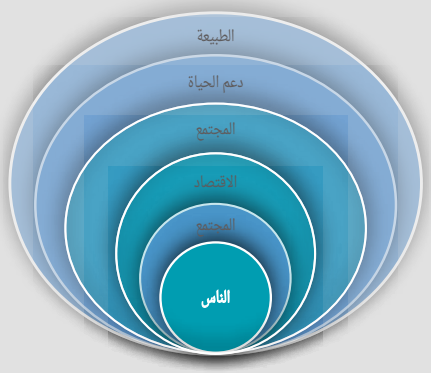

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، النموذج الأولي لتقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، حزيران/يونيو 2014 (https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/1454Prototype%20Global%20SD%20Report2.pdf).

(2) نهج رأس المال

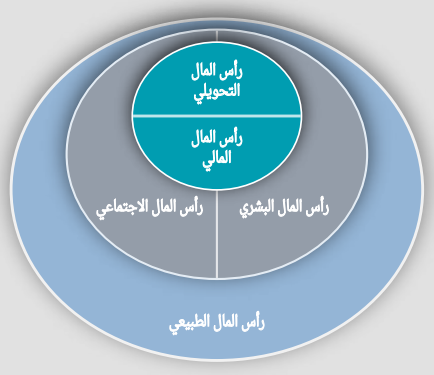

المصدر: Forum for the Future (www.forumforthefuture.org/project/five-capitals/overview)

(3) القوة المحركة – الضغط – الحالة – التأثير - الاستجابة

المصدر: OECD, “OECD environmental indicators: development, measurement and use” (Paris, 2013) (www.oecd.org/environment/indicators-modelling-outlooks/24993546.pdf).

الإطار ألف.1. الأطر البديلة للتنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة

(4) نهج الأسس الاجتماعية والسقف البيئي

المصدر: Kate Raworth, “A safe and just space for humanity: can we live within the doughnut?”, Oxfam Discussion Papers (Oxford, 2012). www.oxfam.org/en/grow/policy/safe-and-just-space-humanity

(5) نهج العناصر الستة لأهداف التنمية المستدامة

المصدر: الطريق إلى العيش بكرامة بحلول عام 2030: القضاء على الفقر وتغيير حياة الجميع وحماية كوكب الأرض، تقرير تجميعي مقدّم من الأمين العام بشأن خطة التنمية المستدامة لما بعد عام 2015 (A/69/700 ,2014)

المرفق الرابع. مجموعة من التقييمات والمطبوعات وقواعد البيانات العالمية والإقليمية العربية المتصلة بالتنمية المستدامة

الجدول ألف.4. قائمة مصادر المعلومات

أهداف التنمية المستدامة	تقارير التقييم العالمية	تقارير التقييم الإقليمية	مصادر البيانات
الهدف 1. القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان	الأمم المتحدة، تقارير الأهداف الإنمائية للألفية؛ البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، تقارير الرصد العالمية؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقارير التنمية البشرية؛ معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، تقرير الفقر؛ البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم	الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، التقارير العربية للأهداف الإنمائية للألفية؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقارير التنمية البشرية العربية؛ الإسكوا، تقرير الطبقة الوسطى العربية	البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم؛ الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة، تقرير رصد الأهداف الإنمائية للألفية/بيانات الأمم المتحدة؛ بيانات تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛
الهدف 2. القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة	الأمم المتحدة، تقارير الأهداف الإنمائية للألفية؛ البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، تقارير الرصد العالمية؛ الفاو، تقارير حالة العالم، وتقارير حالة عدم الأمن الغذائي؛ تقارير اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر؛ برنامج الأمم المتحدة للبيئة، توقعات البيئة العالمية؛ الفاو، الحوليات الإحصائية	الأمم المتحدة وجامعة الدولي العربية، التقارير العربية للأهداف الإنمائية للألفية؛ المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2010؛ دليل المساواة في الشركات 2011: الأمن الغذائي في أفريقيا جنوب الصحراء؛ برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير توقعات البيئة في المنطقة العربية؛ البنك الدولي، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، الفاو، تحسين الأمن الغذائي في المنطقة العربية؛ المنتدى العربي للبيئة والتنمية، تقرير البصمة الإيكولوجية؛ المنتدى العربي للبيئة والتنمية، تقرير الأمن الغذائي	فاوستات؛ بيانات الأمم المتحدة؛ مؤشرات التنمية في العالم؛ رصد الأهداف الإنمائية للألفية: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نظام البيانات الجيوفيزيائية
الهدف 3. ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار	الأمم المتحدة، تقارير الأهداف الإنمائية للألفية؛ البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، تقارير الرصد العالمية؛ منظمة الصحة العالمية، تقارير الصحة في العالم، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تقرير التوقعات البيئية؛ تقرير السعادة في العالم 2013، صندوق الأمم المتحدة للسكان، حالة السكان في العالم؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقارير التنمية البشرية	الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، التقارير العربية للأهداف الإنمائية للألفية؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقارير التنمية البشرية العربية.	مرصد الصحة في العالم؛ بيانات الأمم المتحدة؛ مؤشرات التنمية في العالم؛ إحصاءات الأمم المتحدة، رصد الأهداف الإنمائية للألفية: قواعد بيانات اليونيسيف العالمية؛ بيانات تقرير التنمية البشرية؛ بيانات صندوق الأمم المتحدة للسكان

أهداف التنمية المستدامة	تقارير التقييم العالمية	تقارير التقييم الإقليمية	مصادر البيانات
الهدف 4. ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع	الأمم المتحدة، تقارير الأهداف الإنمائية للألفية؛ البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، تقارير الرصد العالمية؛ اليونسكو، تقارير الرصد العالمية.	الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، التقارير العربية للأهداف الإنمائية للألفية؛ تقارير المعرفة العربية؛ تقارير الإلمام بالقراءة والكتابة في العالم؛ مقياس التعلّم في العالم (معهد بروكينكز)؛ اليونسكو، التقرير الإقليمي للدول العربية عن مبادرة التعليم للجميع؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائية، تقرير المعرفة.	بيانات الأمم المتحدة؛ مؤشرات التنمية في العالم؛ إحصاءات الأمم المتحدة، رصد الأهداف الإنمائية للألفية؛ قواعد بيانات اليونيسف؛ مركز بيانات اليونسكو؛ بيانات تقرير التنمية البشرية
الهدف 5. تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات	هيئة الأمم المتحدة للمرأة: تقدم المرأة في العالم؛ الأمم المتحدة، تقارير الأهداف الإنمائية للألفية؛ إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، نساء العالم؛ أنقذوا الأطفال، تقرير حالة الأمهات في العالم.	الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، التقارير العربية للأهداف الإنمائية للألفية؛ هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تقرير حالة المرأة العربية؛ صندوق الأمم المتحدة للسكان، موجزات السياسات في الدول العربية؛ برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقارير التنمية البشرية العربية.	البنك الدولي، بيانات النوع الاجتماعي؛ البنك الدولي مؤشرات التنمية في العالم؛ إحصاءات الأمم المتحدة، رصد الأهداف الإنمائية للألفية؛ قواعد بيانات اليونيسف؛ بيانات الأمم المتحدة؛ بيانات تقرير التنمية البشرية
الهدف 6. ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة	الأمم المتحدة، تقارير الأهداف الإنمائية للألفية؛ البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، تقارير الرصد العالمية؛ الأمم المتحدة، التقرير العالمي للتنمية المائية؛ برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقارير توقعات البيئة العالمية؛ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تقرير التوقعات البيئية؛ اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية، تقرير مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي 2014؛ اليونسكو، مستقبل المياه في العالم 2050؛ الأمم المتحدة، تقرير التنمية المائية في العالم.	الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، التقارير العربية للأهداف الإنمائية للألفية؛ الإسكوا، تقرير تنمية الموارد المائية؛ الإسكوا، مخزون الموارد المائية المشتركة في غربي آسيا؛ برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير توقعات البيئة في المنطقة العربية؛ البنك الدولي، المياه في العالم العربي؛ المنتدى العربي للبيئة والتنمية، تقرير المياه؛ البنك الدولي، حالة المياه في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تقرير الأمن الغذائي؛ برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير حوكمة المياه.	بيانات الأمم المتحدة؛ مؤشرات التنمية في العالم؛ رصد الأهداف الإنمائية للألفية: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بيانات التوقعات البيئية
الهدف 7. ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة	تقرير إطار الرصد العالمي؛ المعهد الدولي لتحليل النظم التطبيقية، تقييم الطاقة في العالم؛ الوكالة الدولية للطاقة، تقارير توقعات الطاقة في العالم؛ الفريق الحكومي الدولي المعني بتغيّر المناخ، تقارير الفريق العامل الثالث؛ برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقارير توقعات البيئة العالمية؛ شبكة سياسات الطاقة المتجددة للقرن 21، تقارير الطاقة المتجددة؛ الاتجاهات العالمية للاستثمار في الطاقة المتجددة؛ تقرير الأمم المتحدة لتنمية الموارد المائية - تقرير الطاقة والمياه.	الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، الطاقة المتجددة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ المنتدى العربي للبيئة والتنمية، تقرير الطاقة المستدامة؛ نشرة إحصاءات الاتحاد العربي للكهرباء؛ شبكة سياسات الطاقة المتجددة للقرن 21، تقرير حالة الطاقة المتجددة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة للشرق الوسط وشمال أفريقيا، دليل مستقبل الطاقة في المنطقة العربية؛ جامعة الدول العربية، الاستراتيجية العربية للطاقة المتجددة 2030.	مؤشرات التنمية في العالم؛ برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بيانات التوقعات البيئية؛ الاتحاد العربي للكهرباء

أهداف التنمية المستدامة	تقارير التقييم العالمية	تقارير التقييم الإقليمية	مصادر البيانات
الهدف 8. تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، المسح الاقتصادي والاجتماعي العالمي؛ البنك الدولي، تقارير التنمية في العالم؛ صندوق النقد الدولي، تقارير آفاق الاقتصاد العالمي؛ برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقارير التنمية البشرية؛ منظمة العمل الدولية، اتجاهات التشغيل في العالم؛ البنك الدولي، تقارير التنمية؛ منظمة السياحة العالمية، أخبار السياحة	صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد؛ الإسكوا، تقرير التكامل العربي 2013؛ الإسكوا، مسوح التطوّرات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية؛ برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقارير التنمية البشرية؛ صندوق النقد الدولي، التوقعات الاقتصادية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقارير التنمية البشرية العربية؛ البنك الدولي، التطوّرات والآفاق الاقتصادية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ البنك الدولي، الموجز الاقتصادي الفصلي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير إعادة التفكير في النمو الاقتصادي.	إحصاءات منظمة العمل الدولية؛ البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم؛ الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة، رصد الأهداف الإنمائية للألفية؛ بيانات الأمم المتحدة؛ منظمة التجارة العالمية؛ صندوق النقد الدولي؛ صندوق النقد العربي
الهدف 9. إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، تقرير التنمية الصناعية؛ مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، تقرير التقييم العالمي؛ اليونسكو، حالة العلوم في العالم؛ رويترز، تقارير حالة العلوم؛ الاتحاد الدولي للصليب والهلال الأحمر، تقرير الكوارث في العالم	منظمة رصد العلوم، تقرير البحوث في العالم: الشرق الأوسط؛ مرصد علوم رويترز، تقرير الشرق الأوسط؛ برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير المعرفة	البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم؛ الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة؛ مركز بيانات اليونسكو؛ منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛ بيانات الأمم المتحدة
الهدف 10. الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وبينها	برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقارير التنمية البشرية؛ الأمم المتحدة، تقارير الأهداف الإنمائية للألفية؛ كريدي سويس، كتاب بيانات الثروة في العالم؛ أوكسفام، تقارير المساواة	الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، التقارير العربية للأهداف الإنمائية للألفية؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقارير التنمية البشرية العربية؛ منتدى البحوث الاقتصادية، تقرير الإنصاف والمساواة؛ البنك الدولي، عدم المساواة الاقتصادية في المنطقة العربية	البنك الدولي، قاعدة بيانات تعميم الخدمات المالية في العالم؛ البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم؛ الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة، رصد الأهداف الإنمائية للألفية: بيانات الأمم المتحدة؛ بيانات تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
الهدف 11. جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة	برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، التقارير العالمية للمستوطنات البشرية؛ الوكالة الدولية للطاقة، توقعات الطاقة في العالم؛ إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، آفاق التوسّع العمراني في العالم؛ الأمانة المشتركة بين الوكالات والتابعة للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، تقرير الحد من الكوارث في العالم	برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات العربية، تقارير حالة المدن العربية؛ برنامج الأمم المتحدة للبيئة، التوقعات البيئية - المنطقة العربية؛ الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2020؛ برنامج الأمم المتحدة للبيئة، أطلس بيئتنا المتغيّرة	البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم؛ الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة، رصد الأهداف الإنمائية للألفية. بيانات الأمم المتحدة
الهدف 12. ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة	الأمم المتحدة، تقارير الاتجاهات، نحو أنماط مستدامة في الإنتاج والاستهلاك؛ المجلس العالمي للأعمال من أجل التنمية المستدامة، الرؤية حتى عام 2050؛ برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير التقدم في عملية مراكش؛ الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، تقارير الطاقة المتجددة؛ فريق الموارد الدولية، تقرير فصل النمو الاقتصادي عن استخدام الموارد الطبيعية	الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، الطاقة المتجددة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ المنتدى العربي للبيئة والتنمية، تقرير الاقتصاد الأخضر؛ المنتدى العربي للبيئة والتنمية، تقرير البصمة الإيكولوجية؛ مركز التكامل لمنطقة البحر المتوسط التابع للبنك الدولي، تقرير النمو الأخضر.	البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم؛ برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بيانات التوقعات البيئية

أهداف التنمية المستدامة	تقارير التقييم العالمية	تقارير التقييم الإقليمية	مصادر البيانات
الهدف 13. اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره	الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ، تقارير التقييم؛ إتفاقية الامم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التقارير المستقلة؛ برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقارير عن فجوة الانبعاثات؛ البنك الدولي، تقارير تخفيض الحرارة؛ الأمانة المشتركة بين الوكالات للحد من مخاطر الكوارث، تقارير التقييم العالمية؛ برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقارير توقعات البيئة العالمية؛ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، توقعات البيئة	برنامج الأمم المتحدة للبيئة، توقعات البيئة-المنطقة العربية؛ الإسكوا، المبادرة الإقليمية لتقييم تغيّر المناخ على الموارد المائية وقابلية تأثر القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مسح مخاطر تغيّر المناخ وآثارها على التنمية البشرية؛ المنتدى العربي للبيئة والتنمية، تقرير تغيّر المناخ	البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم؛ برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بيانات التوقعات البيئية؛ البنك الدولي، بيانات المناخ المفتوح؛ بيانات الأمم المتحدة؛ الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ، مركز توزيع بيانات المناخ
الهدف 14 حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة	الأمم المتحدة، تقييم المحطيات في العالم (عملية منتظمة للتقييم ووضع التقارير عن حالة البيئة البحرية، بما في ذلك الجوانب الاقتصادية والاجتماعية)؛ برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقارير الرصد؛ برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقارير توقعات البيئة العالمية؛ تقييم التقييمات حول المحيطات، الفاو، حالة مصائد الأسماك في العالم.	برنامج الأمم المتحدة للبيئة، توقعات البيئة-المنطقة العربية؛ برنامج الأمم المتحدة للبيئة، التقارير الإقليمية للبحار	برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بيانات التوقعات البيئية
الهدف 15. حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي	اتفاقية التنوّع البيولوجي، توقعات التنوّع البيولوجي في العالم؛ منتدى الأمم المتحدة للغابات، تقارير الغابات؛ الفاو، تقييم موارد الغابات في العالم؛ برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقارير توقعات البيئة العالمية؛ تقارير اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؛ الفاو، تقارير حالة العالم؛ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حالة البيئة	برنامج الأمم المتحدة للبيئة، توقعات البيئة-المنطقة العربية؛ برنامج الأمم المتحدة للبيئة، أطلس بيئتنا المتغيّرة	البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم؛ برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بيانات التوقعات البيئية؛ مبادرة أبو ظبي لبيانات البيئة العالمية
الهدف 16. التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات	تقرير الأمن البشري؛ برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقارير التنمية البشرية؛ البنك الدولي، تقارير التنمية في العالم؛ مركز السلام البنيوي، تقارير الحوكمة في العالم؛ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تقارير الاتجاهات العالمية؛ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تقارير المخدرات والجريمة.	الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، التقارير العربية للأهداف الإنمائية للألفية؛ برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقارير التنمية البشرية العربية؛ الإسكوا، تقرير الطبقة الوسطى العربية؛ الإسكوا، تقرير التكامل الإقليمي.	البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم؛ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بيانات السكان؛ مركز السلام البنيوي؛ بيانات الأمم المتحدة

أهداف التنمية المستدامة	تقارير التقييم العالمية	تقارير التقييم الإقليمية	مصادر البيانات
الهدف 17. تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة	تقارير الفريق المعني برصد الثغرات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية؛ البنك الدولي، تقارير التنمية في العالم؛ الأمين العام للأمم المتحدة، تقرير تنفيذ الإجراءات الخاصة بأقل البلدان نمواً؛ مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، تقارير عن أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة؛ مبادرة سياسات المناخ، المشهد العالمي للتحويل المتعلق بتغير المناخ؛ إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، المسح الاقتصادي والاجتماعي العالمي 2012-بحث عن تمويل جديد للتنمية؛ اليونيسيف، التمويل من أجل التنمية 2014؛ فريق منظومة الأمم المتحدة المعني بتمويل التنمية المستدامة؛ البنك الدولي، تمويل التنمية ما بعد عام 2015.	الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، التقارير العربية للأهداف الإنمائية للألفية؛ الإسكوا، تقييم الفجوة في تمويل التنمية في المنطقة العربية 2013؛ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد؛ الإسكوا، التقدم نحو تنفيذ توافق آراء مونتيري 2012؛ مؤسسة التمويل الدولية، الاستثمار المستدام في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم؛ صندوق النقد الدولي؛ بيانات الأمم المتحدة؛ صندوق النقد العربي
الهدف 17. تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة - التكنولوجيا	المنظمة العالمية للملكية الفكرية، التقارير السنوية؛ اليونسكو، حالة العلوم في العالم؛ إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، المسح الاقتصادي والاجتماعي العالمي 2011-التحول إلى التكنولوجيا الخضراء؛ رويترز، تقارير رصد العلوم؛	رويترز، تقارير رصد العلوم: الشرق الأوسط	البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم؛ اليونسكو، مركز البيانات
الهدف 17. تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة - التجارة	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقارير التجارة والاستثمار؛ صندوق النقد الدولي، توجهات الاقتصاد في العالم.	صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد؛ الإسكوا، تقرير التكامل العربي 2013؛	البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم؛ صندوق النقد الدولي؛ بيانات الأمم المتحدة؛ صندوق النقد العربي

المصدر: المؤلّفون

الحواشي

1. لمحة عامة

1. A/RES/70/1.
2. Available from www.escwa.un.org/divisions/sd/pubs/index.asp?PubNUM=SDI-2011.
3. القرار رقم 2 الصادر عن مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في دورته الإستثنائية المعقودة في 15 حزيران/يونيو 2014 والقرار 314 الصادر عن الإسكوا في دورتها الثامنة والعشرين.
4. Robert Smith, "Measuring sustainable development in the Arab region: a review of country experiences and recommendations for monitoring and evaluation in the post-2015 era", Expert Report for the Arab Sustainable Development Report (Beirut, 2015, E/ESCWA/SD/2015/Technical Paper.1). Available from http://css.escwa.org.lb/SDPD/3572/7-Statistics.pdf. According to this review, around one third of the MDG indicators could be measured in the region using only official statistics. Their quality is medium at best and only medium-low in some countries.
5. البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم. بلغت معدلات المناطق الأخرى في عام 2014: أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (80 في المائة)؛ أوروبا وآسيا الوسطى (71 في المائة)؛ وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (37 في المائة).
6. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حوكمة المياه في المنطقة العربية: إدارة الندرة وتأمين المستقبل (نيويورك، 2013).
7. أجري اختبار حول استخدام الطاقة المتجددة في تحلية المياه في المنطقة، ووُضعت خطط لإنشاء محطات كبيرة لهذا الغرض. فعلى سبيل المثال، أعلن في عام 2015 عن إنشاء محطة لتحلية المياه بالطاقة الكهرضوئية في مدينة الخفجي في المملكة العربية السعودية، قادرة على توفير 60,000 متر مكعّب من المياه المحلاة في اليوم. www.water-technology.net/projects/al-khafji-solar-saline-water-reverse-osmosis-solar-swro-desalination-plant.
8. تقرير اجتماع فريق الخبراء حول الترابط في أمن المياه والطاقة والغذاء في المنطقة العربية، عمّان، 25-24 آذار/مارس 2015 (E/ESCWA/SDPD/2015/WG.2/2/Report)، ص 4.
9. Harvard Hegre and others, "Forecasting armed conflict along 'the shared socioeconomic pathways'" (paper presented at the International Studies Association, Toronto, Canada, 26-29 March 2014).
10. www.unocha.org/syria.
11. United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), 2015 UNHCR Country operations profile - Somalia. Available from www.unhcr.org/pages/49e483ad6.html (accessed 12 September 2015).
12. وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، الأونروا بالأرقام بتاريخ الأول من يناير 2015. http://www.unrwa.org/sites/default/files/unrwa_in_figures_2015_arabic.pdf.

3. كرامة الإنسان ورفاهه

1. الوثائق متاحة على الرابط التالي: www.escwa.un.org.lb/information/meetingdetails.asp?referenceNum=3572E.
2. البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم: http://data.worldbank.org/products/wdi (استُرجعت في 30 آب/أغسطس 2015).
3. نسبة الإعالة هي نسبة عدد الأطفال (من الفئة العمرية 0-14) وعدد المسنين (من الفئة العمرية 65 سنة وأكثر) إلى عدد السكان في سن العمل (من الفئة العمرية 15-64 سنة).
4. البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم.
5. World Bank, *Confronting Poverty in Iraq* (Washington, D.C., 2010).
6. البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم.
7. الشرق الأوسط هو التصنيف المعتمد للمنطقة في قاعدة بيانات البنك الدولي (Global Findex Database).
8. Asli Demirguc-Kunt and others, "The Global Findex Database 2014", Policy paper No. 7255 (Washington, D.C., World Bank, 2015). Available from www.worldbank.org/en/programs/globalfindex.
9. Azza Morssy, "Industrialization and Innovation in the Arab Region", Issues Brief for the Arab Sustainable Development Report (2015). Available from http://css.escwa.org.lb/SDPD/3572/Goal9.pdf.
10. ليست ضخامة قطاع الوظيفة العامة بالحجم فحسب، بل بالكلفة أيضاً. ففاتورة أجور الوظيفة العامة في المنطقة هي الأعلى في العالم، تصل قيمتها إلى 9.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل متوسط عالمي قدره 5.4 في المائة. وفي لبنان، يُقال إن كلفة أجور الموظفين في الدوائر الحكومية ارتفعت أكثر من الضعف في غضون عقد من الزمن (2000-2010). وتفوق أجور العاملين في الوظيفة العامة في المنطقة في المتوسط أجور نظرائهم في القطاع الخاص بنسبة 30 في المائة. أما أجور العاملين في القطاع العام في مختلف أنحاء العالم فهي في المتوسط أقل من أجور نظرائهم في القطاع الخاص بنسبة 20 في المائة. ويؤثر تضخم هياكل الدولة على سوق العمل، إذ يعوق تقدّم القطاع الخاص على مسار التطوّر والازدهار. Masood Ahmed and others, "Youth unemployment in the MENA region: determinants and challenges" (International Monetary Fund, 2012). Available from https://www.imf.org/external/np/vc/2012/061312.htm; and Lamia Moubayed, "Why civil service reform is an inevitable choice in times of crisis"

(Beirut, Institut des Finances Basil Fuleihan, n.d.). Available from www.institutdesfinances.gov.lb/english/loadFile.aspx?pageid=2002&phname=PDF .

11. Lida Bteddini, “Governance and public sector employment in the Middle East and North Africa”, Voices and Views: Middle East and North Africa (World Bank, 2012). Available from http://blogs.worldbank.org/arabvoices/governance-and-public-sector-employment-middle-east-and-north-africa.
12. نسبة التشغيل إلى عدد السكان هي، حسب تعريف منظمة العمل الدولية، نسبة السكان العاملين من مجموع من هم في سن العمل. وسن العمل هو عادة ابتداءً من 15 سنة. ويظهر هذا المؤشر قدرة الاقتصاد على التشغيل. http://kilm.ilo.org/2011/download/kilm02EN.pdf.
13. البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم، بالاستناد إلى بيانات منمذجة لمنظمة العمل الدولية. http://data.worldbank.org/indicator/SL.EMP.TOTL.SP.ZS/countries/1W-1A?display=graph (استُرجعت في 30 آب/أغسطس 2015).
14. ILO, *Global Employment Trends for Youth 2013: A Generation at Risk* (Geneva, 2013). Available from http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/documents/publication/wcms_212423.pdf.
15. ILO, *Rethinking Economic Growth: Towards Productive and Inclusive Arab Societies* (Geneva, 2012).
16. تراجعت حصة الأجور في جميع المناطق اعتباراً من أوائل التسعينات. لكن المنطقة العربية تتفرد بسرعة هذا التراجع وعمقه.
17. Niranjan Sarangi and Khaled Abu-Ismail, “Economic growth, inequality and poverty in the Arab region”.
18. الإسكوا وآخرون، تقرير الهجرة الدولية لعام 2015: الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيّرة (بيروت، 2015، E/ESCWA/SDD/2015/1).
19. E/C.12/1/Add.98، الفقرات 15-18؛ CEDAW/C/OMN/CO/1، الفقرات 27 و42؛ CEDAW/C/SAU/CO/2، الفقرات 23-24؛ CEDAW/C/ARE/CO/1، الفقرة 36.
20. Nadia Belhaj Hassine, “Economic inequality in the Arab region”, Policy Research Working Paper 6911 (Washington, D.C., World Bank, June 2014). Available from www-wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/2014/06/09/000158349_20140609130 1/Rendered/PDF/WPS6911.pdf/02
21. يقيس مؤشر جيني عدم المساواة على أساس الفوارق في المداخيل والنفقات. وارتفاع قيمة المؤشر يعني مزيداً من عدم المساواة.
22. الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية.
23. حُسب كنسبة من حصة الدخل العائد إلى أغنى 20 في المائة إلى نسبة الحصة العائدة إلى أفقر 20 في المائة.
24. الإسكوا، الطبقة الوسطى العربية: قياسها ودورها في التغيير (بيروت، 2014، E/ESCWA/EDGD/2014/2).
25. Heba El Laithy, “Inequality in the southern Mediterranean: a survey of selected countries”, MEDPRO Technical Report No. 23 (Mediterranean Prospects, December 2012). Available from www.medpro-foresight.eu/system/files/MEDPRO%20TR%20No%2023%20WP7%20El%20Laithy.pdf .
26. للاطلاع على قائمة التحفظات في مختلف البلدان: www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/reservations-country.htm.
27. في الجزائر، تنص المادة الثانية من قانون عام 2012 بشأن تمثيل المرأة في الهيئات المنتخبة على تخصيص حصص للمرأة تتراوح بين 20 و50 في المائة للترشح للمقاعد البرلمانية، (القانون رقم 12-03، 12 كانون الثاني/يناير 2012، متاح باللغة العربية. http://www.joradp.dz/ftp/jo-arabe/2012/a2012001.pdf).
28. الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية. وتبلغ نسبة الإناث إلى الذكور 111 في جنوب آسيا، و113 في جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ، و117 في شرق آسيا، 102 في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و121 في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.
29. البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم، بالاستناد إلى تقديرات منمذجة لمنظمة العمل الدولية.
30. منظمة العمل الدولية، فرص العمل والتشغيل في خطة التنمية لما بعد عام 2015، ورقة قُدمت في مؤتمر جامعة الدول العربية عن أولويات التنمية المستدامة للمنطقة العربية في خطة التنمية لما بعد عام 2015، عمّان، أيار/مايو 2014.
31. منظمة الصحة العالمية، «العنف الممارس ضد المرأة: العنف الممارس ضد المرأة من قبل شريكها المعاشر والعنف الجنسي الممارس ضدها»، صحيفة وقائع، عدد 239، 2014. http://www.who.int/mediacentre/factsheets/fs239/ar/ .
32. البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم.
33. الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية.
34. اليونسكو، «الأزمة الخفية: النزاعات المسلحة والتعليم»، 2011 التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع (باريس، 2011). http://unesdoc.unesco.org/images/0019/001907/190743a.pdf.
35. Global Coalition to Protect Education from Attack. Education Under Attack 2014 (New York, 2013). http://www.protectingeducation.org/sites/default/files/documents/eua_2014_full.pdf .
36. الإسكوا، فلسطين: بين الاحتلال ومعاهدة جنيف الرابعة وقائع وأرقام (بيروت، 2014، E/ESCWA/ECRI/2014/Booklet.1).
37. البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم.
38. Klaus Schwab, ed., The Global Competitiveness Report 2013-2014 (Geneva, World Economic Forum (WEF), 2013). Available from www.weforum.org/reports/global-competitiveness-report-2013-2014.
39. Liesbet Steer and others, Arab Youth: Missing Educational Foundations for a Productive Life?. (Washington D.C.: Center for Universal Education at Brookings, February 2014). Available from www.brookings.edu/~/media/research/files/interactives/2014/arab-world-learning-barometer/arabworld_learningbarometer_en.pdf.
40. E4E Arab Youth, Education for Employment: Realizing Arab Youth Potential (Washington, D.C., Education for Employment, Islamic Development Bank and the International Finance Corporation

(IFC), April 2011). Available from https://mckinseyonsociety.com/downloads/reports/Education/IFCBook_A4_Online_Complete.pdf.

41. Nadine Naber, "The social pillar and the paradox of development in the Arab region", Expert Report for the Arab Sustainable Development Report (Beirut, 2015, E/ESCWA/SDD/2015.WP.2). Available from http://css.escwa.org.lb/SDPD/3572/4-Social.pdf.

42. World Health Organization (WHO) and UNICEF, Progress on Sanitation and Drinking Water: 2015 Update and MDG Assessment (Geneva, 2015). Available from www.wssinfo.org/fileadmin/user_upload/resources/JMP-Update-report-2015_English.pdf.

43. المرجع نفسه. وفي عام 1990، كانت نسبة سكان الأرياف الحاصلين على مياه الشرب من مصادر محسنة 71 في المائة، مقابل متوسط عالمي قدره 62 في المائة. وفي عام 2015، بلغت النسبة 74 و84 في المائة على الترتيب.

44. المرجع نفسه. وفي عام 1990، كانت نسبة سكان المدن الحاصلين على مياه الشرب من مصادر محسنة 92 في المائة، مقابل متوسط عالمي قدره 95 في المائة. وفي عام 2015، بلغت النسبة 91 و96 في المائة على الترتيب.

45. Palestinian Water Authority, "Status report of water resources in the occupied State of Palestine – 2012" (2013), p.1. Available from http://www.pwa.ps/userfiles/file/%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/%D8%AA%D8%B5%D9%86%D9%8A%D9%81%201/WR%20STATUS%20Report-final%20draft%202014-04-01.pdf.

46. Palestinian Water Authority, "Gaza water resources status report, 2013/2014" (2014), p.5. Available from http://www.pwa.ps/userfiles/file/%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/%D8%AA%D8%B5%D9%86%D9%8A%D9%81%201/Gaza%20water%20Resources%20status%20report%202013%20-%20.pdf.2014

47. WHO and UNICEF, *Progress on Sanitation and Drinking Water*.

48. ESCWA, *Water Supply and Sanitation in the Arab Region: Looking beyond 2015* (Beirut, 2015, E/ESCWA/SDPD/2015/BOOKLET.1).

49. البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم.

50. المرجع نفسه.

51. Jana el-Baba, "The sustainable development framework in Lebanon: a national assessment", report for the Arab Sustainable Development Report (2015). Available from http://css.escwa.org.lb/SDPD/3572/Lebanon.pdf.

52. FAO, *Regional Overview of Food Insecurity - Near East and North Africa: Strengthening Regional Collaboration to Build Resilience for Food Security and Nutrition* (Cairo, June 2015).

53. حدة سوء التغذية حسب تقزم النمو: منخفضة (دون 20 في المائة)؛ متوسطة (20-29 في المائة)؛ مرتفعة (30-39 في المائة)؛ مرتفعة جداً (40 في المائة وأكثر).

54. البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم.

55. المرجع نفسه.

56. المرجع نفسه.

57. WHO, Global Infobase. Available from www.who.int/infobase (accessed 30 August 2015).

58. البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم.

59. المرجع نفسه.

60. Ali H. Mokdad and others, "The state of health in the Arab world, 1990-2010: an analysis of the burden of diseases, injuries, and risk factors", *The Lancet*, vol. 383, (25 January 2014), pp. 309-320. Available from www.thelancet.com/pdfs/journals/lancet/PIIS0140-6736(13)62189-3.pdf.

61. Ali H. Mokdad and others, "The state of health in the Arab world".

62. وفي أقل البلدان نمواً، لا تزال التهابات الجهاز التنفسي، والإسهال، والملاريا على سعة في الانتشار، خلافاً لأمراض القلب والسكتة الدماغية. ومن أكثر الأمراض غير المنقولة انتشاراً في البلدان المتوسطة والمرتفعة الدخل، أمراض القلب، والاكتئاب، والقلق الشديد، وآلام الظهر والرقبة المزمنة، والسكري. وتكثر الإصابة بهذه الأمراض منذ عام 1990، بفعل تغيّر أساليب العيش وازدياد أعداد السكان.

63. Ali H. Mokdad and others, "The state of health in the Arab world".

64. Hissa Al Thani, "Disability in the Arab region: current situation and prospects", *Behinderung und Dritte Welt (Journal for Disability and International Development)*, vol. 3 (2006), pp. 4-9. Available from http://www.iiz-dvv.de/index.php?article_id=137&clang=1.

65. الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية.

66. البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم.

67. المرجع نفسه.

68. المرجع نفسه.

69. الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية.

70. Ali H. Mokdad and others, "The state of health in the Arab world".

71. Samer Jabbour and others (eds.), *Public Health in the Arab World* (Cambridge, Cambridge University Press, 2012).

72. Nadine Naber, "The social pillar and the paradox of development in the Arab region".

73. المرجع نفسه.

74. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الجمهورية العربية السورية. www.unocha.org/syria (استرجعت في 12 أيلول/سبتمبر 2015).

75. Thalif Deen, "Syrian crisis threatens development in Arab world", 17 January 2014. Available from http://www.ipsnews.net/2014/01/syrian-crisis-threatens-development-arab-world.

76. الإسكوا، فلسطين: بين الاحتلال ومعاهدة جنيف الرابعة.

77. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، حالة المدن العربية 2012: تحديات التحول الحضري (نيروبي، كانون الأول/ديسمبر 2012).

4. مجتمعات مستدامة ومنيعة

1. www.escwa.un.org.lb/information/meetingdetails.asp?referenceNum=3572E.

2. International Fund for Agricultural Development (IFAD), "Fighting water scarcity in the Arab countries", fact sheet (Rome, March 2009). Available

from www.ifad.org/operations/projects/regions/pn/factsheets/WWF_factsheet.pdf.

3. UNESCO, *The United Nations World Water Development Report 2015: Water for a Sustainable World*. (Paris, 2015), chapter 13. Available from http://unesdoc.unesco.org/images/0023/002318/231823E.pdf.
4. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حوكمة المياه في المنطقة العربية.
5. ESCWA, "Chapter 33: Arab region and Western Asia", in *The United Nations Word Water Development Report 4* (Paris, UNESCO, 2012). Available from http://www.unesco.org/new/en/natural-sciences/environment/water/wwap/wwdr/wwdr4-2012/.
6. مجموع حجم المياه السطحية والجوفية المسحوبة سنوياً من المصادر للاستخدام البشري بالنسبة المئوية من مجموع حجم المياه المتوفرة سنوياً من خلال الدورة الهيدرولوجية (مجموع الموارد المائية المتجددة).
7. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حوكمة المياه في المنطقة العربية.
8. الإسكوا، تقرير المياه والتنمية الخامس: الخدمات والإدارة المستدامة للموارد المائية في البلدان العربية. (بيروت، 2013، E/ESCWA/SDPD/2013/4).
9. الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، «مكافحة ندرة المياه في البلدان العربية».
10. حسابات المؤلفين، بالاستناد إلى بيانات من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، النظام العالمي للمعلومات بشأن المياه والزراعة؛ وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، التوقعات السكانية في العالم. أما البلدان الأربعة التي يتجاوز نصيب خط الندرة المائية المحدد عند 1,000 متر مكعب حسب بيانات عام 2014، فهي جزر القمر، والصومال، والعراق، وموريتانيا.
11. تحرير محمد العشري وآخرون، البيئة العربية: المياه – إدارة مستدامة لمورد متناقص (المنتدى العربي للبيئة والتنمية، 2010).
12. حسابات المؤلفين بالاستناد إلى بيانات من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، النظام العالمي للمعلومات بشأن المياه والزراعة؛ وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، التوقعات السكانية في العالم.
13. المرجع نفسه.
14. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، النظام العالمي للمعلومات بشأن المياه والزراعة، بيانات عام 2013.
15. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حوكمة المياه في المنطقة العربية.
16. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية (الخرطوم، 2006)، IFAD, "Fighting water scarcity in the Arab countries".
17. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حوكمة المياه في المنطقة العربية.
18. International Desalination Association (IDA) and Global Water Intel (GWI), *The 27th Worldwide Desalting Plant Inventory* (2014).
19. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حوكمة المياه في المنطقة العربية.
20. International Energy Agency - Energy Technology Systems Analysis Programme (IEA-ETSAP) and International Renewable Energy Agency (IRENA), "Water desalination using renewable energy", Technology Brief, No. 112 (March 2012). Available from www.irena.org/DocumentDownloads/Publications/IRENA-ETSAP%20Tech%20Brief%20I12%20Water-Desalination.pdf.
21. World Bank, *Renewable Energy Desalination: An Emerging Solution to Close the Water Gap in the Middle East and North Africa* (Washington, D.C., 2012). Available from http://water.worldbank.org/sites/water.worldbank.org/files/publication/water-wpp-Sun-Powered-Desal-Gateway-Meeting-MENAs-Water-Needs_2.pdf.
22. World Bank and others, *Water Reuse in the Arab World: From Principle to Practice - Voices from the Field* (Dubai, May 2011). Available from http://water.worldbank.org/sites/water.worldbank.org/files/publication/Water-Reuse-Arab-World-From-Principle%20-Practice.pdf.
23. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي؛ والإسكوا، *Pathways towards Food Security in the Arab Region: An Assessment of Wheat Availability* (Beirut, 2015, E/ESCWA/SDPD/2015/1).
24. الإسكوا، «ورقة معلومات أساسية عن مواجهة التحديات الجديدة والمستجدة من أجل ضمان الالتزام السياسي المتجدد بالتنمية المستدامة في المنطقة العربية» (بيروت، تشرين الأول/أكتوبر 2011، E/ESCWA/SDPD/2011/WG.5/6).
25. الإسكوا، تقييم تدهور الأراضي والحد منه: دراسات لحالات مختارة من منطقة الإسكوا (بيروت، 2007، E/ESCWA/SDPD/2007/4).
26. البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم.
27. المرجع نفسه.
28. Land Portal Foundation data. Available from http://landportal.info (accessed 30 August 2015).
29. البنك الدولي، بنك البيانات العالمي. http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&country=&series=AG.YLD.CREL.KG&period (استُرجعت في 30 آب/أغسطس 2015).
30. حسابات بالاستناد إلى بيانات لعام 2015 من قاعدة بيانات الفاو الإحصائية.
31. تحرير حسين أباظة وآخرون، البيئة العربية 4: الاقتصاد الأخضر في عالم عربي متغيّر (المنتدى العربي للبيئة للتنمية، 2011). http://www.afedonline.org/Report2011/main2011ar.html.
32. المرجع نفسه.
33. الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، مكافحة ندرة المياه في البلدان العربية.
34. المرجع نفسه؛ والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية.
35. تحرير عبدالكريم صادق وآخرون، البيئة العربية 7: الأمن الغذائي – التحديات والتوقعات (المنتدى العربي للبيئة للتنمية، 2014). http://www.afedonline.org/Report2014/Arabic.html.
36. FAO, *Food Wastage Footprint: Impacts on Natural Resources* (Rome, 2013). Available from www.fao.org/docrep/018/i3347e/i3347e.pdf.
37. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الحد من الفاقد الغذائي وهدر الأغذية في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا (روما، شباط/فبراير 2014، NERC/14/7 Rev.1).
38. المرجع نفسه.
39. Habib El-Andaloussi and Lara Geadah, "Energy in the Arab region", Issues Brief for the Arab Sustainable Development Report (Beirut, ESCWA,

2015). Available from http://css.escwa.org.lb/SDPD/3572/Goal7.pdf.

40. البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم؛ وبيانات الوكالة الدولية للطاقة.
41. بيانات الوكالة الدولية للطاقة. شهدت تونس والجزائر ولبنان والمغرب انخفاضاً في كثافة الطاقة بين عامي 2000 و2010، حسبما ورد في MEDENER, *Energy Efficiency Indicators for Mediterranean Countries* (April 2014).
42. بيانات الوكالة الدولية للطاقة.
43. IEA, "Energy snapshot of the week", 19 August 2014. Available from www.iea.org/newsroomandevents/graphics/2014-08-19-energy-consumption-per-capita-and-energy-intensity.html
44. Andaloussi and Lara-Habib El Geadah, "Energy in the Arab region". وفي عام 2015، أعلنت الإمارات العربية المتحدة والكويت عن خطط لتخفيض دعم الوقود.
45. البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم؛ وبيانات الوكالة الدولية للطاقة.
46. تقديرات الإسكوا بالاستناد إلى أهداف الدول الأعضاء.
47. وقد تكون الأعداد المسجلة للوفيات بفعل الكوارث الطبيعية أقل من المستويات الفعلية.
48. برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وآخرون، توقعات البيئة للمنطقة العربية، البيئة من أجل التنمية ورفاهية الإنسان، (2010). http://eoar.cedare.int/report/EOAR%20Full.pdf.
49. www.arabclimateinitiative.org.
50. الأردن، والإمارات العربية المتحدة، وتونس، والجزائر، وجزر القمر، وجيبوتي، وعُمان، ولبنان، المغرب، وموريتانيا. www4.unfccc.int/submissions/indc/Submission%20Pages/submissions.aspx.
51. وبلغ متوسط شرق آسيا والمحيط الهادئ 5.9 ومتوسط أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي 2.9. http://data.worldbank.org/indicator/EN.ATM.CO2E.PC/countries/1W-Z4-ZJ?display=graph.
52. UNEP, "Marine resources in the Arab region", Issues Brief for the Arab Sustainable Development Report (2015). http://css.escwa.org.lb/SDPD/3572/Goal14.pdf.
53. ونتيجة للنشاط البشري الذي يثقل المسطحات المائية بالنيتروجين والفوسفور، كثيراً ما يبدي النظام البيئي أعراضاً تؤدي إلى تغيير في اسراب الحيوانات والنباتات، وتردّي المياه، وتدهور نوعية المستوطنات.
54. برنامج الأمم المتحدة للبيئة وآخرون، توقعات البيئة للمنطقة العربية.
55. برنامج الأمم المتحدة للبيئة، التقرير السنوي لعام 2005 (2006).
56. Richard Mackay, *The Atlas of Endangered Species* (Oxon, Earthscan, 2009).
57. بيانات عام 2008 هي من الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة. www.iucnredlist.org (استُرجعت في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2015).
58. UNEP, "State of biodiversity in West Asia" (2010). Available from http://www.unep.org/delc/portals/119/Stateofbiodiv-westasia.pdf.
59. برنامج الأمم المتحدة للبيئة وآخرون، توقعات البيئة للمنطقة العربية، ص 185.
60. Hedi Hadri and Mustapha Guellouz, *Forest and Rangelands in the Near East - Facts and Figures* (Cairo, FAO Office for the Near East, 2011).
61. برنامج الأمم المتحدة للبيئة وآخرون، توقعات البيئة للمنطقة العربية، ص 181.
62. البنك الدولي، بيانات المناطق المحمية على المستوى الوطني. http://data.albankaldawli.org/indicator/ER.LND.PTLD.ZS/countries?display=graph (استُرجعت في 30 آب/أغسطس 2015).

5. السلام والحوكمة والمؤسسات

1. تقارير الخبراء متوفرة عبر http://www.escwa.org.lb/information/meetingdetailsAR.asp?referenceNUM=3572a.
2. German Federal Ministry for Economic Cooperation and Development, "Development for peace and security: development policy in the context of conflict, fragility and violence", BMZ Strategy Paper 4 (BMZ, 2013). Available from www.bmz.de/en/publications/topics/peace/Strategiepapier333_04_2013.pdf.
3. ما لم يشر الى خلاف ذلك، الأرقام الواردة في هذا الجزء مستمدة من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، فلسطين بين الاحتلال واتفاقية جنيف الرابعة: وقائع وأرقام، بيروت، 2014، (E/ESCWA/ECRI/2014/Booklet.1).
4. Foundation for Middle East Peace, Settlements. Available from http://fmep.org/issues/settlements (accessed 23 September 2015).
5. Limor Yehuda and others, "One rule, two legal systems: Israel's regime of laws in the West Bank" (The Association for Civil Rights in Israel (ACRI), October 2014).
6. Palestinian Water Authority, "Status report of water resources in the occupied State of Palestine – 2012" (October 2013).
7. تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة (TD/B/62/3).
8. المرجع نفسه، ص 2-3.
9. المرجع نفسه.
10. ويعيش أكثر من مليوني لاجئ مسجلين لدى الأونروا في الضفة الغربية وقطاع غزة. الأونروا بالأرقام حتى كانون الثاني/يناير 2015 http://www.unrwa.org/sites/default/files/unrwa_in_figures_2015.pdf.
11. Jad Chaaban and others, *Socioeconomic Survey of Palestinian Refugees in Lebanon* (Beirut, American University of Beirut and UNRWA, 2010).
12. ESCWA, Beyond governance and conflict: measuring the impact of the neighbourhood effect in the Arab region, Working Paper (Beirut, 2014, E/ESCWA/ECRI/2014/WP.1)
13. Fateh Azzam, "A human rights approach to sustainable development in the Arab region", Expert Report for the Arab Sustainable Development Report (Beirut, 2015). Available from http://css.escwa.org.lb/SDPD/3572/8-AzzamSD.pdf.
14. ورُصد تحسّن طفيف في تونس (على أثر نجاح الانتخابات البرلمانية والرئاسية في عام 2014) ومصر (على أثر انخفاض معدل الجريمة، في دلالة «على فعالية الجهاز الأمني»). معهد الاقتصاد والسلام، مؤشر السلام العالمي 2015: قياس السلام، أسبابه وقيمته الاقتصادية (حزيران/

يونيو 2015)، ص 15 و17. http://static.visionofhumanity.org/sites/default/files/Global%20Peace%20Index%20Report%202015_0.pdf.

15. والبلدان الثلاثة الأخرى هي النيجر وجنوب السودان وأوكرانيا.
16. ويحسب مؤشر الإرهاب العالمي لمعهد الاقتصاد والسلام الآثار المباشرة وغير المباشرة للإرهاب على الصعيد العالمي. وهو مؤشر مركب يضمّ أربعة مؤشرات فرعية هي: عدد الحوادث؛ وعدد الوفيات؛ وعدد المصابين؛ ومجموع الأضرار في المباني (وتُعطى للحوادث قيمة 1، والوفيات 3، والإصابات 0.5، والأضرار من 0 إلى 3 حسب شدتها). وتجمع البيانات من قاعدة بيانات الإرهاب العالمي (www.start.umd.edu/gtd).
17. مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الاستجابة الإقليمية للاجئين السوريين. http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php، (استُرجعت في 18 آب/أغسطس 2015).
18. الأونروا بالأرقام حتى 1 كانون الثاني/يناير 2015.
19. وعقب اندلاع الانتفاضات في عام 2011، كان رد فعل الحكومات في زيادة الأجور في القطاع الحكومي، في محاولة قصيرة الأمد لاستيعاب السخط الاجتماعي. وقد أعلنت حكومة مصر زيادة الأجور بنسبة 15 في المائة لجميع الموظفين العامين (وعددهم التقديري 5.8 مليون موظف) وأقرت حوافز لأصحاب الأجر المنخفض. وأعلنت حكومة تونس الانتقالية خطة للتشغيل شملت استحداث 20,000 وظيفة في القطاع العام. وتنطوي هذه التدابير على مخاطر مالية جسيمة على المدى الطويل (لمياه المبيض « From government to governance: how will the Arab region meet the goals of sustainable development in the post-2015 period).
20. Daniel Kaufmann, "Governance and the Arab world transition: reflections, empirics and implications for the international community", The 2011 Brookings Blum Roundtable Policy Briefs (Brookings Institute, 2011).
21. Dev Kar and Joseph Spanjers, *Illicit Financial Flows from Developing 2006-Countries: 2002* (Washington, D.C., Global Financial Integrity, 2010).
22. See Corruption Watch, available from www.corruptionwatch.org.za/learn-about-corruption/what-is-corruption/we-are-all-affected; and Sofia Wickberg, "Literature review on costs of corruption for the poor", 16 May 2013, available from www.u4.no/publications/literature-review-on-costs-of-corruption-for-the-poor.
23. ويتراوح مؤشر إدراك الفساد بين 10 (لا فساد) و0 (فساد مرتفع). www.transparency.org/cpi2011. ويظهر مؤشر إدراك الفساد قبل الانتفاضات بنتائج مماثلة.
24. ويقيم مؤشر التحوّل (BTI) كيفية توجيه البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية عجلة التغيير الاجتماعي نحو الديمقراطية واقتصاد السوق. ويسترشد خبراء البلدان بدليل موحد ليقدّروا على مقياسٍ من 1 إلى 10 مدى اسيفاء 17 معياراً. ثم يتولى خبير آخر استعراض تقييمات الخبراء والنقاط التي وضعوها. ثم تخضع النقاط الفردية الـ49 المعطاة لكل بلد لعملية معايرة بين البلدان والمناطق توخياً للدقة والاتساق.
25. *Public Sector Transparency and Accountability in Selected Arab States: Policies and Practices* (United Nations publication، ST/ESA/PAD/SER.E/71).
26. تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية (A/HRC/7/23).
27. UNHCR, "Background note on gender equality, nationality laws and statelessness 2014". www.unhcr.org/4f5886306.html.
28. A/RES/34/169.
29. الإسكوا، القطاع الأمني في المنطقة العربية في ظل عمليات التحوّل السياسي: الموروثات والمهام والتصورات، بيروت، 2013 E/ESCWA/ECRI/2013/2.
30. ويرتكز مؤشر التنافسية العالمية، وغيره من المؤشرات المماثلة، على مدركات يتطلب حساب تفاصيلها تحليلا قبل تقييم النقاط والمراتب.
31. Robert Beschel and Mark Ahern, "Public financial management reform in the Middle East and North Africa: an overview of regional experience", Report No. 55061-MNA (Washington, D.C., World Bank, 2010) Available from http://go.worldbank.org/B4V6K2F140.
32. في تحليل أجراه صندوق النقد الدولي في عام 2010 على 72 بلداً (وشمل الأردن والسودان وفلسطين ومصر والمغرب واليمن في المنطقة العربية) قيّم جودة مؤسسات الميزانية وقارنها. وللتوسع في المناقشة: Cameron Allen, "The institutional framework of sustainable development in the Arab region".
33. هذه النتائج مماثلة لتلك الصادرة عن منظمة فريدوم هاوس وقياسها لإعلاء الصوت والمساءلة، ومؤشرات الحوكمة في العالم، وبحوث شركة Barclays للأسواق الناشئة (Barclay's Capital's Emerging Markets Research). لمزيد من المعلومات عن مختلف الأدلة، Lamia Moubayed, "From government to governance: how will the Arab region meet the goals of sustainable development in the post-period 2015".
34. Martin Greeley, "Synthesis report: findings and recommendations from a seven country study of UN engagement in poverty reduction and national development strategies" (New York, UNDP, March 2008).
35. Darren Swanson and others, "GovernAbilities: The nexus of sustainability, accountability and adaptability – Essential tools for successful governance in the 21st century" (Winnipeg, International Institute for Sustainable Development, May 2014).
36. ويتوفر للبلدان العربية العديد من أدوات الاستعراض منها: (أ) مراجعة نظراء من البلد نفسه؛ (ب) مراجعة داخلية من قبل النظراء؛ (ج) تدقيق خارجي؛ (د) استعراض على المستوى النيابي؛ (هـ) استعراض الميزانية؛ (و) عمليات الرصد العامة والمحلية؛ (ز) عمليات الرصد الدولية والإقليمية. See Barry Dalal-Clayton and Steve Bass, "A review of monitoring mechanisms for national sustainable development strategies", *Environmental Planning Issues, No. 27* (International Institute for Environment and Development (IIED), July 2006).
37. المادة 2 من ميثاق جامعة الدول العربية، 22

آذار/مارس 1945.

38. عضوية آلية التنسيق الإقليمي: برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات التنمية؛ برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)؛ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)؛ صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية؛ مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين؛ مركز الأمم المتحدة للإعلام؛ منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)؛ منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)؛ هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)؛ مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان؛ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛ جامعة الأمم المتحدة؛ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)؛ منظمة الطيران المدني الدولي؛ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛ الاتحاد الدولي للاتصالات؛ منظمة العمل الدولية؛ المنظمة الدولية للهجرة؛ صندوق النقد الدولي؛ جامعة الدول العربية؛ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية؛ الاتحاد البريدي العالمي؛ برنامج الأغذية العالمي؛ منظمة الصحة العالمية؛ البنك الدولي.

39. يمكن الاطلاع على جميع وثائق المنتدى على الموقع التالي: http://www.escwa.org.lb/information/meetingdetailsAR.asp?referenceNUM=3572a.

6. وسائل التنفيذ والشراكات من أجل التنمية المستدامة

1. اعتمدت الخطة في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، في تموز/يوليو 2015. http://www.un.org/esa/ffd/wp-content/uploads/2015/08/AAAA_Outcome.pdf.
2. الأوراق المرجعية والموجزات متوفرة عبر: http://www.escwa.org.lb/information/meetingdetailsAR.asp?referenceNUM=3572a.
3. الإسكوا، التنمية المستدامة: الفجوة التمويلية في المنطقة العربية (بيروت، E/ESCWA/EDID/2015/IG.1/5، 2015).
4. تحرير نجيب صعب، البيئة العربية 5، خيارات البقاء - البصمة البيئية في البلدان العربية (المنتدى العربي للبيئة والتنمية، 2012). http://www.afedonline.org/report2012/ar2012.html.
5. حسابات الإسكوا.
6. Richard Dobbs and others, *Infrastructure Productivity: How to Save $1 Trillion a Year* (McKinsey & Company, 2013).
7. International Energy Agency, *World Energy Outlook Report 2014* (Paris, Organisation for Economic Co-operation and Development/IEA, 2014).
8. تدرج الوكالة الدولية للطاقة إيران في تعريفها للشرق الأوسط، لكن في غياب أي أرقام عن البلدان العربية، يعتبر هذا الرقم مفيداً من حيث تقدير حجم المبالغ اللازمة.
9. Sherine El Sharkawy, "Financing sustainable development in the Arab region", Expert Report for the Arab Sustainable Development Report (Beirut, ESCWA, 2015, E/ESCWA/SDPD/2015/Technical Paper.2).
10. نظراً لعدم توفر توقعات حول صرف وسداد الديون الخاصة، استخدم متوسط الفترة 2009-2013. وجرى توقع صافي تدفقات الاستثمار في الأسهم، بما في ذلك الاستثمار في الحافظات المالية وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر، بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي، استناداً إلى متوسط الفترة موضوع الدراسة.
11. الجهد الضريبي مؤشر على الأداء الضريبي في بلد ما بالنسبة إلى إمكاناته. ويحدد عددٌ من العوامل الضرائبَ التي ينبغي أن يجمعها هذا البلد، ومن هذه العوامل المرحلة التي بلغها في النمو الاقتصادي، وحصة التجارة والزراعة من نشاطه الاقتصادي.
12. هارالد فينغر وآخرون، نحو آفاق جديدة: التحول الاقتصادي العربي في غمار التحول السياسي (واشنطن، صندوق النقد الدولي، 2014). https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/dp/2014/1401mcda.pdf.
13. Ricardo Fenochietto and Carola Pessino, "Understanding countries' tax effort", IMF Working Paper, No. 13/244, (Washington, D.C., IMF, November 2013). Available from www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2013/wp13244.pdf.
14. Bob Rijkers and others, "Political connections and tariff evasion: evidence from Tunisia", Policy Research Working Paper, No. 7336 (Washington, D.C., World Bank, June 2015). Available from http://documents.worldbank.org/curated/en/2015/06/24697879/political-connections-tariff-evasion-evidence-tunisia.
15. Roberta Gatti and others, "Striving for better jobs: the challenge of informality in the Middle East and North Africa Region", MENA Knowledge and Learning Quick Notes Series, No. 49 (Washington, D.C., World Bank, 2011). Available from http://documents.worldbank.org/curated/en/2011/12/15572235/striving-better-jobs-challenge-informality-middle-east-north-africa-region.
16. خلال إعداد التقرير، أعلن عدد من دول مجلس التعاون الخليجي عن خطط لخفض دعم الوقود.
17. Sherine El Sharkawy, "Financing sustainable development in the Arab region".
18. شير هيفر، «كم من الدعم الدولي المقدم للفلسطينيين يذهب لصالح الاقتصاد الإسرائيلي؟» (متابعة الدعم الدولي لفلسطين، سبتمبر 2015). http://www.aidwatch.ps/sites/default/files/resource-field_media/InternationalAidToPalestiniansFeedsTheIsraeliEconomyArabic.pdf.
19. Khaled Hussein and others, "Reinforcing the role of Arab development funds: the financing gap", Office of the ESCWA Executive Secretary, Working Paper Series (Beirut, 2013, E/ESCWA/OES/2013/WP.6).
20. World Bank, *Arab Development Assistance: Four Decades of Cooperation* (Washington, D.C., June 2010). Available from http://siteresources.worldbank.org/INTMENA/Resources/ADAPub82410web.pdf.
21. Khaled Hussein and others, "Reinforcing the role of Arab

development funds".

22. Sherine El Sharkawy, "Financing sustainable development in the Arab region".

23. الإسكوا، التكامل العربي.سبيلاً لنهضة إنسانية (بيروت، 2013، E/ESCWA/ OES/2013/3).

24. Sherine El Sharkawy, "Financing sustainable development in the Arab region".

25. Dilip Ratha and others, Migration and remittances: recent developments and outlook, Migration and Development Brief No. 24 (Washington, D.C., World Bank, 2015). Available from http://siteresources.worldbank.org/INTPROSPECTS/Resources/334934-1288990760745/MigrationandDevelopmentBrief24.pdf.

26. مصرف التنمية الأفريقي، وصندوق التنمية الأفريقي، وبنك التنمية الآسيوي، والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية.

27. البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم.

28. الإسكوا، الملامح الإقليمية لمجتمع المعلومات في المنطقة العربية (بيروت، 2013، E/ESCWA/ICTD/2013/6).

29. ولم تندرج في فئة التقانة العالية سوى 1.5 في المائة من الصادرات الصناعية للبلدان العربية في عام 2008، بالمقارنة مع متوسط عالمي بلغ 17 في المائة (البيانات من مؤشرات التنمية في العالم).

30. الإسكوا، الملامح الإقليمية لمجتمع المعلومات في المنطقة العربية.

31. تقرير اليونيسكو عن العلوم لعام *2010*: الوضع الحالي للعلوم في مختلف أنحاء العالم (باريس، *2010*)، ص. *8*، http://unesdoc.unesco.org/images/0018/001899/189958e.pdf.

32. البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم.

33. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، تقرير المعرفة العربي للعام 2014: الشباب وتوطين المعرفة، (دبي، 2014)، file:///C:/Users/647373/Downloads/AKR2014_Full_Arb.pdf.

34. يرجى النظر إلى مدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا: http://www.zewailcity.edu.eg.

35. الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية هي: الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، وجيبوتي، وعُمان، وقطر، والكويت، ومصر، والمغرب، وموريتانيا، والمملكة العربية السعودية، واليمن. والدول التي لديها صفة مراقب هي: الجزائر، وجزر القمر، والجمهورية العربية السورية، والسودان، والعراق، ولبنان، وليبيا.

36. الأونكتاد، قاعدة بيانات اتفاقات الإستثمار الدولية، http://investmentpolicyhub.unctad.org/IIA (استرجعت في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2015).

37. Robert Smith, "Measuring sustainable development in the Arab region". وقع الاختيار على الأردن وتونس والعراق ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية لإجراء هذا الاستعراض للأسباب التالية: هذه البلدان: تمثل المنطقة العربية من الناحية الجغرافية؛ متطورة نسبياً من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي يمكن التوقع بأن تكون قادرة على رصد الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة؛ وضعت جميعها تقارير حول مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة.

38. تستند المؤشرات إلى المجموعة الشاملة من مؤشرات لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة. ومن المعايير التي استند إليها اختيار هذه المؤشرات توفر البيانات في البلدان العربية، بصرف النظر عن صلتها بقضايا التنمية في المنطقة. www.escwa.un.org/divisions/sd/pubs/index.asp?PubNUM=SDI-2011.

39. يقيس مؤشر القدرة الإحصائية قدرة النظام الإحصائي في بلد ما. ويستند إلى إطار تشخيصي يقيّم المنهجية، ومصادر البيانات، وتواترها، وحسن توقيتها. وتوضع العلامات للبلدان على أساس 25 مِعياراً في المجالات المذكورة، باستخدام المعلومات المتاحة للعموم و/أو مدخلات البلدان. ثم تحسب العلامة الإجمالية باعتبارها معدل العلامات المسجلة في هذه المجالات الثلاثة، بمقياس تتراوح نقاطه بين صفر و100.

40. Bertelsmann Stiftung, Transformation Index BTI 2014. Available from www.bti-project.org/reports/country-reports/index.nc (accessed 25 September 2015).

41. يُرجى النظر الى http://unstats.un.org/unsd/envaccounting/default.asp.

42. Monia Braham, "Regional 2015-integration and the post development agenda: towards a up and review mechanism of-follow sustainable development policies in the Mediterranean Arab countries", *CIHEAM Watch Letter*, No. 34 (September 2015).

7. تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية

1. يُرجى النظر إلى قرار الجمعية العامة 67/290 المؤرخ 9 تموز/يوليو 2013 بشأن شكل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وجوانبه التنظيمية.

المرفق الثاني. المنهجية الإحصائية

1. الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والجزائر، وجزر القمر، وجيبوتي، والجمهورية العربية السورية، والعراق، والسودان، والصومال، وعُمان، وفلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، واليمن.

2. See UNSD, Series Metadata. Available from http://mdgs.un.org/unsd/mdg/PrintableMetadata.aspx (accessed 28 September 2015).

في أيلول/سبتمبر 2015 اعتمدت دول العالم خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتتضمن سبعة عشر هدفاً تغطي مجالات وقطاعات شتى. ويتناول التقرير العربي للتنمية المستدامة في هذا العدد الأول مجموعة أسئلة حول موقع المنطقة العربية من هذه الأهداف العالمية، ما شهدته من اتجاهات في العقدين الماضيين، ما يتاح لها من إمكانات لتنفيذ هذه الخطة بنجاح.

يستعرض التقرير التقدم نحو صون كرامة الإنسان ورفاهه في البلدان العربية، ويتوقّف عند الظروف التي تغلب على واقع المنطقة، من احتلال أرض فلسطين وغيرها من الأراضي العربية؛ ونزاعات جارية؛ وضعف في مقوّمات الحوكمة، وحقوق الإنسان والمؤسسات؛ ونقص في قدرات التمويل والعلوم والتكنولوجيا والتجارة والإحصاء. ويشدد التقرير على ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة على المستويين الوطني والإقليمي، وضرورة وضع خطط على المدى الطويل تستند إلى الوقائع وتوظيف استثمارات لمعالجة أسباب وعوامل ما تعيشه المنطقة من عدم الاستقرار.

15-00467